

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خير - بسكرة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

عنوان المذكرة

تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغربية

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

أ.د. عمر فرحاتي

أوشريف يسرى

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد خير - بسكرة-	أستاذ التعليم العالي	أ.د. لعجال أعجال محمد الأمين
مشرفا و مقرا	جامعة حمة لخضر - الوادي-	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عمر فرحاتي
مناقشا	جامعة محمد خير - بسكرة-	أستاذ محاضر(أ)	د. عبد العظيم بن الصغير
مناقشا	جامعة الحاج لخضر باتنة	أستاذ محاضر(أ)	د. عادل زقاغ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر و عرفان

" قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى "

سورة النمل 59.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمد وأشكر العلي القدير الذي وفقني لهذا وما كنت لأُوفق لولا، فحمدا لك يا رب كما يليق بجمال وجهك وعظيم سلطانك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

أتقدم في نهاية عملي هذا بالشكر الوافر والثناء الجزيل للأستاذ الدكتور "عمر فرحاتي" على إشرافه على هذا العمل وعلى كلّ الدعم والحرص والصدق في التوجيه والصبر عليّ وعلى كريم مرافقته وتصويب هفواتي، والذي نهلت من علمه الكثير فلك مني جزيل الشكر وبالغ الاحترام.

ولا يفوتني شكر والديّ اللذان دعماني لإكمال هذا العمل رغم الصعوبات التي صادفتني وجعلتني أحيانا أحبط وتقل عزيمتي فكانت دعواتهما نبراسا ينير ظلمتي وسندا يشحذ همتي.

كما أشكر كلّ من ساعدني في عملي بالنصح السديد والرأي الرشيد وأذكر منهم: الأستاذ الدكتور محند بوقوق، الدكتور بشير الكوت (ليبيا)، الدكتور عصام عبد الشافي (من مصر) ومن نسيتهم ألتمس عذرهم لي ولهم مني صادق الدعاء.

ولا يفوتني أن أشكر كلّ من علمني حرفا في كل مساري التعليمي من الابتدائي إلى الجامعي وبالأخص من أطروني في التدرج بجامعة منتوري قسنطينة وفي ما بعد التدرج بجامعة محمد خيضر بسكرة، أخص بالذكر كافة الأساتذة الذين قدموا لي يد العون خلال دراستي في العام النظري.

وشكري موصول لأعضاء لجنة التحكيم الموقرة على قبولها تحكيم هذا العمل المتواضع وتصويب أخطائه، لكم مني جزيل الشكر وبالغ الاحترام.

شكر خاص للأستاذ "محمد لخضر حرزالله" الذي جاد عليّ بتدقيقه ومراجعته اللغوية لهذا العمل على حساب عمله وانشغالاته فلك مني جزيل الشكر.

أشكر كلّ من ساعدني لإتمام هذا العمل وإخراجه في شكله الحالي، ولا يسعني ذكرهم لكثرتهم ولتعدد خدماتهم لكم مني صادق الدعاء وجميل التقدير.

الإهداء

أهدي عملي المتواضع إلى من أمر الله بطاعتهما ونذرا حياتهما للاستثمار في تربيتي
وتعليمي وغرس قيمتي ومبادئتي وزرع شغفي بالعلم وسعيي لتحقيقه والصبر على مشاقه.
إليك يا من سهرت ورعيت ودعوت ووجهت، إليك يا نبع حبي ويا أغلى الخلق ويا سر
سعادتي وعنوان نجاحي، يا من لم تبخل عليّ بشحن العزيمة وتقوية الإرادة وتذليل الصعاب وتوجيه
الدعوات المتواصلة لله لتوفيقني وتسديد خطاي إليك يا أمي الحبيبة...
إلى من تضيق عليه أسطري وتتبعثر في حضرته كلماتي إلى سندي، من تعلمت منه الصبر
وورثت منه الإرادة وحب العلم، إلى من لم يبخل عليّ بنفسه وأثار عقلي بتوجيهاته ونصائحه إلى
الغالي أبي...

كما أهديتها إلى إخوتي وأدعو لهم بمواصلة النجاح وإكمال الدرب لتحقيق الأمل إليكم يا
شقائق النعمان وورود الجنان يا عناوين الوفاء يا أحب الموجودات: "أميرة" وابنتها "توبة رتيل"، "هبة
الرحمان"، "أنفال"، وأخي الصغير: "هيثم صلاح الدين".

إلى كل من قدم لي مساعدة من قريب أو من بعيد مهما بلغ حجمها وأثرها على عملي هذا
لكم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان وموصول الدعاء الصادق.

إلى كل زملائي في الدفعة الذين قاسموني شغف الدراسات المغاربية فكانوا نعم الإخوة
وأحفظ لهم أشدى ذكرى وإلى روح زميلي المرحوم "عبد السلام بن مشري" رحمه الله وأسكنه فسيح
جناته.

مقدمة الدراسة

شهدت نهاية سنة 2010 تغييرات عميقة مست الساحة السياسية العربية، وأتت على عديد الأنظمة القائمة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) ... التي لم تستطع الصمود أمام وطأة الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلا، والرافض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات وما وعدت بإحداثه من إصلاح وتغيير... وهو الوضع الذي اختلفت الاصطلاحات في التعبير عنه توصيفه و تراوحت بين: "الحراك العربي"، "غضب الشارع العربي"، "الربيع العربي"، "الثورات العربية... الخ"

ولم تخرج الحالة الليبية عن هذا السجال الواسع في تعدد المصطلحات المعبرة عنها من ثورة وانتفاضة، وأزمة، فحرب، وهذا مرده لكثرة الإعلاميين الواصفين للواقعة وغياب تصور واضح عن دلالات الأحداث في ليبيا، مع ذلك اتفق ضمنا بين مختلف المطلعين على الأحداث الجارية في ليبيا على أنها "أزمة"، ومهما يكن من وصف لها فهي مرتبطة أشد ارتباط كمظهر من مظاهر غياب الأمن بتدهور استقرار الدولة محل الأزمة.

ونظرا لتوسع مفهوم الأمن وتعدد أبعاده، صارت حدود الأمن غير محصورة بحدود الدولة، بل على العكس من ذلك أدت هذه الظروف المتمخضة عن الأزمة الليبية العيث باستقرارها الداخلي وخولت هذه البيئة إلى تصدير تبعات غياب الأمن والاستقرار لعالمها الخارجي، "جوارها الجغرافي، محيطها الإقليمي، ومحيطها الدولي" فإقليم الدولة لم يعد مجال أمنها فقط فنحن نساير عصرا تعددت فيه الفواعل وتزايدت التهديدات عبر الدولانية أو -عبر الوطنية- بتعبير أدق التي لم تعد تتخذ شكل تهديدات صلبة وناعمة فحسب، بل حتى تهديدات سايبيرية تعرض قاعدة البيانات لأي دولة لقابلية القرصنة والاختراق عبر ما يعرف بالحروب السايبرية، كل هذه المؤشرات تبيّن لنا وبوضوح أنّ الأمن القومي أصبح قابلاً للاختراق ومعرضا للأخطار وأنّ تأمين إقليم الدولة يضع ضمن الأوليات أمن الحدود الجغرافية القريبة وحتى البعيدة.

بناء على ما ذكر فإنّ الحدود الجزائرية على غرار باقي حدود الدول صارت قابلة للاختراق البري والجوي وحتى البحري والافتراضي، ذلك لتعدد صفات العدو الذي لم يعد ممثلا فقط في الفواعل الدولانية بل قد يكون فاعلاً غير دولاتي موجود داخل إقليمها الجغرافي أو مرابضاً على مقربة منه في الأقاليم المجاورة لها، وهو

ما يؤهل الأزمات الناشبة بدول الجوار للتأثير على أمنها واستقرارها، على غرار الأزمة الليبية وغيرها من الأزمات.

وهو ما نحاول من خلال موضوعنا هذا دراسته وتأطيره وتقديم سياقات تفسيرية وتحليلية لمختلف اثار ومخلفات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

📌 **التعريف بالموضوع:** يندرج موضوع الدراسة ضمن **حقل الدراسات الأمنية** بشكل عام، إذ نركز فيه على تقفي تبعات ومخلفات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، حيث سنتتبع أثر الأزمة الليبية على جوارها الجغرافي، فكما سبق وأشرنا لم يعد أمن الدولة مرتبطا فقط بضبط قطاعاتها الداخلية وتأمين حدودها من العدوان الخارجي بل حتى طبيعة التهديدات المطروحة في وقتنا هذا هي تهديدات عابرة للأوطان وهو ما يحيلنا إلى تتبع مستجدات الأمن الإقليمي والدولي لرصد التهديدات التي تترص بأمن الجزائر فقد أصبح هناك دمج متصل ومتواصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي في ظل توسع مفهوم الأمن وتغير طبيعة التهديدات الأمنية واتساع أبعاد ونطاق الأمن في حد ذاته.

كما يندرج ضمن **حقل النزاعات الدولية** في بعدها الإقليمي لأننا ندرس صورة من صور النزاع الآ وهو "الأزمة" - هذه الأخيرة التي عرفت تدويلا بصدور عدة قرارات أممية بخصوصها وتدخل حلف الناتو بها-، بالتمعن في مفاهيمها وأبرز المداخل النظرية المفسرة لها وكذا آليات التعامل معها، بغرض محاكاة هذه القاعدة النظرية على الحالة الليبية لتقديم توصيف شامل يمكّننا من فهم محركات الأزمة الليبية حتى نتمكن من دراسة أثرها على الأمن في الجزائر ونبني صورة إدراكية دقيقة لمختلف المحركات التي صنعت الأزمة في ليبيا وسياقاتها التفسيرية لتجنب تكرّر مثل هذه الظاهر في الأقاليم المجاورة لها.

1- أهمية الموضوع. تتجلى أهمية الدراسة من جهتين أساسيتين هما:

أ- **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية لموضوعنا هذا، في تأكيد توسع مفهوم الأمن وتعدد مصادر تهديده وتغير طبيعتها، والوقوف على درجة ترابط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، وكذا اختبار المسلمات

المركزية للمقتربيين الكلاسيكي والنقدي للأمن، وتبرير أنّ الواقع التفاعلي الدولي والإقليمي الحالي يكرّس ضرورة التفاعل مع التهديدات الأمنية وفق تصور المقرب النقدي بعرض التهديدات الصلبة واللينة لمظاهر غياب الأمن في دولة جوار-ليبيا- واثرا على دولة الجزائر.

ب- الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للدراسة في مواكبتها لفترة تشهد فيها جُلّ البلدان العربية حراكا واسعا ومستمرّا تعددت مظاهره وتوصيفاته، وتأتي الحالة الليبية كصورة من صور هذا المشهد، لكن ما ميزها هو تصعيد أزمته التي لم تنتهي بسقوط نظام القذافي، وما زال المشهد الليبي مرشحا لتواصل تصاعد الأحداث. هذا من جهة، من جهة أخرى ربطنا في دراستنا هذه بين الأزمة الليبية، والأمن في الجزائر كمحاولة لرصد أهم التداعيات التي صدرها المشهد الليبي للجزائر خاصة وأنّ الواقع أثبت أنّ الأزمة الليبية ساهمت في اشغال فتيل الأزمة في دول جوار على غرار الأزمة في مالي، ونتناول التهديدات الممكنة والمحتملة لهذا الملف على الجزائر.

2- أسباب اختيار الموضوع.

تتراوح أسباب اختياري لهذا الموضوع بين جملة من الأسباب، أدرجها على مستويين، الذاتي والموضوعي. أ- الأسباب الذاتية: مع أن منطق ومبدأ العلم هو موضوعية الطرح والانفصال قدر المستطاع عن الذاتية، إلا أنّ الباحث يقف على مدى صعوبة التجرد من ذاتيته خاصة أمام معرض اختيار دراسة يثير إشكالياتها ويتفحص فروضها ويبني نتائجها، وتساييره لمدة زمنية معتبرة، ولهذا وقع اختياري لهذا الموضوع لميول الباحثة لدراسة المواضيع ذات الطابع الأمني، لأنّ علم العلاقات الدولية يهدف إلى الأمن والسلم ومداراة الحروب. هذا إلى جانب ربط ما يحدث في ليبيا مع بلدي الجزائر، فالباحث من جملة المهام الموكلة إليه ضمنا التفاعل مع المسائل التي تعترض بلده بالدراسة والتحليل من خلال تقديم نتائج ترقى ليس فقط لتوصيف الواقع بل لتقديم بدائل، ولوضع القائمين على صنع القرار أمام أهمية هذا الموضوع وتداعياته خاصة وأنّ جُلّ الأقطار العربية لم تسلم من عدوى انتشار مُخلفات الحراك العربي في عديد الأقطار.

ب- الأسباب الموضوعية: من الأسباب الموضوعية لاختيار هكذا موضوع هو تصدّر المواضيع الأمنية

في الآونة الأخيرة التي توصل وتؤكد على توسع مفهوم الأمن، وما واكبه من توسع لمفهوم التهديد الذي لم يعد يدور حول مسألة الخطر الصلب القادم من وراء الحدود فقط، بل تعداه إلى جملة من التهديدات أخذت الصبغة اللينة كتوصيف لكلّ تهديد مجاور يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي في البلد سلّم الاهتمامات الأكاديمية لعدد المراكز الاستراتيجية والمجموعات البحثية وعلب التفكير في العلاقات الدولية.

وهذا التوسع والتحول في مفهوم الأمن و التهديد يدفع الباحث إلى ضرورة استجلاء واستقصاء هذه

التغيرات وتداعياتها على الدول المجاورة لبؤر الأزمة.

ومن الأسباب الموضوعية أيضا، أهمية ما يحدث في الجوار الليبي وتأثيره المباشر على الجزائر في

شتى المجالات: أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لتشاركهما شريط حدودي يقارب 1000 كلم من الحدود المكشوفة صعبة الضبط، والقابلة للاختراق.

3- أهداف الدراسة.

تهدف الباحثة من خلال دراسة هذا الموضوع إلى:

✓ التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتنوع مصادر تهديده، من خلال دراسة أثر أزمة في بلد جار على أمن البلد الاخر.

✓ الوقوف على تطورات الأزمة الليبية ورصد أبرز تجلياتها على الواقع الأمني في الجزائر بتعدد مداخله.

✓ محاولة تناول موضوع لا يزال وليد الساعة وقابل للتطور وتحول مظهره من أزمة إلى نزاع أو حرب

أهلية أو يصل للنضج المطلوب للاجتماع حول طاولة المفاوضات لايجاد حلول قانونية ودبلوماسية تصنع طفرة التحول الديمقراطي في هذا البلد، قصد تقديم طرح أكاديمي يبتعد عن الضبابية الإعلامية هذا من جهة،

إضافة إلى محاولة -قدر المستطاع- جمع مادة علمية معتبرة حول هذا الموضوع الذي لا يزال قيد التبلور

وتقديم تصور علمي موضوعي حول الظاهرة المدروسة.

✓ مواكبة التطورات والتغيرات الإقليمية والدولية المُوجدة للأزمة الليبية والمساهمة بطريقة أو بأخرى في رسم خارطتها التي لم تتحدد حدودها بعد، ورصد درجة اهتمام صانع القرار الجزائري بهذا الملف، ومحاولة تعقب مكانته من الأجندة الأمنية للبلد، لتقديم حكم معياري يتضمن الحكم على عقيدة الجزائر الأمنية ومدى توافرها مع التطورات السريعة الحاصلة في جوارها الجغرافي، وكذا مناسبة آلياتها للتعامل مع هذا الملف.

✓ الوقوف على أهمية المقترح النقدي لتفسير التفاعلات الأمنية في وقتنا هذا ومارافقه من ظهور أبعاد جديدة للتهديدات الأمنية وتوسع متواصل لمفهوم الأمن الذي لا يزال يعرف نشاط في حركية تطور مفهوم ومواكبة ركب التحديات الجديدة المطروحة أمامه.

4- إشكالية الدراسة.

منذ اندلاع الأزمة الليبية في فبراير 2011 ظلت تداعيات هذه الظاهرة تنتج آثارها المدمرة على الداخل الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى نماذج الدول الفاشلة أو حتى المنهارة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وغياب تصور فعلي عن من يصارع من؟ ولصالح من؟ وإصرار كل طرف على الانفراد بالسلطة دون منازع، ومازاد هذه الظاهرة خطورة هو دعم فاعلين خارجيين لبعض الأطراف دون غيرها، خاصة مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع. فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، على غرار انتشار الأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الرئيس السابق "معمر القذافي"، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة بتجارة المخدرات إلى تحالفها مع بعض وعملها عبر عدة مستويات داخل وخارج حدود الإقليم الليبي بالتنسيق مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في الأقاليم الجغرافية القريبة من ليبيا.

بناء على ذلك أحاول من خلال موضوعي هذا أن أرصد مختلف المخلفات الأمنية التي أنتجت الأزمة الليبية على الأقاليم الجغرافية المجاورة لها خاصة الجزائر لحجم هذا البلد في التوازنات الإفريقية ولثقل عبء مساهمته في تحقيق السلم في هذه القارة على حساب ملفاته الداخلية وكذلك لأثر هذا الملف على مكانة الجزائر

الإقليمية وحتى الدولية. وهو ما أحاول معالجته من خلال إثارتي لمشكلة مركزية أتقحصها عبر مختلف محطات دراستي هذه، مفادها: **كيف تؤثر تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر في ظل**

تصاعدها وتعقدها ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

- 1- ما هي أهم المقاربات النظرية والمفاهيمية لمفهوم الأزمة والتي تتقاطع مع موضوع دراستنا؟
- 2- ما هي خلفيات وأبعاد المفسرة للأزمة الليبية؟
- 3- كيف تواترت ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه تطورات الأزمة الليبية؟
- 4- في ما تمثلت الانعكاسات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الجزائر وما هي

اليات التعامل معها؟

- 5- تعرف الأزمة الليبية تطورا وتصعيدا مستمرا فما هي أهم السيناريوهات المستقبلية الممكنة الحصول على

الأرض الليبية؟

5- فرضيات الدراسة.

تعتبر الفرضيات تكهنات مسبقة حول الموضوع يضعها الباحثون لمعرفة الصلات بين النتائج والأسباب، لتأتي خطوات الدراسة لتثبتها أو تنفيها، وعليه نبني دراستنا هذه على جملة من الفرضيات نحاول من خلالها تقديم تخمينات ومواقف مبدئية حول موضوع دراستنا، وخطوات دراستنا اللاحقة سنثبتها أو تنفيها:

- 1) شكلت ليبيا مصدرا لتهديد صلب، ومحدد بأمن الجزائر ومؤثرا على مكانتها الإقليمية والدولية، لهذا زاد الاهتمام بها وتصدرت الأولوية في أجندتها الأمنية ضمن الشواغل الاستراتيجية للأمن الإقليمي الجزائري.
- 2) إن زيادة تصاعد الأزمة الليبية وتعقيدها هو ما زاد من تداعياتها على البيئة الأمنية لدول الجوار و الجزائر على وجه التحديد.

3) أثرت الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر وهذا ما يفسر سعي الجزائر للتعامل معها في إطار مقارنة

جزائرية لحل الأزمة الليبية والإصرار على ضرورة التسوية السياسية لها.

4) كلما تصاعدت الأزمة الليبية كلما صعب التعامل معها وزادت صعوبة التكهن بمستقبلاتها.

6- المقاربة المنهجية.

تعتبر المنهجية بوصلة توجه فكر وتهندسه في قالب منظم وعلمي، يسهل من خلاله طرح الموضوع بشكل مفهوم ومرتب. واعتبارا لما ذكر اعتمدت في دراستي هذه على جملة من المناهج والمقتربات النظرية تحريت قدر المستطاع أن تعبر على الطرق والأساليب التي نظمت على أساسها مادتي العلمية التي حزت عليها عبر زمن الدراسة وهي:

1. أدوات المنهج التاريخي: الأزمة لا تولد فجأة ولكنها نتاج تفاعل أحداث وأسباب وعوامل قبل ميلاد الأزمة وظهورها إلى السطح، وبالتالي فإنّ تشخيصها يعتمد بلا شك على المعرفة الكامنة بتاريخ أو ماضي الأزمة وكيف تطورت عبر مختلف مراحلها، وعليه فقد تم توظيف بعض أدوات المنهج التاريخي في هذه الدراسة للوقوف على المسار والسياق التطوري والتفاعلي الذي أدى إلى تبلور الأزمة الليبية عبر الزمن، وما هي أبرز المحددات التاريخية التي ساهمت في تشكيل الوضع الليبي الراهن.

2. المنهج الإستقرائي: من خلال الانطلاق من المقدمات الجزئية وصولا إلى المقدمات الكلية عبر استقراء وتحليل كلّ الخلفيات والأسباب والملازمات والظروف التي أشعلت فتيل الأزمة الليبية وأيضا استقراء مختلف الآثار التي ترتبت عن الأزمة.

كما تم استعمال إضافة إلى هذين المنهجين مجموعة من المقتربات نذكر منها:

1. المقترّب الكلاسيكي للدراسات الأمنية: وذلك من خلال التركيز على فاعل الدولة، وعلى المصلحة كمتغير للتحرك الدولاتي اتجاه الأزمة الليبية، وكذا على "الخطر العسكري" كأحد تجليات التهديدات المتمخضة عن الأزمة الليبية. وذلك من خلال استخدام:

﴿ مقترّب النظم: في معرض ذكرنا لخلفيات الأزمة سواء البنوية أو النسقية، وتتبعنا للاختلالات الهيكلية

التي عرفها النظام الليبي، وكذا تداعيات بيئة الثورات العربية وتأثيراتها على المشهد الليبي وتداعيات هذا الأخير

على الأمن في الجزائر، عبر تتبع السياق المحلي الموجد للأزمة وكذا ما صاحبه من سياقات تفسيرية إقليمية ودولية.

2. **المقترح النقدي للدراسات الأمنية:** عبر التركيز على تعدد الفواعل الدولاتية واتساع مفهوم الأمن الذي لم يعد حكرا على الدولة، ودمج الأمن الداخلي والخارجي، إضافة إلى اتساع مفهوم التهديد الذي أخذ طابعا إنسانيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وذلك عبر استخدام:

◀ **المقترح البنائي:** حول الأمن يتمحور حول أعمال مدرسة شمال أوروبا التي تجمع بين أكاديمية كوينهاغن للسلام و المدرسة الانجليزية فهي تجمع بين "باري بوزان" و "أولي وويفر" اللذان تحدثا على **المركب الإقليمي للأمن Regional Security Complex** وأن الأمن مركب من خمسة نقاط وهي الأمن العسكري بمعنى أمن الدولة من التهديدات الخارجية، و الأمن الاقتصادي من خلال توفير الحاجيات المادية للشعب، و الأمن السياسي من خلال وجود نظام سياسي مستقر لتوفير شروط الحكم الديمقراطي، والأمن المجتمعي من خلال وجود تجانس في رموز الهوية و الوحدة مهما كانت مستويات تركيب المجتمع من حيث عدد الأقليات، و الأمن البيئي من خلال الحفاظ على وسط بيئي يضمن شروط استدامة الحياة و الأجيال، وكل هذا يتحقق من خلال بناء هوية أمنية مشتركة لمجموعة من الدول تتعرض لنفس طبيعة التهديدات وذلك بربطها بوجود قناعة بأن التهديدات هي عبر وطنية وتقتضي العمل العبر الوطني المشترك. ومنه وظفنا أيضا **نظرية مركب الأمن الإقليمي:** فالبحث يأتي للتأكيد على أنّ الأمن القومي لأي دولة لا يتحقق إلاّ بأمن دول الجوار الإقليمي، فحدود الأمن لم تعد حدود الإقليم وهو منطلقنا لدراسة تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر وهذا النوع من التهديدات يوجب ايجاد هوية أمنية مشتركة وتقتضي التنسيق بين دول الإقليم الجغرافي لتحقيق استقرار أكبر.

7- حدود الدراسة.

أ- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في بلدين وهما ليبيا والجزائر.

لليبيا: تقع ليبيا في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، يحدّها من الشرق

مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي

تونس، تقدر مساحتها بـ 1.759.540 كلم².

للجزائر: تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي وتشاد وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب والصحراء الغربية تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، تشكل الصحراء عمقها الإفريقي وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا وتمتد حدودها على طول 6343 كلم، فهي تقسم 1376 كلم من الحدود مع "جمهورية مالي"، و 956 كلم مع "جمهورية النيجر"، و 463 كلم مع "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، و 1559 كلم مع "المملكة المغربية" و 42 كلم مع "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية" و 982 كلم مع ليبيا.

ب- الحدود الزمانية: تتابع هذه الدراسة الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2014، إذ تحاول رصد كافة التفاعلات والتداعيات و التحولات الواقعة في ليبيا و علاقاتها بالأمن في الجزائر في هذه الفترة التي شهدت عدة انعطافات محورية للأزمة الليبية وتخللتها العديد من المتغيرات التي رسمت ملامح جديدة في المشهد الليبي، كما أن طبيعة الأزمة الليبية التي لم تتضح معالمها و مآلاتها بعد، هو الذي دفع بالباحثة إلى تحديد المجال الزمني المذكور لحصر الدراسة فيه.

8- الدراسات السابقة.

إن نمو المعرفة وتشعبها يفرض على الباحث عند تفكيره في القيام بأية دراسة أو بحث الاقتناع بأن عمله هو عبارة عن حلقة متصلة بمحاولات كثيرة، فكلّ عمل علمي لا بد أن تكون قد سبقته جهود أخرى ممثلة في شكل دراسات سابقة، مع ذلك فقد واجهت الباحثة في هذه الدراسة نقصا في الدراسات المتعلقة بالإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، وهذا راجع في تقديرنا لسببين: أولا/ كون الأزمة الليبية ظاهرة حديثة ومازالت متواصلة، وثانيا/ ندرة الدراسات التي ترتبط بالأمن في الجزائر نظرا لحساسية موضوع الأمن في الجزائر وصعوبة الوصول لبيانات رسمية عن هذا المجال، وهو ما جعلنا نقف على صعوبة إيجاد دراسات سابقة تشترك مع موضوعنا في مناقشة الإشكالية المركزية لهذه الدراسة ومحاورها العامة، إلا أنه وبعد الاطلاع على مراجع الدراسة تم العثور على دراسة لها تقاطعات مع موضوع الدراسة محل البحث وهي:

✍ دراسة للباحث: حمزة حسام بعنوان "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" ، مذكرة ماجستير

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011. يدرس فيها الباحث مختلف الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري والتي تؤثر على الأمن في الجزائر ومدى اهتمام صانع القرار الجزائري بهذه الدوائر في أجندته الأمنية، إذ تشترك هذه الدراسة مع الدراسة محل البحث في معالجة فرضية أنه: كلما كانت هذه الدوائر الجيوسياسية-والتي ركزت فيها الباحثة على متغير الحالة الليبية فقط- مصدرا لتهديد صلب، وجودي ومحدد بأمن الجزائر ومؤثرا على مكانتها الإقليمية والدولية كلما زاد الاهتمام بها وتصدرت الأجندة الأمنية للجزائر، والدراسة مهمة في رصد وتتبع كافة الفواعل والمدخلات المؤثرة على الأمن القومي الجزائري.

ورغم تمكني من التوصل إلى كتب ومقالات في دوريات علمية مختلفة حول متغيري الموضوع إلا أنها لم تصادفني دراسة تربط بين الأزمة الليبية والأمن في الجزائر ومع تقدم خطوات البحث تحصلت الباحثة على مداخلة تناولت بعض نواحي الموضوع أذكرها كالآتي:

✍ كربوسة، عمراني، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (الجزائر، قالمة: جامعة 08 ماي 1945)، يومي 24-25 نوفمبر 2013.

9- صعوبات الدراسة.

كأي بحث علمي لا تخلو دراسة مهما كانت طبيعتها من صعوبات، فقد اعترضت الباحثة جملة من الصعوبات نذكر منها:

أولا/ أنّ الأزمة الليبية مازالت قيد التبلور، وحركيتها متصاعدة تبعا لتواصل الأحداث على الأرض، ما جعلها طول مدة الدراسة تأخذ أبعاد ومناحي جديدة لم تكن قبل تلك الأحداث موجودة وهو ما دفع الباحثة لحصر مدة الدراسة حتى لا تبقى افاق الدراسة مفتوحة وهو ما يصعب على الباحثة الإلمام بجميع المعطيات ومسايرتها.

ثانيا/ إضافة إلى معاناة الباحثة لتحصيل المادة العلمية التي تنطلق بها في إعداد موضوعها، ناهيك عن تطور

الموقف الجزائري نفسه من الأزمة على غرار التطورات التي عرفها من جلّ الأطراف الإقليمية والدولية التي تفاعلت مع الأزمة الليبية، فالحركية في دراسة ظاهرة مازالت قيد التبلور تعتبر مطية صعبة، تُعرض جهد الباحث في الكثير من الأحيان إلى ضرورة إعادة النظر في ما خطّه سابقا.

ثالثا/ كما أن الباحثة تحصلت على أهم الدراسات المحكمة لتوثيق هذه الدراسة من خارج الوطن، وكلّ هذا أثر على استغراقها لوقت أطول في إعداد هذا البحث.

رابعا/ حادثة الموضوع اضطر الباحثة لسد الفراغ في عدم تحصلها على ما يكفي لدراسة موثقة علميا، إلى الاعتماد بكثرة على المراجع الالكترونية، رغم إيمانها أنه ليس مصدرا موثوقا للمعلومة، مع ذلك حاولت تمحيص قدر المستطاع معلومات تتوافق مع ما جمّعت من مراجع محكمة وسعيت إلى توظيف كلّ ما هو مُحكّم وأكاديمي من خلال عرض أبحاث ومقالات أهم مراكز البحث والمجلات المحكمة الالكترونية.

رغم كلّ الصعوبات المسجلة، يبقى حقل البحث العلمي يعج بالمواضيع التي على الباحث التشجع للتطرق لها ولو على حساب جهده ووقته، قصد تطوير العلم في عملية تراكمية مستمرة.

10- تقسيم الدراسة.

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول، إذ تناولت الباحثة في الفصل الأول المقاربات النظرية والمفاهيمية للأزمة والتي تتوافق مع موضوع الدراسة وقد تضمنت ثلاثة مباحث جاء الأول تحت عنوان: **مقاربة مفاهيمية حول الأزمة** وقد حاولت فيه الباحثة استجلاء كافة الدلالات المفاهيمية والمضامين التعريفية للأزمة بشتى أبعادها و مجالاتها وآثارها، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: **المداخل النظرية المفسرة للأزمة** وفيه تم التطرق لأهم المداخل التفسيرية للأزمة وأسباب نشوئها خصوصا على مستوى كيان الدولة، ثم المبحث الثالث الذي تمت عنونته ب: **آليات التعامل مع الأزمة** وفيه تم تفصيل الخطوات المنهجية للتعامل مع الأزمة وحلها وتحجيم آثارها و التحكم في تداعياتها، كما تمت الإشارة إلى العلاقة التأثيرية بين الأمن والأزمة، لننتقل في الفصل الثاني إلى استعراض خلفيات الأزمة الليبية وأبعادها، وقد احتوى ثلاثة مباحث، أولها: **الخلفيات الداخلية للأزمة الليبية**، وتم فيه استقصاء وتحليل المسببات والفواعل الداخلية للأزمة الليبية، ثانيها: **الخلفيات الخارجية**

للأزمة الليبية، وفيه تم استجلاء أهم الظروف والأسباب الخارجية المساعدة والمؤثرة في نشوب الأزمة في ليبيا، ثالثها: أبعاد الأزمة الليبية، وقد تطرقت فيه الباحثة إلى امتدادات الأزمة الليبية وأبرز تداعياتها.

وقد تم تأجيل الحديث عن مختلف ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه تطورات الأزمة الليبية، قصد التفصيل فيها أكثر وأيضا بتتبع مسار الأزمة أولا حتى نفهم ردود الفعل أكثر وندرس أثرها على تصعيد الأزمة، أما الفصل الثالث فقد استعرضت فيه الباحثة ردود الفعل إزاء الأزمة الليبية و أثر تصاعدها على دول الجوار، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث هي: أولا/ ردود الفعل حيال تطورات الأزمة الليبية، وتم فيه بيان مواقف مختلف الأطراف الدولية حيال الأزمة في ليبيا و تباين هذه المواقف بحسب مصالح كل دولة، ثانيا/ تأثيرات تدخل حلف الناتو في تصاعد الأزمة الليبية، وفي هذا المبحث حاولت الباحثة تقييم وتشخيص آثار تدخل الحلف على تطورات الأزمة الليبية ومدى تحقيق أهداف هذا التدخل من عدمه، ثالثا/ تصاعد الأزمة الليبية وآثارها على دول الجوار، وهنا ركزت الباحثة على تأثيرات الأزمة الليبية على دول الجوار عموما وعلى الجزائر بصفة أخص وذلك في كل المجالات، وفي الفصل الرابع والأخير تم التطرق لأبرز انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر وتناولته الباحثة من خلال ثلاث مباحث أولها: الانعكاسات الأمنية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي خلفتها الأزمة الليبية على الجزائر، ثم وكردة فعل تمت دراسة المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، وفي الأخير حاولت الباحثة عرض أهم السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأزمة الليبية كروية استشرافية لمآلات الدولة الليبية ثم تم اختتام الدراسة بخلاصة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة وأبرز التوصيات المستفادة من الدراسة.

الفصل الأول:

الأزمة: تأصيل نظري ومفاهيمي.

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية حول الأزمة.

المبحث الثاني: المداخل النظرية المفسرة للأزمة.

المبحث الثالث: آليات التعامل مع الأزمة.

إن الإطار النظري لأي دراسة ولدى أي حقل من الحقول المعرفية يعتبر ذا أهمية بالغة، فتوضيح أهم متغيرات الموضوع و محاولة حصرها يساعد الباحث على تجميع المادة العلمية اللازمة حول الموضوع المستهدف بالدراسة ويدرك بشكل جيد و متبادل متغيراته والعلاقة التفسيرية بينها.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، ستحاول الباحثة من خلال هذه المحطة الإحاطة بالأزمة التي تعتبر ظاهرة إنسانية وجزء من نسيج الحياة عرفت الإنسانية منذ العصور القديمة، تنشأ في أي لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة مسببات داخلية أو خارجية وتخلق نوعاً من التهديد للدولة أو المنشأة أو الفرد، ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من شأنها والحد من خسائرها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، حتى أنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات والدول، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بها وإدارتها كأسلوب وقائي واستشرافي للتكيف مع التغيرات المفاجئة التي قد تطرأ قبل حدوث الأزمة أو أثناءها.

ومن هنا نجد أنّ الأزمة هي موقف مضطرب ومتوتر ينتج عنه إحساس بالخطر، يتطلب مجهوداً جباراً أو عظيماً للتعرف على متغيراتها وتفسير ظواهرها، ومحاولة السيطرة على أحداثها وتجنب مخاطرها، من خلال محاولة التعرف على أسباب الأزمة والظروف التي سمحت بوجودها في ظل توفر رؤية مستقبلية ومعقدة تنبؤ بما سيحدث من تطورات.

و بناء على ما سبق سنحاول الإلمام بأهم تعريفات الأزمة والمصطلحات المتداخلة معها، واستقصاء أهم أسبابها وخصائصها ومراحل نشوءها وتصنيفها، وارتباطها بالأمن، ثم عرض أبرز المداخل النظرية المفسرة لها، وفي الأخير سنتناول آليات التعامل مع الأزمة، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى هذا ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية حول الأزمة.

المبحث الثاني: المداخل النظرية المفسرة للأزمة.

المبحث الثالث: آليات التعامل مع الأزمة.

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية حول الأزمة.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة.

حاولت كثير من الدراسات وضع تعريف شامل للأزمة كظاهرة اجتماعية من مختلف زواياه، فقد تبنى بعض الباحثين وجهة نظر تاريخية واجتماعية، إذ ينظرون للأزمات كنتيجة لعملية تراكمية، وأن الأزمات تعد شيئاً طبيعياً، بينما تبنى فريق آخر وجهة نظر اجتماعية ونفسية وسياسية فهم يعتبرون الأزمات نتيجة للقرارات الخاطئة وأن المسؤولية تقع على عاتق الأفراد والجماعات، بينما حاولت المجموعة الثالثة الجمع بين وجهتي النظر السابقتين فهي تؤكد أن الأزمات ما هي إلا أحداث طبيعية تقع بسبب تعقد النظم والقرارات الخاطئة وأيضاً نتيجة للتفاعل بين النظم التكنولوجية والإنسان الذي يحاول إدارتها.

الفرع الأول: إشكالية المقاربة المعرفية للأزمة.

يستعمل بعض الباحثين عند دراستهم لموضوع الأزمة التي تلمّ بالدولة عدة ألفاظ، فهناك من يستعمل "النزاع" و آخرون يستعملون مصطلح "التوتر"، "الحرب" و "الأزمة" لوصف نفس الظاهرة دون أدنى انتباه لمدلول هذه الألفاظ مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الالتباس والإخلال بموضوعية البحث.¹

كما يواجه مفهوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونه وعلى حد تعبير جيمس روبنسون James Robinson، "مفهوماً عاماً يبحث عن تعريف، ومعنى علمي متخصص"، فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط Stress، أو الانهيار Panic، أو الكارثة Disaster، أو العنف الكامن Potential Violence، أما في إطار ممارسات المدرسة الطبية، فإن استخدام مفهوم الأزمة من قبل المنتمين إليها إنما يتم للدلالة على "نقطة تحول بين التحول المحظوظ وغير المحظوظ في حالة الكائن الحي"، أي بين الحياة والموت، وخصوصية مفهوم الأزمة تزداد صعوبة إذا أخذ في الاعتبار حقيقة أن المفهوم يكثر استخدامه من قبل العديد من المتخصصين في علوم النفس، والاجتماع، والسياسة، والتاريخ، وفي غيرها من مجالات العلوم الاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه

¹ عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ب.ط، 2003، ص176.

قصور فائدة المفهوم في بناء نظام معرفي حول الأزمة كظاهرة اجتماعية¹.

وبناء عليه نقول بأن هناك التباسا مفاهيميا في اطلاق مصطلح الأزمة مع بعض المصطلحات الأخرى المجاورة له في المعنى أو المشاركة له في بعض الدلالات المفاهيمية، كالنزاع و الحرب والتوتر و الصراع و الكارثة والإضطراب، إلا أن هذه الألفاظ قد لا تستغرق كل المضامين الدلالية التي يستوعبها مصطلح الأزمة، أو قد تفوق مراميها ودلالاتها معنى الأزمة كمدلول كلمة الحرب مثلا، ومن هنا فلا بد من حصر و تحديد الدلالة المفاهيمية للأزمة انطلاقا من تعريفها لغويا (معجميا) و اصطلاحيا، لأن القاعدة تقول: **الحكم على الشيء فرع عن تصوره**، فلا يمكننا الحكم على الأزمة الليبية إلا بعدما نضع تصورا مفاهيميا صحيحا عن الأزمة.

الفرع الثاني: تعريف الأزمة.

1- **التعريف اللغوي للأزمة:** جاء في مختار الصحاح ما نصه: " (الأزمة) الشدة والقحط و(أزم) عن الشيء أمسك عنه وبابه ضرب... و(المأزم) المضيق وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم و موضع الحرب أيضا مأزم و منه سمي الموضع الذي بين المشعر و بين عرفة "مأزمين"².

وذكر الفيرو آبادي في "القاموس المحيط" مايلي: "أزم، يَأْزِمُ، أزمًا و أزمًا فهو آزِمٌ و أزمٌ... أزم العام: اشتد قحطه، و أزم القوم: استأصلهم، و أزم الحبل و غيره: أحكم فتله، و أزم الباب: أغلقه، و أزم الشيء: انقبض و انضم، و سنة أزمة: أي شديدة، و مأزم الأرض: مضايقتها... و المتأزم: من أصابته أزمة"³.

وبناء على عرض الجذر اللغوي لكلمة الأزمة و مراميها و دلالاتها نستشف أنها تدور حول معاني: الشدة و القحط والمضيق و الاستئصال والانقباض والغلق وكلها معاني قاموسية توميءُ وتحيل على الدلالة الإصطلاحية لمفهوم الأزمة.

2- **التعريف الإصطلاحى للأزمة:** تعددت التعاريف المقدمة للأزمة وعليه سنحاول استجلاء أبرز التعريفات

¹ منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، نقلا عن:

<http://alma3raka.net/spip.php?article102&lang=ar> تاريخ التصفح: 2014/06/26. الساعة: 07:28.

² محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، (لبنان، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2006، ص 16.

³ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، (لبنان، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2005، ص 970.

لقد ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها النزاعات بين الدول نجملها فيما يلي:¹

✓ المفاجأة فالأزمة غير متوقعة.

✓ تعقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة.

✓ وتطورها، وتعارض مصالحها.

✓ نقص وعدم دقة المعلومات.

✓ قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

وحسب تشارلز ماكلياند C.McIelland فالأزمة: "عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، وتتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر أي أن كل أزمة تأخذ مساراً مماثلاً لغيرها".² أما كارل سلايكي K.Slaikik فيرى: "أن الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم ويمكن النظر إليها على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير فجائي وحاداً للنتائج".³

وهناك من عرفها بقوله: "الأزمة تعني تعاقب أحداث مع الوقت على أنها نذير خطر وتعقيدات تزداد بسرعة وتتشابه ديناميكيتها مع النظام الفوضوي chaotic system وتتطور به الأمور بصورة تصاعدية سريعة تنتهي إلى مراحل مركبة من حالة عدم الاستقرار".⁴

يرى جيمس روبنسون James Robinson أن هناك اتجاهًا عامًا نحو استخدام المفهوم للتدليل على "نقطة

تحول تميز ناتج حدث ما بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه، بين الحياة والموت، العنف أو اللاعنف، الحل

¹ لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2010، ص 11.

² داورتي جيمس، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع)، 1985، ص 120.

³ عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، (دار الأمين للنشر والتوزيع) ط1، 2004، ص 123.

⁴ عبد المجيد علي قدرتي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

كما تعرف الأزمة على: "أنها نتاجٌ لحدث أو قوة أو خطر داهم غير عادي ومباغت ويرتب هذا الخطر أحداثًا متلاحقة متشابكة ويتطلب علاجًا سريعًا في فترة زمنية محددة للغاية ولأن الخطر يجيء مفاجئًا فهو يولد صدمة يتوقف عمقها وتأثيرها على درجة التحسب لاحتمال الخطر والتخطيط لمواجهةها".²

ويرى آخرون أنها: "موقف ضاغط بفعل مؤثرات بيئية داخلية أو خارجية ينشأ ويتطور بسرعة كبيرة ويحتاج إلى التدخل السريع المنظم حتى يتم إزالة الموقف الضاغط تماما والعودة إلى الموقف السابق للأزمة".³

يعرفها الأستاذ "فهد أحمد الشعلان" أنها: "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارًا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة".⁴ ويرى أنه باستقراء تعريفات الأزمة نجد العناصر المشتركة التالية:⁵

✓ وجود خلل وتوتر في العلاقات.

✓ الحاجة إلى اتخاذ قرار.

✓ عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القائمة.

✓ نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ.

ويقصد بالأزمة من الناحية الإجتماعية: "توقف الأحداث المنظمة واضطراب العادات مما يستلزم

التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة".⁶ فالأزمة هنا لها بعد إجتماعي يرتبط بتغيير

الأنماط المجتمعية أو عدم صلاحيتها نظرا لتغير النمط المعيشي، مما يتسبب في إحداث خلل قيمي ينتج عنه

¹ منير محمود بدوي، مرجع سبق ذكره.

² عبد المجيد علي قفري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ المرجع نفسه، ص 81.

⁴ فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات، (السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ب.ط، 2002، ص 27.

⁵ المرجع نفسه، ص 26.

⁶ السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي، (مصر، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع)، ط 1، 2002، ص 13.

عدم التوازن داخل المجتمع وتفكك للروابط التي كانت تجمعهم.

أما الأزمة من الناحية السياسية فهي: "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ

قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواءً كان إدارياً، أو سياسياً، أو نظامياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً".¹

فهذا التعريف ربط الأزمة بالنظام السياسي أي أنها تهدد شرعية النظام أو أحد مكوناته السياسية أو الثقافية أو

الإجتماعية أو الاقتصادية..، لذا لا بد من تدخل السلطة المخولة لحل المشكلة بالقرارات والتدابير المناسبة.

ومن الناحية الاقتصادية: "تعني انقطاعاً في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما

يكون النمو الفعلي أقل من النمو الإجمالي".² فالأزمة الاقتصادية تعبر عن حالة الركود الاقتصادي مما ينعكس

على ضعف المسار التنموي في البلاد و هو ما يؤدي إلى الانفجار الإجتماعي وتهوي النظام.

أما من الناحية الأمنية يعرف الأستاذ عبد الله علوان الحبسي الأزمة الأمنية في كتابه "إدارة الأزمات

الأمنية" على أنها: "موقف مفاجئ أو نقطة حرجة ينتج عنها تهديد خطير للأمن والاستقرار، وقد تنجر عنها

خسائر بشرية ومادية ومعنوية، وتتصاعد الأحداث خلال وقت ضيق وفي ظل إمكانيات قليلة ومعلومات ناقصة

وحاجة عاجلة إلى اتخاذ القرار وإلى تكاتف الجهود وأعمال التنسيق بين كثير من الجهات الأمنية وغير الأمنية

لمواجهة الموقف. لذلك تتميز الأزمة الأمنية بخصائص أهمها: التشابك، والتحدي، والمفاجأة، والاستفحال،

وصعوبة السيطرة، وغموض الهدف، وتعاضم التبعات"³. فالبعد الأمني للأزمة يرتبط بمفهوم الجريمة و اختلال

الأمن وهو أخطر أنواع الأزمات لأنه بغياب الأمن تُستتبع بقية الأزمات وتتعدّد حلقاتها، كما أنها تمس كل

شرائح المجتمع وتؤثر في كل المجالات بلا استثناء، لذا وجب تكاتف الجهود في حلها.

وبشكل عام يرى، الأستاذ "هشام عوكل": "أن مفهوم الأزمة العام هو لحظة حرجة وحاسمة ومفاجئة

للدولة والمجتمع، ترتبط بالصراع والتناقض في المجتمع. وللأزمة مفهوم غير شامل عبر تمثلها بالأزمات الفردية

¹ المرجع نفسه، ص 13.

² محمد عبد الغني هلال، مهارات إدارة الأزمات، (مصر، القاهرة: مركز تطوير الاداء والتنمية.)، ط4، 2004، ص 51.

³ محمد ولد المنى، وجهات نظر إدارة الأزمات الأمنية، نقلا عن:

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=54967> تاريخ التصفح: 2012/10/25. الساعة: 11:00.

والعامة، وبنيتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، والمرتكزة على مفاهيم ثلاثة: هي نظرية النظم، ومنهج صنع القرار، والتفسير الشمولي المتغير للأزمة. وهكذا تعددت تعاريف الأزمة من نقطة أو حدث حاسم إلى ظرف انتقالي، يتم بعدم التوازن أو خلل مؤسساتي شديد، أو نقطة تحول للأفضل أو للأسوأ.¹ كما أن الطبيعة العامة لمفهوم الأزمة تتحدد في خمس سمات أساسية نوجزها فيما يلي:²

1- **الأصول الإدارية للأزمة:** ويعنى ذلك أن الأزمة ترجع في جذورها إلى تصور إداري حيث تثار مشكلة في أحد مناطق النزاع حول صنع قرار ما، لكن الوسائل الروتينية المتاحة لاتخاذ قرار بشأن هذه المشكلة تكون غير كافية، ومن هنا يزداد الضغط من أجل التغيير.

2- **المحور النخبوي:** وهو متعلق بالنخبة بمعنى أن أي تغيير في البيئة المحيطة قد يؤدي إلى تولد مشكلة سياسية، ويتوقف ذلك على الجماعة التي تتأثر بالتغيير، وكلما كانت تلك الجماعات أقرب إلى قنوات الاتصال المركزية، وأكثر تنظيماً، وأقوى سيطرة على الموارد الهامة، كلما زاد الاحتمال بأن تتحول المشكلة إلى أزمة سياسية، ويعود ذلك إلى نشأة الأزمة داخل النخبة وليس خارجها.

3- **الإطار المؤسسي:** ويشير إلى أن احتمالات أن تتطور أي مشكلة إلى أزمة إنما يتوقف على المرونة التنظيمية للمؤسسات القائمة، وهذا يعنى ضرورة انتهاج النظام لسلوك إداري تجديدي من جانب النخبة بما يؤدي إلى تغيير النمط المؤسسي للمجتمع وإلا استدعى الأمر استبدال النخبة ذاتها.

4- **الوضع الحدي:** بمعنى أن الأزمات المتتالية لا تتضمن حركة صاعدة مستمرة في اتجاه زيادة قدرة النظام السياسي، فليست كل الأزمات تحل بقرارات تجديدية ابتكارية، فقد يؤدي بعضها إلى انهيار مؤسسة أو أخرى من مؤسسات النظام السياسي، أو إلى انهيار مجتمعي شامل.

5- **الآلية المتجددة:** وتشير إلى أن الأزمات بتتابعها وتداخلها يرجح أن تترك انطباعات عامة بأنها آلية متجددة

¹ هشام عوكل، إدارة الأزمة بالوسائل الإعلامية، نقلا عن:

http://www.elyahyaoui.org/gestion_crise_par_medias.htm تاريخ التصفح: 2014/12/23. الساعة: 02:33.

² منير محمود بدوي، مرجع سبق ذكره.

توحي بالاستمرار وبالتواصل، وتنتج هذه الآلية من الاحتمالات التي تنتظر أي أزمة.¹

وبناء على ما سبق، يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا للأزمة يخدم الأغراض البحثية للدراسة، مؤداه هو: أن الأزمة هي " كل ما يهدد أو يمنع أو يعطل أو يؤخر أو يغيّر شكل الوصول إلى هدف ما، تتعدد أبعادها وتتشابك كلما زادت حدتها، وتتميز بالفجائية وضيق الوقت واتساع ألقها وتهديدها للمصلحة القومية للدولة محلّ الأزمة، وقد تنتشر مخلفاتها إقليميا ودوليا وهو ما يمكن استنثاره من الأطراف الخارجية من خلال "أمننة ملف الأزمة" لشرعة التدخلات بها وتسريع ردود الأفعال حيالها."

وانطلاقا من التعريف الأخير، نستنتج أن الأزمة قد تتعاطم آثارها لتأخذ بعدا دوليا وتلقي بظلالها على المشهد العالمي فتؤثر في دول الجوار و على حركة التجارة العالمية وتهدد الأمن العالمي، لننتقل بعد ذلك إلى مفهوم الأزمة الدولية الذي تدور عليه محاور هذه الدراسة، فالأزمة الليبية أضحت ذات بعد دولي شمولي لذا بات لزاما أن نسلط الضوء على مفهوم الأزمة الدولية.

الفرع الثالث: تعريفات الأزمة الدولية حسب المدارس النظرية.

لقد برزت ثلاثة مفاهيم في معالجة مفهوم الأزمة الدولية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وهي تمثل رؤى و خلفيات أبرز المدارس النظرية في حقل العلوم السياسية وهي:²

1. مفهوم الأزمة الدولية عند المدرسة النسقية: يؤكد هذا المفهوم على أن هناك تأثير متبادل بين النظام

السياسي الدولي والأزمة، فتعرف المدرسة النسقية الأزمة الدولية على أساس مظاهرها وتفاعلاتها، بأنها: " فترة

انتقالية ما بين الحرب والسلم، وأن معظمها يتضاءل دون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدولة المتورطة

في الأزمة، وأن الأزمة الدولية رغم خطورتها لا تؤدي بصورة دائمة إلى الحرب."

إن أنصار مدرسة النظم قدموا تعريفات مهمة للأزمة الدولية، حيث أنهم وجدوا علاقة تفاعلية بين

الأزمات الدولية واستقرار النظام السياسي الدولي، فكلما كان النظام الدولي على درجة عالية نسبيا من الإدراك

¹ المرجع نفسه.

² رعد صالح الهدلة، بحوث ودراسات: الأزمة الدولية.. مفهومها، أسبابها، إدارتها وأدواتها. نقلا عن:

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=45665> تاريخ التصفح: 2014/10/10. 14:00.

الذاتي لحقائقه والكيفية التي تتفاعل بها وتتغير من خلالها، أصبح بالإمكان أن يأخذ في الحسبان للأزمة وبصورة مسبقة ما يتناسب معها من إجراءات وأفعال وقائية وتصحيحية، فيما لا توجد مثل هذه الإمكانية في ظل نظام دولي يفتقر لذلك الإدراك، حيث تكون للصدمات العنيفة غير المحسوبة والمفاجئة للأزمة تأثيرات مدمرة على توازن النظام الدولي.

في حين عرف الأستاذ "كينيث بولدينغ" Kenneth E.Boulding الأزمة الدولية بأنها: "نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي أي أنّ الأزمة الدولية إنما هي أزمتان النظام السياسي".¹

2. مفهوم الأزمة الدولية عند مدرسة صنع القرار: يؤمن معتقوا هذا المفهوم أن الأزمة الدولية هي: "موقف يهدد الأطراف المشاركة في الأزمة، وأن ذلك الموقف يترك آثارا مهمة على تلك الأطراف"، إذ يرى أصحاب هذا المفهوم أن تعريف الأزمة لا يستند على مظهرها الخارجي، بل أن أهم ما يؤكد عليه المفهوم في تعريفه لمفهوم الأزمة الدولية وخصائصها هو ضرورة توفر عدة عناصر فيها وأن تكون مدركة من قبل صناع القرار، أما عناصر الأزمة فهي أعمال غير متوقعة من الخصم، وهي إدراك أو تصور وجود تهديد كبير، وإدراك الوقت المحدد لصنع القرار والرد، وأخيرا إدراك العواقب المهلكة لعدم الرد.²

وأبرز رواد هذه المدرسة: هولستي، جيمس روبنسون، تشارلس هيرمان، هيرمان كاهن، وقد عرف هولستي K. J.Holsti الأزمة الدولية على أنها: "إحدى مراحل الصراع ومن أبرز مظاهرها، هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف تؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين إما الحرب أو الإستسلام".³

إن الأزمة هي موقف يتم إدراكه من قبل صانع القرار ويشتمل هذا الموقف على الخصائص التالية:⁴

✓ إنّه تهديد الأهداف والمصالح المهمة.

¹ Kenneth E.Boulding, conflict and defense, (New York: harper& rotorch book edition) , 1963 ,p.250.

² رعد صالح الهدلة، مرجع سبق ذكره.

³ K . J. Holsti, International political a fram work of analysis, (prentice hall, N. J. Third edition), 1977,p.429

⁴ وليد محمد سعيد الأعظمي، الأزمة الدولية، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، العدد الثالث، 2002، ص 37.

✓ إنّه شعور وإدراك بمحدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار.

✓ إنّه تهديد مفاجئ لصناع القرار.

3. مفهوم الأزمة الدولية عند المدرسة التوافقية (المتغير الشمولي): لقد تبنى أصحاب المفهوم المتغير الشمولي

تعريفا للأزمة الدولية حاولوا فيه أن يمازجوا بين مفهومي النظم وصنع القرار ويوفقوا بينهما، فعرفوا الأزمة الدولية

بأنها: "حالة ترافقها أربعة ظروف تفي بغرض قيامها، هي: تغير في المحيط الداخلي والخارجي للأزمة الدولية،

و تهديد للقيم الأساسية في الحاضر والمستقبل، و احتمال عالي الدرجة بقيام أعمال عنف عسكري، وأخيرا إيجاد

وقت محدد للرد، كما أنها مرئية من أعلى مستوى لصانعي القرار المعنيين. ومن رواد هذه المدرسة: مايكل

بريشر Bricher Michael وأري أوفري Arie Ofri . وقد عرف مايكل بريشر الأزمة اعتمادا على الظروف

التي ترافقها وهي ظروف أربعة ضرورية تفي بغرض قيامها وهي:¹

✓ تهديد القيم والمصالح العليا.

✓ تغيير في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

✓ احتمالية استخدام العنف والقوة العسكرية.

✓ ضيق الوقت ومحدوديته عند الاستجابة.

ويؤكد تعريف كل من "بريشر" و"أوفري" على الحقائق التالية:²

1. إمكانية تغيير العلاقات في المستقبل بين أطراف الأزمة.

2. ضيق الوقت المتاح للاستجابة.

3. وجود تهديد للقيم والمصالح هو أحد الأسباب لمواجهة الأزمة.

4. حالة التوتر المصاحبة لعملية اتخاذ القرار.

إن تحديدا دقيقا لمفهوم الأزمة الدولية وفقا للمفاهيم الثلاث المذكورة يمكن أن يقودنا إلى القول أنها:

¹ فاضل زكي، الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة)، عدد خاص، 1984. ص273.

² Arie Ofri, Crisis and opportunity for casting, A journal of world affairs, Vol,26, NO.4, Winter, 1983, p, 821.

"موقف حاد مفاجئ ينتج عن تطور التناقض والإختلاف، وهي مرحلة متقدمة من الصراع بين أطراف الأزمة علنية كانت أم خفية وآنية، مفاجئة أم قديمة، مستمرة أو عرضية، سواء كانت نتيجة وعي أو تخطيط مسبق، تتداخل في حدوثها وتطورها عوامل عديدة موضوعية وذاتية."

وتأسيسا على ما سبق نستنتج أنّ جلّ التعريفات المقدمة لا تمثل في الحقيقة اختلافا أو تضادا في الدلالات، بل تمثل توصيفا يتوافق و الميول الفكري والإدراك المعرفي لكل باحث، وكذا الحقل الذي ينتمي إليه، وتهدف كلّها إلى توضيح معنى الأزمة الدولية، وما تشمله وما يمكن أن تخلفه قصد ضبط أجندة التعامل معها لحصر آثارها، واستخلاص أهم الدروس المستفادة منها لدرء تكرارها.

المطلب الثاني: الأزمة والمفاهيم المتشابهة.

تتداخل مع مفهوم الأزمة عدة مفاهيم تقاربها في الدلالة، وقد دأب الإعلاميون خاصة على توصيف الظواهر بأوصاف لا تتطابق مع معناها النظري في أدبيات النزاعات الدولية، فنجد النزاع، التوتر، الحرب، الصراع ... مصطلحات تتداخل دلالاتها ولا تتطابق، وبغية التفريق بين هذه المصطلحات نوجز في مايلي وصف هذه التعريفات لأجل التمييز بينها.

1- مفهوم النزاع: اختلفت التعريفات التي تحاول تحديد النزاع أساسا حول المعنى الذي يعطيه أطراف

النزاع لهذا اللفظ، ويمكن تصنيفها حسب وجهة النظر هذه إلى تصورين:

أ- **التصور الموضوعي:** يقوم على اعتبار النزاع مجرد حالة واقعية، وبالتالي لا يهتم سوى بملاحظة سلوك الأطراف المتنازعة وعلى هذا الأساس، تعرف فئة من الباحثين النزاع بوصفه "وضعا" تنافسيا يكون فيه الأطراف واعين بتضارب وعدم انسجام المواقف الممكنة، وبالتالي يسعى كل طرف لاحتلال موقع لا ينسجم مع الذي يريد احتلاله الطرف الآخر، الأمر الذي يترتب عنه ربح طرف واحد يصبح بصورة حتمية مساويا تماما لخسارة الطرف الآخر، أي أن النزاع في هذه الحالة يكتسي طابعا صفريا...¹

¹ رضا دمدم، تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الدولية على النزاع الدولي -الباكستاني-، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2001، ص12.

يعرفه ريمون آرون Raymond Aron النزاع على أنه: "نتيجة تنازع شخصين أو جماعتين أو وحدتين

سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة".¹

ب- **التصور الذاتي:** يقوم على اعتبار النزاعات كحالة مرضية وبالتالي يسعى إلى تحديد أسباب النزاعات

والبحث عن الحلول الممكنة لها. واعتبر مارسيل مارل M. Merle من جهة أخرى أن النزاعات أو الأزمات

تصنف على ثلاثة أنماط تبعا لطبيعة موضوع الصراع:²

◀ **محاولة الحصول على الاستقلال:** ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية.

◀ **الرغبة في السيطرة على الحيز:** ويدخل فيه تعديل الحدود أو التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة "

الجزائر/المغرب، إثيوبيا/الصومال".

◀ **محاولة فريق أو عصابة الاستيلاء على السلطة:** ليتمكنوا بواسطتها من فرض إرادتهم على خصومهم

وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والانقلابات وهي ما يسميها "مرسيل مارل" بالأزمات الأيديولوجية.

2- مفهوم التوتر: وفي ما يخص التوتر عرفه مارسيل مارل بأنه: "هو مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا

على الأقل للجوء إلى القوات المسلحة، وإنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع".³

ويرى الأستاذ وليد عبد الحي أنّ النزاع يختلف عن التوتر إذ يشير الأخير إلى حالة عداة وتخوف

وشكوك وتصور متباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه في هذا الإطار دون أن

يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. والتوتر حالة

سابقة على النزاع وكثيرا ما رافق انفجار النزاع ولكنه ليس كالنزاع، بل إنه ليس مختلفا بالضرورة مع التعاون إلاّ

أن أسباب التوتر هي في الغالب قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسيا لحدوث النزاع طالما أنها تؤثر على

عملية صنع القرار.⁴

¹ داورتي جيمس، روبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره، ص 140.

² مارسيل مارل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسين نافةة، (مصر، القاهرة: دار المستقبل العربي)، ب.ط، 1986، ص 506، 507.

³ لبنى يهولي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ المرجع نفسه، ص 20.

إن التوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف، للتأثير على بعضهم البعض، في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداً وشكوك وتصور بتباين المصالح، تأسيساً على هذا يعتبر التوتر مرحلة سابقة للنزاع وكثيراً ما ترتبط أسبابه ارتباطاً وثيقاً بأسباب النزاع.¹

3- مفهوم الحرب: أما الحرب فهي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون

في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين.²

كما تعرف أيضاً بأنها صراع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين باستخدام قوات عسكرية منظمة في متابعة سياسية قبلية أو قومية.³ في حين يعرفها الأستاذ كوينسي رايت على أنها: "اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة".⁴

و تختلف الحرب عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، وبأسلوب واحد وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله فقد يكون سياسياً أو إيديولوجياً، كما أن الأزمات غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوى سلمياً أو تهدأ ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه التي يستحيل تحديدها في الأزمة. وتتصف العلاقة النزاعية دائماً بالاستمرارية وهو ما يختلف عن الأزمة التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها عموماً، وتمثل الحرب والتوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين.

4- مفهوم الصراع: يستخدم مصطلح الصراع للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد تتخبط

¹ محمد نصر مهنا ومعروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، (مصر، القاهرة: مكتبة غريب)، ب.ط، ب.س.ن، ص 8.

² مرسيل ميرل، مرجع سبق ذكره، ص 498.

³ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية- نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلته المختلفة-، ب.ط (ب،س،ن)، ص 21.

⁴ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي)، ب.ط، 1985، ص 294.

في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلاً من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك.¹

والصراع من وجهة نظر "آرون R.Aron" هو نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفي الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة، ومع أن الإنسان عدواني بطبيعته إلا أنه ليس من الضروري أن تكون الحرب هي التعبير عن هذه العدوانية، ومع أن من المستحيل القضاء على كافة الصراعات إلا أنه ليس من الضروري أن يتجسد الصراع على شكل حرب بمفهومها التقليدي وهي القوة العسكرية المنظمة واستخدام الأسلحة التدميرية.² كما يعرفه آرون بأنه سعي وراء أهداف متعارضة من قبل الجماعات المختلفة، مما يفتح المجال للدخول في صراع قد يفضي إلى الصراع المسلح.³

وتجدر الإشارة إلى أنّ جلّ أدبيات الأزمات تتعرض لمصطلحات الكارثة، الحادث، المشكلة⁴ عند تناولها للفرق بين الأزمة والمصطلحات المشابهة لها، ولكن نزولاً عند متطلبات الدراسة تم التفريق في هذه الدراسة بين أبرز مصطلحات النزاعات الدولية لتعميق فهم مصطلح الأزمة.

المطلب الثالث: خصائص الأزمة وأسباب نشوئها.

الأزمة هي نتيجة تراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجيء يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام ويشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقائه. انطلاقاً من ذلك تختلف خصائص الأزمات وأسباب نشوئها تبعاً لبيئتها وما يحتف بها من ملابسات وقرائن.

¹ داورتي جيمس، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص 140.

² المرجع نفسه، ص 94.

³ Hugh Miall, Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporary conflict resolution, (Cambridge: Politypress), 1999, p p 20,21.

⁴ يعبر الحادث عن أمر فجائي غير متوقع سريع وانقضى أثره فور إتمامه، ولا تكون له صفة الاستمرار أو الامتداد بعد حدوثه المفاجيء العنيف بل تتلاشى آثاره مع تلاشي تداعيات الحدث ذاته، ولا تستمر خاصة إذا لم تكن هناك ظروف أخرى دافعة لهذا الاستمرار، أما الواقعة فهي شيء حدث وانقضى أمره، وهي خلل في مكوّن أو وحدة أو نظام فرعي من نظام أكبر، في حين أنّ الصدمة تعني شعوراً مفاجئاً حاداً نتيجة تحقق حادث غير متوقع الحدوث، أو مطلوب إحداثه، أو سلّم بحدوثه...وهو شعور مركب بين الغضب والذهول والخوف، أمّا الكارثة فهي حادثة مفاجئة تترك الحياة اليومية بشكل بالغ وتوقع العديد من الخسائر المادية والبشرية، وتحطم الموارد المحلية، وتسبب مشكلات تمتد لفترات طويلة.

الفرع الأول: خصائص الأزمة: تتسم الأزمات عموما بالخصائص التالية:

✓ المفاجأة: أي ما يحدث أثرا من وقع الصدمة.

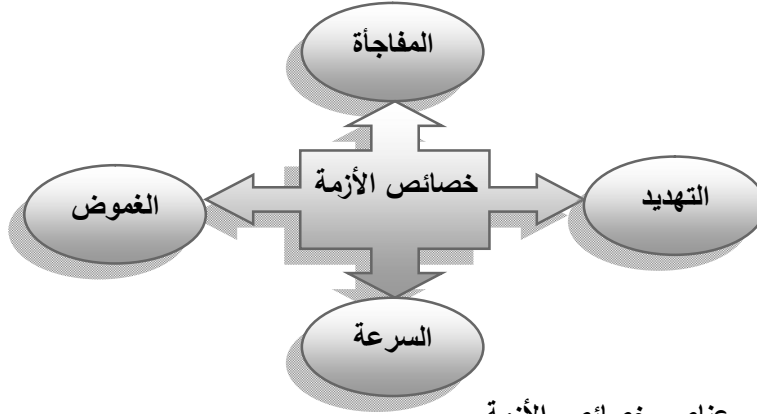
✓ التهديد: تعتبر الأزمة تهديدا مباشرا للقيم والحاجات.

✓ السرعة: تتولد عنها سلسلة من المواقف المتجددة والحادة.

✓ الغموض: إذ أنّ عوامل المفاجأة والتهديد والسرعة لا تسمح بإدراك الأزمة والعوامل المتشابكة

في المواقف المتلاحمة،¹ والشكل الموالي يوضح مخطط الخصائص السالفة الذكر.

الشكل رقم (1): مخطط توضيحي لخصائص الأزمة.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على عناصر خصائص الأزمة.

أما الأزمة الأمنية فتتسم بخصائص فريدة تجعلها ذات طبيعة خاصة تميزها عما سواها من أزمات

مختلفة من أهمها مايلي:²

1. التشابك والتداخل: تتصف الأزمة بتداخل أحداثها وتشابكها لدرجة تجاوز حدودها التي انطلقت منها زمانا

ومكانا وطبيعة.

2. الاستفحال: الأزمة تبدأ بسيطة، ولكن لظروف المواجهة الأمنية، أو لظروف التنفيذ الإجرامي تتصاعد

الأزمة وتستفحل.

3. التجاوز والتعدي: يقصد بالتجاوز والتعدي اتساع دائرة الأزمة من حيث طبيعة أحداثها أو من حيث نطاق

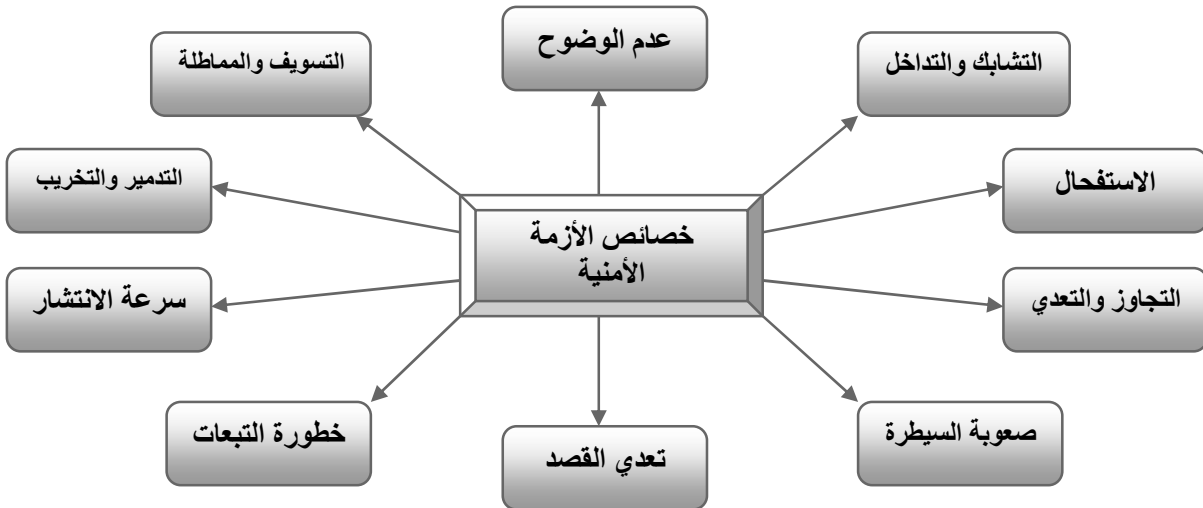
أهدافها أو من حيث المعرضين لأخطارها.

¹ محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات إدارة الأزمة، (مصر، القاهرة: مركز تطوير الاداء والتنمية)، ط1، 1995، ص 39.

² فهد أحمد الشعلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 61.

4. صعوبة السيطرة: تتسم الأزمة الأمنية بصعوبة مجابقتها من قبل السلطات الأمنية وذلك لتشابكها وانتشارها.
 5. عدم الوضوح: تتسم الأزمة الأمنية في كثير من الأحيان بعدم وضوح الهدف الذي تسعى إليه.
 6. التسوية والمماثلة: يقوم مدبرو الأزمة بالتسوية والمماثلة أثناء مفاوضاتهم مع الجهات الأمنية المسؤولة.
 7. التدمير والتخريب: يلجأ مدبرو الأزمات الأمنية إلى التدمير والتخريب لمواقف وأجهزة الدولة بغية إحداث هزات وتصدع في جدار الأجهزة الأمنية وبالتالي تعرية هذه الأجهزة أمام الرأي العام.
 8. سرعة الانتشار: نتيجة الثورة المعلوماتية التي يعيشها العالم في مجالي النقل والاتصال، كل هذا ساعد على سرعة انتشار الأزمات الأمنية.
 9. خطورة التبعات: من أخطر ما تتصف به الأزمة الأمنية هو جسامة ما يمكن أن يترتب عليها من تبعات تمس المصالح الجوهرية في المجتمع.
 10. تعدي القصد: تتصف الأزمة الأمنية بقصدها المتعدي غير المحدد، ويهم المخططين تحقيق أهدافهم بغض النظر عن الضحايا الأبرياء الذين لا ذنب لهم.
- والمخطط التالي يوضح خصائص الأزمة الأمنية.

الشكل رقم (2): مخطط توضيحي لخصائص الأزمة الأمنية.



المصدر: من إنجاز الباحثة استنادا على عناصر خصائص الأزمة الأمنية.

إن الأزمة بصفة عامة و الأمنية منها على جهة الخصوص، تتحكم فيها معايير الطرف الزمني و المكاني وقد تتعاضد أو تتحسر بحسب الفواعل التي كانت سببا في نشوئها والظروف التي تلاحمت وتفاعلت في

إذكاء جذوتها، ومن خلال ما سبق بيانه نلاحظ أن الأزمة الأمنية هي أخطر أنواع الأزمات نظرا لتبعاتها وشموليتها وتعقدها وصعوبة فك شفراتها وتتبع أماراتها وحصر آثارها.

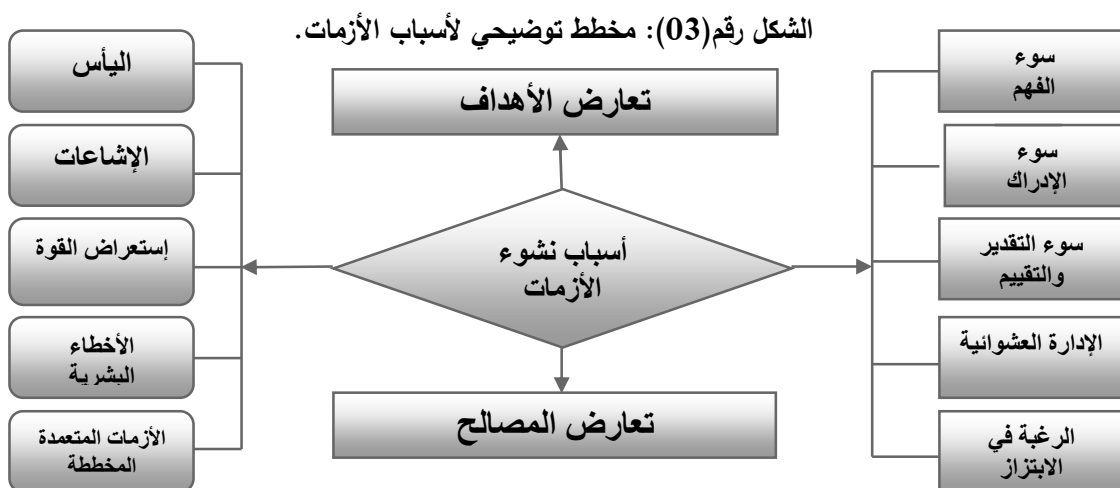
الفرع الثاني: أسباب نشوء الأزمة.

لكل أزمة مقدمات تدل عليها وشواهد تشير إلى حدوثها ومظاهر أولية ووسطى ونهائية تفرزها، ولكل حدث أو فعل تداعيات وتأثيرات وعوامل تفرز مستجدات، وأيا كان الأمر فإنّ هناك أسبابا مختلفة لنشوء الأزمات،¹ ولكن يجمع الباحثون على سببين تتشارك جل الأزمات فيهما وهما:

(1) **تعارض الأهداف:** عندما تتعارض الأهداف بين الأطراف المختلفة يكون ذلك مدعاة لحدوث أزمة بين تلك الأطراف خصوصا إذا جمعهم عمل مشترك فكل طرف ينظر إلى هذا العمل من زاويته والتي قد لا تتوافق مع الطرف الآخر.²

(2) **تعارض المصالح:** يعد تعارض المصالح من أهم أسباب حدوث الأزمة حيث يعمل كل طرف من أطراف المصالح المتعارضة على إيجاد وسيلة من وسائل الضغط لما يتوافق مع مصالحه، ومن هنا يقوى تيار الأزمة.³

و المخطط التالي يوجز أبرز أسباب الأزمة كما تناولتها جل أدبيات الأزمات الدولية:⁴



المصدر: صبحي رشيد اليازجي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

¹ محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات، (مصر، القاهرة: مجموعة النيل العربية)، ب.ط، 2003، ص ص 65، 66.

² فهد أحمد الشعلان، مرجع سابق، ص 49.

³ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 92.

⁴ صبحي رشيد اليازجي، إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم -دراسة موضوعية-، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2011، ص 326.

إضافة إلى أنه باعتبار الأزمة حالة من حالات اللااستقرار فيمكن تبني نفس أسباب الصراعات الدولية عامة لتفسير أسباب وقوع الأزمة وفق سياق نظري، وقد تم إجمال أهم العوامل المسببة للأزمة في العنصر السابق لمحاكاتها لاحقاً مع نموذج الأزمة الليبية، وذلك لفهمها بصورة أعمق وأدق.

المطلب الرابع: مراحل وتصنيف وأبعاد الأزمة.

الفرع الأول: مراحل الأزمة.

اختلف الباحثون في تقسيمهم لمراحل الأزمة، فمنهم من قسمها إلى أربعة أو خمسة أو أكثر، ولكن بصفة عامة اتفقوا على أن الأزمة تبدأ ثم في حال عدم احتواءها تتسع وهنا لو قولت باللامبالاة تتضج وتتجه نحو التصارع ثم لا بد من التدخل لضبطها والتحكم في أسبابها وإدارتها لتندثر وتغيب، يرى الأستاذ الشعلان أن الأزمة تمر بالمراحل التالية:¹

◀ تبدأ بمرحلة الميلاد: تبدأ الأزمة على شكل إحساس مبهم ينذر بوجود شيء ما يلوح في الأفق مجهول المعلم والاتجاه والحجم، والأزمة غالباً لا تتشأ من فراغ، وإنما هي نتيجة لمشكلة ما لم تتم معالجتها بالشكل المطلوب.

◀ تليها مرحلة النمو والانتعاش: ما لم يتم احتواؤها في مرحلة الميلاد وفي الوقت المناسب، لذا فإن الأزمة تأخذ في النمو من خلال محفزات أخرى تنمو من خلالها سواء كانت تلك المحفزات داخلية من ذات الأزمة أو خارجية تفاعلت الأزمة معها.

◀ ثم مرحلة التضج: تعد من أخطر مراحل الأزمة، ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة، إلا إذا قولبت باللامبالاة من طرف متخذ القرار، ومتى وصلت الأزمة إلى هذه المرحلة فإن الصدام حتمية لمواجهة هذه المرحلة.

◀ فمرحلة الانحسار والتقلص: تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص نتيجة للصدام العنيف الذي تم اتخاذه والذي يفقد الأزمة جزءاً من تفوقها.. على أن هناك بعض الأزمات تجدد لها قوة دفع أخرى عندما يفشل الصراع

¹ فهد أحمد الشعلان، مرجع سابق، ص 61، 63.

« وأخيرا مرحلة الاختفاء أو ما بعد الأزمة: تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضروري الاستفادة من الدروس المستفادة منها لتلافي ما قد يحدث مستقبلا من سلبيات.

الفرع الثاني: تصنيف الأزمات.

عادة ما تصنف الأزمات على عدة أسس من أهمها "طبيعة الأزمة"، "دائرة تأثيرها"، و"حدثها وعمقها" و"أسبابها" و"إمكانية توقعها واكتشافها ومنعها من عدمه" و "متطلبات مواجهتها" وغيرها. فمن حيث المبدأ هناك الأزمات التي تنشأ من صنع الإنسان "عمدا أو خطأ أو إهمالا، وهناك الأزمات التي تنشأ من عوامل طبيعية وهناك الأزمات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية.¹

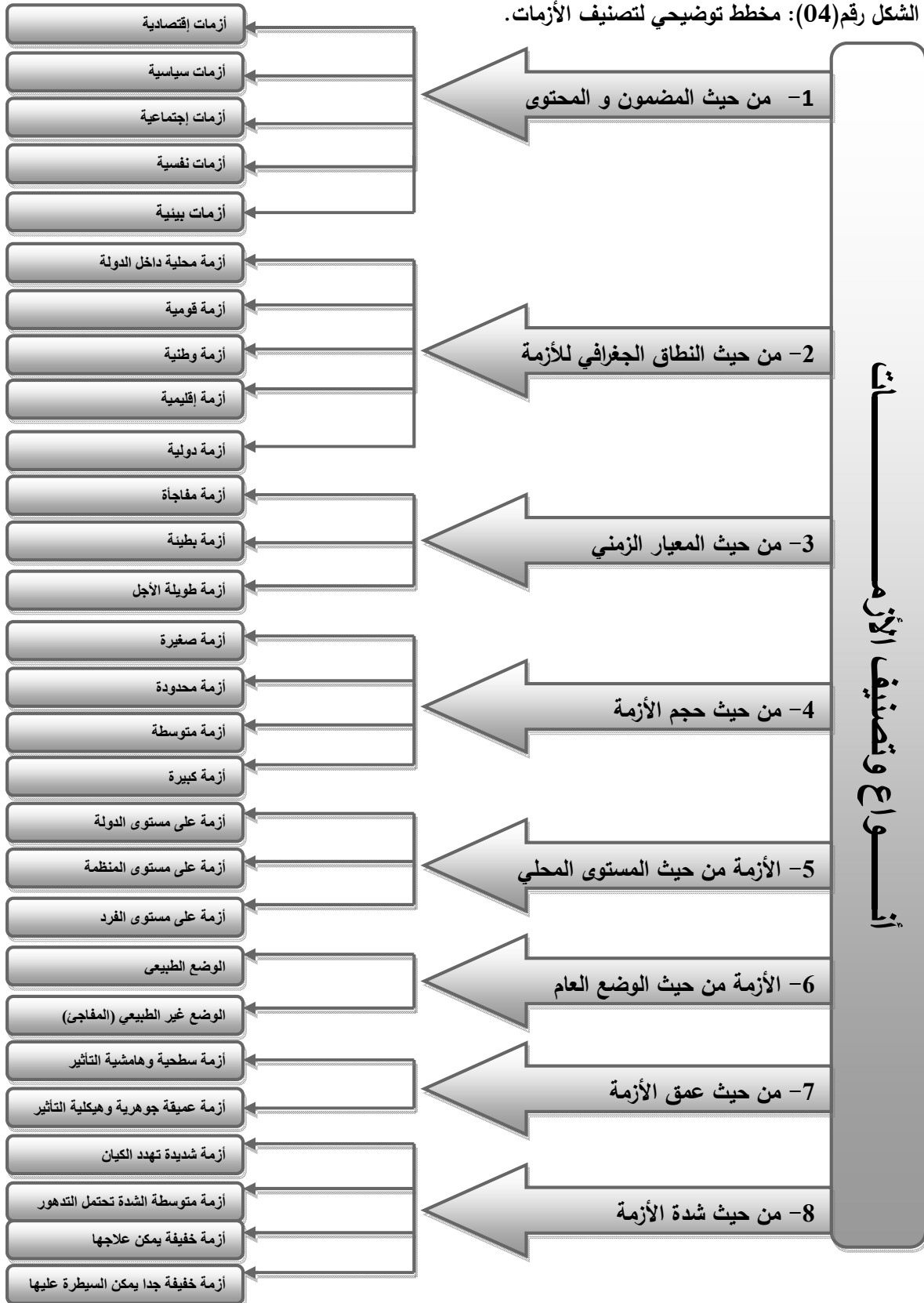
وهناك الأزمات المتوقعة والأزمات التي يصعب توقعها وهناك أزمات متكررة، وأخرى غير متكررة وهناك أزمات عنيفة وأزمات هادئة، وهناك أزمات وطنية وأزمات إقليمية وأزمات دولية، وغير ذلك من الأزمات المختلفة حسب أساس التصنيف، وقد تأخذ الأزمة صفة أو أكثر أو تقع تحت تصنيف أو أكثر من هذه التصنيفات.² ومهما يكن من أمر فإن تصنيف الأزمة و تحديد طبيعتها ومجالات امتدادها يسهم كثيرا في توصيفها بصورة دقيقة و سليمة وتحديد القرارات المناسبة إزاءها ومعرفة مراميها واستشراف نهاياتها، لأن الخطأ في تقدير و تحديد طبيعة الأزمة (هل هي سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية.. هل هي نابعة من الداخل أم هناك من يحركها خارجيا.. هل هي مطالب اجتماعية بحتة أم سياسية في صورة اجتماعية) قد يؤدي إلى تفاقمها وعدم مواءمة الإجراءات والقرارات المتخذة مع ملاسبات الأزمة فتفقد القرارات نجاعتها و فعاليتها وشرعيتها.

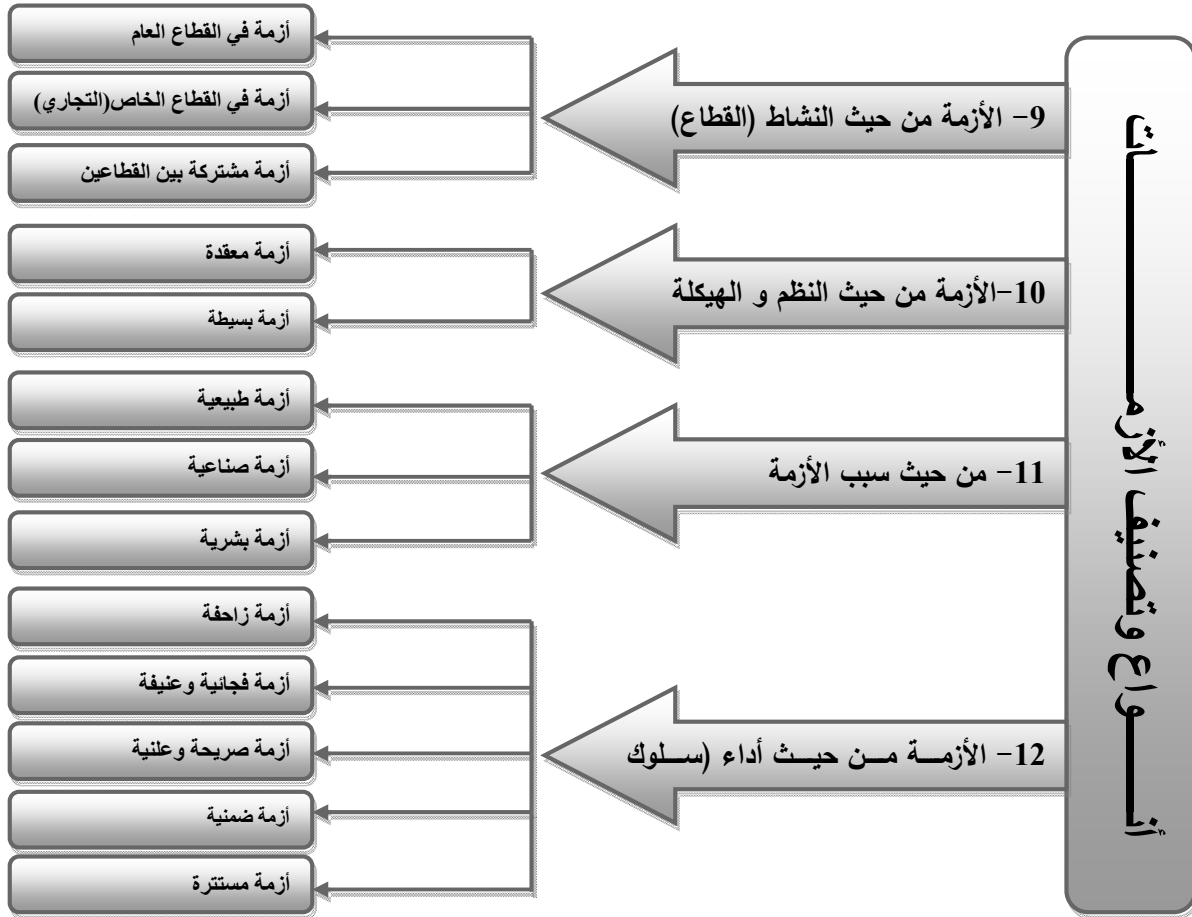
والمخطط التالي يوضح بشكل مفصل تصنيف الأزمات:

¹ علي سعد الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، (السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ط1، 2005، ص 18.

² المرجع نفسه، ص 18.

الشكل رقم(04): مخطط توضيحي لتصنيف الأزمات.





المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى مراجع الفرع الثاني.

الفرع الثالث: أبعاد الأزمة.

إن تحديدا دقيقا لأبعاد الأزمة يعطي صاحب القرار آفاقا واسعة في توصيف الحدود المكانية والزمانية للأزمة وامتداداتها عبر كافة المجالات (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا...)، وهل هي مشكلات سابقة تطورت إلى حد الأزمة أم هي تهديد خارجي أم عوامل طبيعية أم موقف طارئ، وكذلك ثقل الأزمة، وهذا يقاس بمدى تهديدها للمصالح الحيوية أو القيم الأساسية للدولة، وكذا تعقد الأزمة، وهذا يقاس بمدى ما هو متاح من خيارات في مواجهتها، وكثافة الأزمة، وهذا يقاس بمعدل الأحداث في فترة زمنية وجيزة كلما كانت الأزمة أكثر كثافة، ويأتي المدى الزمني للأزمة في أبعاد أي أزمة، وهو الوقت الذي تستغرقه الأزمة من قصيرة أو متوسطة أو طويلة، ثم نطاق الأزمة، وهو الإطار المكاني الذي تشملته.¹ ويحدد الأستاذ "محمد الرهوان" في كتابه:

¹ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

"التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث، 2004" أبعاد الأزمة عموماً في بعدين أساسيين هما:¹

✓ **البعد الزمني:** يتضمن تحديد متى بدأت الأزمة؟ والمدى الحالي الذي لازالت قائمة خلاله وتوقعات استمرارها مستقبلاً، لأن هذا التحديد الزمني يساعد على اقتراح السياسات والإجراءات التي تساهم في القضاء على الجذور التاريخية للأزمة وإجراءات مواجهتها حالياً ومستقبلاً.

✓ **البعد الموضوعي:** يعني معرفة موضوع الأزمة ونوعها، هل هي اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، أم خليط من نوع أو أكثر من تلك الأنواع، كذلك يجب تحليل موضوع الأزمة.

فعندما تنشأ الأزمة وتتفاقم في ظل مسببات وعوامل داخلية وخارجية تتفاعل معها كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية وتتجه الأزمة في دورة حياتها حسب مستواها إلى تهديد بقاء الدولة أو المنظمة أو الفرد، وتعكس تداعيات سلبية تنعكس على الوضع العام لفترات قد تطول قبل أن يتم التعامل معها لإنهائها أو التقليل من آثارها، ومن هنا فحسب موضوع الأزمة تنقسم أبعاد الأزمة إلى:

✓ **البعد السياسي:** تعد الأزمات ذات البعد السياسي من أخطر الأزمات إذ تُعرض الدولة للتفتيت والانحيار وذلك لحساسية وضعها وشمولية تأثيرها ولارتباطها بأبعاد محلية وإقليمية ودولية، حيث تتأثر فيها المصالح الوطنية وتبرز جماعات المعارضة وتنشط الحركات والعناصر الانفعالية كما تخلق نوعاً من عدم التوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية مما يؤدي إلى حالة من الاحتقان بين شرائح المجتمع يدفعها إلى الاحتجاجات والمظاهرات والعصيان المدني إذا ما استمرت الأزمة. كما أن تصاعد الأزمة يولد أزمات مصاحبة يصعب مواجهتها وحلها مما يهدد النظام أو مفاصل القرار السياسي، وهو ما يستدعي تدخلات إقليمية ودولية مما يجعل الأزمة تتجاوز بعدها المحلي، ومن هنا ظهرت بعض المصطلحات المتعلقة بالأزمة السياسية :

كالصوملة، والأفغنة، والبلقنة.²

¹ وسام صبحي مصباح إسلام، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة، مذكرة ماجستير، (غزة، الجامعة الإسلامية: كلية التجارة قسم إدارة الأعمال)، 2007، ص 24.

² علي بن لههول الرويلي، الأزمات تعريفها - أبعادها - أسبابها، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2011، ص

✓ **البعد الاقتصادي للأزمة:** أي أزمة مهما كان نوعها أو مستواها تؤثر أول ما تؤثر على الاقتصاد والحركة الاقتصادية لدى الدول محل الأزمة، فكما يقال أنّ رأس المال جبان فهو المتعطل الأول فتعطيل القوى المنتجة يسبب الكساد والركود أو انخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف، وتبدأ بعدها المنشأة الاقتصادية في الانحدار،¹ كما تؤدي هذه الأزمات إلى انخفاض العمالة وحدوث ظاهرة التضخم وارتفاع معدل نمو الصادرات وارتفاع أسعار الفائدة وانتشار البطالة وتفاقم أزمة النقد ...، مما يشكل أزمة في الطاقة العاملة وينتج عنها أزمة في الغذاء وهو ما دفع معظم دول العالم إلى تغيير سياساتها الاقتصادية.²

✓ **البعد الاجتماعي للأزمة:** ما يميّز البعد الاجتماعي للأزمة هو أنّ التأثير يتدرج حتى يصل إلى الفرد العادي، وهنا ممكن الخطر إذ يصبح كل فرد في المجتمع نتيجة ضغوط سياسية واقتصادية، أو طبيعية أو حتى نفسية أزمة في حد ذاته ويعاني من أزمات، وهنا تكمن الخطورة حيث تؤثر على السلطة وعلى النظام في شكل مظاهرات واحتجاجات، وتستمر الأزمة بالتفاقم من خلال بعدها الاجتماعي³ كرد فعل طبيعي تبحث فيه هذه المجتمعات عن حلول لدى قيادتها السياسية.⁴

✓ **البعد الأمني للأزمة:** عند نشوء الأزمات يرافقها الكثير من الارتباك والفوضى وانتشار الإشاعات وعدم وضوح الرؤية، وقلة المعلومات المتوفرة كما أنّها تحدث نوعا من الفراغ الأمني الذي قد يشكل بيئة مناسبة لانتشار الآتي:⁵

¹ هذا ما حصل للعالم بعد التغييرات الدولية والأزمات السياسية التي عصفت به في عامي 2009، 2008 وتسببت في كوارث اقتصادية ابتداء من انهيارات أسواق الأسهم العالمية وإفلاس أكثر من 200 بنك ومصرف حول العالم، منها 127 بنك بالولايات المتحدة الأمريكية. انظر : المرجع نفسه، ص 16.

² المرجع نفسه، ص 16.

³ يعتبر البعد الاجتماعي الأخطر تأثيرا ويمتد تأثيره سنين طويلة ويشمل تأثيرها: القتل والتشريد، الفوضى وعدم الاستقرار تقود إلى أزمات أخرى أهمها أزمة السكن، أزمة غذاء، أزمة صحة وعلاج، أزمة نقل، أزمة أمن، الآثار النفسية المترتبة عليها، كما تدعو إلى بعض السلوكيات الاجتماعية السيئة مثل: انتشار السرقة، انتشار الاعتصاب، ممارسة الفساد كالمخدرات ونحوها، ممارسة الجريمة، زيادة البطالة وانتشار الفقر. انظر المرجع نفسه، ص 17.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 17، 18.

⁵ المرجع نفسه، ص ص 19، 20.

- ❖ **العنف السياسي:** تستغل بعض القوى السياسية الأزمة وما توفره من ظروف ملائمة للصراعات وتصفية الحسابات فيها من خلال ما تقوم به من أعمال قد تهدد الأمن الوطني.
- ❖ **العنف الاجتماعي:** تستغل الأزمة في إنكفاء الاقتتال الطائفي والصراعات العرقية والتفرقة العنصرية وتخلق قلقا وتوترا من أطراف المجتمع وشرائحه.
- ❖ **الجريمة المنظمة:** تجدها بيئة مناسبة لانتشار الجريمة وتحولها إلى جرائم منظمة حيث تقوم العصابات الإجرامية بتوسيع نشاطها الإجرامي فتقوم بالسلب والنهب والاعتصاب والخطف وتتحول إلى عوامل تهديد للأمن الوطني.
- ❖ **الفساد المالي والإداري:** من أهم ما يترتب على الأزمة من آثار هو الفساد المالي والإداري نتيجة القلق والتوتر لدى متخذ القرار مما يجعله عاجزا عن مواجهتها بسبب ضيق الوقت وقلة المعلومات فتنتشر الرشوة وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات وعمليات التهريب والاتجار بالبشر.
- ❖ **الإرهاب:** كما يستغل الإرهاب الأزمات لينشط خلاياه النائمة ويقدموا أنفسهم كمنقذين ومصلحين وبيدؤون بممارسة نشاطاتهم الإرهابية مستغلين بذلك انشغال أجهزة الدولة بالأزمة وسبل مواجهتها ولذلك فإن الأبعاد الأمنية للأزمة تعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة لحماية مواطنيها ومؤسساتها حيث يجب أن تجند لها كافة الطاقات البشرية والمالية لمواجهة الأزمات الأمنية وتداعياتها.
- ✓ **البعد التأثيري:** معرفة آثار الأزمة المباشرة وغير المباشرة، لوضع الإجراءات الأفقية المناسبة لمواجهة الآثار الأمنية السلبية لتلك الأزمة.
- ✓ **البعد المكاني:** ويعني هذا العنصر تحديد مكان نشوء الأزمة والمنطقة أو المناطق التي كانت أو لازالت تعاني منها حاليا، ويساعد التعرف على البعد المكاني في تحقيق الأهداف التي من أجلها وضعت الخطة، فإذا كان الهدف من الخطة هو القضاء على نشاط الجماعات المتطرفة في منطقة ما فإنه من المهم تحديد مناطق ظهور ونشوء تلك الجماعات. وفي هذا المجال يظهر:
- **البعد الإقليمي والدولي للأزمة:** إنّ للأزمات بعدا إقليميا ودوليا يؤثر بشكل عام على دول المنطقة وقد يتعدى

إلى مدى أبعد يشمل عدة دول.¹

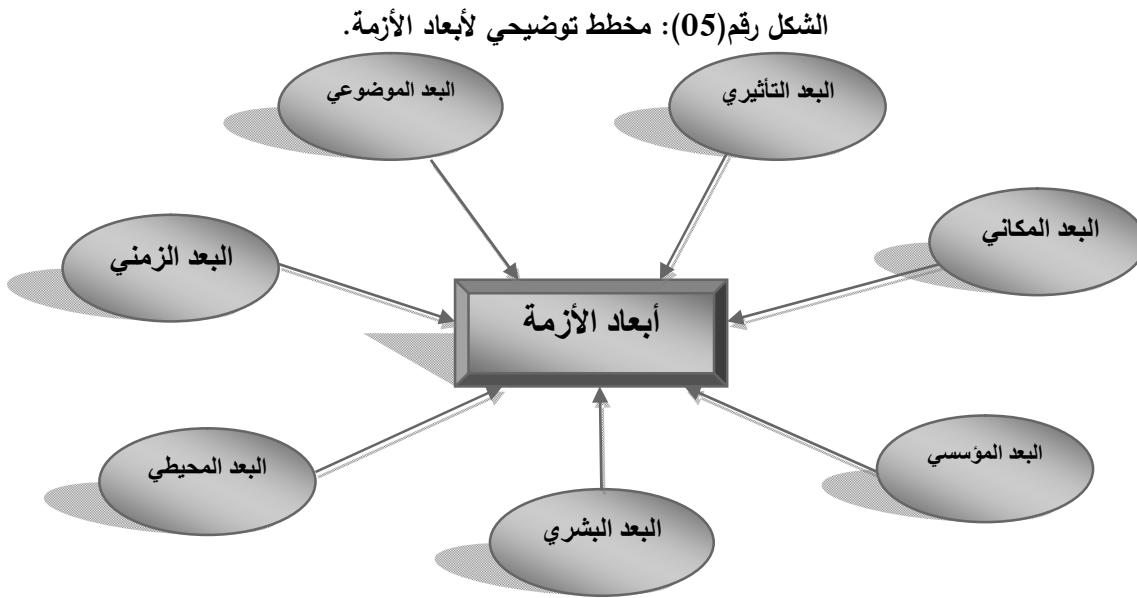
✓ **البعد البشري:** ويتضمن هذا العنصر تحديد الأفراد التي تشملهم الأزمة ونوعياتهم.

✓ **البعد المؤسسي:** يتعلق هذا الجانب بتحديد الجهات والأفراد الذين يشاركون في اتخاذ الإجراءات وتطبيق

السياسات الإدارية والتنظيمية اللازمة.

✓ **البعد المحيطي أو البيئي:** يقصد بها التعرف على الظروف المحيطة بالأزمة والتي تدخل ضمن أسباب

نشوءها واستمرارها حالياً ومستقبلياً، والشكل الموالي يوضح هذه الأبعاد:



المصدر: من إنجاز الباحثة استناد على عناصر أبعاد الأزمة.

المطلب الخامس: العلاقة التأثيرية بين الأزمة والأمن.

باعتبار الأزمة حالة عارضة تطرأ على أحد الفواعل الدولية وتؤدي حتماً إلى تغيير معطيات واقعها

التفاعلي البنوي والنسقي العام، فهي تؤثر ابتداءً على الأمن في البلد محل الأزمة، خصوصاً لما تطول مدتها

وتتخذ طابعاً عسكرياً صدامياً. ولأن الأمن حالة تطمح لها كلّ الدول ووظيفة حيوية تضطلع بها وترعاها، ونظراً

لتوسع مفهوم الأمن وتداخل أبعاده، ظهر نقاش أكاديمي محتدم حوله، إذ طرأ تغيير في وظيفة الدولة التي كانت

¹ مثلاً الأزمة النووية والملف النووي الكوري الشمالي أثار على الأمن في شرق اسيا والباسيفيك وعلى رفع حدة الصراع بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، كما أنّ الملف النووي الإيراني وما يجري حوله أصبح مصدر قلق لدول المنطقة ومصدر خوف للولايات المتحدة ودول غربية. إضافة إلى أنّ الأزمات الاقتصادية وأزمات الطاقة والأزمات الأمنية والعسكرية باتت تهدد الأمن والسلم العالميين. لمزيد من الاطلاع: العودة للمرجع نفسه. ص 20.

وظيفة حارسة لتتعداها إلى وظائف أخرى نظرا لتداخل الفواعل المشاركة في حفظ أو إجهاض حالة الأمن والاستقرار، هنا أصبح أمن دولة ما لا يتحقق بتأمين داخلها وحدودها فقط، بل بضرورة المساهمة في أمن واستقرار دول الجوار الجغرافي أيضا، وهنا نشير مسألة علاقة أزمة في دولة أ- بالأمن في ذات البلد وأثرها على دولة مجاورة- ب- تجمعهما حدود جغرافية مكشوفة.

فمناخ الأزمة بما يحمله من تعارض أهداف ومصالح الفواعل المختلفة، حيث يسعى كل طرف منها لتحقيق ما يراه يعطي مكاسبه على حساب الآخر، باستنفاد كل السبل بما فيها القوة والردع والإكراه المادي، وهذا يمثل "حاضنة" لتدهور الوضع الأمني، إضافة إلى غياب سلطة شرعية متفق عليها تمتلك سلطة الإكراه المادي المشروع لضبط الأمن في المجتمع، وهنا يغيب الأمن وتحل محله الفوضى وتظهر تهديدات أمنية تقوّض الأمن في المجتمع، فعندما تقع الأزمة تتكون الصراعات.

لقد ركزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، وهو ما ظهر من خلال المنظورات الكلاسيكية التقليدية متمثلة في "الواقعية والواقعية الجديدة، الليبرالية والمثالية"¹.

¹ مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي فهو موجود في كل المدارس التي تكون هذا التيار "الواقعية الكلاسيكية، الواقعية الجديدة، الواقعية الدفاعية، الواقعية الليبرالية، الواقعية الهيمنانية" وعند كل المفكرين والتابعين لهذا التيار من توسيديس Thucydides إلى هانز مورقنثو Hans Morganthau إلى كينيث والتز Kenneth Waltz مروراً بنيكولاس سبيكمان Nicolas Spykman وريمون آرون Raymond Aron. يعتبر مفهوم الأمن القومي أو الوطني المرتبط بالدولة، المفهوم الأكثر تقليداً، حيث يمثل الواقعيون التيار الأكثر دفاعاً على فكرة المحافظة على الافتراضات التي تنطلق من فكرة اعتبار الأمن من اختصاص الدولة فقط، وذلك على حد تعبير K. Waltz. إذن الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي "إن لم يكن الوحيد" في العلاقات الدولية، وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها، أو يهدد تكاملها الإقليمي أو سيادتها أو استقرار نظامها السياسي، أو يمس إحدى مصالحها القومية. أما فيما يخص المنظور الليبرالي والليبرالية الجديدة فإن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبران من أهم إسهامات هذا التيار للأمن حيث يستبدلون مفهوم "الأمن القومي" وهو "التصور الواقعي" بمفهوم آخر "الأمن الجماعي" عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي، أما الليبرالية الجديدة فأعطت تفسيراً جديداً للأمن ومقاربة جديدة قائمة على المؤسساتية ومن أهم مبادئ المنظور الليبرالي والتي تساعد على فهم المقاربات الأمنية لهذا المنظور: "يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق اتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها، -التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات. - نشر القيم الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري، لأن الديمقراطية في اعتقادهم نادراً ما تدخل في صراعات فيما بينها وغالباً ما تكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية، -تشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رس المال فوق القومي، حيث أنّ هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول. أما المأزق الأمني « dileme de sécurité » عند الليبراليين الجدد هو انعدام وجود اتصال ونقص المعلومات بين الأطراف والفاعلين مما يؤدي إلى أزمة ثقة وتخوف بين الدول وهو ما يؤدي بدوره إلى ظهور حالة من اللامأن بالنسبة للقوى الكبرى ومنه فإن الاتصال بين الدول عبر

بيد أنّ الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، وهو

ما جاءت به المنظورات الحديثة "المنظور البنائي constructiviste والمنظور النقدي critique¹، نذكر منها

هذه المؤسسات شيء ضروري لتحقيق الأمن، أما الليبيراليون والنيويون أو منظرو الرشادة الدولية والمحلية فيعتبرون أنّ الأنظمة السياسية خاصة الشمولية، تعتبر مصدر تهديد ضد أمن شعوبها من حيث الفساد والرشوة وتبذير المال العام واحتكار السلطة واستعمال العنف ضد شعوبها كما تعتبر تهديداً ضد أمن النظام العالمي بما يسمى بالدولة الفاشلة من أهم مفكري هذا التيار كلوزفيتش E. A Kolodezie. أما نظرية الاعتماد المتبادل المركب: يشير مفهوم الاعتماد المتبادل إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين فاعلين لدرجة يصعب فيها على كل فاعل التخلي عن الآخر، نتيجة لقوة ترابط مصلحتهما، وذلك وفقاً لمفهومى الإنجراحية vulnerability والحساسية sensibility للذات تقدم بهما كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان. ويقصد بالإنجراحية قدرة الدولة ب- على مقاومة تأثير الدولة أ- أما الحساسية فيقصد بها قدرة الدولة أ- على التأثير العميق والسريع على الدولة ب- والهدف من المفهومين هو معرفة ما إذا كان جميع الفاعلين في نظام ما يتأثرون على نحو متساو، و هنا نكون أمام اعتماد متماثل Symmetric، أما إذا كان أحد الفاعلين في نظام ما غير مكترث نسبياً بتغيير ما في العلاقات، في حين أن فاعلاً آخر يتأثر كثيراً من جراء ذلك التغيير، فعندئذ يكون الترابط غير متماثل asymmetric، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مجموعة علاقات تخضع لدرجة عالية من التأثير، ويكون فيها فاعل واحد أو مجموعة من الفاعلين معتمدين كلياً على فاعل ما أو مجموعة من الفاعلين. أما النظرة المتألية لمفهوم الامن تتلخص أكثر شيء في أربع نقاط هي كالاتي: 1- الأمن العالمي يتمعن طريق التخلي عن الحرب واللجوء إلى آليات التحكيم الدولي، وإيجاد حلول قانونية وعدم تفضيل الدول للحل العسكري لحل المسائل الأمنية، 2- القانون الدولي هو فوق الجميع وذلك بجعله قانوناً عالمياً محترماً من طرف جميع الأطراف وبالتالي يتم من خلاله احترام حقوق الدول، الشعوب، الأقليات، الأفراد وكذلك تطبيق القانون الإنساني الذي انجر عنه (التدخل الإنساني)، 3- نزع السلاح حيث يعتبر وسيلة مثلى للقضاء على النزاعات واستعمال القوة وبالتالي التخلص من (المأزق الأمني)، 4- الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية « ONG » وتشكيل مجتمع مدني عالمي يكون موازياً للدول مما يؤدي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية وبالتالي تحقيق السلم عن طريق الشعوب والأفراد وليس عن طريق الدول وهذا طرح ليبرالي أيضاً. انظر: حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية)، ص ص 270، 2276.

¹ ظهر المنظور البنائي مع كتابات ألكسندر وانت Alexander Wendt و Nicolas Onuf نيكولا أونوف وإيمانويل أدر Emanuel Adler في منتصف ونهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين، وتتخلص أطروحات المنظور البنائي حول الأمن في ثلاث نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي: 1- بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية، والفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية وبالتالي فالدول هي التي تصنع محيطها نتيجة إدراكاتها ومنه فالفوضى ليست معطى موضوعي بل تكوين وبناء ذاتي وبالتالي فإنّ الاستراتيجيين لا يرون إلا ما هو موجود في نياتهم الداخلية وليس الحقيقة، 2- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية وهي قادرة أن تصبغ هوية النظام الدولي مستقبلاً، 3- تحقيق الاستقرار وتقليص الحروب والنزاعات واستتباب الأمن أمور يمكن تحقيقها إذا تم تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي صناع القرار. إذن فإنّ البنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي إن كان ثمة تحول في حقيقة هذه المتغيرات. أما "مدرسة كوينهاغن" والتي يتزعمها المفكر البريطاني "باري بوزان" Barry Buzan مدير معهد بحوث السلام فقد ذهبت إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها أنّ القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن، ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها، كالقطاع السياسي "الدول، المنظمات الدولية، المجتمع الدولي" أيضاً القطاع الاقتصادي "منظومات السوق العالمية والأمن الطاقوي" والقطاع الاجتماعي "الأمم، الثقافات، الإيديولوجيات، الأديان، حقوق الإنسان" وهو ما يعرف بالأمن المجتمعي. أما "المنظور النقدي" يحتوي على عدة تيارات من بينها تيار باري بوزان ما رأيناه في المنظور البنائي إذ يعد أيضاً من رواد المقاربة النقدية بالإضافة إلى الماركسيون الجدد "Neo Marxiste" وكذلك المقاربة النسوية وأهم مبادئهم في تصورهم للعلاقات الدولية والنظام الدولي ومفهوم الأمن الدولي والمحلي ما يلي: يتبنون مقاربة بنيوية بحيث أنّ هناك قوى اقتصادية واجتماعية شاملة هي التي تحدد

التحديات الداخلية والخارجية والعلاقة الترابطية بينهما التي قد تصل إلى درجة تكون فيها المصادر الداخلية لتهديد الأمن خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي أو تكون محفزاً لها.¹ فالأمن حسب الأستاذ باري بوزان Barry Buzan "هو ظاهرة علائقية، لأنّ الأمن هو علائقي، فالواحد منا لا يستطيع فهم الأمن الوطني لدولة معينة دون فهم النمط الدولي للأمن المتضمن فيه".²

عليه فإنّ مفهوم الأمن الوطني بمفهومه المعاصر لم يعد مفهوماً ضيقاً بل أصبح متعدد الجوانب، فلم يعد مقصوراً على الأمن العسكري وامتلاك مقومات القوة المحددة، لكن بعد تطور وسائل الاتصال والتطورات التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات تحول الأمن إلى مفهوم يختلف بحكم المتغيرات الوطنية، والإقليمية والدولية، وأصبح مفهوماً مجتمعياً، وهو حراك متطور يقع في فلك المصالح الداخلية والخارجية معاً، وليس مفهوماً جامداً، وإنما يتفاعل باستمرار مع الزمن. فالأمن الوطني لم يعد قاصراً على مقابلة التهديد العسكري الخارجي، فهناك العوامل الداخلية والخارجية وكلّ هذه التغيرات أدت إلى إعادة النظر في المحددات التي يقوم عليها الأمن الوطني وتوسيعه ليشمل القضايا البعيدة عن المسائل العسكرية، كالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبدأ ينتشر المعنى الشامل للأمن على الصعيد الدولي ليتحول إلى مفهوم الأمن المشترك والأمن الشامل والأمن العالمي.³

بناء على ما سبق نخلص إلى أنّه لم تعد الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محددة بنطاق

الأمن وليس الدول بصفة مطلقة، مصادر التهديد واللامن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الاقتصادية وأزمات الهوية الاجتماعية والكوارث البيئية وكذلك المسألة الصحية والتربوية أي كل ما يهدد الأمن الإنساني، يجب أن يكون الخطاب والعمل من أجل تحقيق الأمن ايجابياً وليس سلبياً وبالتالي لا بد من حدوث تغيير في إدراكات وضمائر الأفراد وكذلك التخلي عن البنى القتالية والحربية وتطوير آليات السلام والأمن. للمزيد: المرجع نفسه، ص ص 276، 282.

¹ إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (2013، 1999) "دراسة حالة"، مذرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم: قسم العلوم السياسية)، 2013، ص 31.

² Marianne Stone, security according to Buzan : A comprehensive security analysis, **security discussion series 1**, spring 09,2009, p 6.

³ محمد غربي، الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية، الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 255.

الحدود الإقليمية للدولة، أي ما يعرف بالأمن القومي¹ بل تعدى هذا الإطار الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر، ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي، وفي هذا الإطار يمكننا القول أنّ هناك تداخلا واضحا بين العوامل الداخلية والخارجية "إقليمية ودولية" المؤثرة على الأوضاع الأمنية في جميع دول العالم في الوقت المعاصر، ويزيد من تعقد الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود أنّ مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية، كما أنّ بعضها يكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول والتي قد تصل إلى درجة الحرب الأهلية، وما يترتب عليها من آثار كنزوح البشر واختراقهم حدود دول الجوار هروبا مما قد يتعرضون له من مخاطر، كما أنّ بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود قد تتمثل في الظاهرة الإرهابية، والجريمة المنظمة، والاتجار بالسلح والبشر والمخدرات²... ناهيك عن التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العابرة للحدود. كما لم تعد مصادر التهديد الآتية من دول الجوار الجغرافي المباشر قاصرة على الخلافات الحدودية التقليدية أو على إمكانية قيام إحدى هذه الدول باعتداء عسكري مباشر على دولة أخرى مجاورة، وإنّما اتسعت دائرة مصادر التهديد لتشمل الأوضاع الداخلية في دول الجوار وما يمكن أن ينتج عنها من آثار تتحول أحيانا إلى مصادر تهديد لدول أخرى، إضافة إلى طبيعة علاقات دول الجوار مع القوى الدولية التي تمتد آثارها الأمنية إلى دول الجوار المباشر، وقد يجتمع الأمرين معا، إضافة إلى أعمال التهريب والقرصنة والجريمة الدولية المنظمة بأنواعها المختلفة والتسلل عبر الحدود البرية والبحرية والمطارات والهجرة غير المشروعة³.

وكمحصلة نهائية، لم يعد تأمين الحدود مع دول الجوار المباشر كفيلا بتحديد التهديدات الأمنية في دول الإقليم في ظل تماهي الحدود الفاصلة بين الدول، واستعصاء التدفقات العابرة للحدود على السيطرة الأمنية،

¹ يعرف الأمن القومي على أنّه: "الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر. انظر:

Dario Battistela, théorie des relations internationales, (France, paris :les presses de sciences po) , 2^{ème} édition, 2006,p 465.

كما يُعنى الأمن بمنع التهديدات الداخلية والخارجية لكيان الدولة وتحقيق الاستقرار والاطمئنان للمجتمع، إضافة إلى توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة للمجتمع. ونظرا لخضوع الأمن لتأثيرات خارجية وداخلية نسبية ومتغيرة فإن مفهوم الأمن يصبح متغيّرا أيضا. انظر: غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي دراسة في مصادر التهديد الداخلي، (الأردن، عمان: دار مجدلاوي)، ب.ط، 1993، ص 14.

² محمد سعد أبو عامود، المفهوم العام للأمن، نقلا عن:

<http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/2-4-2011/634373626429794945.pdf>

تاريخ التصفح: 2012/11/12. التوقيت: 14:35.

³ المرجع نفسه.

تحت وطأة طفرة غير مسبوقة في نشاط التنظيمات الإرهابية ذات الامتداد الإقليمي المتشابك، وسعي بعض الأقطاب الإقليمية لاختراق دول الجوار، ومن ثم أضحى استباق التهديدات عبر التدخل لترتيب الأوضاع وتحقيق الاستقرار في دول الجوار واحتواء المخاطر، أحد الاتجاهات الصاعدة في التفاعلات الإقليمية من خلال ضبط أمن الحدود، ومحاربة الإرهاب عبر الحدود، والتوسط لإنهاء الصراعات الأهلية، والتنسيق الإقليمي، وتفكيك خلايا الاستقطاب الإرهابية، مما يحقق مصالح أمنية مشتركة، على نحوٍ يجعله أقرب إلى "تدخل حميد"، يخالف المفهوم التقليدي ذي الدلالة السلبية للتدخل في الشؤون الداخلية¹.

وعليه أصبحت خارطة الأمن العالمي ذات أبعاد متداخلة واعتمادية، وفي الوقت نفسه معقدة، كما أن وتيرة العولمة الأمنية المتصاعدة وصلت كثافة غير مسبوقة، حيث تصاعدت فكرة عالمية "انعدام الأمن" المنسوبة إلى تطور تهديدات الدمار الشامل، الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار الأوبئة، أعمال الشغب واللا نظام. هذه العولمة تفترض إلغاء الحدود الوطنية وإلزام الفواعل الأخرى في الساحة الدولية بالتعاون، في الوقت نفسه تلغي التمييز التقليدي الموجود بين ظواهر الحرب، الدفاع، النظام الدولي والإستراتيجية، وظواهر أخرى كالجريمة، الأمن الداخلي² والنظام العام، وتحقيقات الشرطة³.

وعليه ارتبط مدلول الأمن بمفهوم الخطر والتهديد، فلا نستطيع تعريفه إلا في مجال داخلي ودولي محدد وبذلك فهو يمثل المحصلة النهائية لمستوى ودرجة التحصين لكيان الدولة من الداخل والخارج. غير أنّ الجديد

¹ محمد عبد الله يونس، قراءات سياسية: التدخلات الحميدة: تحولات انماط تأمين حدود الجوار في الإقليم، مجموعة الخدمات البحثية، نقلا عن: <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=584> تاريخ التصفح: 2014/12/13. التوقيت: 11:15.

² مفهوم الأمن الداخلي تقليديا يتضمن احتواء عناصر عدم الأمن، أو مكافحة العصيان والتمرد، والتجسس وأعمال التخريب، وكلما كان الأمن الداخلي مستقرا والوضع الداخلي أمّتن، كلما كان صناع القرار أكثر قدرة على التحرك الدولي. ومن منطلق أنّ الاستقرار الداخلي والأمن الخارجي يتفاعلان باستمرار، عليه فالأمن الداخلي يشكل الجزء الحيوي والمهم من أرضية القرار السياسي. انظر: ثامر كامل محمد الخرزجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (الأردن، عمان: دار مجدلاوي بينشر والتوزيع)، 1، 2009، ص ص 329، 331.

³ سيد أحمد قوجلي، الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية "فرع الإستراتيجية والمستقبلات"، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2011، ص 144.

في هذا المجال يتمثل في القضايا والإشكاليات الجديدة¹ التي تواجه الدولة في عصر العولمة، الأمر الذي يفرض تطوير المهمة الأمنية للدولة وتحديث أساليب أدائها.²

¹ في هذا المجال يمكن الإشارة إلى بعض القضايا الجديدة وما تتطلبه من أدوار أمنية للدولة على المستويين الداخلي والخارجي: 1- التعرف على أنواع الجرائم التي تهدد الأمن الوطني كالجرائم الاقتصادية ومنها غسل الاموال، التلاعب بالبورصة والفساد الإداري. ووضع مخطط علمي وعملي للتعامل معها حيث أن الآثار الناتجة عن مثل هذه الجرائم على أمن الدولة لا تقل عن التهديدات الخارجية ويدخل في هذا الشأن الجرائم الممكن حدوثها من خلال التجارة الإلكترونية والجريمة الدولية وتجارة المخدرات ودفن النفايات النووية والكيميائية... الخ. 2- مقاومة التطرف والإرهاب وتعد من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن الوطني. 3- فيما يتعلق بالأمن الخارجي والذي يدور حول الحفاظ على سلامة إقليم الدولة برا وبحرا وجوا، ومنع تعرضها للعدوان الخارجي وتوفير القدرة اللازمة للتصدي له، هذا بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح مواطني الدولة في الخارج، هذا المفهوم للأمن الخارجي لم يعد قاصرا على هذه الجوانب التقليدية فاخترق إقليم الدولة لم يعد يتم بالوسائل العسكرية المباشرة وإنما يتم بوسائل تكنولوجية متطورة، من خلال الأقمار الصناعية وغيره من وسائل جمع المعلومات الحديثة ويتم كذلك من خلال ما يمكن أن نطلق عليه "الأساليب الذكية" التي تدور حول تحليل البيانات الإستراتيجية للدولة والتعرف على كيفية إدراك صانع لقرار السياسي للواقع السياسي الذي يعمل في إطاره داخليا وإقليميا وعالميا. 4- وفي مجال الأمن الخارجي كذلك تبرز قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية وقد أخذ هذا النمط يتخذ شكل النزعة الإنسانية المسلحة. وعليه فإن دمج كلاً الأمنين الداخلي والخارجي يؤدي إلى توسيع أنشطة الأول "الداخلي" وإضفاء الطابع المحلي على الثاني "الخارجي" وتوسيع أنشطة الأمن الداخلي يكون بتصدير أساليب الشرطة في السياسة العالمية، وبالمقابل، إضفاء الطابع المحلي للأمن الخارجي يكون بإضفاء الطابع الروتيني للعمليات العسكرية في الساحة الوطنية. هنا نجد أنّ أنصار مدرسة باريس ينتقدون وبشدة التمييز التقليدي والتعسفي بين الأمنين الداخلي والخارجي، هذا التمييز يجد أصوله في فكرة الدولة السيادية وطريقة التنظيم البيروقراطي المرتبط بها. فحسب اعتقادهم أن طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة قد جعلت من مفهوم الدولة كما تصوره نظرية العلاقات الدولية، غير قادرة على التكيف مع نتيجة الأجواء المتوترة عبر الروابط البيروقراطية الجديدة لمهنيي السياسة، القضاة، الشرطة ووكالات الاستخبارات والعسكر. لذلك، يرى أنصار مدرسة باريس أنّ الدمج بين الأمنين شرط ضروري لإعادة الاعتبار لبعض الفواعل الأمنية التي كانت تعتبر إما مقصاة أو خارج التخصص المهني إبان التمييز التقليدي بين الأمنين، مثل الدرك والجمارك وحرس الحدود، وموظفي الهجرة. انظر: جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن... من الوطني إلى الإنساني، في الجزائر والأمن في المتوسط واقع وفاق، مرجع سبق ذكره، ص ص 298، 299.

² المرجع نفسه، ص 298.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأزمة.

ظهرت نظرية الأزمة "Crisis Theory" تقريباً في منتصف الستينات من خلال الدراسات التي قدمتها جامعة هارفارد عن ماهية الأزمة وكيفية مواجهتها، ثم ظهرت أدبياتها في جامعات ودول أخرى بعد ذلك، ورغم الجهود التي بذلت حول هذا المفهوم إلا أنها لم تصل بعد إلى مفهوم النظرية، حيث أن الدراسات مازالت تجري حولها، لذلك يطلق البعض عليها نموذج الأزمة أو مدخل الأزمة، شأنها شأن ما يسمى بنظرية العولمة، التي تتناولها الدراسات العربية الآن بشيء من التمحيص والدراسة¹.

ونظرية الأزمة كمفهوم ومدخل إداري يفيد في دراسة المواقف والأحداث المفاجئة وغير المتوقعة والتي عادة ما تصاحبها ضغوط قوية، فإما أن تتمثل في قوة دفع نابذة من الموقف أو الحدث ذاته أو من عوامل مساعدة ناتجة عن البيئة المحيطة، تساعد على توجيه صناع القرار إلى أسلوب التعامل مع الأزمة وأطرافها وتداعياتها في الأوقات الصعبة والحرجة، وتذهب إلى أبعد من ذلك بكثير فهي تسبق حدوث الأزمة إلى مراحل التنبؤ بها بما يشبه الاستشعار عن بُعد، لضمان عملية الإنذار المبكر بوقوعها ولتخفيف الضرر الناشئ عنها بأقل الخسائر الممكنة وفي وقت قصير.

إذن يمكننا القول بأن نظرية الأزمة عبارة عن: "مجموعة من المعارف التي تدور حولها الضغوط الشديدة التي يعاني منها الفرد والجماعة أو الإدارة أو المجتمع في المواقف والأحداث السريعة والفجائية وغير المتوقعة."² هناك اتفاق حول غياب نظرية تفسيرية شاملة لظاهرة الأزمة لا سيما وأن معظم الدراسات التي تناولت المفهوم جاءت في إطار دراسات الحالة، وبالتالي فهي لا تسهم في إنشاء بناء فكري وتنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه، إلى جانب التداخل الشديد بين المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى: كالصراع والمشكلة والنزاع وغيرها.³

¹ مشعان الشاطري، مفهوم الأزمة.. خصائصها ومراحل نشوءها. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. نقلا عن: <http://www.hrdiscussion.com/hr32773.html> تاريخ التصفح: 13-07-2014. التوقيت: 22:13.

² المرجع نفسه.

³ مروة نظير، إدارة أزمات السياسة الخارجية: مدخل نظري تحليلي، الحوار المتمدن-العدد: 3219. 2010/12/18. نقلا عن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238704> تاريخ التصفح: 14-10-2014. التوقيت: 07:43.

المطلب الأول: المداخل التقليدية لتفسير الأزمة.

الفرع الأول: المدخل الجيوبوليتيكي لتفسير الأزمة.

1- النظريات الجغرافية السياسية التقليدية: ومن منظرها راتزل الذي يرى أنّ الدولة كيان عضوي من سكان وإقليم، ويرتبط نموها بمدى استمرارية اتساع مساحتها، وأنّ إهمالها فكرة التوسعية تعني مراوحتها مكانها، وضعفها تدريجيا حتى التدهور. ولهذا، يرى راتزل أنّ بقاء الدولة قوية يعتمد على ميوعة الحدود التي يجب أن تتمدد وتتكمش، وهذا ما يعرف بالمجال الحيوي للدولة.¹

2- النظريات الجغرافية السياسية المعاصرة: تبقى هذه النظريات على عضوية الدولة بحدود توسعية، من أجل الحفاظ على هيبتها الدولية، إلا أنها ترى في الوقت ذاته أن الصراع الدولي يمكن تسويته بالطرق والبدائل السلمية التي من شأنها أن تُجنّب العالم بأسره كارثة الحرب النووية.² وفي هذا الشأن يعلق العالم الألماني هايندر على ضرورة بحث وتخطيط استراتيجية سلمية كاملة وشاملة، حيث أنّ مفهوم العدو يتبع إمكانية أو عدم إمكانية حدوث حرب نووية، وعلى هذا الأساس يتحتم الدخول في حالة من التعاون والتعايش السلمي والموحد.

فالعامل الجغرافي يشير في معناه إلى مصطلح واسع جدا وهو الجغرافيا، والذي يضم مجموع العوامل الطبيعية والتمثلة في: طبيعة الأرض، دور المناخ، الموارد المعدنية والطاقوية إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة.³ ويلعب العامل الجغرافي للدولة بمختلف أبعاده: المساحة، الشكل والموارد الطبيعية المتاحة، دورا مهما في بلورة مفهومها للأمن وفي رسم سياستها الداخلية والخارجية، حيث تشكل الطبيعة الجغرافية للدولة الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية،⁴ فلموقع الدولة الجغرافي تأثير كبير في سياستها بل في تطورها.⁵

¹ ريم وشاح، نظرية الصراع الدولي والصراع العربي الإسرائيلي-نظريات في العلاقات الدولية، موقع د.كمال الأسطل، نقلا عن: <http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=121> تاريخ التصفح: 2012/07/13. التوقيت: 20:00.

² المرجع نفسه.

³ كولار دانيال، **العلاقات الدولية**، ترجمة خضر خضر، (لبنان، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر)، ط1، 1980، ص 30.

⁴ لخضر موساوي، "الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009-2010)، ص.31.

⁵ عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ط2، 1996، ص.37.

كما أن العلاقة بين الدول المتجاورة تتأثر بالموقع الجغرافي، فقد تكون في حالة صراع أو تعاون فضلا عن التهديدات الخارجية المباشرة، فكلما كان موقع الدولة يمتلك ميزات إيجابية كلما انعكس ذلك على أمنها، واستقرارها وعلى النقيض من ذلك فقد يجر الموقع الجغرافي للدولة إلى المشاكل والكوارث، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي بل قد يهدد بزوالها، فقد يلعب الموقع الجغرافي دورا بارزا في عدم استقرار الدولة وضعف مناعتها، بينما قد يكون مصدر قوة ومنعة لها.¹

ولهذا أعطي الموقع الجغرافي أهمية بالغة في دراسة حسابات الصراع الدائم بين القوى التي تبحث عن القوة والسيطرة، كما ساد الصراع السياسي بين القطبين إبان الحرب الباردة حيث كانت تسعى كل دولة من الدول المتصارعة للسيطرة على مناطق النفوذ في المناطق الأكثر أهمية من الناحية الجغرافية، فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الأحداث، وتأخذ حيزا كبيرا في سياسات وحسابات القوى الأخرى وخاصة القوى العظمى، وقد يجعلها موقعها على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيدة عن مسرح الصراعات أو الاهتمامات الدولية.²

الفرع الثاني: المدخل السياسي لتفسير الأزمة.

إن غياب الديمقراطية ومركزية القرار في يد حاكم واحد ووجود أنظمة شمولية تصدر حرية الرأي وتقمع المعارضة أو لا تسمح فيها أحيانا كلها تقف وراء حدوث أزمات، حيث أن تمركز القرار السياسي يعني إخضاع الجميع لإمرة حاكم وحزب حاكم واحد فقط، الأمر الذي يخلق حالة رفض واحتجاج ومن ثمّ يمكنها أن تصل حد الذروة في صراع مسلح ضد السلطة القائمة. ويمكن تقسيم أزمة الاستقرار السياسي إلى عنصرين³:

أ- أزمة استقرار الدولة ذاتها: تعد الدولة أحدث صور المجتمع السياسي المتحضر، حيث يوجد تجانس قومي وسلطة منظمة دستوريا وقانونيا ينتج عنه استقرار للدولة، وعلى العكس من ذلك يتزعزع كيان الدولة واستقرارها حين ينعدم هذا التجانس نتيجة التجميع الإجمالي للأفراد.

¹ عاطف علي، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والجيوبوليتيكا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ط1، د.س.ن، ص255.

² فتحي أبو عيانه، الجغرافيا السياسية، جمهورية مصر العربية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ط1، 1998، ص47.

³ نجيم مزيان، أزمات التنمية السياسية، نقلا عن:

وهذا الأمر تعاني منه عدة دول في العالم المعاصر، فهناك دول متعددة العرقيات كما هو الشأن في العراق، روسيا، الهند وبعض البلدان الإفريقية حيث تتعدم فيها المساواة بين الجماعات العرقية مما يؤدي إلى تفشي الاضطهاد والتمييز العنصري، وبالتالي تزداد مشاعر الغضب مما قد ينتج عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن الأم ويتفشى العنف والعنف المضاد والإرهاب وتكثر الحروب الأهلية، الأمر الذي يهدد كيان الدولة ويصبح استقرارها على المحك. كل هذه العوامل وأخرى خارجية، تؤثر سلبا على استقرار الدولة وبالتالي على التنمية السياسية المنتظرة.

ب- أزمة استقرار النظام السياسي: تنشأ هذه الأزمة حين يضعف النظام الحاكم بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش أدوارها، فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها إلى السلطة بانتخابات غير نزيهة أو عن طريق القمع والعنف أو الانقلابات وفي بعض الأحيان يتدخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولة ويفرض سلطته وهيئته على أرجاءها، مما يزعزع استقرار نظامها السياسي.

وهناك أمثلة عديدة في دول العالم الثالث على الخصوص، كما هو الشأن في إفريقيا حيث كثرة الانقلابات والصراع على السلطة الرئاسية، إضافة إلى ذلك هناك عامل آخر مرتبط بعدم وضوح الإيديولوجيات التي يقوم عليها النظام السياسي، وهناك عوامل خارجية أخرى تؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي كالتدخل الخارجي للدول الكبرى في شؤون بعض الدول النامية مثلا، أو فرض برامج تنموية معينة على الحكومات نتيجة الديون المستحقة للمؤسسات البنكية الدولية مثلا لبعض الدول الصناعية الكبرى، مما يؤثر أيضا على الهوية، وهذا يقودنا إلى القول أن هناك علاقة وثيقة بين أزمة الاستقرار السياسي وأزمة الهوية.

كما تجدر الإشارة إلى أثر العوامل السياسية الخارجية والمتمثلة في كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة من بينها طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية، وسلوك الوحدات الدولية الأخرى كالمنظمات الدولية مثلا. وتقسم هذه العوامل إلى عوامل إقليمية وأخرى دولية، فعلى المستوى الإقليمي مثلا يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملا مهما في الصراعات¹، وأكد هذه الفكرة كل من جيلر

¹ لبنى بهولي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 25، 26.

Geller ودافيد سينغر David Singer بقولها: " أن هناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين دولتين وهي التجاور " أي وجود حدود مشتركة"، أو التقارب "مثل وجود مسطح مائي بينهما".

أما على المستوى الدولي، فإن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه، هي مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات الأعضاء في النظام.¹ وتتعدد الأزمات التي تصيب النظام السياسي فنذكر منها:²

أ- أزمة الشرعية: تتعلق هذه الأزمة بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين، على اعتبار أنه غير شرعي ولها ارتباط أيضا بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة، بحيث تثار العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، ومدى دور الجهاز الحاكم ودور الجيش في الحياة السياسية، وطبيعة الأهداف المرسومة ومدى تحقيقها عندما لا تحترم الدساتير أو تكون أمام دساتير غير ديمقراطي، وإذا لم يوجد فصل حقيقي للسلطات، إضافة إلى غياب التداول السلمي على السلطة، حيث يكون انتقال السلطة بموت الحاكم أو بانقلاب عسكري أو بتوريث سياسي، كما أن قمع الأصوات المعارضة بالقوة تارة وبالقانون تارة أخرى، وتنظيم استفتاءات شكلية وانتخابات مزورة وغير نزيهة، كلها عوامل تؤدي إلى ظهور أزمة الشرعية.

ب- أزمة المشاركة : تتجلى هذه الأزمة في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة لبلادهم، لأن المشاركة السياسية تعد أهم مقومات التنمية السياسية، فتغيب المواطنين عن تسيير الشؤون العامة للبلاد يؤدي إلى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الانتخابات، وعدم الاهتمام بالمسائل العامة وعدم الانخراط في الأحزاب السياسية بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية ولا يعبر عن رأيه بحرية، وبالتالي فهو بعيد عن تقلد المناصب الرسمية في البلاد، مما يعرقل أي محاولة للتنمية السياسية.

إضافة إلى وضع العراقل بشتى أنواعها أمام الراغبين في المشاركة السياسية، وتركيز السلطة في يد قلة معينة بحيث يغيب أي دور للأحزاب السياسية، بل أحيانا يتم تجريم قيام الأحزاب بتبني نظام الحزب الواحد أو الأخذ بنظام التعددية الحزبية لكنها في الواقع مزيفة، وتزوير الانتخابات لصالح فئة معينة وقمع الحريات العامة،

¹ داوتي جيمس، روبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² نجيم مزيان، مرجع سبق ذكره.

والتكامل بالمعارضين وعدم احترام الدستور والقوانين، كلها عوامل تؤدي إلى ابتعاد الجماهير عن ممارسة السياسة ونقشي القيم السلبية والاعترا ب واللامبالاة وبالتالي نكون أمام أزمة مشاركة سياسية.

ج- **أزمة التغلغل**: هي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاز إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة، فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها للوصول إلى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان. فالتغلغل هو التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم وهو الوصول إلى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المشكلة لمجتمعها، بمعنى إعمال القوانين والسياسات داخل الإقليم والقدرة على استخدام أدوات العنف عند الضرورة، وهذه القوانين والسياسات قد تتعلق بالضرائب، تجديد، تحقيق الانضباط، الإسكان، التعليم، الفلاحة والاقتصاد بصفة عامة... إلخ. فالقدرة على التغلغل تؤدي إلى استقرار الدولة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية المرجوة، ويمكن القول أن أزمة التغلغل لها أسباب متعددة.¹

ت- **أزمة التوزيع**: تتعلق أزمة التوزيع أساسا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية على مختلف مكونات المجتمع. وهذه المنافع تشمل الثروة، الدخل، الأمن، التعليم، الثقافة، الخدمات الصحية، التشغيل... فهذه الأزمة ترتبط بمدى نفوذ السلطات الحكومية في توزيع السلع والخدمات ومدى وجود نمط من القيم في المجتمع، فأحيانا كثيرة تلجأ الحكومة لمواجهة هذا المشكل بالتدخل المباشر في توزيع الثروة وتقوية فرص وإمكانيات الجماعات الضعيفة.

ويتضح جليا أن الصراع الطبقي بين الفقراء والأثرياء للتخلص من الحرمان، وكذا أبعاد الحرمان الاقتصادي المتجلية في ندرة الموارد والتوزيع غير العادل لها والصراع السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي،

¹ 1- أسباب جغرافية: حيث اتساع الإقليم و شساعته و تضاريسه الوعرة يؤثر على تغلغل الدولة في بعض المناطق كما هو الشأن في الهند و الفلبين على سبيل المثال.

2- أسباب عرقية: فتعدد الأعراق و الطوائف و الاثنيات يكرس أزمة التغلغل لدى بعض الدول كما يوجد على سبيل المثال في العراق، نيجريا، الهند، اسبانيا، وروسيا... والملاحظ أن أزمة التغلغل لها علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية ففي حالة عدم القدرة على التغلغل في أرجاء الاقليم تكون السلطة السياسية فاقدة للشرعية في هذه المناطق كما أن مواطنيها يفقدون للمواطنة حيث تغيب لديهم مسألة الولاء للوطن مما يولد أزمة هوية. للمزيد انظر: المرجع نفسه.

تعتبر من أهم العوامل المسببة لأزمة التوزيع، إضافة إلى أسباب أخرى ذات طبيعة سياسية نذكر منها: الفساد السياسي، واستغلال السلطة لتحقيق أغراض ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات شخصية، وهذا يظهر جليا في كثير من دول العالم الثالث حيث مؤشرات الشفافية منخفضة جدا.

الفرع الثالث: المدخل الاقتصادي لتفسير الأزمة.

إن الدراسات المهمة بالحروب تهتم ضمنا بأسبابها وفي هذا الصدد نجد عددا هائلا من الدراسات تركز على العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين حالة اقتصادياتها¹، لكون الإقتصاد يلعب دورا بارزا في الحياة الدولية، فالتاريخ يشهد على عديد النزاعات الناتجة عن المنافسة الاقتصادية، كالصراعات التي قامت من أجل السيطرة على الأسواق من أجل الاستحواذ على المواد الأولية، وكذا من أجل الحصول على المنافذ التجارية². وقد أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق ماكنمارا الفكرة، معتبرا أن العلاقة قطعية بين العنف والوضع الإقتصادي، وبالتالي درجة العنف في أي دولة تقاس بمستوى دخل الفرد، وقد استنتج هذه النتيجة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1958-1966 من خلال أعمال العنف التي شهدتها حوالي 87% من الدول الأكثر فقرا، 69% من الدول الفقيرة وكذا 48% من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط³.

المطلب الثاني: المداخل الحديثة المفسرة للأزمة.

بعد تطور الأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ظهرت مقاربات ومداخل جديدة لتفسير الأزمة بصورة أشمل و أعمق، وقد أسهمت في بلورت تصور أدق لماهية الأزمة والعوامل البارزة والخفية المتحكمة فيها وهنا سنتعمد أيضا نفس المداخل المفسرة للصراع الدولي لجزمنا أنّ الأزمة في موضوعنا هذا هي حالة من حالات الصراع الداخلي بين فرقاء عدة.

الفرع الأول: المدخل النفسي.

ينظر هذا المدخل للصراع على أنه تعبير عن دوافع ونزعات الإنسان للتصارع والتسلط، غير أن

¹ ميريل مارسيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 149، 150.

² لبنى بهولي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ كولار دانيال، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الافتراض بأن الإنسان أو أي جماعة تميل بطبيعة غرائزها إلى التصارع يجافي فكرة أن البيئة المحيطة تلعب دورا مطلقا أو مقيدا لتلك الرغبات، فلا يمكن النظر إلى الصراعات الداخلية في أي إقليم من الناحية النفسية على أنها مجرد رغبة في التسلط وإنما هي نتاج تأثيرات البيئة المحيطة، فلقد خلفت الأنظمة البائدة مع طول بقائها ظواهر نفسية معقدة لدى مجتمعاتها، مثل: الحرمان، والظلم، والإحباط، وعدم إشباع الحاجات، وغيرها، ومثل هذه الظواهر رافقت نفس المجتمعات في مراحلها الانتقالية، وأضحت تفسر جانبا لا بأس به من الصراعات الداخلية.

أ- **الحرمان النسبي:** وهي من أشهر النظريات التي تفسر الصراعات داخل المجتمع، ويقصد بالحرمان النسبي كما يشير الأستاذ **تيد جير**، "الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها، في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور". إذن، فالحرمان هو نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين هما التوقعات والإمكانيات، فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي، كما يمكن أن تنخفض في الوقت نفسه، فإن كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات، وهي تتفاوت بناء على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى.¹

وتأسيسا على هذه النظرية، فما دام مستوى الإمكانيات المتاحة للأفراد والجماعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات المناسبة، فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضا، بدرجة لا يتوقع معها حدوث صراعات داخل المجتمع، ولكن عندما تتزايد الهوة بين الأمرين تتزايد الصراعات، وهو ما يمكننا محاكاته مع نماذج التظاهرات في حالي مصر وتونس، إذ توقع الكثيرون أن سقوط أنظمة تسلطية يعني رفع سقف التطلعات، بينما ما هو متاح من إمكانيات محدودة لا يمكن معها إشباع تلك المطالب الفئوية. وهنا تظهر مفارقة إكانية تحول الحرمان النسبي إلى حرمان الرموز المشاركة في الأنظمة البائدة من المشاركة في العملية السياسية في المرحلة الانتقالية وهو ما رأيناه في الحالة الليبية عبر ما عرف بقانون العزل السياسي.

¹ Ted Gurr, Psychological factors in civil violence, **world politics**, NO.02, jan,1966. p p 248,251.

ب- الإحباط الجمعي: يري جيمس ديفيز في نظريته أن الصراعات الداخلية تعبر عن حالة إحباط جمعي

في المجتمعات، فهو تباين بين ما تريده الجماعة وتراه من حقها وبين الواقع الفعلي، فهو متغير وسيط يعقب الشعور بالحرمان، وقد يؤدي إلى الصراعات عندما يكون هناك محفز كما يولد الإحباط الجمعي شعورا بالظلم الاجتماعي وغياب العدالة، وهنا للأمر وجهان، فهناك عدالة إجرائية تتعلق بنزاهة إجراءات العملية الاجتماعية، وهناك عدالة توزيعية تتعلق بتوزيع عوائد التنمية، والناس عادة يهتمون بالعدالة الإجرائية أكثر من التوزيعية.

ت- عدم إشباع الاحتياجات الأساسية: تفترض هذه النظرية التي تبناها جالتونج Johan Galtung أن

جميع البشر لديهم احتياجات أساسية مادية "مأكل، مأوى" وغير مادية " حقوق وحرية" يسعون إلى إشباعها، وأن الصراعات تنشأ عندما يجد الفرد أو الجماعة أنها لا تشبع وأن آخرين يعوقون إشباعها. وتطورت تلك النظرية من الحاجات إلى إشباع الدوافع، فالإنسان يسعى أولا إلى تحقيق حاجاته الأساسية، فإذا حقق هذه الاحتياجات الأساسية تظهر لديه دوافع للحصول على احتياجات أخرى، على غرار حقوقه السياسية، ودرجة من الرفاه¹، وهو ما يمكن أن نفسر به الطفرة الإدراكية والتفاعلية لدى شرائح من الطبقة الوسطى المتعلمة والنشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي حيث تعدت مطالبهم الجوانب المادية إلى مطالب معنوية مرتبطة أساسا بالحرية والكرامة وهو ما لمسناه في الحالة الليبية وحتى التونسية والمصرية والسورية.

الفرع الثاني: المدخل الاجتماعي.

يمثل مدخلا أوسع لتفسير الصراعات الداخلية، فهو يرتبط بالمحيط الاجتماعي للفرد أو الجماعة المتصارعة، حيث أنّ هذا المحيط يتضمن عوامل أكثر شمولية في تفسير الصراعات، كالتقييم والإدراك، والموارد، والأصول العرقية، والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. إذ ينطلق هذا المدخل من أن الصراع يحدث نتيجة "غياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين، وكذلك نتيجة وجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل، أو تعبيراً عن مصالح ترتبط بأصول دينية أو إثنية أو

¹ هاشم رامي، من الكبت إلى التعجل. الأبعاد النفسية ل"التحولات الثورية" في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد 189، أبريل 2012. نقلا عن: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2332.aspx> تاريخ التصفح: 2013/01/23. التوقيت: 23:00.

أخطاء في الإدراكات المتبادلة داخل المجتمع".¹ و نلاحظ أنّ هناك تصوران محوريان في هذا المقترّب، يساعدان على فهم النظريات المفسرة للصراعات الداخلية:

أ- تحول النظر للصراعات من أنها ظاهرة ضارة إلى إيجابية²، أي تساعد على التطور الاجتماعي، وبالتالي فلم يعد مقبولاً العودة لنظريات "القوة" عند هوبز التي ترى أن الصراع هو أن القوي يسلب الضعيف، أو داروين الذي يعرفه بأنه يهدف لبقاء الأصلح، إذ ظهرت نظريات من رحم البنائية الوظيفية ترى أن الصراع دليل على حيوية المجتمع وحيويته، وأن الجمود مؤشّر على القابلية للتفكك والانفجار.

ب- تراجع الاعتماد على النظريات ذات البعد الواحد المفسر للصراعات، ومن أشهرها التحليل الطبقي لماركس، فالصراعات أضحت مصادرها متنوعة كالإدراك، والقيم، والأصول العرقية، أو الإثنية، والطبقية، والأيدولوجية، والاقتصادية.

تأسيساً على ماسبق تفترض هذه النظرية وجود عدة مرتكزات يمكن ضبطها وملاحظتها عند اشتعال الصراع في أي إقليم، حيث قد ينشأ الصراع داخل الدولة حين تقوم إحدى الجماعات باحتكار مصادر القوة في المجتمع³، وهو ما يدفع للصراع مع الجماعات الأخرى، كما أن الانتماء للطبقات الفقيرة والمتوسطة لشرائح عديدة تشعر بالظلم الاجتماعي تجاه من يملكون، يحرك الصراعات، فجورج كيبه يلفت النظر إلى أن اندماج مفهوم الطبقة - بفعل العولمة والتغلغل الرأسمالي - في الخصائص المجتمعية والثقافية يعقد من الصراعات.⁴

كما قد يرتبط الصراع بمدرجات إيديولوجية حيث يُفسّر السلوك الصراعى بناء على إدراك أحد الأطراف للعدو بشكل لا يتوافق مع مصالحه، وهو ما يُحفزُ تبني كلاً الطرفين سبل متعارضة لتحقيق أهدافهما. يرى "جون بول ليدريش" Jhon Paul Lederach أن المُدرجات مثلما تفسر الصراعات فهي تشكل مدخلاً لتحويلها،

¹ منير محمود بدوي، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، (جامعة أسبوت: مركز دراسات المستقبل)، العدد الثالث، يوليو 1997، ص ص، 9، 14.

² Jhon Burton , **Conflict : resolution and prevention**, (new York : Martin's Press), 1990, p p 20,24.

³ Louis Kriesberg, "transformation conflict in the middle east and central Europe", in Louis Kriesberg, Terrell A. Northrup, stuart J. Thorson, **Intractable Conflicts and their transformations**, (new York: Syracuse university press), 1989, p p 20, 24.

⁴ John Paul Lederach **Building peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies**. (Washington ,D. C.: United States Institute of Peace Press), 1997. pp 23, 27.

عبر إعادة النظر في تعريف مصالح أطراف الصراع، وإصلاح الخطأ في المدركات المتبادلة عبر الحوار، مما يحول الصراعات من مفهوم سلبي إلى إيجابي¹.

الفرع الثالث: مدخل الهوية.

وهو أحد المداخل المهمة للصراعات، فالهوية تعني للفرد أو الجماعة فهما لـ: من نحن، ومن الآخرون؟، وهي تتشكل من السمات المشتركة بين أعضاء الجماعة بما يميزها عن غيرها. وثمة مقاربات نظرية عديدة للهوية على أسس الجغرافيا، والعرق، والثقافة، والدين، والطائفة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فساكن القرى والأرياف في تونس اكتسبوا هوية التهميش في مواجهة المركز في المدن الراقية بالعاصمة على مدى أكثر من خمسة عقود، وتلك الهويات قد تتعايش أو تتنافر مع هوية الدولة الوطنية بشروط تتعلق بمدى شرعية وعدالة الدولة². وترتبط الهوية بتفسير الصراعات الداخلية عندما تبرز عدد من المتغيرات، خاصة عقب أي تغيير اجتماعي ومن بين هذه المتغيرات:

- ارتباط هوية جماعة معينة إلى الاستفادة من مستوى معين من المنافع.
- تعرض الهوية للتهديد بفعل التغيير السياسي في المجتمع.
- الإدماج القسري للهويات المحلية في هوية وطنية.
- مدى ارتباط الهوية المحلية بهويات أخرى عابرة للحدود: هنا يصبح الصراع أكثر حدة وباعثا لتدخل متغيرات خارجية تعقد من الصراعات الداخلية.³

¹ John Paul Lederach **Preparing for Peace: Conflict Transformation Across Cultures**. (Newyork: Syracuse University Press),1995, Pp 11, 31.

² حمد زايد، **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات**، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 2006، ص ص 25، 28.

³ Roger B. Myerson, **Game theory: Analysis of Conflict** (Cambridg Mass: Harvard University Press),1991, p p 62 , 92.

المبحث الثالث: آليات التعامل مع الأزمة.

بما أنّ الأزمة هي تغيير مفاجئ يطرأ على الدولة ويهدد مصالحها القومية، ويرهن بقاءها وأمنها وسيادتها وسمتها العامة هي ضيق الوقت، فمن الضروري مقابلتها بآليات محكمة لإدارتها والتحكم فيها قبل فقدان السيطرة عليها وتحولها إلى نزاع وحرب تعصف بأركان الدولة محليا وتؤثر على أمن حدود دول الجوار إقليميا وحتى دوليا، وترهن المصالح الجيوسياسية للقوى الكبرى في البلد محل الأزمة، وهو ما يجعل بمختلف أنواع التدخلات الخارجية فتأخذ الأزمة طابعا مُدَوِّلاً يطيل مدتها ويحيلها إلى شكل آخر من أشكال الصراع الدولي، وحينها تغيب بواعث الاستقرار في البلد ويجهض الأمن الإنساني فيه، حيث يهدد بقاء البشر وهنا نكون أمام " أزمة بشر".

وعليه نحاول من خلال هذه المحطة الإلمام بأهم وأبرز أسس إدارة الأزمة وكيفية احتواءها والتعامل معها قبل تفاقمها ومساسها بالسلم الدولي، وسيرها بالدولة محل الأزمة نحو الفشل أو الانهيار الكلي، واحتواء تداعياتها محليا قبل أن تأخذ طابعا إقليميا أو دوليا، وهذا يدفعنا للتنبؤ بأن طبيعة إدارة أي أزمة من الأزمات مهما كان بعدها ونطاقها وموضوعها تحددها نوعية التداعيات التي يمكن أن تخلفها، ومن هنا يتضح لنا مدى حساسية موقف إدارة الأزمة وأهميته.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للتعامل مع الأزمة.

نفتتح هذا العنصر بعرض تعريف موجز لإدارة الأزمة قصد فهم مكونات هذه العملية وتفصيلها، فقد عرّفت على أنّها: "تجميع الطاقات المتاحة داخليا وخارجيا وتعبئتها وتوجيهها للخروج من مصيبة أو شدة تقع، سواء كان للإنسان دخل فيها أو لا دخل له فيها"، كما تعبّر عن: "عملية معالجة الموقف والنجاة منه بأقل الخسائر الممكنة"، ويضيف الدكتور زيد منير عبوي أنّها: "منهجية التعامل مع الأزمات في ضوء الاستعدادات والمعرفة والوعي والإدراك والإمكانات المؤثرة، وكلّ هذا قصد الحد من تصاعد الأزمة وتفاقمها أو تدهور الوضع

للأسوأ أو انتشارها، وتتطلب إدارة الأزمة¹ اتخاذ إجراءات وتدابير محددة قبل حدوث الأزمة وإبانها وبعد احتوائها".² كما يختلف مفهوم إدارة الأزمة عن مفهوم حل الأزمة، ففي الوقت الذي يكون مفهوم حل الأزمة هو إنهاء الأزمة دون الاستفادة من الفرصة التي هي إحدى معالمها، تكون إدارة الأزمة هي سعي صناع القرار لدى كل أطرافها إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى التعايش والتوافق.³

الفرع الأول: أساليب التعامل مع الأزمة.

مهما تعددت أنواع الأزمات واختلفت خصائصها وأسبابها، فأساليب مواجهتها تسعى إلى الحد من التدهور والتقليل من الخسائر في إطار استراتيجية محكمة لمواجهة الأزمة، وأبرز هذه الأساليب:

1- الأساليب التقليدية لمواجهة الأزمة:⁴ تختلف الأزمة من حيث نوعها وشدتها وأسبابها، والهدف من مواجهة

الأزمات هو السعي بالإمكانات البشرية والمادية المتوفرة إلى إدارة الموقف وذلك عن طريق:

✓ وقف التدهور والخسائر.

✓ تأمين وحماية العناصر الأخرى المكونة للكيان الأزموي.

✓ السيطرة على حركة الأزمة والقضاء عليها.

✓ الاستفادة من الموقف الناتج عن الأزمة في الإصلاح والتطوير.

✓ دراسة الأسباب التي أدت للأزمة لاتخاذ إجراءات الوقاية منعا لتكرارها أو حدوث أزمات مشابهة لها.

إن التعامل مع الأزمة لتحقيق الأهداف السابقة يتم من خلال استخدام أكثر من أسلوب، نذكر منها أهم

الأساليب التقليدية لمواجهة الأزمات:

¹ يتطلب إنجاز هذه العملية دراسة الأزمة على ضوء عناصرها الموضوعية وأسبابها الحقيقية، وعدم الاكتفاء بإلقاء مسؤولية بروزها على عاتق الخصم، ومحاولة تبرئة الذات من ذلك، لأن نجاح هذه الإدارة لا يتحقق بالدفاع عن الذات وتبرئتها وتحميل عاتق الخصم المسؤولية كاملة، خصوصا وأن ذلك يمكن أن يزيد من تعنت الطرف الآخر ويؤدي بالطبع إلى طريق مسدود.

² تعريف إدارة الأزمة crisis management definition نقلا عن:

<http://www.abahe.co.uk/crisis-management-definition.html> تاريخ التصفح: 2012/12/11، التوقيت: 01.27.

³ رغد صالح الهدلة، مرجع سابق.

⁴ وسام صبحي مصباح إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 33، 34.

❖ **أسلوب الهروب ويطلق عليه أيضا أسلوب "النعامة":** الأزمة بطبيعتها متطورة وغير جامدة، لأنها تنتج عن احتكاك أو صدام عوامل بشرية أو صناعية أو طبيعية، ما يؤدي للغموض في الموقف الأزموي لدرجة تجعل التعامل معها تعجيزيا. وتختلف أشكال الهروب من الأزمة لتأخذ صورا مختلفة: **الهروب المباشر** عبر ترك مجال الأزمة وتأثيرها والاستعداد لتحمل المسؤولية، **الهروب غير المباشر** والتوصل من المسؤولية عن طريق إلقاء المسؤولية على الآخرين، وتبرير المواقف التي أدت إلى حدوث الأزمة بأسباب لا تغير من الواقع الفعلي والتركيز على الجانب الآخر، حيث يعمل المسؤول على تفادي الفشل في مواجهة الأزمة بالتركيز على جانب آخر يستطيع تحقيق بعض النجاح فيه، وأيضا التركيز على عيوب الآخرين.

❖ **القفز فوق الأزمة:** ويركز هذا الأسلوب على الاهتمام بالتظاهر أنه قد تمت السيطرة على الأزمة عن طريق التعامل مع الجوانب المألوفة، مما يؤدي بمجتمع الأزمة للتغافل عنها وهو ما يبقي محركاتها في سبات، في حين ظهورها من جديد لتكون أقوى وأخطر من السابقة.

❖ **تفريغ الأزمة:** ويتم فيها إخراج ما في نفوس أطراف الأزمة من غليان شديد عن طريق عمل فتحات جانبية حول الأزمة تكون بمثابة تخفيف الضغط من خلال دراسة الأزمة ودراسة قوى الضغط على الأزمة وكذلك تصارع المصالح ومعرفة أطراف الضغط.¹

❖ **عزل قوى الأزمة:** حيث يتم معرفة قوى الأزمة المؤثرة في أحداثها ومن الذي يقوم بتصعيدها ليتم عزلها وهنا يجب معرفة القوى الصانعة والمؤيدة للأزمة والمهتمة بها.

2- **الأساليب غير التقليدية لمواجهة الأزمة:**² وهي طرق مناسبة لروح العصر ومتوافقة مع متغيراته وأهم هذه الطرق ما يلي:

❖ **طريقة فرق العمل:** وهي من أكثر الطرق استخداما في الوقت الحالي حيث يتطلب الأمر وجود أكثر من خبير ومتخصص في مجالات مختلفة حتى يتم حساب كل عامل من العوامل وتحديد التصرف المطلوب مع كل

¹ علي بن هلول الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.

² المرجع نفسه، ص ص 28، 29.

عامل، وهذه الطرق إما أن تكون طرقاً مؤقتة أو تكون طرق عمل دائمة من الكوادر المتخصصة التي يتم تشكيلها وتهيئتها لمواجهة الأزمات وأوقات الطوارئ.

❖ **طريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات:** حيث يتم تحديد مواطن الضعف ومصادر الأزمات فيتم تكوين احتياطي تعبوي وقائي يمكن استخدامه إذا حصلت الأزمة. وتستخدم هذه الطريقة غالباً في المنظمات الصناعية عند حدوث أزمة في المواد الخام أو نقص في السيولة.

❖ **طريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات:** وهي أكثر الطرق تأثيراً وتستخدم عندما تتعلق الأزمة بالأفراد أو يكون محوراً عنصر بشري، وتعني هذه الطريقة الإفصاح عن الأزمة وعن خطورتها وكيفية التعامل معها بين الرئيس والمرؤوسين بشكل شفاف وديمقراطي.

❖ **تفتيت الأزمة:** ويتم فيها تفتيت قوى الأزمة إلى أجزاء صغيرة ليسهل التعامل معها منفردة ويتم في ثلاثة مراحل هي: الاصطدام، وإعطاء البدائل ومرحلة التفاوض مع كل فريق.

❖ **احتواء الأزمة:** ويتم فيها محاصرة الأزمة وحصرها في نطاق ضيق ومحدد وتجميدها عند المرحلة التي وصلت إليها مع استيعاب الضغوط المولدة لها في نفس الوقت لإفقادها قوتها.

❖ **تدمير الأزمة ذاتياً:** وهو من أصعب الأساليب غير التقليدية ويستخدم في الأزمات ذات الضغط العنيف والمدمر والتي يفتقر فيها إلى المعلومات، حيث يعتمد على التأثير في مكان الضعف فيها، واستقطاب بعض القوى ذات التأثير المباشر على قوى الدفع في الأزمة بهدف التأثير المباشر في قوى الدفع في الأزمة قصد التأثير في استقرارها وإفقادها التماسك وإيجاد حالة من الصراع الداخلي مما يؤدي إلى تدميرها.

❖ **إعلان الوفرة الوهمية:** وهذا عامل نفسي يستخدم لمجابهة حالة الخوف والذعر خصوصاً في الأزمات التتموية والصحية.

❖ **تحويل مسار الأزمة:** ويستخدم هذا الأسلوب في الأزمة العنيفة التي لا يمكن إيقاف تصاعدها فيعمد إلى تحويل مسارها إلى مسارات أخرى بديلة يسهل احتوائها.

الفرع الثاني: الأسس العلمية في التعامل مع الأزمة.

لا يمكن التعامل مع الأزمة في إطار من العشوائية الارتجالية، أو سياسة الفعل ورد الفعل بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد عوامل النجاح، وحماية الكيان الإداري من أي تطورات غير محسوبة قد يصعب عليه احتمال ضغطها، ويقوم المنهج الإداري على أربع وظائف أساسية هي: التخطيط، التنظيم، التوجيه، المتابعة، وتتبنى المنهجية العلمية في التعامل مع الأزمة على الأسس المرحلية التالية:¹

◀ **تقدير الموقف الأزموي:** لا بد أن يشمل تقدير الموقف الأزموي تحليلاً كاملاً لأسباب الأزمة وتطورها، وتحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة والمساعدة لها والمؤثرة فيها، ثم تقدير القدرات والإمكانيات المتاحة لدى الجهة المسؤولة عن إدارة الأزمة، وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن أبعاد الأزمة، والتنبؤ باحتمالات تطور الأحداث وإمكانية السيطرة عليها.

◀ **تحديد الأولويات:** بناء على تقدير الموقف الحالي والمستقبلي لأحداث الأزمة، توضع الخطط والبدائل التي يتم ترتيبها في ضوء الأولويات التي تم تحديدها وفق معايير معينة.

◀ **تبسيط الإجراءات:** من الخطأ التعامل مع الأزمة بنفس الإجراءات التقليدية، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة لذا لا يمكن تجاهل عنصر الوقت، وإنما تتطلب التدخل السريع والحاسم من خلال تبسيط الإجراءات مما يساعد على التداخل مع الحدث الأزموي ومعالجته.

◀ **تفويض السلطة:** ينظر إلى تفويض السلطة كمحور العملية الإدارية سواء في إدارة الأزمات، أو في نطاق فريق المهام الأزموية، ويتطلب تفويض السلطات منح كل فرد من أفراد الفريق المناط به معالجة الأزمة السلطة الكافية التي تتيح له أداء مهامه وتمكنه من الإسهام الفعال في حل الأزمة.

◀ **فتح قنوات الاتصال والإبقاء عليها مع الطرف الآخر:** تحتاج إدارة الأزمة إلى كم مناسب من المعلومات، وإلى متابعة فورية لتداعيات الأزمة وسلوكيات أطرافها ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فإنّ فتح قنوات الاتصال

¹ عبد الله بن متعب بن كردم، اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات -دراسة تطبيقية على اللجان الأمنية الدائمة في المملكة العربية السعودية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا: قسم العلوم الإدارية)، 2005، ص 49.

مع الآخر يساعد على تحقيق هذا الهدف.

◀ **التواجد المستمر في مواقع الأحداث:** لا يمكن معالجة أزمة مع تغييب للمعلومات الخاصة بها لدى متخذ

القرار، لذا فإن التواجد في مواقع الأحداث يأخذ أحد أسلوبين هما:

✎ التواجد السري في مواقع الأحداث.

✎ تأمين تدفق كم مناسب من البيانات الكافية لمتخذ القرار في إدارة الأزمات.¹

◀ **الوفرة الاحتياطية الكافية:** الأزمة تحتاج إلى الفهم الكافي لأبعاد الموقف الناشئ عن التواجد في موقع

الأزمة، كما تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث.

◀ **إنشاء فرق مهمات خاصة:** نظرا لتباين الأزمات واختلاف طبيعتها فإنه من الضروري إنشاء فرق المهمات

الخاصة وذلك للتدخل السريع عند الحاجة.

◀ **استخدام نظم الخبرة الآلية:** إن التصدي للأزمات التي تواجه الإدارة المعاصرة تتطلب استخدام نظم الخبرة

الآلية في حل المشكلات والتصدي لها.

◀ **توعية المواطنين:** لا يمكن مواجهة أي أزمة بفاعلية دون إعلام وتوعية المواطنين والمقيمين بالدور المطلوب

منهم القيام به عند حدوث الأزمة.

◀ **الخطة الإعلامية في الأزمة:** تعدّ الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الأزمات، والضرورة تحتم وجود

سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة.²

إن النجاح في إدارة الأزمة وبالشكل الذي يحقق الأهداف المطلوبة يحتاج إلى توفير تجهيزات

ومعطيات موضوعية مختلفة، وتكاتف جهود جميع الفاعلين لتحقيق النتائج المتوخاة، بدءًا من رئيس الدولة إلى

غاية أبسط مواطن في البلد، كما أن نشر الوعي وشيوع المعرفة اللازمة وفعالية تنظيمات المجتمع المدني تعتبر

كلها حصنا منيعا أمام كافة التيارات الوافدة و أمام التوظيف السيء لشبكات التواصل الإجتماعي وتقنيات

الإعلام، وفي هذا الصدد هناك بعض الوصايا التي يجب الأخذ بها حال التعامل مع الأزمة و هي :

¹ المرجع نفسه، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 50، 52.

- 1- توخي الهدف (أي إدراك الهدف الذي ترمي إليه قوى الأزمة و الهدف الذي يريد تحقيقه مدير الأزمة).
- 2- الإحتفاظ بحرية الحركة وعنصر المبادرة.
- 3- المباغنة، الحشد و التعاون.
- 4- الإقتصاد في استخدام القوة.
- 5- التفوق في السيطرة على الأحداث.
- 6- الأمن و تأمين الأرواح و الممتلكات و المعلومات.
- 7- المواجهة السريعة و التعرض للأحداث بسرعة.
- 8- استخدام الأساليب غير المباشرة كلما كان ذلك ممكنا.¹

المطلب الثاني: دور القوة العسكرية والمعلوماتية في إدارة الأزمات الدولية.

تعرف الأزمة الدولية بأنها: "مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتمال عالٍ لنشوب الحرب ووقوعها، وفيها يواجه صاحب القرار موقفا يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتا قصيرا للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية."² وبناء عليه فإن التحكم في إدارة الأزمة الدولية يتطلب ترسانة كبيرة من الإمكانيات المادية الاستراتيجية والمعلوماتية، نظرا لتعقدها وخطورتها البالغة ومساسها بكيان الدولة، لذا يتطلب حلها تجنيد كافة القدرات والطاقات المتميزة للدولة أبرزها: القوة العسكرية والقوة المعلوماتية التي أضحت رافدا حيويا وعنصرا مهما للقوة في العصر الحديث.

ويمكن تطبيق نفس الطرق والاليات لما تعترضنا أزمة داخلية في بلد يحوي مصالح جيواستراتيجية كبيرة لأطراف خارجية، إضافة إلى التخوف من انتشار تبعات الأزمة إلى الجوار الإقليمي والمساس بالأمن الدولي.

¹ نور الدين حاروش و رفيقة حروش، علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة، (الأردن، عمان: دار الأيام للنشر و التوزيع)، ط 1، 2015، ص 127.

² نجم العزاوي، "أثر التخطيط الإستراتيجي على إدارة الأزمة"، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي السابع بعنوان "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الآفاق". من 3-5 نوفمبر 2009، الأردن، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، ص 14.

الفرع الأول: دور القوة العسكرية في إدارة الأزمة الدولية.

إن إدارة أية أزمة دولية بشكل فعال يتطلب إمكانات بشرية ومادية وعسكرية وسياسية... مهمة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل يمكن توظيف القوة إلى جانب الدبلوماسية في إدارة الأزمات الدولية؟ أم أن من شأن ذلك تعميق الأزمة والإسراع بإشعال الحرب غير المرغوب فيها؟.

من الحقائق الثابتة في علم العلاقات الدولية أن القوة أداة للدبلوماسية، وبذلك فإن "جزءاً من إدارة أية أزمة هو بلورة وسائل وسياسات وضغوط أخرى أمنية تجعل الذي يفكر في الاعتداء يتردد".¹

ويعتقد بعض الباحثين أن الممارسة الدولية تؤكد على ضرورة استعمال القوة العسكرية لردع الخصم أثناء تصعيد الأزمة مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بأنها استعداد لأعمال قتالية، كما أن ميثاق الأمم المتحدة ورغم أنه حرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، فقد خول لمجلس الأمن التدخل عسكرياً في إطار نظام الأمن الجماعي وذلك في حالة تطور الأزمات والمنازعات الدولية بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، خصوصاً بعد استنفاد محاولات إدارة الأزمة سلمياً، أو عبر الضغوطات غير العسكرية (المادة 42 من الميثاق) وسمح للدول بممارسة حقها في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس (المادة 51 من الميثاق الأممي).²

فهناك ضرورة للمزج في هذا الإطار بين سياسة الترغيب والمساومة والمفاوضات عن طريق تقديم العروض والتنازلات لحمل الخصم على وقف الإثارة من جانبه أو لإرغامه على القبول والإذعان للمطالب المرجوة من ناحية، وسياسة التهريب التي تتم عبر استخدام القوة والأعمال الزجرية غير العسكرية الأخرى أو التهديد باستعمالها من ناحية ثانية، وبخاصة وأن للقوة أهميتها - أحياناً - في الدفاع عن المصالح المهددة بأقل ما يمكن من الخسائر المادية والبشرية، مع الاحتفاظ بقنوات الاتصال مفتوحة - طبعاً -، وتجنب الإرتجال في اتخاذ القرارات للحؤول دون إقدام الطرف الآخر على القيام بعمل عسكري قد يفشل إدارة الأزمة تماماً، وفي هذا السياق

¹ إدريس لكريني، مقارنة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية إدارة الأزمات في عالم متحول، نقلا عن: <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article6188> تاريخ التصفح: 2012/12/13. التوقيف: 13:30.

² المرجع نفسه.

يشير البعض إلى أن الكلام الذي لا يستند إلى إمكانيات حقيقية فهو عديم التأثير على طرف يجيد حساباته.

والجدير بالذكر أن عنصر الردع الذي يعرف بالتهديد باستخدام السلاح دون استعماله فعليا، أسهم بشكل كبير وفعال في إدارة العديد من الأزمات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، وإذا كان الردع وسيلة معهودة استخدمت على نطاق واسع في إدارة الأزمات بين القوى الدولية الكبرى في إطار "توازن الرعب"، فإن هذه الأخيرة - حاليا - قد تلجأ مباشرة وبسهولة إلى استعمال القوة العسكرية في إدارة الأزمات التي تكون الدول الضعيفة طرفا رئيسيا فيها.

فمدير الأزمة قد يلجأ إلى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعلا إذا كان توازن القوة في صالحه، بحيث يجد نفسه مضطرا إلى اختيار الممكن من بين عدة بدائل قد تكون صعبة وسيئة بناء على منطق معادلة الربح والخسارة. وإذا كانت فترة الحرب الباردة قد شهدت استثمارا للقوة في إدارة العديد من الأزمات الدولية عبر سياسة الردع، فقد أصبح واضحا أن استخدامها حاليا هو أكثر سهولة وكثافة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بعد اختفاء تحدي المعسكر الشرقي.

الفرع الثاني: دور القوة المعلوماتية في إدارة الأزمة.

والى جانب أهمية القوة العسكرية في إدارة الأزمات، نجد المعلومات أيضا والتي يجب تمييزها عن الأخبار والآراء التي قد لا تتسم في غالب الأحيان بالاستقرار والمصداقية وبالخصوص مع تطور وسائل الإعلام ومبالغتها في تضخيم الأمور، ومن ثم فإن إدارة أية أزمة دولية يتطلب توافر معلومات كافية ودقيقة حول ملامستها وحول قدرة وإمكانيات مدير الأزمة نفسه وقدرة الطرف أو الأطراف الأخرى، لأن سوء التصور والمغالاة في ردود الأفعال مع عامل ضغط الوقت وتوقف الاتصال بين أطراف الأزمة يمكن أن يؤدي إلى تصعيد هذه الأخيرة، ومن ثم فاحتواء الأزمة وتقييم أهداف الخصم يتطلب كفاءة وفعالية نظم الاتصال ونظام الاستخبارات، فهما اللذان يعتمد عليهما صانع القرار في تدفق المعلومات إليه.¹

وفي كل الأحوال يظل اتخاذ الحيطة والحذر عبر القيام باستعدادات مسبقة وإيجاد نسق تنظيمي فعال،

¹ المرجع نفسه.

أمرا ضروريا للتعامل مع الأزمة سواء قبل حدوث هذه الأخيرة حتى يتسنى له مواجهتها عند الوقوع، ويتجنب المخاطرة والارتجال في غياب المعلومات مما قد يؤدي إلى تصاعد حدة الأزمة، أو توفير معلومات أثناء وقوع الأزمة تتعلق بأسبابها وملاساتها وتطوراتها وقدرات وإمكانيات الخصم أو الخصوم، أو توفير معلومات ما بعد وقوع الأزمة وذلك لاستثمارها في مواجهة أزمات مماثلة قد تقع لاحقا والتعلم من التجربة السابقة.

ومعلوم أن جمع هذه المعلومات لا يخلو من صعوبات ومشاكل، فغالبا ما تتسم هذه العملية بالافتقار للموضوعية، ولذلك فاتخاذ قرار صحيح باتجاه إدارة الأزمة يتطلب تحديدا دقيقا للخط الفاصل ما بين الحقائق الموضوعية وبين الرؤية الشخصية لهذه الحقائق.¹

المطلب الثالث: الوسائل الدولية لإدارة الأزمات.

أمام تنامي أوجه الصراع والأزمات على الساحة الدولية سواء في مظاهرها الإقليمية أو الدولية، ابتدع المجتمع الدولي مجموعة من الوسائل لاحتوائها وتطويقها أو التخفيف من حدتها، وقد عدت المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق الأممي هذه الوسائل وسمحت للدول بحرية اختيار إحداها، وتتنوع هذه الوسائل بين وسائل دبلوماسية وقضائية وقهرية.

أولا/ الوسائل الدبلوماسية: تندرج هذه الوسائل ضمن أقدم السبل التي التجأت إليها الدول لحل منازعاتها وإدارة أزماتها، وقد عرفت تطورا ملحوظا على مستوى آلياتها وفعاليتها، ولا تزال الممارسة الدولية تشهد على نجاحها في احتواء العديد من المشكلات الدولية. وتتمحور هذه الوسائل حول المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق، وعرض المنازعات على المنظمات الإقليمية والدولية.²

ثانيا/ الوسائل القانونية: على خلاف الطرق السياسية التي تفنقر إلى صفة الإلزامية، فإن الطرق القانونية أو القضائية تتميز بإصدار قرارات ملزمة بتنفيذ الدول المعنية بتنفيذها واحترامها، وتصدر هذه القرارات إما عن

¹ المرجع نفسه.

² إدريس لكريني، إدارة مجلس الأمن للأزمات العربية في التسعينات: أزمة لوكربي نموذجا، نقلا عن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2068022> تاريخ التصفح: 2012/12/13. التوقيت: 13:24.

أ- **التحكيم الدولي:** يعد التحكيم بمثابة فحص ونظر في النزاع وجذوره من قبل شخص أو هيئة يلجأ إليها المتنازعون أنفسهم، مع التزام مسبق بتنفيذ القرار الذي سيصدر في النزاع، وبهذا فسلطة الحكم كسلطة القاضي وقراره بمثابة حكم قضائي له صفة الإلزام، ومعلوم أن اللجوء إلى هذا الإجراء الذي أثبتت فعاليته في حل العديد من الأزمات الدولية يتم بناء على رضا طرفي أو أطراف الأزمة.

ب- **القضاء الدولي من خلال محكمة العدل الدولية:** إذا كانت قرارات التحكيم تصدر عن هيئات عرضية فإن القرارات القضائية تصدر عن أجهزة دائمة، وتعد محكمة العدل الدولية إحدى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، هذا فضلا عن كونها الجهاز القضائي الأساسي لهذه الهيئة، وقد حُدد سيرها بمقتضى نظامها الأساسي المرفق بميثاق الأمم المتحدة والذي تعد جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة طرفا فيه، ويوجد مقرها بلاهاي وهي تتكون من خمسة عشر قاضيا ينتخبون لتسعة سنوات، وللدول وحدها الحق في أن تكون أطرافا في الدعاوى المرفوعة للمحكمة، وتصنف اختصاصاتها إلى اختصاصات قضائية وأخرى استشارية.

ففي الحالة الأولى (القضائية)، تكون ولايتها اختيارية أو إجبارية، وقراراتها في هذه الحالة تكون ملزمة ونهائية ويمكن لمجلس الأمن أن يوصي باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها.

أما في الحالة الثانية (الاستشارية)، فتكون مهمتها هي إبداء الرأي القانوني في المسائل التي يطلب منها، سواء من قبل الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو إحدى فروع الهيئة الأممية ووكالاتها المتخصصة، وتظل هذه الآراء غير ملزمة، ومع ذلك فهي أداة لتكوين قضاء المحاكم ووسيلة لإثراء القانون الدولي.

ثالثا/ **الوسائل الزجرية:**² قد يصبح اللجوء إلى الوسائل الزجرية والإكراهية ضرورة ملحة عند فشل الطرق الودية في إدارة أزمة دولية معينة، وتتنوع هذه الوسائل بين الضغوطات الاقتصادية والسياسية والعسكرية كحل أخير:

1- **الضغوطات الاقتصادية والسياسية:** للجانب الاقتصادي أهمية قصوى في العلاقات الدولية، وقد يكون اللجوء إلى هذا النوع من الضغوطات بشكل مباشر أو غير مباشر عاملا حاسما في التخفيف من حدة تصاعد

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

الأزمة أو إنهائها، وتتنوع هذه الضغوطات بدورها إلى المقاطعة، الحصار الاقتصادي، الحظر، الحجز على الأموال بالخارج، ومعلوم أن استعمال هذه الضغوطات أصبح يعرف حركية كبيرة في ظل التحولات الدولية الأخيرة رغم ما يخلفه من آثار إنسانية صعبة.

أما الضغوطات السياسية فلها دور مهم في هذا المجال، حيث تتركز هذه الضغوطات في الحملات السياسية الدعائية التي تستهدف الطرف الخصم في إطار ما يعرف بالحروب النفسية، أو الحد والتقليص من حجم البعثات الدبلوماسية للخصم في الخارج، وحرمانها من بعض الامتيازات الدولية من قبيل منع انضمامها لبعض المنظمات والاتفاقيات.

2- اللجوء إلى القوة العسكرية: إن استثمار القوة العسكرية في إدارة الأزمات يتخذ صورتين أساسيتين: ففي الأولى، يمكن للقوة العسكرية أن تشكل عاملا أساسيا في إنجاح إدارة الأزمة، وذلك من خلال استنفار القوات العسكرية أو إجراء مناورات عسكرية أو تجارب نووية أو عقد صفقات عسكرية... مع ترك باب الحوار والمفاوضات مفتوحا باستمرار مع الخصم. أما في الحالة الثانية وهي الحرب، فقد تلجأ المنظمة الدولية أو دولة ما لهذا الإجراء بعد استنفاد الطرق الودية في حسم الخلاف.

ولما كانت للحرب آثارا مدمرة على الإنسانية والطبيعة والعمران... فقد كانت محل اهتمام القانون الدولي

وموضوعا رئيسيا لمجموعة من الاتفاقيات الدولية التي حاولت تنظيمها والحد من آثارها الخطيرة.¹

¹ المرجع نفسه.

استنتاجات الفصل الأول:

وفي نهاية هذا الفصل خرجت الباحثة بجملة من الاستنتاجات أهمها:

- 1- هناك غياب لتعريف جامع مانع لمفهوم الأزمة، كما لوحظ أنه مفهوم عام يبحث عن تعريف ومعنى علمي متخصص، وهو ما دفع جلاً باحثي هذا المجال إلى الارتكاز على جملة من العناصر المشتركة لتعريفها، على غرار وجود خلل وتوتر في العلاقات، الحاجة إلى اتخاذ قرار، عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القائمة، ناهيك عن كونها نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ.
- 2- الاختلاف والتعدد في توصيف هذا المفهوم من قبل رواده، لا يدل على تعارضٍ واختلافٍ بينهم، بقدر ما يدل على اصطباغ كلِّ مفكر وباحث بمرتكزات تخصصه ومحاولته عكسها على هذا المفهوم، كما يدل على أنّ ظاهرة الأزمة لا تحكمها قواعد نظرية ثابتة.
- 3- هناك ارتباط واضح وعلاقة سبب بنتيجة بين حلول الأزمة برقعة جغرافية ما وامتداد آثارها إلى دول الجوار المباشر، وفي حال احتدام الصراع بين أطرافها يصبح الأمن رهينة الوضع، ففي ظلّ تسارع العولمة، ودمج الأمنيين الداخلي والخارجي، واتساع مفهوم الأمن والتهديد، كلها عوامل جعلت الأزمة في دولة ما لا تؤثر فقط على ذات الدولة بل تنتشر آثارها لرقعة أوسع وهو ما يوتر الاستقرار في دول الجوار الجغرافي وحتى دولياً.
- 4- إن الأزمة إذا ما امتدت تتحول إلى حالة صراعية بين أطرافها، ولهذا قامت الباحثة بتبني نفس المداخل المفسرة للصراع في تفسير الأزمة نظرياً، وهو ما عمق فهمنا لمحركات وبواعث انفجار الأزمة في أي بلد.
- 5- تختلف أساليب وطرق التعامل مع الأزمة حسب مصالح ورهانات كلِّ طرف والتداعيات الممكنة والمحتملة عليه ودرجة قربه المباشر من الدولة محل الأزمة، وهو ما يوضح تذبذب وحتى تضارب المواقف وردود الفعل حيال الأزمة ودرجة السرعة في التعامل معها، ومهما تعددت الأساليب والطرق يعتبر الحل المحلي المنبعث من أطراف الأزمة داخلياً، أضمن طريقة للخروج من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة.

الفصل الثاني: خلفيات الأزمة الليبية و أبعادها

المبحث الأول: الخلفيات الداخلية للأزمة الليبية.

المبحث الثاني: الخلفيات الخارجية للأزمة الليبية

المبحث الثالث: أبعاد الأزمة الليبية.

تمهيد: سنحاول في هذه المحطة عرض أنموذج الأزمة الليبية كنقطة انطلاق لفحص واستجلاء أهم تداعياتها على الأمن في الجزائر، ولأنّ التوصيف العميق للأزمة وتسليط الضوء على أهم وأبرز أسبابها تعد اللبنة الأولى والأساسية لفهم حقيقة طبيعة الأزمة وأبعادها قصد استيعاب ردود الأفعال حولها، ومن ثمّ تقدير آثارها ومخلفاتها، وهو ما يؤهل الباحث لرسم خارطة مستقبلية لأهم السيناريوهات المتوقعة لهذه الحالة، وعليه نحاول من خلال هذا الفصل التعمق في طبيعة الأزمة الليبية.

من الصعوبة تشخيص العوامل والأسباب التي دفعت الأزمة الليبية للحدوث في الوقت التي وقعت فيه، ذلك لأنّ العوامل التي سننتظر إليها كان يمكن أن تُحفز هذه الانتفاضة للوقوع قبل تاريخها بفترة طويلة، وهذا ما دفع بعض الباحثين لاستبعاد حدوث انتفاضة في ليبيا على غرار الحالتين المصرية والتونسية، وبعد بدء الحراك بليبيا تعيّر الموقف فانصرف أغلب الباحثين إلى وصف وتحليل ما يمكن اعتباره الأسباب المباشرة التي أشعلت فتيلها، دون إغفال الأسباب غير المباشرة التي دفعت إلى حالة الاستياء العام أثناء فترة الجماهيرية والتي تغلبت في النهاية على أسباب الرضا العام ممّا دفع إلى الانتفاضة والنزاع. ومن المعروف أنّ "الاستياء والرضا هما دالة ومحصلة لمصالح الجماعات المستفيدة والمتضررة من نظام الحكم".

وسننطلق في دراستنا بتحليل السياق الداخلي الليبي وذلك باستعراض الأهمية الجيوسياسية لليبيا باعتبار أنّ المقومات الطبيعية من موقع جغرافي وساكنة والموارد المتاحة إضافة إلى طبيعة النظام السياسي تشكل الملامح العامة للدولة، ومن ثمّ نستعرض المقومات الاجتماعية التي تشكل أهم معالم البيئة الاجتماعية للمجتمع الليبي، ثمّ أهم المقومات الاقتصادية للدولة الليبية التي تشكل معالم نظامها الاقتصادي، وفي المحطة الموالية نستعرض السياقات الخارجية "الإقليمية والدولية" المحركة للأزمة الليبية، وفي الأخير نعرض بالتحليل والتفسير أهم أبعاد الأزمة الليبية.

المبحث الأول: الخلفيات الداخلية للأزمة الليبية.

المبحث الثاني: الخلفيات الخارجية للأزمة الليبية

المبحث الثالث: أبعاد الأزمة الليبية.

المبحث الأول: الخلفيات الداخلية للأزمة الليبية.

إن الأصول الأولى لانفجار أي أزمة ترجع أول ما ترجع إلى جملة المكونات الداخلية التي تتميز بها بيئة الأزمة، والسمات التي تتوافر بها و لا توجد في غيرها مما أهلها لتكون محلا ومحضنا مناسباً للأزمة، وبناء عليه ولأجل فهم عميق لكافة عوامل ومسببات الأزمة الليبية فلا بد من استجلاء وتشخيص عناصر البيئة الداخلية للدولة الليبية.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لليبيا.

الفرع الأول: جغرافية ليبيا.

تقع ليبيا في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، يحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، وتقدر مساحتها بـ 1.759.540 كلم².^{1,2}

الخريطة رقم (01): خريطة توضح حدود دولة ليبيا وأهم مدنها.



المصدر:

<http://www.google.com/imgres?imgurl=http://specials-news.com/wp-content/uploads/2015/09/libya-map3.jpg&imgrefurl>

¹ الهادي قطش، عبد الرحمن أحمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم طبيعيا - بشريا - اقتصاديا - سياسيا، (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع)، 2011، ص 87.

تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر

وتحتل ليبيا المركز الثالث إفريقيا من حيث المساحة بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية، وقد شكّل هذا

الاتساع الكبير نسبيا ميزة سياسية واستراتيجية إضافة إلى ما منحتة هذه المساحة الشاسعة من قوة سياسية.

وتتكون ليبيا طوبوغرافيا من ثلاث أقاليم متميزة: إقليم طرابلس الغرب في الشمال الغربي، وإقليم برقة في

في الشرق وإقليم فزان في الجنوب.¹

خريطة رقم(02): خريطة توضح أقاليم ليبيا الثلاث.



المصدر: <http://www.islampost.tv/Story/tag/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7>

وتتوسط ليبيا الساحل الشمالي للقارة الإفريقية على البحر المتوسط، وتشرف على الحوض الأوسط الجنوبي لهذا البحر، لامتداد ساحلها الشمالي لمسافة 1900 كلم، ويوجد بها عدة موانئ صالحة لتكون قواعد بحرية يمكن الإفادة منها، وأهمها: طرابلس، بنغازي، طبرق. كما تعتبر ليبيا همزة الوصل بين الشمال الإفريقي، وما يتصل به من طرق مواصلات مباشرة إلى آسيا، وبين مجموعة المغرب العربي وباقي الشاطئ الإفريقي الغربي على المحيط الأطلسي.

وتأسيسا على ما سبق يتضح لنا أنّ ليبيا تتوسط البحر المتوسط الجنوبي، والعالم العربي الإفريقي، ومن ناحية أخرى فإنّها تتألف في الداخل من نطاق متوسطي وقطاع صحراوي، تقع بين البحر المتوسط وخلفه أوروبا شمالا وبين الصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الإفريقي وإفريقيا المدارية جنوبا، وهو ما يعطي لموقع ليبيا

¹ عزّ الدّين عبد السلام مختار العالم، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا: دراسة في التاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية(1951-1977)، (ليبيا، طرابلس: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية)، 2009، ص ص164، 165.

الجغرافي عبر التاريخ أهمية كبيرة، فبموقعها الاستراتيجي يمكن على الأقل تهديد شرايين مواصلات البحر الأبيض المتوسط كما يمكن منه الزحف يمينا إلى الشرق الأوسط ويسارا على شمال إفريقيا.¹

◀ **الموارد الطبيعية:** تعد الموارد الطبيعية من أهم الموارد التي تلعب دورا أوليا في توجيه النشاط الاقتصادي لأي بلد، غير أن المدقق في خارطة ليبيا لابد له من أن يتوقف عند مفارقة تكاد تفرض نفسها على كل ملاحظ، وهي أنّ هذه البلاد ذات الموقع الاستراتيجي المهم والمساحة الجغرافية الشاسعة، تكاد تكون قد تشكلت على أساس ضعف كبير وهشاشة ملحوظة في الموارد الطبيعية، هذا ما جعل من ليبيا تمثل حالة فريدة من نوعها مقارنة بجيرانها الحدوديين: فهي من جهة بلد شاسع جدا لم يضاف إليه الاستعمار الإيطالي تقريبا أي أراض جديدة زائدة عن تلك التي ورثها عن الحقبة العثمانية، وهي من جهة أخرى قد اكتسبت كل هذه المساحة دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة موارد طبيعية معلومة الأهمية إلى رصيدها.

لكن ضعف الموارد لا يعني انعدامها، كما لا يعني أن السكان لم ينجحوا في استغلال القليل مما توفر لهم منها، بحسب أنماط عيشهم المختلفة. وتتخصص موارد ليبيا الطبيعية قبل اكتشاف البترول، في موردين رئيسيين تتضاءل أمامها أهمية كل الموارد الأخرى، وهما المراعي الواسعة المختلفة الخصائص، والأراضي الفلاحية الضيقة التي في الإمكان استصلاحها وزراعتها.²

فهناك ما نسبته 1% من التراب الليبي على حدود البحر الأبيض المتوسط وفي المنطقة الجبلية الساحلية مركز للزراعة، في حين 8% في الشرق للرعي، والأراضي المستعملة تسمح بإنتاج بعض القمح وزراعات حيوية أخرى، لكن الإنتاج غير كاف لتلبية حاجيات الساكنة، فاستيراد المواد الحيوية مهم جدا.³

أما الموارد الرعوية فهي تسمح تقريبا كامل مناطق البلاد لكنها تتنوع بحسب المناخ والتضاريس، فالمناطق

¹ جمال حمدان، الجمهورية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية، (مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.س.ن)، ص.134.

² المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ط1، 2009. ص ص90، 93.

³ Jean Fleury، Crise Libyenne :La nouvelle donne géopolitique، (France, Pais :Jean Picollec), 2012 , p.12.

السهلية المحاذية للبحر تسمح بتربية الماشية من الشاة والبقر، وهي تنتشر حول الواحات والقرى والمدن القريبة من الشاطئ، وتمتد أحيانا داخل الصحراء عبر مجاري الوديان التي يتجه بعضها صوب البحر منحدرًا من الجبال القريبة (الجبل الأخضر في برقة وجبال نفوسة أو الجبل الغربي في المنطقة الطرابلسية)، بينما يندفع البعض الآخر من ظهر نفس الجبال باتجاه الصحراء. أما المراعي المنتشرة في المناطق الصحراوية الداخلية، فهي مواتية لتربية الإبل، خصوصا قرب الشطوط الداخلية المالحة، وتارة لتربية الماعز قرب الجبال والمرتفعات الوعرة (الجبل الغربي، الهروج الأسود، أكاكوس...). وتمتاز هذه المراعي بأهمية بالغة لسببين أولهما: أنّ استغلالها مكنّ جزءا كبيرا من السكان، في بلد ضعيف الموارد الطبيعية، من تدبير متطلبات عيشه وحتى مراعاة بعض الثروات. والثاني: لأنّ هذه المراعي تحتل القسم الأكبر من الأراضي التي يمكن استغلالها، وهو ما بوأ مستغليها من احتلال وزن كبير في تاريخ ليبيا.

أما ما توفر لسكان ليبيا من أراضي خصبة صالحة للزراعة، فهو تلك المساحات الضيقة المنتشرة في أقصى شمال البلاد (الجفارة في المنطقة الطرابلسية، المرح في برقة) وفي الواحات الصحراوية التي تتوفر على مائة مائة غزيرة قريبة من سطح الأرض، وينتشر هذا النوع في فزان، أين يمثل وادي الشاطئ ووادي الحياة (الآجال) سابقا خطين أخضرين قليلي العرض، يمتدان بشكل منقطع أحيانا على مسافات كبيرة داخل الصحراء، كما يوجد هذا النوع من الأراضي في الجنوب الشرقي من البلاد، في واحتي ربيانة والكفرة والأراضي المحيطة بهما.¹ وتتمثل المحاصيل الزراعية الليبية في: الطماطم والقمح والزيتون والبطاطس، والتمر والفواكه الحمضية، والشعير كما يربي الفلاحون والمزارعون الماشية كالأبقار والماعز إضافة إلى الدواجن.

وتمتلك الأسر أو العائلات أغلبية المزارع الليبية، ويبلغ متوسط حجم المزرعة حوالي 11 هكتارًا، ويتم استخدام الآلات الزراعية الحديثة في المزارع الليبية الواسعة، أما المزارع الصغيرة فلا زالت تستخدم الآلات الزراعية التقليدية.²

¹ المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص ص 92، 94.

² أحمد الشويحات، الموسوعة الإلكترونية العربية العالمية، مادة: ليبيا، (السعودية: د.د.ن)، 1992.

ولا يمكن الحديث عن موارد ليبيا الطبيعية دون أن نشير إلى نبات الحلفاء، الذي تحول في نهاية القرن التاسع عشر من مجرد علف للإبل ومادة أولية لصنع الحبال والخُصُر وغيرها، إلى سلعة صناعية خام تباع إلى شركات عالمية متخصصة في صنع الورق.¹

وتغطي الصحراء الكبرى، وهي الصحراء التي تمتد عبر إفريقيا قرابة 95% من أراضي ليبيا، وباستثناء تلك الواحات المتناثرة نجد أن الشريط الساحلي للبحر المتوسط في ليبيا هو مركز العمران والزراعة. وتُغطّي الأراضي الصحراوية الداخلية من ليبيا بالكثبان الرملية العملاقة، ويمتد جزء من الصحراء الكبرى يُسمّى الصحراء الليبية إلى الأجزاء الشرقية من المنطقة الداخلية. وتتميز صحاري ليبيا بظاهرة الارتفاع التدريجي للأراضي بداية من الشمال إلى الجنوب؛ بحيث نصل إلى أعلى قمة جبلية في ليبيا وهي التي تُعرف بقمة بيتي، التي يبلغ ارتفاعها 2286م فوق مستوى سطح البحر، وترتبط من حيث الموقع بجنوب شرقي ليبيا.

كما يتميز المناخ بالاختلاف الحراري الشديد، من حيث الارتفاع والانخفاض حيث يصل معدل درجة الحرارة نهاراً 38°م، وليلاً بالبرودة حيث تصل درجة حرارته إلى 10°م. كما نجد أن معدل كمية الأمطار السنوي يقل عن 5سم، ويعيش أغلب سكان ليبيا قرب سواحل البحر المتوسط في المناطق الخصبة، ويبلغ طول الشريط الساحلي 320 كم.²

تحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظراً لامتلاكها حوالي 3,5% من احتياطات النفط الخام العالمية المثبتة، وكان إنتاجها من النفط الخام قبل الأزمة 1,77 مليون برميل يوميا (ما يعادل 2% من الإنتاج العالمي) وقرابة ما يعادل 0,2 مليون من الغاز الطبيعي.³

¹ المولدي الأحمر، مرجع سابق، ص.94.

² أحمد الشويخات، مرجع سابق.

³ رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، (إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي)، الطبعة العربية، 2012، ص.2.



المصدر: تقرير حول ليبيا والفيدرالية سياقات الماضي وتأملات المستقبل، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، أبريل 2012، ص.2.

تقدر الساكنة الليبية بحوالي 7 ملايين نسمة تتكون من أغلبية عربية ليبية موزعين بين طرابلس وبرقة، عددهم يقارب 5 ملايين نسمة. إضافة إلى الأمازيغ المتموقعين خاصة في جبل نفوسة، والبعض الآخر في الساحل الغربي لطرابلس، يقدرون بحوالي 250000 ألف، أما البدو خاصة الطوارق فهم مستقرين في إقليم فزان، وفي ما يخص الطوبو نجدهم في جنوب برقة، يدينون بالإسلام واللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد في حين هناك الكثير من البربر يتحدثون باللهجة النفوسية والطوبو يتحدثون بلهجة التيدا.¹ وتتمركز أغلبية الساكنة الليبية في العاصمة طرابلس بحوالي 1 682 000 نسمة، وفي بنغازي حوالي 1180 000 نسمة، ومصراتة بحوالي 400 000 نسمة.²

ولابد من الإشارة إلى أن الموارد تبقى محدودة التأثير إن لم تتحول بدورها إلى إمكانيات، بمعنى أن إمكانيات الدول لا تتوقف فقط عند مواردها المادية، بل إنها ترتبط بالاستثمار الأمثل لكل ما يمكن أن يعزز القدرات بما في ذلك الموقع الجغرافي وكفاءة العنصر البشري والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

¹ Jean Fleury, Op.Cit, pp12, 13.

² Jacques Nguyen Thaison, « La Libye : Quelle Issues ? », Géostratégiques, N°32, 3e TRIMESTRE 2011, P 184.

الفرع الثاني: البيئة السياسية لليبي.

عندما لا يحقق الساسة رغبات وطموحات غالبية فئات المجتمع، يمكن استغلال ذلك من قبل الفئات المعارضة في استقطاب الرأي العام لدعم توجهاتها في تحقيق أهدافها مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية داخلية تهدد الأمن الداخلي.²

أولاً/ طبيعة النظام السياسي الليبي: كانت ليبيا دولة مركبة أخذت شكل الاتحاد الفيدرالي، وكانت حكومتها ملكية وراثية برلمانية، ولها عاصمتان وهما طرابلس وبنغازي وفي ثلاث حكومات محلية في طرابلس وبنغازي وفزان، ولم ينص الدستور على أن الشعب هو مصدر السيادة، بل نص على أن السيادة لله وهي وديعة للأمة وينقلها ليد شخص طبيعي وهو الملك ثم لأولاده من بعده، ووزعت السلطات حينئذ بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية فاحتفظت السلطة المركزية بسلطة التشريع وتركت التنفيذ بيد السلطات المحلية وتحت إشراف السلطة المركزية.³

طبيعة النظام السياسي في ليبيا والذي اشتهر ظاهرياً بالنظام الديمقراطي، كانت له تقاسيم خفية تخدم القذافي وتحافظ على إدامة نظامه وحكمه، وبمعرفة هذه التقسيمات السياسية والحكومية يتسنى لنا معرفة وفهم ملامح الفساد السياسي في ليبيا والوقوف على أبرز مظاهره، فمصطلح القيادات السياسية في ليبيا أصابه شيء من الغموض بهدف التمويه؛ لأن القذافي وهو الحاكم المطلق في ليبيا ينفي عن نفسه صفة الحاكم السياسي، وكذلك عن أبنائه وبعض المقرّبين منه، بل إن المسؤولين في الدولة من وزراء وكبار الموظفين ومدراء المؤسسات الحكومية يتحولون إلى مجرد خدم له.

شهدت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية وراдикаلية، فمنذ الثاني من مارس 1977، ثم إلغاء

¹ علي سعيد البرغثي، مستقبل الدور الإقليمي والعالمي لليبي. نقلاً عن الموقع الإلكتروني: http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=7339&Itemid= تاريخ التصفح: 2012/11/11. التوقيت: 11:00.

² نواف قطيش، الأمن الوطني - الأزمات -، (الأردن، عمان: دار الراية)، ط1، 2011 ص30.

³ عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة، (الجامعة المفتوحة)، ط1، 1996، ص351.

المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب". ولقد نص إعلان قيام سلطة الشعب على أن "السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنفابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها"¹. وحسب تصورات وأفكار النظرية العالمية الثالثة² المصاغة في الكتاب الأخضر، فإن الجماهيرية تكون بمثابة أساس لإزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية. ففي النصف الأول من السبعينات صدر الجزء الأول من الكتاب الأخضر حول مشكلة الديمقراطية. ولقد رفض الكتاب الأخضر الأحزاب السياسية والديمقراطية النيابية وسيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج وتراكم الثروة الفردية، بدلا من ذلك، يرى الكتاب الأخضر تسليم السلطة للشعب في نظام ديمقراطي حقيقي، كما دعا إلى التوزيع العادل للثروة وسيطرة المجتمع على الصناعة والخدمات، والقضاء على الاستغلال والفساد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.³

اتسم النظام السياسي الليبي بعد عام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا ضمن الدائرتين العربية والإفريقية، إلا أن تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات لم تتل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي، ومن خلال هذه التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة إلا أنه لم يلزم نفسه بموقف معين، ويمكن تقسيم مكونات طبيعة النظام السياسي الليبي إلى:

¹ نقلا عن موقع: أمانة مؤتمر الشعب. <http://lyrcc.wordpress.com/page-4/page/>، تاريخ الدخول: 2013/09/17. 19:40.

² ويستند الفكر الجماهيري (النظرية العالمية الثالثة) للديمقراطية الحقيقية على فكرة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. ولقد بدأت الإرهاصات الأولى لهذه الفكرة من خلال تكوين اللجان الشعبية عام 1973. وأثناء انعقاد مؤتمر الشعب العام بمدينة سبها في جنوب ليبيا في الفترة من 28 (فبراير) إلى 2 (مارس) 1977م، تم الإعلان من مدينة سبها (الشرارة الأولى) عن قيام سلطة الشعب في ليبيا. ولقد نص الإعلان على أن القرآن الكريم هو شريعة المجتمع، وأن الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه. وأصبح الاسم لليبيا هو "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية". ولقد تم التأكيد على إن إعلان قيام سلطة الشعب " قد قطع الطريق نهائيا على أنواع وأدوات الحكم التقليدية كافة من الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب". انظر المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

أ- **النظام السياسي الرسمي:** يتكون نظام الجماهيرية من جملة من المؤسسات السياسية والهيئات الرقابية التي تكون الآليات الرسمية للحكومة، وعلى رأس هذه الهرمية نجد:

1- **اللجنة السياسية العامة¹ "أي الحكومة":** هيئة مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر الشعب العام "البرلمان"، تتكون من مجموعة من الأمناء "الوزراء" الذين يتغيّر عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي، التي دأب على إحداث وإلغاء الأمانات "الوزارات"² حسب رغباته، ويمثل منصب الأمين العام "رئيس الوزراء" أعلى منصب في الهيكلية السياسية الرسمية، غير أنّه لا يشكل ثقلاً كبيراً على الإطلاق.

2- **مؤتمر الشعب العام:** وهو بمثابة البرلمان، مسؤول عن وضع السياسات طبقاً لرغبات الشعب، كما تعبّر عنها المؤتمرات الشعبية الأساسية³، وقد كان مؤتمر الشعب العام دائماً مرتعاً للحرس القديم، المكون من الدعامات الأساسية للنظام والموالين للقذافي والجماهيرية والمقاومين للتغيير.

ورغم تعقيد هذه الهيكلية السياسية الرسمية إلا أنها ليست ذات صلة كبيرة بعملية صنع القرار، فالنظام السياسي الرسمي ما هو إلا واجهة فقد كان القذافي والدائرة الضيقة المحيطة به دائماً يمسكون بالمفاصل الرئيسية للسلطة، وعليه أصبحت المؤسسات الرسمية للدولة التي لا تتمتع بأي سلطة أو نفوذ، مجرد أدوات ومركبات للفساد.⁴

¹ رغم أنّ التعيينات في اللجنة الشعبية العامة تتم رسمياً من قبل مؤتمر الشعب العام، ففي الواقع كان القذافي دائماً يحدد من يستلم أي منصب وفي أي وقت. انظر: المرجع نفسه.

² الأكاديمي الليبي الدكتور "محمد زاهي مغربي" وجد أنه منذ عام 1969 وحتى عام 1999، بلغ العدد الإجمالي للوزراء في ليبيا 112 وزيرا في اللجنة الشعبية العامة، بعضهم تولى المنصب لسنة أو سنتين. انظر: تقرير الشرق الأوسط 107 حول، الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا، (مجموعة الأزمات الدولية)، 06 جوان 2011، ص ص 8، 9.

³ المؤتمرات الشعبية الأساسية تأتي تحت المؤتمر الشعبي العام والتي من المفترض أن تكون منابر للبيين كي يتناقشوا ويصوتوا على القضايا المتعلقة بالسياسات. هناك حالياً حوالي 432 من هذه المؤتمرات التي تعقد اجتماعات سنوية كانت تعقد عادة في شهر يناير وتدوم بين عشرة وخمسة عشرة يوماً، وحضور هذه الاجتماعات السنوية من حيث المبدأ إجباري، وبالنسبة لمعظم الليبيين هذه المنتديات غير ذات صلة بحياتهم اليومية لأنّ قراراتها لا تنفذ، ولكل مؤتمر شعبي أساسي وبما في ذلك المؤتمر الشعبي العام أمانة عامة، ينتخب فيها الأشخاص عن طريق عملية التصعيد أي بما يعرف برفع الأيدي، ويشغل المناصب في هذه الأمانات بشكل عام الموالون للنظام الليبي ويكونون عادة أعضاء في حركة اللجان الثورية. انظر: المرجع نفسه. ص ص 8، 9.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 8، 9.

ب- شبكات السلطة غير الرسمية: كانت السلطة الحقيقية في ليبيا بيد القذافي وعائلته، وشبكة تتكون من الأشخاص الذين يتمتعون بسلطات غير رسمية، وتتكون هذه الدوائر مما يلي:

1. **رجال الخيمة**: وهي شبكة غير رسمية مكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة، هذه الحلقة الداخلية تتكون من أعضاء أسرة القذافي نفسه وفرعه الخاص من قبيلة القذافة، كما تضم عددا من الشخصيات الرئيسية التي قامت بالثورة مع القذافي وكانت في عضوية مجلس قيادة الثورة الأصلي، إضافة إلى أشخاص تربطهم علاقات شخصية بالقذافي، هذه الشخصيات تمثل نوعا من اللجنة الاستشارية غير الرسمية للقذافي.

2. **حركة اللجان الثورية**: تم تأسيسها في أواخر السبعينات من أجل "حماية الثورة"، ويتكون أعضاؤها من الموالين للنظام ومن الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر أيديولوجية النظام، كما اعتبرت ابتداء من عام 1979 جهاز أمن شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي وبالتالي يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية، كما لعبت دورا داخل المؤسسات الرسمية.¹

3. **القبائل و"القيادات الشعبية الاجتماعية"**: يقدر بأن هناك حوالي من 20 إلى 30 قبيلة من جملة القبائل الليبية تتمتع بنفوذ حقيقي، أوكلت للقيادات الشعبية الاجتماعية مهمة نشر الثورة و "محاربة الفساد"، والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة، غير أنها استعملت بشكل جوهري لضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم من خلال الضغط عليها للتبرؤ من العناصر المتمردة، وفي المحصلة فإن هذه الهيئة صُمت لإدماج القبائل بشكل أكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي، وفي السنوات الأخيرة استعملت القيادات الشعبية الاجتماعية بشكل أكثر وضوحا كهيئات وسيطة تم استدعاؤها لمحاولة تسوية قضايا حساسة.

4. **عائلة القذافي**: وضع القذافي دائما عائلته وقبيلته في مركز نظامه، وبمرور الوقت أصبح أبناؤه يلعبون دورا

¹ فقد اعطيت سلطة الاعتراض على المترشحين للمناصب داخل المؤتمرات الشعبية والإشراف على هذه الهيئات، ومع مرور الوقت تغلغت في جميع المؤسسات حيث عملت كهيئة رقابية عملت على استئصال أولئك الذين يشكك في ولائهم، كما منحت عام 1980 الحق في إنشاء محاكم ثورية تتكون منهم أنفسهم وليس من القضاة أو المحامين الرسميين، كلفت بمحاكمة القضايا السياسية، وأنشأت وسائل إعلامها الخاص، واستمرت اللجان بممارسة نفوذها طوال عقد الثمانينات خلال هذه الفترة، أصبحت قوية بشكل أساسي في الخارج من خلال سيطرتها على المكاتب الشعبية الليبية "السفارات" في العديد من البلدان. انظر: المرجع نفسه، ص 8، 9.

محوريا بشكل متزايد، ويقتطعون لأنفسهم فضاءات مختلفة في الميادين السياسية، الأمنية، والاقتصادية، بما في ذلك في قطاع النفط. كما أنهم استفادوا من عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي.¹

5. دور شبكات الرعاية والمحسوبة: عند استلامه السلطة، شرع القذافي بتفكيك شبكات الرعاية والمحسوبة التي كان قد أسسها الملك إدريس، مؤكدا بأنه سيخلف البلاد من مثل تلك الممارسات المتخلفة، لكن لم يمض وقت طويل قبل أن يبدأ النظام بتنويع أعطياته، بفضل التدفق المستمر للدخل الناجم عن النفط، وبالتالي إنشاء شبكات رعاية ومحسوبة خاصة به.²

ثانيا/ غياب مجتمع مدني فعّال: دافعت ليزا أوندريسون « Lisa Anderson » على فكرة "أنه لا وجود لدولة في ليبيا" وبنّت فكرتها هذه على أن "هيجل" Hegel "يعتبر المجتمع المدني ظلّ الدولة"، وتؤكد "عدم وجود مجتمع مدني في ليبيا". وهو ما نفاه القذافي في خطابه المتلفز يوم 28 جانفي بقوله "ليبيا مدنية تماما" على عكس الغرب أين يظهر "مجتمع رسمي حكومي ومجتمع مدني مكون من مؤسسات غير حكومية"³، وهو ما يؤكد لنا فكرة غياب فعاليات مجتمع مدني فعّال يضطلع بدور الوسيط بين الشعب والسلطة باعتباره قناة توصل اهتماماته للسلطة وتشارك في رسم السياسات العامة للدولة بما يتوافق مع مدخلات النظام ويتفاعل مع مخرجاته، وهذا تكريس آخر لصورة من صور التسلطية المطلقة، وأحادية صنع القرار في الحالة الليبية.

ثالثا/ ملامح الفساد السياسي والإداري: كل هذه الاعتبارات السياسية أنتجت جملة من الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في إرساء قواعد الفساد السياسي في ليبيا والتي أدت إلى حتمية انتشار الفساد الإداري والمالي وأبرز هذه النقاط ما يلي:⁴

1- غياب كامل للمشاركة المنظمة حيث لا تسمح مؤسسات السلطة بالمشاركة المسؤولة والفعالة بسبب تغييب حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين وتنظيم مؤسسات المجتمع المدني ويعود ذلك إلى سلطة القذافي ونظامه

¹ المرجع نفسه، ص 9، 11.

² المرجع نفسه، ص 12.

³ Ali Bensaàd, la Libye révolutionnaire, politique africaine, N° 125, mars 2012, p 06.

⁴ محمد فتحي أميمه، مرجع سابق، ص 13، 14.

المغلق الذي لا يسمح لكافة شرائح المجتمع بالتعبير عن آرائها بحرية في ظل سيادة القوانين التي تكتسب شرعيتها من المرجعية الدستورية بل هناك تجاهل وعدم اهتمام حتى بوحدات الجهاز الإداري سواء المركزية منها أو المحلية.

2- غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية، فما هو معمول به في ليبيا فترة حكم القذافي يدل على أنه وأبناءؤه والمقربون منه يمثلون مرجعية أعلى من القانون، ولا يطبق القانون على هذه الفئة فكل ما يقوله ويفعله هو المرجعية العليا للدولة، لذلك لم تتمكن الإدارة الليبية من تطبيق القوانين على الجميع دون تحيز لفئة أو قبيلة دون بقية فئات وقبائل المجتمع، الأمر الذي حال دون وصولها إلى مستوى من الرشد الإداري.

3- غياب كامل للشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الدولة خاصة إذا كانت لا تتفق مع توجيهاته التي ينبغي تبنيتها وتنفيذها بدون أي تحفظ أو تعديل.

4- غياب التوافق بين مكونات المجتمع وذلك لعدم اعتراف السياسة التي انتهجها بوجود التعددية الفكرية والسياسية داخل المجتمع، وعدم السماح للمجموعات لتحقيق أهداف خاصة بها، وقد قامت الأجهزة الأمنية بالقضاء على أصحاب الرأي المستقل، الأمر الذي أدى إلى انعدام وجود أي تمثيل سليم للأوضاع العرقية والثقافية والجهوية والقبلية داخل المجتمع بالإضافة إلى عدم وجود أي تداول أو تبادل سلمي للسلطة.

5- انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين وشعورهم بصعوبة الأوضاع المعيشية وتنامي الشعور بأن ثروة البلاد تتبدد في ظل وضع الحكم الفاسد حيث كان يعرض بالمؤتمرات بأن (70%) من الميزانية للتحويل والباقي (30%) للتسيير والتي تتضمن نفقات التعليم والصحة والأمن والمرتببات ودعم السلع وكل شيء، وكان المبرر في عدم تحريك المرتبات بالزيادة هو تقليص الجهاز الإداري ودفع الموظفين للإنتاج.

6- بقاء بعض المسؤولين في مواقعهم لفترات طويلة وصلت إلى 16 سنة متواصلة، إضافة إلى تنقل نفس الوجوه بين المواقع عند تغيير المناصب الأمر الذي أدى إلى اقتصار تلك الوظائف على أشخاص معينين يفتقر معظمهم للخبرة والكفاءة.

7- عدم نجاح الدولة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة جعل ليبيا دولة غنية ذات شعب فقير، فقد بلغت

مداخل النفط (فقط) منذ استلام القذافي الحكم حتى نهاية سنة 2002 ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليار ومائتا مليون دولار، مع العلم أن هذه القيمة لا تشمل مداخل الدولة الأخرى كالضرائب والرسوم الجمركية وغيرها، ويعد هذا المبلغ ثروة طائلة لشعب لا يتجاوز عدد أفرادها الستة ملايين، ورغم السيطرة على الحكم لمدة تجاوزت 41 عاماً لم يسع النظام إلى تنوع مصادر الدخل القومي، وظل النفط هو المصدر الوحيد للدخل كما أنه فشل في سد حاجات البلاد بل ظل الشعب يعاني من نقص حاد في الخدمات خاصة في مجال الصحة والتعليم ولعل أكبر دليل هو لجوء المواطن الليبي للعلاج في بعض الدول العربية والتي لا يقارن دخلها بالدخل الليبي.

8- ضعف المرتبات والتفاوت في توزيع الدخل، فمن أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات البشرية إلى تحقيقها هي زيادة دخول أفرادها للرفع من المستوى المعيشي؛ ليكون الفرد قادراً على إشباع حاجاته الأساسية والمتزايدة من أجل توفير حياة كريمة ولاتئة، ولكن ما حصل في ليبيا خلال العقود السابقة كان غير ذلك، فقد استمر صرف المرتبات وفقاً لقانون رقم 15 الصادر عام 1981م، ولم يُجرَ عليه أي تعديل رغم العديد من السلبات التي ظهرت به، فقد بينت دراسة مسحية قامت بإعدادها الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق أن نسبة الأسر التي تقع تحت خط العوز تشكل (49%) من إجمالي الأسر، كما أن نسبة إنفاق هذه الأسر من إجمالي الإنفاق العام تبلغ نحو (24%) ونسبة الأسر التي تقع تحت خط الاحتياج وفوق خط العوز وصلت إلى (21%) من إجمالي الأسر وأن نسبة إنفاقها من الإجمالي العام وصل (20%) وهذا يبين أن مجموع نسب الإنفاق للأسر التي تقع على خط الاحتياج أو دونه تبلغ (44%) من إجمالي الإنفاق العام بمعنى (70%) من إجمالي الأسر، في حين أن (56%) من الحصة الباقية تتأثر بنسبة (30%) من الأسر الليبية التي تقع فوق خط الاحتياج، ورغم ضآلة المرتبات وعدم كفايتها لسد الحاجات الأساسية لدى شريحة الموظفين ظلت في فترات تتأخر في الصرف لعدة أشهر، الأمر الذي دفعهم إلى ابتكار وسائل مختلفة لتحسين دخولهم واللجوء أحياناً إلى الوسائل غير المشروعة مثل الرشوة وغيرها من أشكال الفساد.

كما يظهر نقشي الفساد الإداري في ليبيا، والذي كانت له جذور عميقة تعود إلى المرحلة التي تلت إعلان الثورة الإدارية والتي أفرزت صوراً عديدة من الفساد الإداري تتعلق كلها بسلوك الموظف العام سواء في

أجهزة النظام أو مؤسسات الدولة وطريقة استغلال الموارد العامة لتحقيق مصالح آنية وأغراض شخصية، بغض النظر عن طبيعة الشعارات التي ترفعها مؤسسات الدولة، ويمكن القول بصفة عامة: إنَّ أشكال وصور الفساد في ليبيا لا حصر لها؛ فمنها ما هو مشابه لما أنتجته تجارب أنظمة إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، ومنها ما هو مختلف جذرياً وبشكل أكثر سلبية من التجارب التي عرفتھا المجتمعات البشرية.¹

رابعاً/ النظام الأيديولوجي في ليبيا: منذ البداية أخذ القذافي الأيديولوجيا على محمل الجد، معتبرا إياها مصدرا لشرعيته بما أنه ينحدر من قبيلة ضعيفة ومهمشون نسبيا، وعليه شرع بتعزيز الثورة بخطاب أيديولوجي يضيف الشرعية على النظام فلعب على أوتار القومية العربية ومعاداته للإمبريالية، وكانت الأيديولوجية الدافع الرئيس لسياسيته الخارجية، وتعبّر الأيديولوجية عن رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية فريدة تستند إلى المبادئ التي وضعها القذافي في الكتاب الأخضر.²

خامساً/ دور العوامل الشخصية للرئيس معمر القذافي: تؤدي النرجسية الأكيدة لزعيم يتمتع بكاريزما بالإضافة إلى التنازل عن الأخلاق، إلى افتراض متكرر بنوع من عدم الاتزان العقلي.³ وبالطبع يحتل أي دكتاتور موقعا لا يتاح لطبيب النفس الوصول إليه، ولكن حاول **جيرولد بوست**، المدير المؤسس لمركز دراسة الشخصية والسلوك السياسي، حل مشكلة الوصول إلى الشخصية، فجمع بوست تقييمات نفسية سرية لمجموعة كاملة من الشخصيات السياسية القوية في النصف الثاني من القرن العشرين بتحليل ظهورهم العلني وحوار شخصيات كانت على اتصال بها. ويؤكد بوست أن البعد عن الشخصية يجعل من الممكن رسم صورة غير متحيزة، وبهذه الطريقة وعلى مدار 20 عاما، قدم للحكومة الأميركية تحليلا لشخصيات أهم الحكام المستبدين في العالم، وأعلن

¹ فتحي محمد أميمه، مرجع سابق، ص 15.

² المرجع نفسه، ص 6.

³ تشير إحدى النظريات إلى أن الإفراط في تمثيل الرجال الأقوياء سياسيا في الشرق الأوسط يخضع لعوامل ثقافية في المنطقة تشجع على النرجسية في السلطة. يقال إن خصائص القومية العربية، التي كان القذافي من أشد مؤيديها، تدعم على نحو خاص صورة الأب الكاريزمية. ولكن يُنظر إلى تجربة القذافي السياسية في ليبيا على أنها ظاهرة الرجل القوي وليست ظاهرة ثقافية، وتساهم الأوضاع الفريدة في ليبيا والتطبيق الفردي لفكرة الجماهيرية في ظهور القذافي كشخصية واهمة. انظر: مايكل وايتنغ، "معمر القذافي.. الأخ قائد الثورة قاهر الجماهير حب حتى الموت"، **المجلة العربية**، (الشركة السعودية للأبحاث والتسويق)، العدد رقم 1562، أبريل 2011، ص 26.

بوست الذي يدرّس حاليا في جامعة جورج واشنطن، أخيرا عن رأيه في القذافي لقناة " بي بي سي " BBC فقال: "لا يستطيع القذافي استيعاب فكرة أن شعبه الحبيب من الممكن أن يثور ضده" ولكن هذا الرأي يدل على بأن الزعيم الليبي متوهم كلية ولا يضع في اعتباره جوهر الاستبداد المتناقض"¹

كانت سلطة القذافي على الدوام راسخة في التوهم بوجود تأييد شعبي له بل وولاء لا يفنى، وأشار المراقبون للتطور السياسي للقذافي ومشروعه السياسي الفريد الذي نفذه في ليبيا، إلى تطور معقد لفكره الذي تجدر مقارنته بنظريات جان جاك روسو. وتوجد تكهنات حول ما إذا كان القذافي متأثرا بصورة مباشرة بروسو، ولكن تشابهه التي حولت البلاد بأسرها إلى أمة مفترض أنها «الجماهيرية» تجربة ذات ديمقراطية مباشرة والتي عبر عنها على صفحات كتابه الأخضر الشهير، في نقاط غير قابلة للبس مع أفكار الفيلسوف الفرنسي. ويؤيد وجود مثل هذا الاهتمام السياسي القوي وإن لم يكن مترابطا من جانب القذافي، فكرة أنه على الرغم من غرابة أطواره الواضحة إلا أن هناك منهجا لما يهذي به من أفكار.²

وتشير تسريبات " ويكيليكس " إلى بعض ملامح شخصية العقيد القذافي، ففي برقية للسفير الأمريكي في طرابلس جين كيرنز عام 2009 وصف دقيق لماهية العقيد، حيث إنه: "شخصية زئبقية وغريب الأطوار. يعاني الخوف الشديد ويزعج كلا من أصدقائه وأعدائه على السواء". ولم يكن بمستغرب إذن أن يكون سلوك القذافي الخارجي متسما بالبهلوانية والتقلب الشديد، فهو تارة ما يطرح نفسه باعتباره نصيرا للثورة في كل مكان من جنوب إفريقيا حتى نيكاراغوا، وتارة أخرى متحدئا باسم القومية العربية بحسبانه أمينا لها بعد جمال عبد الناصر، وتارة ثالثة منددا بالعروبة كافرا بمبادئها وداعيا إلى الوحدة الإفريقية التي وجد فيها ملاذا لإرضاء طموحاته القيادية".

لقد عانت ليبيا معظم سنوات حكم القذافي من علاقاتها العدائية مع الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد؛ نتيجة اتهام القذافي بمساندة الجماعات الراديكالية والإرهابية في أنحاء مختلفة من العالم، ففي عام 1986 أمر الرئيس الأمريكي رونالد ريجان طائراته الحربية بشن غارة جوية على طرابلس بهدف التخلص من القذافي. وفي عام 1988 اتهمت ليبيا بأنها تقف وراء تفجير طائرة البانام فوق ضاحية لوكربي الاسكتلندية التي

¹ المرجع نفسه، ص 26.

² المرجع نفسه، ص 26، 27.

بيد أن القذافي عاد مرة أخرى ليتخلى عن مبادئه الثورية مقابل تطبيع العلاقات مع الدول الغربية، ولعل الخطوة الأولى الحقيقية في هذا الاتجاه كانت في عام 2003 عندما أعلنت طرابلس بشكل مفاجئ، تخليها عن برنامجها النووي، ثم جاء قرار العقيد معمر القذافي دفع تعويضات لأسر ضحايا طائرة "بان أميركان" التي أسقطت فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية، وتمت مكافأة القذافي أمريكياً بإعلان واشنطن رفع اسم ليبيا من قائمة الدول الراحية للإرهاب عام 2006. وربما يمكن فهم سلوك القذافي وحركته الخارجية في سياق محاولته البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة، ليس هذا فحسب، بل تمرير مشروع توريث الحكم لنجله سيف الإسلام القذافي، واتضح ذلك بجلاء في إدارة النظام الليبي حركة الاحتجاجات الشعبية العارمة التي شهدتها معظم المدن الليبية، لقد أعلن النظام من خلال نجل العقيد القذافي المهندس سيف الإسلام أنه سيقاقل حتى آخر طلقة وآخر امرأة وآخر رجل.¹

سادسا/ دور المعارضة في النظام السياسي الليبي: تنامي المعارضة الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل بدليل تزايد عدد المحاولات العسكرية للتخلص من النظام القائم، حيث تعرض نظام القذافي لعدة محاولات انقلابية ومنها في عام 1982، والذي قاده "الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا" وانقلاب عام 1987 الذي قاده مجموعة من الشباب المنتمين إلى قبائل معروفة كقبيلة المزاريع المعروفة بعدائها لقبيلة القذاذفة ولشخص القذافي.² إلى جانب انقلاب عام 1991 والذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة، والذي تمكن القذافي من القضاء عليه.³

فضلا عن تعرضه لمحاولة انقلابية أخرى في عام 1993 ولكنها باءت بالفشل هي الأخرى، وقد أرجع

البعض سبب تلك المحاولة التي قادها مجموعة من كبار الضباط إلى استيائهم من تراكم المبالغ المتأخرة

¹ حمدي عبد الرحمن، ثورة الجماهير وسقوط الجماهيرية في ليبيا، الاقتصادية، العدد 6346. نقلًا: http://www.aleqt.com/2011/02/25/article_508317.html تاريخ التصفح: 2013/07/11. التوقيت: 15:38.

² تفاصيل الانقلاب الفاشل ضد القذافي ليل الفاتح من فبراير 1988، مجلة الوطن العربي، فرنسا، المجلد 5 العدد 576، 26 فيفري 1988، ص 46.

³ صحيفة الرأي، الأردن، العدد 7813، تاريخ: 1991/12/24..

المفترض دفعها لهم والحرمان الذي عاناه الجيش والذي كان يعامل في وقت سابق معاملة مميزة بسبب المشكلات الاقتصادية التي واجهتها ليبيا آنذاك.¹

سابعاً/ تقلبات السياسة الخارجية الليبية: تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حيناً، ومشروعات اتحادية جماعية في أحيان أخرى، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة (تشاد مثلاً)، رسخت شعوراً بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين، بسبب تبيد ثروتهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات (قيام سيف الإسلام في محاولة إصلاحية مع الغرب بتقديم تعويضات خيالية لفرنسا، وتقديم مرتكبي تفجير الطائرة الأمريكية للعدالة الدولية، والتراجع عن برنامج التسلح النووي)، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرفق العام والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلدهم.²

أما فيما يخص العلاقات مع الجيران في زمن الجماهيرية لم تكن درءاً لتهديد مباشر بقدر ما كانت طلباً للنفوذ الشخصي للقذافي، ذلك أن احتمال تدخل الجيران لم يكن جدياً، فمصر مشغولة بمشاكلها مع إسرائيل وكان تدخلها في العهد الليبي الملكي محاولة لمجيء نظام أقل عدائية وأقل إستناداً للتأثير الغربي. أما تونس فإنها كانت موالية لليبي في عهد بن علي، وبالرغم من التغيير وانبعاث توجه عربي وإسلامي فإنها ستستمر مثل تركيا بالاتجاه نحو أوروبا مع العمل على إيجاد علاقات جيدة مع دول الجوار (ليبيا الجزائر). وستأثر الجزائر في علاقاتها مع دول الجوار بخشيتها من التأثير الإسلامي/السياسي القادم من ليبيا تونس ومصر، أما التهديد الإفريقي فينحصر في تسرب المهاجرين وطالبي العمل في ليبيا أو عبرها إلى أوروبا.

إن عدم وجود مصادر مائية أو حقول نفطية مشتركة أو (بعد 1991) مناطق حدودية متنازع عليها مع دول الجوار يلغي الكثير من نقاط الاشتعال التي تتسم بها الدول الأخرى، لذلك فإن النزاع الذي حصل مع

¹ جريدة الرأي، الأردن العدد 8471، تاريخ: 1993/10/25.

² POLITICAL TRANSFORMATION OF LIBYA UNDER QADHAFI", **AFRIKA FOCUS**, Vol.4, Nr.3-4, pp 160.

الجيران كان ايدولوجياً ويعتمد على التوجهات الإقليمية والدولية للقذافي ومحاولته عكس التملل الداخلي في مغامرات ونزاعات خارجية.¹

«الإعلام ودوره في الأزمة الليبية: شكلت ثورة الاتصالات والمعلومات عاملاً مهماً في نقل نموذج المحاكاة بالنسبة للثورات العربية، إذ ركزت غالبية التجارب على النمط السلمي للاحتجاج ضد السلطة السياسية، وبشكل عام ساهمت الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي لزيادة نسبة استخدامهم لها، فارتفع وعي المجتمعات السياسي والمعرفي وتنامت معرفتهم بواقعهم، وقد أدى هذا الواقع الافتراضي إلى فسحة كبيرة في الحرية مقارنة بالواقع الحقيقي، كما ساهمت التغطية الإخبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي زخماً قوياً قصد الاستمرار في الثورة.²

وبعد سرد واستقصاء أهم ملامح البيئة السياسية لليبي، ننقل فيما يلي إلى استعراض أهم ملامح بيئتها الاجتماعية كمدخل لتفسير ما حدث في ليبيا مطلع عام 2011.

المطلب الثاني: الخلفيات الاجتماعية للأزمة الليبية.

يعتبر المركب الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات عاملاً هاماً وناظماً للعلاقات داخل المجتمع، ويتحدد بناء عليه وعلى مدى انسجام وتناغم مكوناته الاستقرار المجتمعي وعندئذ يسود الأمن داخل المجتمع. ولأنّ الانتماءات الاجتماعية في عصر الدولة الوطنية أصبحت انتماءات يكون الولاء فيها للدولة لا للقبائل والعشائر، نجد أنّ هناك بعض التركيبات الاجتماعية تتواجد في أكثر من دولة وبأقلبيات متفاوتة مقارنة مع باقي المكونات الاجتماعية داخل نفس الدول، وفي حال غياب العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص وبدائل إدماج مختلف التركيبات يرتهن الأمن داخل الدولة، وهو ما ينجر عنه تداعي أمون دول الجوار الإقليمي التي تضم نفس التركيبات الاجتماعية أو تعاني من غياب العدالة الاجتماعية وتفاوت الفرص المتاحة ومنه قد

¹ علي خضير ميرزا، «ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة»، (لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.س.ن)، ط1، 2012، ص 75.

² David Gritten, **key figures in Libya's rebel council**, At: <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12698562> Accessed: 15/05/2011 heure: 12:06.

تكون المحددات الاجتماعية السبب المؤجج للأزمات داخل الدولة.

فقد تؤدي الاختلافات العرقية والمذهبية والقومية وعدم توفر العدالة الاجتماعية والتفرقة العنصرية وإهمال الحركات الشبابية والنقابية إلى حدوث أزمة داخلية تهدد الأمن الداخلي في حال عدم اتباع آلية وأسلوب معالجة فعال لمنع حدوثها.¹ وباعتبار ليبيا بلد قبلي يضم العديد من القبائل والتكوينات الاجتماعية المختلفة نحاول من خلال هذا العنصر دراسة أبرز المحددات الاجتماعية للدولة الليبية ونحاول رصد أثر هذه المحددات في تفجير أزمة فبراير 2011.

على عكس باقي دول شمال إفريقيا، لاتزال ليبيا تحافظ على شكل تنظيمي قبلي، حيث يتراوح عدد القبائل بين 40 و 140 قبيلة، لكن الملاحظ أنها لا تشكل بناء سياسيا أو إداريا حقيقيا، بل تشكل مجالات تضامن وتأثير مهم جدا إذ يتمتع رؤساء القبائل بسلطة معنوية حقيقية لكن لا يتمتعون بسلطات إدارية معينة.² تعد ليبيا من المجتمعات العربية القليلة التي تؤثر القبيلة فيها تأثيرا كبيرا على نظامها الاجتماعي، وتلعب دورا رئيسا في توجيه الأحداث السياسية وصياغة الفكر السياسي للجماعات والعناصر السياسية، وترجع استمرارية التأثير القوي للبيئة القبلية في المجتمع والسياسة الليبية لتحكم القبيلة في البيئة الزراعية - ما قبل البترولية-وعلى مصدر الإنتاج الوحيد وهو الأرض، وكان مما ساعد على استمرار هذا الوضع المسيطر للقبيلة، هو تدني إن لم يكن تلاشي النشاط الصناعي بما يؤدي إليه من تمركز عمالي وبلورة طبقة وسطى، الأمر الذي كان يمكن أن يشكل في حال حدوثه نواة لقيام تنظيمات ثانوية بديلة للقبيلة والخروج عن دائرة النظام القبلي.³

الفرع الأول: التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

مرت التركيبة القبلية في ليبيا خلال التاريخ الحديث بتطورات متعددة، منذ عام 1853 وظهور السنوسية كحركة دينية إصلاحية، في إقليم برقة، حيث سعت هذه الحركة إلى القضاء على بعض النزاعات القبلية عبر قيامها بوساطات وعمليات صلح، ثم توسعت الحركة وانتشرت في جهات الغرب والجنوب. أما بعد الغزو

¹ نواف قطيش، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² Jean Fleury, Op.Cit, P 13.

³ عز الدين عبد السلام مختار العالم، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

الإيطالي عام 1911، فقد عرفت القبائل الليبية حركة تضامنية مهمة أدت إلى توحيد حركة المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال.

هكذا، تميزت الحقبة التاريخية الحديثة والمعاصرة في ليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبليّة، إما بين القبائل وإما بينها وبين الدول التي عرفتها، وهذا ما جعل الباحثين في الشأن الليبي يرون أنّ دراسة وممارسة السلطة غير ممكنة، بمعزل عن إيلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبليّة، التي كان لها حضور فعّال ومؤثر في الأحداث، لذا كان نظام القذافي يتصرّف في علاقته بالمجموعات وفق هذه الآلية، فحاول استغلال هذه الخصوصية الليبية عن طريق اختراق المجموعات الكبرى النافذة، فقدّم الامتيازات المادية والمعنوية إلى بعضها، وهمّش بعضها الآخر، مثيرا الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية، حتى يجري التحكم فيها، من خلال إضعاف شوكتها وضمّان ولأئها.¹

إنّ استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمنزلة أداة تمكّنه، في ظلّ تحالفاته الخارجية، من الاعتماد على العلاقات الحميميّة الداخلية، وأهمها العلاقات القبليّة، فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأكثر قدرةً على احتضان الأفراد، والتحكم في مساراتهم السياسية، في غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء، كالأحزاب والنقابات والجمعيات.

ففي عام 1977 تأسس ما يسمى ما يُسمى " النوادي القبليّة " بُغية " محاصرة المطالب المناطقيّة والمحلية الضيقة التي يمكن لها، إذا تراكمت، أن تتحوّل إلى حركات احتجاجية". تهدف هذه الأخيرة إلى مراقبة تحركات الشبّان في المناطق القبليّة واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي الأهداف نفسها التي وُضعت لتنظيمات " القيادات الشعبيّة والاجتماعية" التي كانت بمنزلة هياكل قبلية لمراقبة المعارضات ومواجهتها، في مقابل "روابط الشباب" أنشئ تنظيم "الحرس الشعبي" الذي يتكوّن من شبّان القبائل وفتيانها الذين تطوعوا لحمل السلاح والدفاع عن النظام. ويمنح المتطوّعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية رسّخت العلاقات الزبونيّة. وقد تابع القذافي هذه التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، بزيارات إلى المناطق والجهات بعد

¹ محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبليّة والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للشورتين التونسية والليبية، (قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ط1، 2012، ص59.

القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة، والتعرف إلى خصائص الجماعة القبليّة وتاريخها، وتفضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، ويكون الهدف الأساسي من الزيارة.¹

خلال التسعينيات، ومع صراع النظام ضد التحديات التي طرحها فرض العقوبات الدولية، ازداد اعتماد النظام على البنى القبليّة واستغلاله لها مرة أخرى، ففي مارس 1997 على سبيل المثال، أحدث القذافي قانون العقاب الجماعي، "ميثاق الشرف"، والذي يمكن بموجبه حرمان عائلة أو قبيلة المجرم من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية بسبب عدم إدانتها للأنشطة غير القانونية لأحد أعضائها. كما يمكن للعقوبات أن تتضمن قطع المياه والكهرباء، إضافة إلى حرمان العائلات أو القبائل من الأغذية، والمشتقات البترولية والخدمات العامة المدعومة حكومياً ونقل المشاريع التنموية إلى أجزاء أخرى من البلاد. وفي عام 1993، أسس القذافي أيضاً "القيادات الشعبية الاجتماعية" وهي مؤسسة تجمع بين زعماء القبائل في منظمة واحدة تحت سيطرة النظام وأكلت لها مهمة نشر الثورة و "محاربة الفساد والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة". غير أنها استعملت بشكل جوهري لضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم، على سبيل المثال، من خلال الضغط عليها للتبرؤ من العناصر المتمردة، وفي المحصلة النهائية فإنّ هذه الهيئة صممت لإدماج القبائل بشكل أكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي، فقد حولت القبيلة من مؤسسة غير رسمية إلى شريك رسمي في العملية السياسية، من خلال اختيار الأشخاص الذين ينبغي تعيينهم داخل الإدارة، وهو ما يعرضها لمخاطر الفساد.²

أهم القبائل الليبية:³

◀ **قبيلة القذاذفة:** صغيرة العدد بما لا يتجاوز 100.000 فرداً، استمدت قوتها من انتماء "امعمر القذافي" لها.

◀ **قبيلة ورفلة:** تستوطن طرابلس وضواحيها، تعتبر أكبر القبائل الليبية عدداً بما يربو عن مليون شخص،

¹ المرجع نفسه، ص ص 66-67.

² تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. فهم الصراع في ليبيا، 6 يونيو 2011، ص ص، 10-11.

³ منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل درجة "دكتوراه العلوم" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم التنظيمات الإدارية. 2012-2013. ص.431.

وتعتبر أول القبائل المنظمة للمعارضة لنظام القذافي.

◀ **قبيلة المقارحة:** تستوطن منطقة فزان، وهي ثاني أكبر القبائل الليبية عدداً ومن أكثرها اندماجاً و نفوذاً في

نظام حكم القذافي، من أبرز أبنائها المتنفذين "عبد الله السنوسي": رئيس جهاز الاستخبارات.

◀ **قبيلة ترهونة:** يزيد عدد أبنائها على 350.000 شخص ما يمثل ثلث عدد السكان.

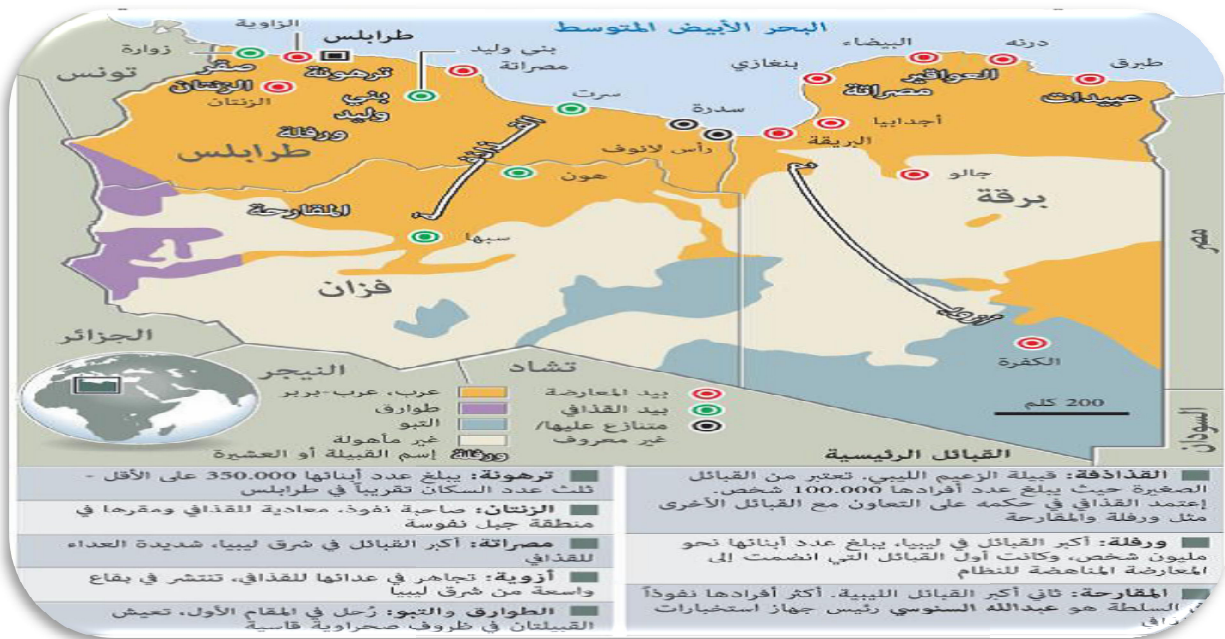
◀ **قبيلة الزنتان:** لها نفوذ اجتماعي كبير، ومن أكثر القبائل معاداة لنظام القذافي.

◀ **قبيلة مصراته:** أكبر قبائل شرق ليبيا، وهي من أشد القبائل عداء للنظام القائم.

◀ **قبيلة أزوية:** المجاهرة بعداء نظام القذافي والمنتشرة على مناطق واسعة من شرق ليبيا.

◀ **قبيلة الطوارق والتبو:** وهم رُحّل أساساً يستوطنون المناطق الصحراوية.

خريطة رقم (04): خريطة تظهر أهم القبائل الليبية.



المصدر: منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص.431.

تجذر الولاءات القبلية والدينية والعائلية:

إضافة إلى ذلك، فقد كانت العناصر القبلية والدينية والعائلية العشائرية المبنية على نظام علاقات القرابة

التقليدية القبلية تشكل الأغلبية العظمى من النخب القيادية في المجتمع، وذلك منذ أزمة النظام الاستبدادي

للقرماليين حتى أواخر سنة 1969، مما جعلها تهيمن على النظام السياسي والاقتصادي للدولة وتطبعه بطابعها،

وقد اكتسبت تلك العناصر أهميتها فيما يبدو من خلال الدور البارز الذي كانت تؤديه في المجتمع ومؤسساته من الحكومة نفسها التي استندت إلى الدعائم القبليّة في تسيير النظام الإداري، لكونها كانت أداة مهمة معينة على تكييف المجتمع وضبطه في الاتجاهات المنشودة للنظام السياسي القائم، وهو ما دفع بالنظام إلى المحافظة عليها وضمان استمراريتها من خلال تأييد بقاء الحالة القائمة.

ونظرا لكون هذه القيادات القبليّة التقليدية تمثل في أغلبها مصالح إقليمية وجهوية، فقد ظهرت صراعات بين هذه المصالح عندما دخلت الآلية القبليّة في تركيبة النظام الإداري للدولة، حيث أصبحت الإدارة الرسمية ممثلة للزعامات القبليّة الأسرية، وتطبق أحكاما وإجراءات أجنبية مستوردة، وضاعفت من أزمة تعقيدها هياكل الإدارة الحكومية، كما ساهمت في توسيع الهوة بين السلطة الحاكمة والمواطنين إلى الحد الذي جعل المجتمع فيما يبدو وكأنه منقسم إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة لا رابط بينهما سوى الولاء المفترض من الأولى نحو الثانية.¹

الفرع الثاني: التوظيف السياسي للمعطي القبلي في ثورة 17 فبراير.

ظل الاستقطاب السياسي للمعطي القبلي منذ اندلاع ثورة 17 فبراير، عنصرا فاعلا متأثرا بما فرضته فترة ما بعد الاستقلال وبعد انقلاب عام 1969 في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي، وبمقدار ما تنهض المشاعر الوطنية وتتوحد المطالب الشعبية في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الإقليمي، نلمس بعض الحضور لهذا المعطي وتدخلاته السياسية، وهو حضور نلمسه لدى النظام أكثر مما نلمسه لدى المعارضة، وهذا الأمر طبيعي لأنّ خاصية التوظيف السياسي للبنى التقليدية ظلت ملازمة لطبيعة سياسات النظام خلال مرحلة حكمه.²

وتجلى هذا الاستقطاب من خلال استنزاف الرصيد القبلي إعلاميا وعسكريا وسياسيا لتحريك المدن، فانطوى خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه معتمدا على إثارة النعرات، وعلى عدّ الثائرين على النظام "مجموعة إرهابية ومتواطئة تهدد استقرار ليبيا". كما تتدرج في هذا الاتجاه ظاهرة "المؤتمرات القبليّة" التي كانت تعقد دوريا وتُصدر بيانات الموالاتة وإشارات التأييد ورفض الاصطفاف وراء الثوار، متوسلة عدة ذرائع، أهمها رفض التدخل الغربي، ولعلّ في هذا التوجه ما يدفع إلى تحليل إستراتيجيات

¹ عز الدين عبد السلام مختار العالم، مرجع سابق، ص 95، 96.

² محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 68.

الحشد السياسي لدعم الدولة، بالاستناد للبعد الديني، الذي يمثل نقطة حمراء لدى الشعب الليبي، يسعى النظام من خلالها إلى إحراج خصومه وجيرانه. كما ينسحب التوظيف السياسي للمعطى القبلي على علاقات النظام بالخارج، وبخاصة بالمحيط الإفريقي، حيث أدت عمليات التجنيد الواسع وحشد مواقف الدعم إلى تحريك رصيد علاقات النظام القائمة على ما يمكن تسميته "سوق المواقف السياسية" التي أصبحت تتوازي عسكرياً مع عمليات حشد المقاتلين المرتزقة.¹

أما خطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي، فعلى الرغم من ما يبدو فيه من تحاشٍ لذكر المعطى القبلي، الذي استخدمته وسائل الإعلام الرسمية، بالحديث أحياناً عن بعض الدعم والولاء الذي تقدّمه القبائل الليبية إلى الثوار ومجلسهم الوطني الانتقالي، لقد تميّز هذا الخطاب على هذا الصعيد، بنوع من الذكاء وبكثير من الموضوعية السياسية مقارنة بالخطاب الرسمي القائم على شعبيّته المعروفة، ويمكن تفسير موقف قادة المجلس الوطني الانتقالي من القبيلة بالتمهيش النسبي لهذا البعد، بطبيعة هذه الثورة التي تطرح نظاماً ديمقراطياً بديلاً يعدُّ بأنه سيعطي للمؤسسات المدنية الأولوية في تأسيس هوية المجتمع الجديد، أمّا ما يبدو من المواقف المتفردة التي كانت تعلن عنها بعض وسائل الإعلام، وبطرائق يشوبها اللبس وتضعف فيها البراءة الإعلامية، فهي في أغلبيتها تندرج في سياق ردود الفعل على الأحداث الدامية، أهمّ مثال على ذلك إعلان قبيلة العبيدات وهي قبيلة أبو بكر يونس الذي اغتيل، أنها ستتولى بنفسها التحقيق في حادثة الاغتيال واتخاذ الموقف الملائم. ما يجب التنبيه إليه هو أنّ ما يُنسب من المواقف إلى بعض القبائل في خضم الأحداث المتسارعة، خلال الفترة الأولى من الثورة، وما تميزت به من هيمنة الإعلام الرسمي على الساحة، لا يتعدى مواقف العائلات، فاللاقات والشعارات التي تعرضها أجهزة الإعلام، وبخاصة الرسمية منها، لا تعبّر بالضرورة عن مواقف متبلورة حقاً لقبائل أو مجموعات محددة يمكن أن تبني عليها تحليلات دقيقة.²

¹ المرجع نفسه، 68.

² المرجع نفسه، 69.

لقد سيطر على مختلف مفاصل الدولة الليبية أشخاص من أصول بدوية¹ غالبا ما تعاملت مع الإدارة على أنها غنيمة، فهيمن الأداء الارتجالي بشكل ملحوظ لأنّ الشخصية القاعدية² البدوية هي غالبا ميالة إلى الارتجالية، ولا تهتم بالنظر بروية في المقترحات ولا البحث في البدائل الممكنة³، وقد ازداد الواقع صعوبة جزاء تجربة المؤتمرات الشعبية التي كانت مكونة في الغالب من البدو الذين أولوا "الثورة الإدارية" على أنها تعني الارتجال وعدم تطبيق اللوائح والقوانين وعدم الاستخدام الأمثل للموارد وتوظيفها لخدمة القبائل والمصالح الذاتية وعدم توقيف الإدارة، فحصل بفعل ذلك، تطابق بين الارتجال والغنيمة من جهة والسلطة والغلبة من جهة أخرى⁴، وعليه أدت التركيبة البدوية إلى حالة إحباط مجتمعي تنامي على امتداد عقود من الزمن. وبذلك أفضت البدوية المفروضة إلى نتائج مجتمعية عديدة تقيّم على أنها غير إيجابية أبرزها:⁵

✓ التنصل من مسؤولية تحديث المجتمع الليبي اقتصاديا واجتماعيا وتطوير حياته السياسية وتوفير الآليات والمؤسسات التي تكفل التعبير المنظم والاندراج في الحداثة وعدم الانقطاع عن العصر.

✓ تغليب البدو على الحضر والريف على المدينة جعل المجتمع برمته يعيش على إيقاع الصحراء.

الشخصية البدوية لا ترى في البداوة مجرد مرجعية ثقافية وإنما تنظر إليها باعتبارها مصدر قوة سياسية وزعاماتية واجتماعية وغلبة للخصم، خاصة إذا ما كان الخصم قبليا⁶، كما أنها بحجم طبعها الارتجالي لا تحبذ الاستقرار لأنه مرادف للموت والفناء في حين أنّ البدوي محبّ للحياة لذا فهو حين يتمتع بالتنقل وراء المرعى ونقاط الماء يجدد حياته، فالخاصية الثانية للشخصية القاعدية هي أنها غير ميّالة للاستقرار على حال واحدة

¹ غالبا ما يتم تعريف البداوة على أنها نظام اجتماعي ومعيشي يبنى على ممارسات عدم الاستقرار والتّرحل بحثا عن الكأ والماء والارتباط ب"روح الصحراء" في إطار اقتصادي هو بالأساس رعوي. كما تستند البداوة إلى نظام قيمي وأخلاقي وسلوكي محدد، الأمر الذي يؤكد أنها ليست اقتصادا ومعاشا فقط مثلما يعرفها ابن خلدون. انظر: المنصف ونّاس، الشخصية الليبية ثالثا القبيلة والغنيمة والغلبة، (ب، ب، ن: الدار المتوسطة للنشر)، ط1، 2014، ص28.

² تعني الشخصية القاعدية إجمالا حالة متوسطة من التماثل النفسي والثقافي والاجتماعي التي يتمّ التعبير عنها من خلال سلوكيات وعلاقات اجتماعية وإنسانية شبه متماثلة وشبه مشتركة على الرغم من وجود تباينات واختلافات. انظر: المرجع نفسه، ص 28.

³ المرجع نفسه، ص 28.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 29، 30.

⁵ المرجع نفسه، ص ص 32، 33.

⁶ المرجع نفسه، ص 35.

وفي موقع واحد.¹ فالبدوية المفروضة صارت بفعل الزمن وعدم الاستقرار المؤسسي عنصر تهرة مجتمعية وفوضى وحساسيات مخيالية بين البدو والحضر من جهة وبين المدينة والبادية من جهة أخرى، فتحولت ليبيا بفعل الواقع إلى جغرافيا شاسعة من العداوات ومشاريع الثأر المؤجلة.²

الفرع الثالث: دور الشباب في الأزمة الليبية.³

الملاحظ أن الشباب في ليبيا بمختلف مشاربه واهتماماته له دور كبير في الحركة الاحتجاجية، محاكياً بذلك بروز دور الشباب التونسي والمصري. ويشكل الشباب الليبي الذين تقل أعمارهم عن سن الخامسة والعشرين، نحو 52% من مجموع السكان الليبيين. ويرى بعضهم أن هؤلاء الشباب باتوا غير مستعدين لتقبل الهوان والذل اللذين كان يقبلهما آباؤهم على مدى أكثر من 40 عاماً ماضية، وأصبح يطالب بالتغيير الجذري، للوصول إلى العدالة الاجتماعية والتغيير الديمقراطي وتوزيع ثروة البلاد على أسس المساواة والعدالة، لذلك لجأ إلى تشكيل مجموعات شبابية عديدة، الأمر الذي أسهم في تصاعد الأحداث، حيث تشكلت مجموعة أطلقت على نفسها اسم "حركة أحفاد عمر المختار"، وأعلنت أنها تشكلت من بعض الشباب الليبي بمختلف انتماءاته، وانبثقت من رحم الظلم والقمع المسلط على الشعب الليبي. ودعت الحركة إلى "كسر حاجز الخوف والاستلها من الشعبين التونسي والمصري، وتوحيد الصفوف من أجل مصلحة الوطن، وفرض إرادة الشعب بالاحتجاجات والإضرابات حتى يحقق هدفه المتمثل في تغيير "النظام"، وهي تعتقد أن "الشعوب العربية وعت الدرس وأيقنت أن الشعب إذا أراد الحياة فلا بد أن يستجيب للقدر."

ويبدو أن الشباب الليبي اختار أن يهرب من واقع الفقر والبطالة والتهميش إلى مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بعد أن عاش سنوات من الحرمان والإحباط وفقدان الأمل، وقرر أن يستفيد من إمكانات التواصل الاجتماعي والإنترنت، وأن يكتسب جرأة التفكير والتنسيق، والتعبير عن تطلعاته وتوقه للحرية والتغيير

¹ المرجع نفسه، ص ص 44، 45.

² المرجع نفسه، ص 49.

³ عمر كوش، كل جديد يأتي من ليبيا، الاقتصادية، العدد 6346، نقلًا عن:

وقيادة الحركات الاحتجاجية وتحويلها إلى ثورات، وهبت رياح الاحتجاج الشبابي في بنغازي، البيضاء، شحات، درنة، مسرطة، وطبرق وغيرها، وذلك على الرغم من سياسة القمع المطبقة، وعلى الرغم من توقف خدمة الإنترنت والاتصالات الخلوية، والتشويش على بث بعض القنوات الفضائية التي تتابع ما يجري في ليبيا. ويسهم الإحباط وانسداد الأفق السياسي والاجتماعي، إضافة إلى الفقر والحرمان، وغياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروات ... يسهم كل ذلك في تهيئة المناخ المناسب للاحتجاج ليس في ليبيا فقط، إنما في أي مكان من العالم، ويتأثر الشباب بشكل أكبر خصوصاً في ظل تردي الأوضاع المعيشية وفقدان الأمل في مستقبل الشباب، وعدم توافر فرص عمل تؤمن لقمة العيش الكريم، فضلاً عن إحساس الشباب بفقدان الكرامة في بلدهم، وبين ناسهم وأهلهم. وحين تأتي إمكانات الاحتجاج ورغبة الشباب في تحقيق الأحلام المفقودة، فإن الشباب سينثور ويخرج إلى الشارع كي يتظاهر ويستنكر الممارسات ويطالب بالتغيير، ووقتها لن يجدي خطاب التعهد بالتغيير والإصلاح ونفي التوريث، لأنهم وصلوا إلى مرحلة يريدون فيها أن يتحقق ما يطلبون على الأرض فوراً، ولن يصدقوا أي وعود.

من الجدير بالذكر أنّ بعض الكتاب وجدوا في التوسع الواسع الذي يمثل السكان في سن العمل، أو فئة قوة العمل، ومن ضمنه التوسع أو الانتفاخ الشبابي (youth bulge) (ويتبين ذلك بشكل واضح بالنسبة إلى ليبيا من تطور الهرم السكاني خلال الفترة 1964-2006). في الهرم السكاني وانعدام فرص العمل أحد الأسباب المهمة للعديد من القلاقل الاجتماعية والانتفاضات والثورات والحروب في العالم، وتوقع حدوثها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹ ومع تزايد العوائد النفطية وتراكمها في أصول خارجية متزايدة من ناحية و بروز أنماط الاستهلاك الواسع 2002-2003، من ناحية أخرى، أصبح الشخص الليبي، الذي لا يستطيع التمتع بهذه الأنماط، يرى أنّه يستطيع معيشة تشابه الشخص الخليجي والتي لا تتحقق لفئات واسعة من الليبيين. إضافة إلى انعدام الحرية والقهر الأمني على مدى عقود طويلة كوّن دافعا للأزمة.²

¹ علي خضير ميرزا، مرجع سابق، ص 363، 364.

² المرجع نفسه، ص 366، 367.

جدول رقم (01) خط الفقر والسكان تحت خط الفقر في ليبيا.

السكان تحت خط الفقر		بالأسعار الجارية				
		دينار/ أسرة / شهر	دينار/ شخص/ سنة			
العدد ألف شخص	النسبة من مجموع السكان %	خط الفقر للأسرة	خط الفقر للشخص	كلفة الحاجات الأساسية الأخرى	كلفة الحد الأدنى من الغذاء	
605	14.8	216	432	198	235	1993/1992
1.111	22.1	341	682	979	303	2003/2002

المصدر: علي خضير ميرزا، مرجع سابق، ص 376.

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الفقراء من السكان بلغت حوالي 14.8% عامي 1993/1992 وارتفعت إلى 22,1% عامي 2003/2002. ولا شك أن زيادة نسبة الفقراء أو المحتاجين، إن صحت كما بينها الجدول، تكون قد ساهمت في توفير أرضية خصبة للتوتر الاجتماعي ومن ثم في الأزمة.¹

لقد حققت ليبيا إنجازا مهما في مجال التنمية البشرية حيث استطاعت أن تصل مستويات عالية يستدل عليها من المؤشرات التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا في تقارير التنمية البشرية.

جدول رقم (02) مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا.

المؤشرات	وحدة القياس	1993	2010
العمر المتوقع للولادة.	سنة	63.4	74.5
نسبة السكان البالغين القادرين على القراءة والكتابة.	%	73.7	86.8
نسبة التسجيل الإجمالية في التعليم الأولي والثانوي والعالي.	%	88.0	94.1
موقع ليبيا في سلم التنمية البشرية.		تنمية متوسطة	تنمية عالمية

المصدر: علي خضير ميرزا، مرجع سابق، ص 383.

فبينما كانت تصنف كدولة تنمية بشرية متوسطة خلال 1993-2004، تحولت إلى دولة ذات تنمية بشرية عالية خلال 2005-2010. والجدير بالذكر أن بعضا من المؤشرات المشمولة في مؤشر التنمية

¹ المرجع نفسه، ص 376، 377.

البشرية الذي ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا تعتمد المستويات الكمية أكثر من النوعية، وعلى سبيل المثال: بينما وصلت نسبة التغطية الصحية المجانية والتسجيل في المراحل الابتدائية والمتوسطة ومحو الأمية مستويات عالية جدا فإن نوعية العناية الصحية والتعليم في ليبيا تدهورت خلال هذه الفترة.¹

انطلاقا مما سبق نصل إلى أنه بالرغم من بعض الإنجازات في مجالي التعليم والصحة ورفع متوسط العمر المتوقع ومحاولة تطبيق البرنامج التنموي الطموح 2008-2012، فإن الحكم الجماهيري لم يحقق الديمقراطية المبتغاة، ولم يحقق حوكمة رشيدة وأصبح موطنا للفساد الإداري والرشوة ولم يستطع تحقيق تنمية اقتصادية ذاتية مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة طيلة فترة تطبيق الحكم الجماهيري، وفي بداية 2011 أصبحت الجماهيرية مثالا لدولة ريعية غير قادرة على أخذ زمام المبادرة وكانت أزمة الحكم واضحة، كما أن القذافي في نهاية حكمه كان قد فقد بريقه في الوقت الذي أخذ أبنائه في التنافس على الغنيمة والاستهلاك التبذيري المترف والذي استنزف الليبيين وزاد في استيائهم، ووصل الليبيون إلى نتيجة مؤداها أنه طالما بقي القذافي فلن يكون هناك تغيير جدي في الحياة السياسية أو الاقتصادية.

ما يمكن استنتاجه من إحصائيات التنمية في ليبيا هو أنه وبمقارنتها مع الواقع المحسوس للمواطنين المحبطين من أوضاعهم هو ضبابية هذه الإحصائيات، فهناك تناقض بين تصورات ومشاعر المواطنين ووضعهم الاجتماعي مع التقييمات الخارجية في الفترة السابقة للأزمة.

المطلب الثالث: الخلفيات الاقتصادية للأزمة الليبية.

إن شح الموارد الاقتصادية وعدم وفرة الإنتاج وارتفاع المديونية واضطراب الأسواق المالية وزيادة الأسعار للمواد الاستهلاكية والتموينية وازدياد نسبة البطالة وتفشي الفقر وبالتالي عدم تحقيق الاقتصاد الوطني لأهدافه في التنمية يؤدي إلى حدوث أزمة داخلية يمكن استغلالها للتأثير على الأمن الداخلي للدولة.² وإذا ما واكب هذا كله فساد إداري فسيؤدي إلى الشك في الفئة الحاكمة وهو ما يفجر تصاعد المطالب من قبل الشعب

¹ علي خضير ميرزا، مرجع سبق ذكره، ص 384، 385.

² نواف قطيش، مرجع سبق ذكره. ص.30.

في شكل مدخلات متراكمة، ولما لا يتفاعل معها صناع القرار في الإدارة بالمعالجة المطلوبة وإخراجها في شكل مخرجات تمتص الغضب الجماهيري، فهنا تتفجر الأزمة داخل المجتمع لأنه يصبح مستشعرا للاغتراب وعدم الاندماج لهذا النظام، وعليه سنحاول في محطتنا هذه تشخيص أهم ملاح الاقتصاد الليبي لاستخلاص مدى تأثير هذا العامل في توجيه الأزمة الليبية، فليبيا واحدة من البلدان النامية يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على النفط، إلا أن صناعة النفط لا تستقطب سوى نسبة ضئيلة من القوى العاملة، فغالبية العمالة موجهة نحو الصناعة والزراعة.

الفرع الأول: واقع الإقتصاد الليبي وأهم الأنشطة الاقتصادية.

1- التعدين: تشكل صناعة الخدمات النفطية أساس الإقتصاد الليبي، ويستدل على ذلك من نسبة عائداتها في مجمل الدخل القومي، حيث تشكل نحو 25,4 % من قيمة الناتج الوطني الإجمالي، وتتولى الحكومة الإشراف على عمليات تعدين النفط وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتمتلك ليبيا أيضا كميات صغيرة من الجبس، والحديد الخام، والجير والغاز الطبيعي، والكبريت.

2- الصناعة: تشكل الصناعة 8,4 % من قيمة الناتج الوطني الإجمالي الليبي، ومن أهم السلع المصنعة؛ منتجات تكرير النفط والصناعات البتروكيميائية، والإسمنت، والسلع الغذائية، والفولاذ، وتمثل المدن الشمالية مراكز التصنيع الرئيسية في ليبيا.

3- الزراعة: لا تتجاوز نسبة مدخولها 7,5 % من الناتج الوطني الإجمالي الليبي، ورغم ذلك فإن 10 % من السكان يعملون بالزراعة، ولا تتجاوز مساحة الأراضي الليبية الصالحة للزراعة 5 %، لذا تعوض ليبيا النقص في منتجاتها الزراعية باستيراد المواد الغذائية، كما تتجه نحو تطوير زراعتها من خلال إنشاء مشاريع كبيرة تعتمد أساسًا على استغلال مخزون المياه الجوفية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو مشروع النهر الصناعي العظيم¹.

تميز الإقتصاد الليبي خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي بتخلفه وعجز قطاعاته الاقتصادية وعدم قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية، وفي معرض التدليل على ذلك أشار الخبير

¹ أحمد الشويحات، مرجع سابق.

الاقتصادي للأمم المتحدة لفاري في عام 1971 بأن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاد متخلف، ولا يوجد به ما يشير إلى وجود أية تنمية اقتصادية تذكر، وهو ما أكده سابقا هيجن في عام 1950 الذي بين أن الاقتصاد الليبي يحوي بين جيوبه كلّ معوقات التنمية الاقتصادية.

وفي أواخر عقد الخمسينات من القرن الماضي تمّ اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية مع بداية عقد الستينات، حيث أخذ قطاع النفط مقاليد الأمور في تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية السبعينات كان القطاع الخاص هو المالك والمدير للوحدات الإنتاجية في النشاط الاقتصادي، وقد بلغت نسبة القوى العاملة في البلاد، غير أنّ التغييرات التنظيمية التي حدثت مع نهاية السبعينات قلصت من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وعززت هيمنة القطاع العام في تسيير النشاط الاقتصادي، حيث لم يعد القطاع الخاص يستوعب إلا حوالي 25% من القوة العاملة، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:¹

للتوسع المفاجئ في الإيرادات العامة وزيادة حصة الدولة من عائدات النفط وعوائد الاستثمارات، وهو ما انعكس بشكل واضح على الأوضاع الاقتصادية في ليبيا حتى نهاية 1980 حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل نمو بلغ 9% و 13% عام 1979، 1980 على التوالي. لتفتقر القطاع الأهلي للخبرة، ممّا أدى إلى تكريس حالة اللامساواة في المجتمع الليبي والتي أدت إلى فجوة واسعة في توزيع الدخل، ومنه إلى تباين نمط الحياة بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

للتفتقر الدولة للبنية التحتية المادية والاجتماعية، وعدم قدرة القطاع الأهلي آنذاك للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية.

للتحول في الفلسفة الاقتصادية إلى الاشتراكية والمزيد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي من إنتاج واستثمار والتوزيع الزراعي والرعي الذي استأثر على حوالي 80% من القوى العاملة الليبية في الفترة الاصطناعية، وعليه فقد انتقل الاقتصاد الليبي من اعتماد شبه كامل على النشاط الزراعي والرعي بين سنتي 1951-1961، على مرحلة الوفرة الصعبة من سنة 1961 إلى سنة 1969، وفيها حلّ النفط الخام محل

¹ المرجع نفسه.

النشاطات الزراعية والرعوية، وخلال هذه المرحلة انتقلت الدولة الليبية من دولة ذات عجز مالي إلى دولة تنعم بفائض رأس مال، ومن دولة تقبل المساعدات خلال العقد الأول للعهد الملكي إلى دولة مانحة للمساعدات في العقد الثاني منه، وبسبب نقص الخبرة الداخلية ووجه قسم كبير من الأموال للاستعمال الخارجي، لذا كان الاقتصاد الليبي في هذه المرحلة معرّضاً لتأثيرات خارجية أثرت في حرية اتخاذ القرار السياسي، خصوصاً في ما يتعلق بالمساعدات الخارجية لما لها من أثر سلبي على توجهات القيادات السياسية الوطنية والإقليمية.¹

إن هذه المعطيات الاقتصادية كان لها بالغ الأثر على مستوى المعيشة في ليبيا، وألقت بظلالها على الدخل الفردي لليبيين ومستوى إنفاقهم وهذا ما يمكن استجلاؤه فيما يلي:

◀ **مستوى المعيشة في ليبيا:** أظهرت الدراسات المتعلقة بالإنفاق العائلي أن المستوى المعيشي للسكان

اليبيين بدأ في التحسن منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، وكان الإنخفاض في تفاوت كبير بين 1970-1992 حيث انخفضت حصة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر من 5,2 في عام 1969 إلى 2,8 عام 1992، بينما كان الانخفاض محدوداً في الفترة 1992-2003 حيث كانت حصة الخمس الأغنى إلى الخمس الأفقر 2,3 في عام 2003، وبالمقارنة مع التغير الديموغرافي إذ أنّ تحسن المستوى المعيشي في المجتمع الليبي صاحبه في البداية ارتفاع ملحوظ في متوسط معدل النمو السكاني، إلا أنّ معدل النمو السكاني عرف انخفاضاً بسبب انخفاض معدل الخصوبة.²

الفرع الثاني: تداعيات فشل السياسات الاقتصادية العامة.

إن غياب رؤية استراتيجية سليمة للتخطيط الاقتصادي وطغيان النمط الإرتجالي وغياب دراسة محكمة لموارد البلاد و سبل استثمارها وفق سياسات مؤسسة على قواعد علمية أدى إلى فشل أغلب المخططات التنموية والاقتصادية وظهرت تداعيات خطيرة على مختلف الصعد، يتجلى ذلك على النحو التالي:³

¹ عز الدين عبد السلام مختار العالم، مرجع سابق، ص ص 96، 97.

² سالم ابو عائشة خليفة، المستوى المعيشي في ليبيا وأثره في النمو السكاني في الفترة 1970-2006، مجلة الجامعة المغربية، العدد الخامس، (اتحاد المغرب العربي: الجامعة المغربية)، 2008، ص ص 91، 92.

³ أحمد رجب، حصار النفط: التداعيات الاقتصادية للنزاعات الانفصالية في ليبيا، نقلا عن:

/التحليلات/القضايا-الاقتصادية/حصار-النفط.html <http://rcssmid east.org> تاريخ التصفح: 2014-02-16. التوقيت: 21:55.

1. **مركزية السياسات التنموية:** أفضت السياسات التنموية لنظام العقيد السابق معمر القذافي، والتي اهتمت بالعاصمة على حساب باقي المناطق، إلى إحداث نمط نمو غير متوازن، مما أشعر سكان هذه الأقاليم بظلم جراء تلك السياسات، ولا زالت هناك مخاوف من الاستمرار في اتباع هذا النمط من النمو حتى بعد الإطاحة بالنظام السابق، وتوضح المؤشرات وجود حالة من عدم الرضاء العام عن الحياة في هذه الأقاليم بلغت درجتها 4.9 على مؤشر يتراوح من صفر في حالة عدم الرضاء التام إلى 10 في حالة كمال الرضاء، وفقاً لتقرير "صعود الجنوب" الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 2013، كما أن الحكومة الانتقالية لم تحقق تقدماً ملموساً فيما يتصل بالعدالة بين أجزاء ليبيا، إذ استمر الإقليم الشرقي في حالة تهميش رغم امتلاكه لأكثرية الثروة النفطية في ليبيا.

2. **عدم العدالة في توزيع الثروة:** تتمتع ليبيا بنوع من الثراء النسبي نتيجة للمخزون النفطي الهائل، بحيث تقدر أرصدها من الفوائض النفطية بما يزيد عن 200 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى توافر حوالي 50 مليار دولار كعوائد مالية تدخل الخزينة المالية سنوياً، ولكن نظراً لسياسات النظام السابق واستئنائه بمعظم هذه العوائد، والتوجه نحو زيادة الإنفاق على التسلح، لا زالت هناك الكثير من الفئات تعاني من انتشار الفقر والتخلف، وهو ما يظهر في تراجع مركز الاقتصاد الليبي وفق مؤشر التنمية البشرية ليحتل المركز 64 خلال عام 2011 مقارنة بالمركز 53 في عام 2010.

3. **سياسات التهميش والفساد:** تعاني كثير من الأقاليم الليبية من مظاهر التهميش والفقر، وخاصة برقة، التي تضم وحدها نحو 75% من مجموع الحقول النفطية الليبية، والتي شهدت ارتفاعاً في الأصوات المطالبة بالتحول نحو الفيدرالية وذلك نتيجة لاستبعاد القبائل من المشاركة في الحكومة في مارس 2012، وحرمانهم من تولي بعض المناصب كالوظائف الدبلوماسية والعسكرية، كما تشهد ليبيا انتشار الفساد السياسي والمالي، حيث احتلت المركز الرابع على المستوى العربي وفقاً لمؤشر الفساد الصادر عن منظمة العفو الدولية، خاصة بعد أن كشفت الوثائق، في مقر المؤتمر الوطني بعد اقتحامه من قبل الأمازيغ، عن قيام الحكومة بإففاق أغلب مخصصات

الموازنة كمكافآت ومرتبات ومزايا خاصة لبعض الفئات التي تنتمي لقوى ومناطق نافذة كمصراتة.

4. زعزعة أسس التوزيع الاقتصادي الليبي: كما سبق وبيننا يحتل القطاع النفطي مركزا فريدا في الاقتصاد الليبي إذ أنّ صادرات النفط والغاز والمنتجات النفطية والكيماوية المشتقة منها تولد أكثر من 99% من عوائد الصادرات "2009-2000". أمّا مساهمته المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي فتغير حسب تغير الكمية المنتجة وأسعار التصدير، فلقد بلغت هذه النسبة 32% خلال الفترة 1999-2001 لترتفع إلى 56% عامي 2002 و2003 نتيجة لتصاعد سعر النفط الخام في السوق الدولية ثمّ انخفضت إلى 64% سنة 2010 نتيجة لانخفاض سعر النفط عن 2008.¹

ويمكن القول، أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003م للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قُدرت تكلفتها ببلايين الدولارات (150 بليون دولار)، لم يحمل كثير تغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تقاوم الوضع وتزامن ذلك مع الانفتاح من جديد على مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، في الحد من آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع.²

الفرع الثالث: إشكالية الأمن الطاقوي ودوره في توجيه الأزمة الليبية.

منذ خمسين عاما، أصبح النفط سببا لجميع الصراعات حتى في أفغانستان، ففي واقع الأمر يؤدي إلى سداد المشكلة، ولا يمكن ربط حدوث الأزمة بجشع النفط عموما، بل وجودها هو زعزعة للاستقرار. وفي هذه الحالة فإن الذهب الأسود قد لعب بالفعل دورا في ليبيا، إلا أن عدم قدرة النظام على إعادة توزيع الثروات بطريقة

¹ علي خضير ميرزا، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm> تاريخ التصفح: 26-10-2013. التوقيت: 08:15.

أكثر إنصافاً، وليس لطموحات أجنبية. لأنه يتم تقديم شركات النفط الدولية إلى حد كبير جداً. وتنتج شركة النفط الوطنية الثلث فقط من المجموع، خمسة وثلاثين تقاسم البقية، شركة ايني الإيطالية l'italienne ENI على رأسها، ثم توتال الفرنسية le français total وكونوكو فيليبس الأمريكية l'américan conoco philips، ورييسول الإسبانية l'Espagne repsol، وما إلى ذلك وقد تحدى هذه النسب القذافي، وحتى الذين فتحت السوق لرفع مستوى البنية التحتية للنفط المذهلة 30 مليار دولار. كان لا بد من الانتظار حتى عام 2011، وتوقف استغلال النفط بسبب الانتفاضات لسماعه يتحدث ضدّ الغرب الذي خاف من تعويضه بالهند والصين.¹

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس عام 1969، فقدت ليبيا فرصاً عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفاً عبر الزمن وصولاً إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فبراير 2011م، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات، وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات. تلك الاحتجاجات إضافة إلى تعارض برامج الإصلاح التي قادها رئيس الوزراء شكري غانم (2003-2006) مدعومة من سيف الدين القذافي، مع مصالح بعض قيادات الحرس القديم من اللجان الثورية، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب، قادت إلى استقالة شكري غانم وتولي نائبه البغدادي المحمودي ذي التوجه المحافظ. إضافة إلى أزمة الثقة بين المجتمع والدولة، التي نتجت عن الأثر السلبي الذي خلفته سياسات نظام القذافي في المنظومة القيمية، حيث عانى الشعب الليبي في عمومها من حالة الحرمان بكافة مظاهره السياسية والاجتماعية، لكن بشكل أشد في المناطق الشرقية، بحكم وجود الثروة النفطية في هذه المناطق، في الوقت الذي لم يتحصل فيه سكانها على القدر المرضي لهم من عائداته، وظهر ذلك واضحاً في الهتافات اللفظية في الأيام

¹ Jean-christophore Notin, **la vérité sur notre guerre en libye**, (France : Fayard), 2012,p 56 .

الأولى من أزمة 17 فبراير، وبالتحديد في أجديبا: "محرومين... محرومين... يابلادي قانونك وين؟"¹.

المطلب الرابع: الخلفيات الأمنية للأزمة الليبية.

إن انفجار الأزمة الليبية وشمولية آثارها على مختلف مناحي الحياة، لم تكن فقط بسبب الإختلالات المجتمعية والإقتصادية التي عاش المجتمع الليبي تحت سطوتها، بل إن العامل الأمني كان من أبرز الدوافع نحو تفاقم الغضب الشعبي واشتعال جذوة الثورة وامتدادها، وعليه سنحاول توصيف الوضع الأمني الليبي.

الفرع الأول: هشاشة تركيبة الجيش الليبي.

حرص النظام الليبي على عدم تأسيس جيش محترف قوي، وفضّل الحفاظ على أمن النظام بميليشيات قبلية منظمات في "مؤتمرات ثورية"، ويحوي الجيش الليبي تقريبا على 50000 رجل، أين نجد منهم 10000 فقط مدربين، ومجهزين، ومقسمين على أربعة ألوية²، ويتم تنظيم بقية الجيش إلى 10 كتائب دبابت و 10 كتائب ميكانيكية، و 18 كتيبة مشاة 06 كتائب مغاوير، والتي يجب أن نضيف إليها 22 كتيبة المدفعية.

قبل الأزمة كانت ترسانة القوات البرية الليبية متسقة مع 500 دبابة معركة (T-72، T-62 و T-55) والعديد من قطع المدفعية المدرعة، كما تضمنت العشرات من مروحيات هجومية بالنسبة لسلاح الجو.³

وتقول الخبيرة العسكرية في كلية حلف الشمال الأطلسي للدفاع، فلورنس غاوب أنّ "القذافي لم يهتم على الإطلاق ببناء جيش قوي، لأنه كان سيشكل تهديدا له، وهذا يعني بأنه بالرغم من توفر أسلحة للجيش، إلا أن الذخائر ليست متوفرة، أو ليس هناك تدريب على استخدام هذه الأسلحة، أو ليس هناك قطع غيار متوفرة، لذلك أسس نظاما يهدف إلى إبقاء حجم الجيش صغيرا،⁴ وتضيف الباحثة الألمانية بأنّ القذافي ركز اهتمامه بدلا من

¹ زايد عبد الله مصباح، مرجع سابق، ص 81.

² نجد أنّ اللواء 32 يقوده خميس القذافي نجل القائد يحوي على 4000 رجل قوي ومجهز بشكل جيد بالدبابات المدرعة ودفعية ذاتية الدفع. انظر: المرجع نفسه، ص 81.

³ *Compte- rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens, Libye : un avenir incertain*, (paris :centre international de recherches et d'études sur le terrorisme), mai 2011, p 13

⁴ ويشار في هذا السياق إلى أن معمر القذافي حرص أيضاً على تشتيت أفراد القبيلة الواحدة، عن طريق توزيعهم على عدد من الوحدات العسكرية ونقلهم إلى مناطق مختلفة، إضافة إلى عدم بناء قطع عسكرية أكبر من حجم كتيبة، وهو ما يضمن عدم وضع عدد كبير من الجنود والأسلحة تحت إمرة ضابط واحد.

ذلك على "بناء وحدات قتالية خاصة وقام بتعيين أولاده على رأسها وهي تتكون في معظمها من موالين له.¹

الفرع الثاني: دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الأمني.

لقد كتب الكثير عن "المرتزقة"² الذين يخدمون في قوات الأمن الليبية، ولكنها قلة حقيقية في الواقع، ومع هذا فإن ممارسة "المرتزقة" قديمة، فمنذ عقود عديدة كان هناك أجناب يخدمون نظام معمر القذافي، سواء داخل الوحدات العسكرية أو الميليشيات المسلحة، ولكن تأثيرها على المستوى التشغيلي لا يزال محدودا.

وكشفت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أنّ 6000 آلاف مرتزق إفريقي، كانوا متواجدين في ليبيا إلى غاية شهر فيفري 2011. واستنادا إلى شهادات بعض المرتزقة الماليين والنيجريين العائدين من ليبيا، فإنّ عملية توظيف المرتزقة الأفارقة ممن قدموا من نيجيريا وسيراليون والنيجر تتم بتقديم المعني نسخة طبق الأصل عن بطاقة التعريف الوطنية وصورتين شمسييتين على أن يمنح للمرتزقة مقابل مادي نظير ما يقوم به من أعمال، ولو أنّ المئات منهم لقوا مصرعهم في ليبيا.³

وأهم مميزات المنظومة العسكرية للقذافي والتي تلقت تغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام، هي استخدام مجموعات من المرتزقة، ينحدر معظمهم من الدول الأفريقية المجاورة، وفي هذا الصدد توضح فلورنس غاوب أنهم "متواجدون في ليبيا منذ فترة طويلة، بسبب شعور القذافي في الفترة الأخيرة بالخوف، وينحدر معظم هؤلاء المرتزقة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، خصوصا تلك الدول التي تحوي عدداً كبيراً من الشباب العاطل عن العمل." ويتفق الخبير الاستراتيجي طلعت مسلم مع هذا التحليل، مشيراً إلى أن اتجاه القذافي في السنوات

¹ ياسر أبو معلى، القذافي لا يثق في الجيش ويعتمد على المرتزقة وقوات اولاده، نقلا عن: <http://www.dw.de/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A-> تاريخ التصفح: 2011/12/14. التوقيت: 23:00.

² رغم تحريم توظيف، وتمويل، واستخدام المرتزقة في تنظيم الانقلابات والحروب الأهلية وتهديد استقرار وسلامة البلدان وضرب اقتصادياتها، مثلما جاء في معاهدتي الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إلا أنّ دور المرتزقة وهي الميليشيات المسلحة أو التي يتم تسليحها وتدريبها، تنامي وتعاظم خلال السنوات الأخيرة في إفريقيا، وهي متأهبة في كلّ وقت لدخول بؤر الصراع، وأصبح لها أوجه الشركات الأجنبية للأمن. انظر: المرجع نفسه.

³ نوار سوكو، تنامي دورها وتعاظم خلال السنوات الأخيرة في القارة السمراء المرتزقة.. الميليشيات المستعدة دوماً لتفكيك الدول إلى أقاليم، الخبر، 16 أوت 2013، نقلا عن:

<http://www.elkhabar.com/ar/nas/349766.html> تاريخ التصفح: 2013/11/18. التوقيت: 14:05.

الماضية، إلى تحسين علاقته مع الدول الإفريقية وسماحه للمتطوعين الأجانب بالانضمام إلى القوات الليبية، يعزز الأنباء التي تتحدث عن مسلحين أفارقة يطلقون النار على المتظاهرين ضد نظامه.

وتتظر فلورنس غاوب بقلق إلى استخدام الزعيم الليبي للمرتزقة، وخصوصاً من الناحية الحقوقية، إذ تشير إلى أنهم لا يخضعون للقانون الدولي ولا يلقون بالأحقوق الإنسان، وتعتقد "أنهم لن يتورعوا عن استهداف المتظاهرين المدنيين، بعكس أفراد الجيش الذين قد يترددون في استهداف مواطني بلادهم، لذلك لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يفعله هؤلاء المرتزقة، لأنهم يشبهون عصابة همجية يمكن لها أن تقوم بأي شيء ممكن تصوره¹".

استناداً على ما سبق، ومقارنة مع الحالتين التونسية والمصرية، يتضح أنّ الجهاز الأمني الليبي لم يلعب نفس الدور مثل نظرائه في تونس ومصر، وهذا راجع لكون الجيش الليبي غير منظم ومهمش، بل بالعكس سعى النظام إلى تفكيكه بتكريس التكوين القبلي للجيش التي ساهمت في انحلال وتفكيك قوات الأمن، واستخدام الميليشيات والمرتزقة، وهو ما كرّس العنف في البلاد²، لعدم وجود سلطة ضبط تمتص وتوجه الغضب الشعبي.

الفرع الثالث: تهديدات الأمن الإنساني في ليبيا.

أكدت إلهام سعودي -رئيسة محامون من أجل العدالة في ليبيا- أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية قد وقعت بالفعل على مدار اثنين وأربعين عاماً من حكم القذافي، وعرضت السيدة إلهام سعودي على الحضور إحصاءات مفزعة تقدر عدد الوفيات بما يقرب من 30.000 حالة، فضلاً عن 50.000 شخص اختفوا قسرياً منذ بدء الانتفاضة، مضيفاً أن الوضع مخيف -بصفة خاصة في مناطق مثل طرابلس، التي اكتشفت فيها خلال الأيام الستة الأولى من الانتفاضة، ما يزيد عن 13 مقبرة جماعية-، وأضافت إلهام أن "المسألة ليست مسألة أرقام، بل كيفية التعامل مع هذه الأرقام على نحو يؤدي إلى المساءلة وتحقيق العدالة"، فقد تم بالفعل الشروع في إنفاذ قدر كبير من تدابير المساءلة في حالة ليبيا، بإصدار المحكمة الجنائية الدولية للائحة اتهام ضد قادة ليبيا سابقين، ورفع دعوى أمام المحكمة الإفريقية، بالإضافة إلى وضع خطط لسبل

¹ ياسر أبو معيلق، مرجع سابق.

² Ali Bensaad, op.cit, p08.

الإنصاف المحلية، إلا أن العدالة الانتقالية لن تتجح إلا إذا تحقق "تضميد جراح حقيقي" لضحايا الجرائم السابقة للنزاع واللاحقة له، إذ أن قصص الضحايا لا تبدأ أبداً مع الثورة بل دائماً ما تبدأ قبل ذلك بسنوات.¹

وبعد تشخيص معالم البيئة الداخلية للدولة الليبية واستجلاء أهم خصائص بنيتها العضوية من الناحية: الجيوسياسية و الاجتماعية والإقتصادية و الأمنية، نلاحظ أن الحالة الليبية تمتاز بغياب الأطر الموضوعية الحديثة لبناء الدولة العصرية وغياب ما يعرف بمفهوم دولة المؤسسات واختصار كافة فعاليات المجتمع وولائه لشخص الزعيم القذافي وحاشيته، حيث سعى القذافي إلى توسيع دائرة الموالاة وتكريس مبدأ "الشخصانية" والحكم الأحادي "الزعيم الملهم"، والتنظيم القبلي والشعبي لفئات المجتمع والإعتماد على الإقتصاد الريعي، وهو ما أدى إلى إهمال مؤسسة الدولة وتحديث نظامها الإقتصادي والثقافي وبناء أركان الحكم على أساس الشرعية والكفاءة بل وحتى بناء جيش عصري مدرب على أحدث التكنولوجيات الحربية، مما آذن بانفراط ملكه وأقول حكمه بتأزم الأوضاع الداخلية، إضافة إلى وجود خلفيات خارجية ساهمت في توسيع بؤرة الأزمة الليبية.

¹ في لقاء موازي على هامش الدورة الـ18 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "سوريا، ليبيا، اليمن: مؤشرات لجرائم ضد الإنسانية وحاجة شديدة للعدالة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، نقلا عن: <http://www.cihrs.org/?p=1958> تاريخ التصفح: 2013/12/13. التوقيت: 10:00.

المبحث الثاني: الخلفيات الخارجية للأزمة الليبية.

إن هناك العديد من الفواعل الخارجية التي أسهمت في تبلور الأحداث وتسارعها في الداخل الليبي، ودفعت - إلى جانب المبررات الداخلية- نحو تعقد الأزمة الليبية واستعصائها على الحل، مما عجل باشتعالها، وعليه سنسلط الضوء على أهم السياقات الخارجية التي صاحبت الأزمة الليبية وأثرت على مجرياتها.

المطلب الأول: أثر التحولات الإقليمية على الأزمة الليبية.

استهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية، بدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدت بوتيرة سريعة الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة، كانت الرسالة واضحة أن الحكم البوليسي والعنف المفرط غير قادرين على التصدي لثورة شعبية، ولذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تموج أصلاً بإرهاصات الثورة، وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير واستطاعت في أسبوعين وأيام قليلة أن تطيح بدورها برأس النظام ومعاونيه الأساسيين، فانتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا وسوريا.¹

بينما أجبرت أنظمة أخرى على تقديم تنازلات سياسية، فقد كان من بادر أو قاد هذه الثورات العربية ليسوا في الحقيقة من الإسلاميين "المتطرفين أو غيرهم"، بل قادها طليعة من الشباب الذين أدوا أدواراً سياسية في تنظيم وتنفيذ الثورات.²

يبدو واضحاً أن الربيع العربي كان نقطة تحول جوهري في ميزان القوى الإقليمي، ففي السابق كان هذا النظام يعتمد في تعريفه وقواعده وتفاعلاته على مستوى الفاعلين التقليديين أي الدول، أما اليوم فنجد أنفسنا أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والأذرع المسلحة لإثنيات وأقليات، علاوة على تواجد تنظيم القاعدة، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، إذ تؤدي ديناميات السياسة الداخلية في كل بلد دوراً يجعل الأمر أكثر تعقيداً، لذلك نجد أن العوامل المتعلقة بـ

¹ وفاء لطفي، الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية، من الموقع الإلكتروني:

<http://asharqalarabi.org.uk/markaz/d-21-05-2012.pdf> تاريخ الدخول: 2012/07/12. التوقيت: 14:00.

² المرجع نفسه.

«الأيدولوجيا»، «النموذج» و «الاقتصاد» و «الإثنية» يجري توظيفها بقدر كبير ومتزايد لتعظيم مواقع الفاعلين، وفي هذه الوضعية المتمسمة بالسيولة إلى حدّ كبير، تلجأ كل الأطراف الإقليمية أو الخارجية أو العابرة للإقليم إلى السيطرة وزيادة قدرتها على التأثير.

وفيما لا ينبغي تجاهل استراتيجيات أطراف دولية مختلفة تستخدم كل الوسائل لمضاعفة دورها الإقليمي، سواء بمحاصرة التهديدات أو الحدّ منها، أو توسيع دائرتها، فإن الحلّ المناسب هي التي تتبع من الإقليم بما يستجيب لمراعاة اعتبارات الديناميات السياسية الداخلية في الدولة، ومصالح الأطراف جميعاً، إذ ينبغي أن تتضمّن الحلّ معالجة الاحتمالات المختلفة لإثارة نزاعات وبروز القضايا الترابية أو الحدودية، وهو ما اتضح في حالة ليبيا والجزائر ومصر حتى الآن، والذي يزيد تنوع وتعدد الفاعلين من آفاق تطوراتها الخطيرة، حيث يجري هذا في بيئة وسياق ما يمكن وصفه بالحرب الباردة العربية الثانية التي أنتجها الربيع العربي، والذي قسّم المنطقة إلى مجموعة أولى من الدول التي يمكن وصفها بالثورية، ومجموعة ثانية وهي الدول الإصلاحية، والمجموعة الثالثة و هي دول أقوى ولكنها مضادة للتغيير أو هي دول الثورة المضادة¹.

ومثلما كانت ثورة الياسمين ملهمة لشباب حركة 25 يناير المصرية، كانت هذه الأخيرة أيضاً ملهمة لثورة 17 فبراير الليبية التي انطلقت من بنغازي، والتي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر، وأبناؤها أكثر قومية وانصهاراً في البعد الثقافي والسياسي المصري، حيث استلهمت مبادئ الثورة العربية من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية من أجل القضاء على الفساد والاستبداد المستشري في هاته البلدان تجاوباً مع تحديات العصر.² ومهما يكن من أمر، ووفق مبدأ "تصدير الثورة" فإن انفجار الأوضاع في دول الجوار كان له أثر بالغ في تحفيز بقية الشعوب ذات الهم المشترك وتأييدهم على الانتفاضة ضد الحكم أملاً في واقع أحسن.

المطلب الثاني: أثر السياقات الدولية على الأزمة الليبية.

لقد فاجأت هذه الثورات القوى الدولية كافة من حيث تفجرها وانتشارها وتطوراتها، والنتائج التي ترتبت

¹ يوسف محمد الصوّاني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة أمنية جديدة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 416، 2014، ص ص 23، 24.

² David Gritten, Op .Cit .

عنها، الأمر الذي انعكس على السياسات التي اتبعتها هذه القوى في التعامل معها، وفيما يلي نعرض لأهم تطورات النظام الدولي بين عامي 2011-2012، حيث تمحورت حول نقطة أساسية تمثلت في:

"تطور عناصر القوة للأطراف الرئيسية في النظام الدولي."

فقد استمر التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية لكلّ من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، باستثناء ألمانيا، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت عام 2008، وكان جوهرها يدور حول خللٍ وفساد في الإدارة الاقتصادية والمالية في مؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، الأمر الذي أتاح إمكان تدخل الدولة للإصلاح، قد بلغت هذه الأزمة ذروتها عام 2011، متمحورة حول أزمة الديون السيادية لعدد من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي الأزمة التي أرجعها الكثير من المحللين إلى سوء الإدارة المالية وعدم الالتزام بالقواعد والمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن الموازنات العامة للدول الأعضاء، والسياسات المالية والنقدية التي يتعين على البنوك المركزية اتباعها في هذه الدول. و يمكن القول بأنه كان لتطور عناصر القوة الاقتصادية لأطراف النظام الدولي آثار هامة بالنسبة إلى مجمل عناصر القوة الاستراتيجية الشاملة لهذه الأطراف، ويمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:¹

✓ كان الاتحاد الأوروبي أكثر الأطراف الدولية تأثراً بالأزمة على المستوى الاستراتيجي، حيث طرحت التساؤلات حول مستقبله ومدى استمراره ومن ناحية أخرى، جعلت الآثار الناتجة من الأزمة الموارد الأوروبية محدودة، قياساً بالمستوى المطلوب للإسهام في الاستراتيجية الدفاعية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وفي المشاركة في عمليات ذات صلة بالمجتمع الدولي.

✓ تثير الأزمة اليونانية الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل النظام الدولي، فقد كانت الأزمة اليونانية بعد الحرب العالمية الثانية نقطة الانطلاق لظهور نظام دولي جديد، حيث فتحت الطريق لتحل الولايات المتحدة محل المملكة المتحدة في موقع القيادة على المستوى الأوروبي في البداية، من خلال الدعم الذي قدمته لليونان ثم من خلال مشروع مارشال، لكن الوضع القائم الآن لا يسمح بإمكانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم

¹ أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وإفاقه، (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2012، ص ص 25، 26.

حلفائها الأوروبيين، نظرا لأنها تعاني تراجعاً نسبياً واضحاً في عناصر قوتها الاقتصادية.

✓ كان لتراجع عناصر القوة الاقتصادية الأمريكية أثره في قوتها الاستراتيجية الشاملة، وقد تمثل ذلك في خفض ميزانية الدفاع في كلٍّ من الصين وروسيا والهند، وكاد أن يلحق ضرراً مباشراً بأحد العناصر الهامة لقوتها الاستراتيجية، متمثلاً في الدولار نتيجة تذبذب قيمته، وامتد هذا التأثير إلى عنصر استراتيجي آخر هو قدرة الولايات المتحدة على سداد ديونها، هذا التراجع في القوة الاقتصادية للدول الغربية أتاح الفرصة للدول الصاعدة كي تُجري تحسيناً نسبياً في عناصر قوتها الاستراتيجية الشاملة.

كما اتفق العديد من الخبراء أنّ عام 2010-2011 اتسم فيه النظام الدولي بأنّه نظام غير قطبي، إلّا أنّ بعض التحولات التي حدثت خلال الفترة محل الدراسة تشير إلى حالة اللاقطبية والتي ربما تكون حالة مؤقتة، فقد شهد النظام الدولي بدايات استقطاب محدود بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي من جانب، والصين وروسيا من جانب آخر، وذلك عند مناقشة الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن، فالجانبان الروسي والصيني أبديا بعض التحفظات، إلّا أنّهما ما لبثا أن وافقا على قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن. وبلغت حالة الاستقطاب هذه الذروة عندما استخدمت الصين وروسيا حق الفيتو لمنع صدور قرار في مجلس الأمن بشأن سورية يكون في غير مصلحة هذه الأخيرة.¹ كل هذه التحولات في بيئة النظام الدولي كانت نتيجة واقعية لطبيعة مخرجات هذا النظام وإعادة ترتيب توازنات القوى العظمى والفواعل الجديدة المؤثرة على النسق العالمي.

المطلب الثالث: مخرجات النظام الدولي الجديد.

إن ثمة مجموعة من الظواهر بدأت تظهر خلال المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي، أبرزها تأثيراً

في مواقف القوى الكبرى من القضايا والثورات العربية ما يلي:²

✓ إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد: تشهد المرحلة الحالية صراعاً بين القوى الكبرى يتعلق بعملية إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد، والإشكالية المحورية تتمثل في أنّه رغم إقرار القوى الكبرى بما فيها الولايات

¹ المرجع نفسه، ص 27.

² المرجع نفسه، ص، ص 32، 36.

المتحدة الأمريكية، بأنّ الوقت حان لإعادة تشكيل النظام الدولي إلاّ أن هذه القوى لم تصل إلى اتفاق على القواعد المنظّمة لإعادة تشكيل هذا النظام وقواعد قيادته وإدارته وتسييره، ولكلّ منها رؤيتها المعبرة عن مصالحها الاستراتيجية.

من هنا، نجد أنّ كلاً منها تسعى إلى تقوية مواقعها في أطر إقليمية استراتيجية هامة بالنسبة إليها، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي أعلنت في 5 يناير 2012 استراتيجية دفاعية جديدة تقوم على نقل التركيز إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك نتيجة للتقدم العسكري الصيني والتحديات الجديدة في هذه المنطقة، من ناحية أخرى ظلت الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بمبادرة نشر الدرع الصاروخية في أوروبا على حالها، وذلك لمواجهة الإستراتيجية الروسية القائمة على تأمين ما يمكن أن نطلق عليه الفضاء الروسي، الذي يشمل منطقة أوراسيا، ويضم دول وسط آسيا الإسلامية وبعض الجمهوريات في الاتحاد السوفيتي السابق، وهي التي عرفت بإستراتيجية بوتين لإعادة النفوذ الروسي الذي كان في الحقبة السوفيتية.

ولم يخرج التحرك الصيني عن هذا السياق، فقد سعت بكين إلى تدعيم مركزها الاستراتيجي في دائرتها الإقليمية المباشرة، وشهد عام 2011 العديد من التحركات في هذا الصدد، منها قيام القوات الصينية المسلحة بسلسلة تدريبات في بحر الصين الجنوبي لدعم الحقوق السيادية الصينية على الجزر والمياه المتنازع عليها بين الصين وعدد من دول الجوار الآسيوية، في الاتجاه ذاته نجد جهودا يبذلها الإتحاد الأوروبي لتدعيم مركزه الاستراتيجي في نطاق دائرته الإقليمية، سواء في شرق أوروبا أو وسطها من خلال توسيع نطاق العضوية فيه بضم دول في هذا النطاق إليه، وكذلك الحال بالنسبة إلى جنوب أوروبا وحوض المتوسط، حيث تمثّل مبادرة المتوسط إحدى المبادرات الهامة في هذا السياق، إذ تسعى إلى زيادة التعاون مع دول حوض المتوسط في جميع المجالات خاصة في المجال الأمني، ومن أبعاده التعاون في مجال الحد من الهجرة غير الشرعية من هذه الدول ومن الدول الإفريقية إلى أوروبا، والتعاون أيضا في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات، فضلا عن زيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري مع هذه الدول من خلال توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة.

✓ السعي للوصول إلى نقطة ملائمة لتوازن القوة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى الصاعدة:

تحاول الولايات المتحدة جاهدة أن تتحكّم في عملية صعود هذه القوى بما لا يمثّل تهديدا لموقعها في النظام الدولي، فيما تسعى القوى الصاعدة من جانبها إلى الخروج من دائرة تحكّم الولايات المتحدة في هذا المجال، بحيث تتوافر لها المتطلبات اللازمة لاستمرار صعودها.¹

ومن أبرز ملامح هذا المستوى من الصراع ذي الصلة بالمنطقة العربية هو النزاع حول مصادر الطاقة، فالولايات المتحدة تحاول التحكم في صعود القوى الناهضة من خلال السيطرة بشكل أو بآخر على مصادر الطاقة وإمدادها وأسعارها واستثماراتها، في حين تسعى القوى الصاعدة وخصوصا الصين، للخروج من هذه الدائرة من خلال تنويع مصادر الحصول على الطاقة وإدارة الاستثمار فيها، وتحاول روسيا بحكم ما لديها من نفط وغاز، توظيف هاتين المادتين في تحقيق مكانة مناسبة في إطار النظام الدولي الجديد، وفي إفشال المحاولة الأمريكية لكبح صعود القوى الناهضة. عند هذا المستوى من التحليل، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة، نظرا لكونها تستحوذ على أعلى مخزون من النفط والغاز الطبيعي في العالم، وكونها من أهم مناطق الإنتاج المؤثرة في أسعار الطاقة في العالم، بالإضافة إلى موقعها المؤثر في حركة نقل النفط والغاز من مناطق الإنتاج إلى أسواق الإستهلاك، وليس من المتوقع أن تتراجع أهمية المنطقة العربية في مجال إنتاج الطاقة حتّى مع افتراض حدوث تحوّل في نوع الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وغيرها.

من ناحية أخرى، تبرز ظاهرة سعي كلّ طرف لبناء تحالفاته التي تدعم وضعه الاستراتيجي في سياق النظام الدولي الجديد، فالولايات المتحدة تحاول تقوية تحالفاتها التقليدية مع كلّ من الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية ودول شرق آسيا وجنوب شرقها التي لها النزاعات ذاتها مع الصين، كما تسعى إلى بناء نوع من العلاقات مع الهند. ومن ناحية أخرى تسعى الصين إلى تقوية تحالفاتها الإستراتيجية، وهو ما اتضح في نطاق تحالفاتها الصينية-الروسية بشكل ملحوظ، وتقوم روسيا بدور هام في اجتذاب الهند لهذا التحالف.

والجدير بالذكر أن لكلّ من هذه القوى الثلاثة مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية، فالهند تعتبر

¹ المرجع نفسه، ص 32، 33.

منطقة الخليج والجزيرة العربية إحدى المناطق المحورية لأمنها القومي، كما أنها ترتبط بالمنطقة بروابط هامة، وللصين مصالح إستراتيجية في المنطقة العربية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للطاقة، وبحكم موقعها المؤثر في حركة التجارة من الصين وإليها فضلا عن كونها مصدرا من مصادر الاستثمار وسوقا للمنتجات الصينية، أما روسيا فإن نطاق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية يتشكل من الجوانب الأمنية الناتجة من موقع المنطقة إلى الجنوب منها، وحاجتها إلى مدخل للوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط.

✓ البحث عن صيغة لتوزيع الأعباء والمسؤوليات بين القوى الكبرى في النظام الدولي:¹

تتلخص الإشكالية المحورية في الرغبة الأمريكية في الاحتفاظ بموقع القيادة في النظام الدولي، مع توزيع الأعباء على الأطراف الدولية الأخرى وهو ما بدا واضحا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنت عام 2010 ومن خلال الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي في مناسبات عديدة، وعلى الصعيد العملي، بدا ذلك واضحا في إطار ما نسميه علاقات القوة بين القوى الكبرى.

✓ المنظمات الدولية والإقليمية كإطار للعمل لمنع الصراعات والأزمات وإدارتها:²

إن إحدى الظواهر الهامة في إطار النظام الدولي الجديد هي ظاهرة التركيز على العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لمنع الصراعات والأزمات وإدارتها، والواقع أنه إذا كان العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لمنع الصراعات والأزمات وإدارتها وصنع السلام العالمي من الأمور المقبولة من حيث المبدأ، وهي تتوافق إلى حد بعيد مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن الطرح الأمريكي والغربي لهذا لموضوع في المرحلة الحالية يتضمن ثلاثة أمور يجب الالتفات إليها:

الأول: يتعلق بمدى ولاية المنظمات الدولية والإقليمية للشؤون الداخلية للدول، وهو ما يتعارض مع أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي، والمتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الثاني: يرتبط بتوفير الموارد اللازمة للجهود التي ستبذل في مجال منع الصراعات والأزمات وإدارتها وإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يثير التساؤل حول الدوافع والمصالح التي ستدفع الأطراف الدولية الأخرى إلى توفير هذه

¹ المرجع نفسه، ص 34.

² المرجع نفسه، ص ص 38، 39.

المواد وإضفاء تلك الشرعية.

أما الثالث: يدور حول مسار توظيف العمل من خلال المنظمات، إذ وفقا للطرح الأمريكي الغربي يتلخص الأمر بعبارات فضفاضة، كتحقيق السلام والاستقرار في العالم، والواقع يبرهن توظيف مسار عمل المنظمات الدولية لتحقيق المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والدول الغربية، سواء في المجال السياسي أو الأمني أو الاقتصادي.

✓ التدخل في الشؤون الداخلية للدول:¹

تعددت الدراسات التي حاولت أن توصل لمسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول في إطار النظام الدولي القائم، لكن واقعا لم تظهر مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول في صورتها المعاصرة إلا مع انتهاء الحرب الباردة، ومع التحولات الاقتصادية والتقنية الناتجة عن العولمة وما أدت إليه من انفجار الأوضاع الداخلية في العديد من الدول النامية إلى حد الحروب الأهلية والمذابح الجماعية والتطهير العرقي، مثل هذا الأمر دعا إلى إطلاق مبدأ حق التدخل الدولي لأغراض إنسانية، لكن الممارسة الدولية لهذا الحق لم تقم دائما على مبدأ الأغراض الإنسانية، بينما حدث التدخل الخارجي في دول أخرى لاعتبارات نفطية أو أمنية وسياسية تتعلق بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة والدول الغربية في الأساس، والجدير بالذكر أن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول في الواقع المعاصر لا يقتصر على التدخل المباشر، إنما قد يتم بوسائل وأدوات غير مباشرة، تشمل الضغوط الإعلامية وتوظيف جماعات الضغط في الداخل وتمويل بعض منظمات المجتمع المدني وتدريبها على أعمال الحشد وممارسة الضغوط على نظم الحكم، وقد زادت فعالية مثل هذه الوسائل غير المباشرة في الفترة الأخيرة نتيجة للتطور المذهل لتقنيات الاتصالات ونظم المعلومات، وبدا تأثيرها واضحا في البلدان العربية التي شهدت ثورات شعبية.

✓ العودة إلى الدولة:²

من أهم الظواهر المرتبطة بالتطورات التي يشهدها النظام الدولي الجديد ظاهرة العودة إلى الدولة

¹ المرجع نفسه، ص ص 39، 40.

² المرجع نفسه، ص ص 40، 41.

باعتبارها الإطار القانوني الذي ينظم تفاعلات المجتمع الداخلية والخارجية، وذات الشخصية القانونية المعبرة عن المجتمع، لكن الجديد في هذا المجال هو الربط بين سيادة الدولة ومسؤوليتها تجاه شعبها ومجتمعها، وبالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، وفي هذا الإطار انحسر الحديث عن تراجع دور الدولة وتلاشي سيادتها.

✓ تنامي دور الإعلام وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي داخل الدول وفي ما بينها:¹

من الظواهر المحيطة بعملية تشكل النظام الدولي الجديد ظاهرة التنامي المستمر والمتعدد الأشكال لدور وسائل الإعلام بصفة عامة وشبكات التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، على المستوى السياسي داخليا وخارجيا، الأمر الذي أثار الحديث عن حقيقة القوة السياسية لوسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. إن المتبصر في ملامح البيئة الدولية والتغيرات التي طرأت على المنتظم الدولي يستشف تجليات هذا التغيير وتأثيراته على بناء الدول العربية، حيث أن إعادة ترتيب الأولويات والتوازنات الدولية أفرزت تحالفات وانكفاءات جديدة، وقد كان للأزمة المالية دور جسيم في دفع الدول الكبرى والمؤسسات البترولية والإقتصادية للبحث عن مساحات نفوذ وتمويل للطاقة و الثروة لدى الدول العربية البترولية (ليبيا بالأخص) مما أدى إلى تصادم مصالح الدول الكبرى، وتباين ولاءات الدول العربية إزاء هذه التحولات، كما كان للإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والوسائل الذكية لنقل المعلومة عبر شبكة الإنترنت و بروز مفهوم " المواطن الصحفي " دور بليغ في عولمة الفكر الثوري ونشر أفكار التغيير والتجديد ورفض القيم التقليدية والنظم التسلطية والشمولية التي تزرع فيها الشعوب العربية، ونقل كل ما يقع داخل الدولة إلى خارجها عبر الهواتف والحواسيب الذكية مما سهل عمليات الإختراق وانكشاف ممارسات الأنظمة السياسية القمعية " الإنكشافية الإعلامية "، فكل هذه المتغيرات وغيرها أسهمت بشكل واسع في إعادة هندسة الوعي المجتمعي لدى الدول العربية مما أفضى إلى حالة الإنفلات والتأزم، والتي تعامل معها المجتمع الدولي وفق ميزان المصالح وتوازنات القوى حتى وإن تبنى شعارات الديمقراطية والتحيز للإرادة الشعبية فما تعدو إلا أن تكون وسيلة تتبناها القوى العظمى لتبرير غاياتها في الإستيلاء على منافذ الطاقة العالمية وتوسيع مجالها الحيوي والإستثمار في الأزمة.

¹ المرجع نفسه، ص 42.

وبعد عرض السياقات الداخلية والخارجية المفسرة للأزمة الليبية ننتقل في المحطة الموالية إلى توضيح

أبعاد الأزمة الليبية بغرض تحديد توصيف دقيق لها، قصد فهم دواليبها وأهم محركاتها.

المبحث الثالث: أبعاد الأزمة الليبية.

تعتبر عملية تحديد أبعاد الأزمة من أهم الأمور المنهجية الضرورية لفهم حقيقة الأزمة ومسارها، ومن ثم تحديد ملامحها، وانطلاقاً من هذا يمكننا بلورت تصور علمي عن كيفية مواجهتها وأيضاً توقع تداعياتها محلياً وإقليمياً ودولياً، والوصول لرسم خارطة توقعات وتنبؤات مستقبلية حول مستقبل هذه الأزمة.

المطلب الأول: توصيف الأزمة الليبية.

سنقوم في هذا المطلب برصد المراحل الأولى للأزمة الليبية والتفاعلات التي حصلت بين أداء النظام والمطالب الشعبية والآليات التي اختارها للتجاوب مع هذه الأخيرة، مروراً باشتداد حدة الصراع وانحسار دور النظام وفقد السيطرة على الوضع، انتهاء بمآلات الأزمة الليبية وأبرز نتائجها.

الفرع الأول: تصاعد عنف النظام وبروز الانتفاضة الشعبية.

بدأت الإرهابات الأولى للأزمة الليبية في منتصف جانفي من عام 2011 متأثراً بالأحداث في الجارة تونس، وكبديل لاحتواء بؤادر الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات، وسعى إلى تخفيض أسعار المواد الغذائية، لكن دون جدوى إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15 فيفري من نفس السنة¹، وتدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 ليبيا وخاصة الشباب الذين نزلوا الشارع للتعبير عن احتجاجهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي السابع عشر من نفس الشهر² واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فسقط قتلى وقدرت منظمات إنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل.³

¹ تم اعتقال المحامي فتحي تريل أحد مؤسسي رابطة شهداء أبو سليم، والمتحدث الرسمي باسمها أمام المنظمات الحقوقية والإعلام الخارجي، وخرج الشارع سلمياً للمطالبة بخروجه، فقبول بالضرب من قبل قوات الأمن، وهو ما أكدّه الأديب الليبي المسماري في اتصاله مع قناة الجزيرة ليروي لها ما يحدث في الشارع البني غازي وفي أثناء حديثه صرخ من الألم قائلاً إنهم يضربوننا الآن. انظر: حسن صبرا، نهاية جماهيرية الربيع، (لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون)، ط 3، 2012، ص 14، 16.

² هو ذكرى التظاهرات التي اقتحم فيها أهال من بني غازي القنصلية الإيطالية عام 2006 وأحرقوها احتجاجاً على مواقف صدرت من إيطاليا اعتبرت مهينة للإسلام وللرسول صلى الله عليه وسلم، كما أحرقوا عدداً من مؤسسات الدولة كمقرات اللجان الشعبية. انظر: المرجع نفسه، ص 15، 17.

³ Jean Fleury, op.cit, p 55.

تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد، وفشل أجهزة القذافي في قمع المقاومة بذعر هذا الأخير، فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صبغة الانفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب ضدّ الشرق، مع ذلك أضعف انضمام سكان المدينة الجبلية الغربية "الزنتان" والمدن الساحلية مثل مصراته والزاوية إلى الاحتجاجات، الأساس المنطقي لادعاءات النظام.¹

كان حجم المشاركة الشعبية في الانتفاضة كبيرا إلى درجة عجزت أجهزة الأمن الليبية عن مواجهتها، رغم كثافتها في بن غازي، ففتح العقيد القذافي سجون المنطقة كلها وأخرج مجرميها، وأصحاب السوابق ووزع عليهم السلاح، ومنح كل واحد منهم مبلغ 5000 دينار كي يقتل ما استطاع من المتظاهرين، ويمنع تقدمهم نحو أي مؤسسة للنظام، كما تحرك أحد رجال القذافي لجمع فعاليات السلطة وطلب من كل مسؤول مؤتمر شعبي 50 عنصرا ليندسوا بين المتظاهرين، ووزعهم على سيارات لتدوي الناس وتسعى لتفريقهم.²

ثم تصاعدت الاحتجاجات بين صفوف المتظاهرين، وأمام عنف النظام ضدهم قابلوا العنف بالعنف، فأحرق المتظاهرون الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف والخسائر التي تكبدوها مراكز الشرطة ورددوا هتافات تطالب برحيل النظام وإقامة نظام ديموقراطي.³ وفي خلال ثلاث إلى أربعة أيام كانت جميع المدن الرئيسية من بنغازي إلى الحدود المصرية شرقا قد سقطت بأيدي المنتفضين، وخرجت مظاهرات في طرابلس وتاجوراء والزاوية والزنتان ونالوت، ونتيجة للصدام بين كتائب النظام والمنتفضين تحولت المظاهرات والاحتجاجات إلى نزاع مسلح في الشرق والغرب.⁴

الفرع الثاني: خطوة مأسسة الانتفاضة.

قاد هذا الوضع المرعب عددا من المسؤولين، بمن فيهم السياسيين، والديبلوماسيين في الداخل والخارج إدانة النظام وتعهدوا بدعمهم للمتظاهرين، وهذا ما يسر للانتفاضة في ذلك الوقت الاستفادة من خدمات العديد

¹ يوسف محمد الصواني، انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، في: الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة (لبنان، بيروت: منتدى المعارف)، 2013، ص 119.

² حسن صبرا، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ يوسف محمد صواني، انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

⁴ علي خضير ميرزا، مرجع سبق ذكره، ص 361.

من الخبراء الذين كانوا مؤهلين للتعامل مع الأزمة، والذين يفهمون سبل ووسائل الحصول على دعم ثوري عالمي، في الحين نفسه، بدأ المنتفضون في إنشاء مؤسسات من شأنها التعبير عن مصالحهم وتنفيذها، وقام عدد من الشخصيات التي تمثل قطاعا عريضا من الطيف السياسي الليبي بتأسيس المجلس الوطني الانتقالي « NTC »¹. الهيئة الرسمية التي نشأت عن الانتفاضة، وتهدف إلى الإشراف على المرحلة الانتقالية التي تقضي إلى ديموقراطية ليبرالية، تكون أصلا من 31 عضوا يمثلون مناطقهم المختلفة، وتم اختيارهم من مجالس محلية تم إنشاءها بعد الانتفاضة، يقود المجلس الوطني والمكتب التنفيذي مجموعة تضم عددا من التكنوقراط وعددا من الشخصيات السياسية من اللجنة الشعبية العامة الذين انشقوا والتحقوا بالثورة خلال مراحلها الأولى، وينظر إلى المجموعة على أنها براغماتية نسبيا ومنفتحة وغير ملطخة بالفساد. يتراأس المجلس "مصطفى محمد عبد الجليل"، أما الرئيس والمسؤول عن الشؤون الدولية في مكتبها التنفيذي فهو "محمود جبريل".

وفي محاولة للتواصل مع المجتمع الدولي، قام المجلس أيضا بتعيين عدد من الممثلين في الخارج² إضافة لذلك، لدى المجلس لجنة للعلاقات الخارجية، وشركة نفط وطنية خاصة به، كانت تعمل تحت نظام الفذافي وأصبحت تعمل لصالح المجلس، وتسعى لتصدير النفط من المنطقة الشرقية،³ كما شكل المجلس لجنة عسكرية مكونة من 15 عضوا، كان يرأسها في البداية "عمر الحريري"، وأوكل منصب القائد العسكري على الأرض في البداية للأمين العام السابق "عبد الفتاح يونس العبيدي"، وبعد أن عانى الثوار من عدد من الإنكسارات ولم تحصل عمليات الانشقاقات التي كانوا يأملون بها، تم تعيين العقيد "خليفة حفتر" بدلا منه، وبعد ارتكاب عدد من الأخطاء تحت قيادة حفتر، أعاد المجلس تعيين عبد الفتاح يونس العبيدي في هذا المنصب،⁴ وفي أول مواقفه قال المجلس الوطني الانتقالي إنه يرفض مبدأ المفاوضات مع الفذافي على ضوء ما تم تداوله

¹ يوسف محمد الصواني، انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

² جمعة القماصي في المملكة المتحدة، علي زيدان المقيم في فرنسا كناطق رسمي في أوروبا. انظر: "تقرير الشرق الأوسط رقم 06، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ بدأ المجلس بتصدير كميات محدودة من النفط الخام بموجب اتفاقية خاصة تم توقيعها في إبريل 2011 تكون بموجبه الدوحة مسؤولة عن تسويق وبيع النفط وكذلك تزويد المجلس بمنتجات النفط المكررة بالمقابل. "تقرير الشرق الأوسط رقم 06، مرجع سابق."

⁴ تقرير الشرق الأوسط رقم (06)، مرجع سبق ذكره، ص 20، 21.

من أنباء حول مبادرة ترعاها فنزويلا لحل الأزمة الليبية.

وفي أول ردٍّ أميركي على تشكيل المجلس قالت وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" إن بلادها "مستعدة" لتقديم "كل شكل من أشكال المساعدة" إلى معارضي نظام القذافي.

❖ **مهام المجلس:** ¹ يهدف المجلس للاضطلاع بالمهام التالية:

- 1- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
- 2- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
- 3- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
- 4- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.
- 5- الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.
- 6- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.
- 7- تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح المجلس مقعدا بالمنظمة الأممية في تصويت شهد تأييد 144 عضوا ومعارضة 17 وامتناع 15 عضوا عن التصويت، كما اعترفت نحو 90 دولة بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا لشعب ليبيا، لكن الاتحاد الإفريقي رفض الاعتراف بالمجلس وأعرّب بالتزامه بخارطة الطريق التي وضعتها ليبيا والتي تدعو إلى تشكيل حكومة شاملة في البلاد، كما رفع مجلس الأمن الدولي العقوبات المفروضة على الأصول الليبية وكذا حظر بيع الأسلحة، كما أعلن عن تشكيل بعثة أممية لمساعدة

¹ تقرير الجزيرة حول: المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، نقلا عن:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8> تاريخ التصفح:

2012/12/23. التوقيت: 23:09.

الدولة الواقعة بشمال إفريقيا على استعادة الأمن وبدء التعافي الاقتصادي.

ونص قرار المجلس على رفع التجميد المفروض على الأصول الليبية والإجراءات التي اتخذت ضد المؤسسة الوطنية للنفط وشركة النفط زويتينا في ليبيا، وتخفيف العقوبات ضد مصرف ليبيا المركزي والمصرف العربي الليبي الخارجي وهيئة الاستثمار الليبية ومحفظه ليبيا للاستثمارات الإفريقية.¹

نظرا إلى هذه الحلول المبتكرة، أعطت الانتفاضة الليبية نموذجا تنظيميا غير عادي عوّض عن غياب قيادة سياسية موحدة في بداية الانتفاضة، حيث بدأ هذا التطور بالعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة وتشكيل حكومة انتقالية قبل سقوط النظام.²

الفرع الثالث: نهاية نظام القذافي وثقل تركته.

واستمر الأمر بين كر وفر وتدخل حلف الناتو إلى جانب المنتفضين لمدة ستة أشهر، بعدها سقطت طرابلس في 20/22 أوت وفر القذافي وأبنائه والمقربين منه. وفي 20 أكتوبر 2011 أُلقي القبض على القذافي وابنه المعتصم في سرت من قبل جماعات المقاتلين المصرتيين. و قُتل ابنه في مصراته بعد أسره، وكانت سرت تعرضت خلال الأسبوع 20/13 أكتوبر إلى تدمير كبير من قبل الثوار وقصف حلف الناتو شابه تدمير مصراته من قبل قوات النظام في الأشهر السابقة لشهر أوت 20/19، وألقت جماعات مسلحة من الزنتان القبض على سيف الإسلام في موقع قريب من أوباري في الجنوب الغربي من ليبيا. وبذلك طويت صفحة الجماهيرية العظمى. إنّ الانتفاضة أو كما تتفق بعض الأدبيات على تسميتها بالثورة التي أطاحت بنظام القذافي المتسلط، لم تجد أمام لحظة الانتصار أي تمثلات للدولة ومؤسساتها المدنية أو العسكرية، إذ قام القذافي واستقر عقودا طويلة بالسلطة والحكم مستندا لا إلى أي نمط من المؤسسات، بل إلى ترتيبات غير رسمية تمحورت حول شخصه،³ وهو ما خلف تركة ثقيلة أثرت على مستقبل ليبيا بعد الانتفاضة والتي انتهت بسقوط النظام وهو ما

¹ تقرير إخباري: المجلس الوطني الإنتقالي الليبي يحظى بدعم اوسع نطاقا، نقلا عن:

<http://arabic.people.com.cn/31662/7598158.html> تاريخ التصفح: 2012/12/13. التوقيت 23:50.

² يوسف محمد الصواني، انتفاضة 17 فبراير في ليبيا : إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

³ ريكاردو لاريمونت وآخرون، مابعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي، في: الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، مرجع سبق ذكره، ص 236.

أدى ببعض التشكيلات السياسية إلى استغلال الرأي العام بشأن القذافي لخدمة توجهاتها¹، مما عمق الأزمة وأعطاهما عدة أبعاد نحاول فيما يلي رصدتها للوقوف على مدى خطورة ما تمر به البلاد.

المطلب الثاني: البعد الأمني للأزمة الليبية.

الأمن مجال حيوي مرتبط بقضايا متعلقة بالسلطة، فبعد نهاية النظام السابق تشهد الساحة السياسية الليبية تجاذبات خطيرة بين مختلف الفعاليات السياسية أثرت على الأمن في الدولة، خاصة مع غياب سلطة إكراه مادي تضبط العنف داخل المجتمع، وهي جوهر القوة العامة للدولة في هذا الاحتكار للقوة المادية من قوى مسلحة وقوى بوليسية والتي بدونها لا تكون الدولة إلا شكلا فارغا من مضمونه، وفي الواقع الليبي منذ نهاية القذافي وحتى بعد ثلاث سنوات من هذا الحدث لا توجد سلطة واحدة تحتكر العنف، كما أنه ليس هناك إجماع حول من هو المخول بتشكيل سلطة عسكرية مركزية؟، كل هذا الاعتبارات ساهمت في إخفاق محاولة هيكلية جيش ليبي جديد²، وهو ما كرس مظاهر أمنية جديدة على الساحة الليبية عمقت حالة اللاأمن وصيغ الأزمة بطابع أمني معقد وهو ما سنعرضه في الآتي.

الفرع الأول: تحول الإنتفاضة إلى نزاع مسلح.

حتى 20 مارس 2011 تراوحت التقديرات حول الوفيات نتيجة النزاع في ليبيا بين 8,000 و 20,000 بارتفاع إلى حوالي 30,000 في 8 سبتمبر، وعلى ضوء ذلك تبين من تطور النزاع حتى سقوط طرابلس في أوت 2011 أنّ هذا النزاع يقترب من كونه حربا أهلية، فالجانب الأول في الحرب: الثوار/ المنتفضين، كان أغلبهم في البداية من شرق ليبيا، غير أنّ الاحتجاجات في طرابلس والانتفاضات في مصراتة والزاوية والجبل الغربي والزنتان غطت أجزاء مهمة من ليبيا، أمّا الجانب الثاني في هذه الحرب فهو الدولة.³

غير أن الأمور تطورت بشكل جوهري نحو هزيمة النظام ومسانديه وكان ذلك نتيجة لعاملين، الأول:

¹ المرجع نفسه، ص 241.

² Libya Working Group : MENA Programme, Libya: Challenges after liberation,(London: Chatham house), novembre 2011, p 08.

³ علي خضير مرزا، مرجع سبق ذكره، ص 385.

هو الصمود الجاد لانتفاضة مصراتة وانتفاضات الغرب الليبي بما فيها المناطق الأمازيغية، والثاني: تدخل حلف الناتو في تدمير الآلة العسكرية للنظام، وبمرور الوقت إنحاز أغلبية السكان للثوار ولكن بعد معارك عنيفة بينت أنّ الإسناد الكلي للانتفاضة لم يكن متوفرا وأن هناك جزء مهم من السكان يساندون النظام،¹ أما القبائل فإنّ التوزيع الشرقي/الغربي لَوْن انحيازها بين المنتفضين والدولة بحيث بدا دورها ضعيفا في حسم النتيجة أو في منع استمرار النزاع.

كما كان التدمير الذي تعرضت له مصراتة في الأشهر الخمسة الأولى للانتفاضة وذلك الذي تعرضت له "سرت" و"تاورغاء" القريبة من "مصراتة" والذي جند العديد من أبناءها للهجوم على "مصراتة" في شهر أكتوبر أول شاهد على شرح مجتمعي سيؤثر على تطور الأحداث.

لقد ظهر الخلاف الشديد بين الجماعات المختلفة المساندة للتغيير حتى سقوط طرابلس، إذ ظهرت دعوات نحو إزالة الوجوه القديمة من المجلس الوطني،² ومع تأليف حكومة جديدة برئاسة الكيب في نوفمبر لتُعدّ للانتخابات خلال ثمانية أشهر ولكتابة الدستور، يبدو المشهد السياسي في أوائل 2012 أبعد ما يكون عن الاستقرار، فالمجلس الوطني الانتقالي ليست له سلطة فعلية لا في طرابلس ولا في باقي أنحاء البلاد، والوضع العسكري/الأمني في طرابلس وباقي أنحاء ليبيا تسيطر عليه الجماعات المسلحة الإسلامية وغير الإسلامية، وليس هناك ظهور لقوات الشرطة أو الجيش، وهذه الجماعات لها قيادات ومن ثمّ أجنادات مختلفة وبعضها ينشط في العاصمة وباقي أنحاء ليبيا لترويع الخصوم وإزالتهم من المشهد السياسي والخدمة في إدارات الدولة.³

وتساهم المصالح المختلفة في تركيز الشرخ الاجتماعي، فلقد أخذت الجماعات المختلفة تصدر قوائم

¹ لقد تبين ذلك واضحا في المقاومة العنيدة لبني وليد وسرت خلال سبتمبر/ أكتوبر. كما أظهر تقريرين للسكرتير العام للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية عن وجود ألف من المعتقلين الليبيين "خاصة الطوارق" والافارقة مع اسرهم، بعد سقوط العاصمة في أوت 2011، على يد المنتفضين. ولا شك أنّ اعتقالهم جاء على خلفية مساندتهم للنظام. فلقد تبين تقرير سكرتير عام للأمم المتحدة إلى جلسة مجلس الامن في 2011/11/28 أن عدد المعتقلين في ليبيا بلغ 7000 في حين بين تقرير منظمة العفو الدولية أن عدد المعتقلين في طرابلس والمناطق المجاورة من المساندين للنظام بلغ 2500، وذكر كلا التقريرين أن أغلب المعتقلين هم تحت سيطرة مجموعات مسلحة من المنتفضين وليس السلطات الحكومية وأن بعضهم يتعرض للتعذيب. انظر: المرجع نفسه: 385، 388.

² كان أول ضحية واضحة هو محمود جبريل الذي استقال من منصبه كرئيس تنفيذي للمجلس. انظر: المرجع نفسه، ص 388.

³ المرجع نفسه، ص 388.

باستثناء مجموعات من الخدمة العامة والحياة السياسية،¹ كما امتد الأمر للتكنوقراط العاملين في جهاز الدولة كالدعوة إلى تقاعد من هم بعمر 55 سنة فأكثر. إن هذه الممارسات والدعوات تسهم في بذر بذور الصراع والنزاع المستقبلي، إذ أنّ الجماعات المستتناة ستكون أرضاً خصبة لإشعال فتيل نزاع يعصف بالنظام الجديد، حال ما تهدأ نشوة الفرح بإزالة النظام القديم ويبدأ الناس بالتساؤل حول ما يقدمه العهد الجديد من خدمات ومزايا.

الفرع الثاني: مظاهر الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط القذافي.

يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها، فوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك ومفتوحاً على كل الاحتمالات، وهو ما انتهى إلى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان يوم 10 أكتوبر 2013.

فقد عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها... انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكثائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة. يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي مشهداً ملتبساً، تعاضمت مراحلته حتى وصلت ذروتها بخطف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث كثيراً عن جهود لم شمل الليبيين.²

وقد جرت محاولات عدة في الفترة الأخيرة للسيطرة على الوضع الأمني، آخرها كان قراراً بحل جميع التشكيلات المسلحة الشرعية وغير الشرعية وحصر السلاح بيد الجيش الوطني والشرط، إلا أن موقف قادة الكثائب جاء مغايراً، فمنهم من رأى أن خروجهم من المشهد سيحدث فراغاً أمنياً كبيراً، فقاتلوا درع ليبيا - لواء الجنوب وثور الجفرة التي تقع في وسط ليبيا وكتيبة درع الصحراء وحتى القائد العسكري في المنطقة الغربية، كلهم دافعوا عن التشكيلات المسلحة.

¹ على سبيل المثال، وضع العديد من منتسبي قبيلة الورفلة أو السكان من تاورغاء أو القبائل والمجموعات الأخرى التي ساندت النظام القديم أو وقفت على الحياد في القائمة السوداء. انظر: الموجع نفسه، ص 388.

² مجدي يازجي، ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكثائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكثائب عن التشكيلات المسلحة. موقع العربية، نقلا عن :

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10> تاريخ التصفح: 2013/11/23. التوقيت: 23:13.

هذا الوضع الأمني المضطرب دفع الأمم المتحدة إلى إصدار تقرير تعرب فيه عن قلقها البالغ إزاء تنامي حدة أحداث العنف في البلاد، حيث تشير الوثيقة إلى استمرار الاغتيالات ومواصلة أنشطة المجموعات المسلحة، فضلاً عن الهجمات والتهديدات لأعضاء السلك الدبلوماسي في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك في العاصمة طرابلس، ومن ضمن الملفات التي تطرح أيضاً حول الأمن في ليبيا قضيتا أمن الحدود والمعتقلين المحتجزين من قبل جماعات مسلحة تسعى إلى تجاوز الدولة والقوانين¹، وتزداد الهوة اتساعاً وسط تصاعد العنف وسيطرة المسلحين على موانئ تصدير النفط في شرق وغرب ليبيا بالإضافة إلى تدني وتدهور الأوضاع الداخلية.² ويتجلى ذلك في المظاهر التي طبعت المشهد الأمني المهترئ والمنفلت، وأبرزها:

◀ **انتشار السلاح والمتاجرة به:** يشكل إنتشار السلاح العامل الأساسي في مشكلة الإنفلات الأمني الذي تشهده ليبيا منذ إعلان التحرير، وهو المنبسط لعودة الشركات الأجنبية والطارد لها، في الوقت الذي تعتبر فيه البلاد في أمس الحاجة إليها لتنفيذ مشاريع الإعمار، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وغيرها من مشاريع التنمية، كما يشكل إنتشار السلاح عقبة كبرى للجهاز القضائي وإجراءات العدالة ونشر الأمن، كما أنه ينقص من هيبة الدولة في الداخل والخارج.³

ومن أهم تبعات الحرب على ليبيا هو الانتشار المكثف للسلاح وبروز أمراء الحرب على شاكلة الصومال وأفغانستان، مما يُقوض سلطة أي نظام سياسي مركزي، ويجعل الحكومة عرضة للمساومة، وقد وجدت العديد من الأطراف القبلية والسياسية في انتشار السلاح فرصة للتموقع في ليبيا مباشرة بعد ظهور بواكر التمرد الداخلي، وبالنسبة للحالة الليبية لم يقتصر الأمر على سلاح الجيش الليبي الذي نهبت مخازنه التي كانت تضم الآلاف من الصواريخ السوفيتية والفرنسية مثل صواريخ كروتال، بل الأسلحة التي زودت بها فرنسا وقطر والإمارات المجموعات المسلحة المناوئة للقذافي في تحدّ صارخ للناحيتين الأمميتين 1970، 1973، هذه الأسلحة

¹ المرجع نفسه.

² الصراعات السياسية والانفلات الأمني يجعلان ليبيا رهينة الميليشيات، العرب، نقلا عن:

<http://alarab.co.uk/?id=19164> تاريخ التصفح: 2014/05/10. التوقيت: 11:13.

³ فوزية بربون، مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين، موقع ليبيا المستقبل، نقلا عن:

<http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756> تاريخ التصفح: 2014/06/11. التوقيت: 23:28.

أصبحت أحد معالم تموقع مجموعات مسلحة وميليشيات تدين بالولاء للجهة والقبيلة دون السلطة المركزية وتعكس موازين قوى برزت مع تشكيل حكومة عبد الرحيم الكيب.¹

لقد باتت المخاوف تنتاب المنظومة الأممية والإقليمية من أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية وتهريبها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله الكئيبة على دول الجوار الليبي، التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية، وفي العام 2013 نجحت صحيفة "صنداى تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNL) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طرد "الإرهابيين". وتتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف أيضاً وراء حادثة عين أميناس في الجنوب الشرقي الجزائري. لقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا والأمثلة كثيرة ومتعددة لما خلفه انهيار النظام الليبي من مأسٍ وعدم استقرار في المنطقة.²

⬅ **خطر تمدد داعش إلى ليبيا:** أصبح خطر تمدد تنظيم داعش الإرهابي إلى ليبيا واقعا ملموسا وفق تأكيدات المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا برنارد ليون ورئيس الحكومة "عبد الله الثني"، كما أنّ إعلان بعض الكتائب والتنظيمات الجهادية في بعض المدن الليبية ولاءها للبغدادي ولدولته الإسلامية أكدت كلّ التخمينات والتوقعات

¹ عبد القادر حريشان، مصطفى دالع، انفلات أمني وغياب للمؤسسات وارتجال في تسيير الأزمة - مستقبل ليبيا.. بين مطرقة السلاح وسندان القبائل، <http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/273191.html> تاريخ التصفح 2013/01/13. التوقيت: 10:19

² عبيد اميجن، تقرير حول انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014، ص 4،5.

الممكنة، بخصوص تغلغل داعش وبسط سيطرته على مؤسسات الدولة الليبية.¹

ومن الضروري النظر إلى صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية الجهادية هناك، مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أنّ المسارات البديلة مغلقة إلى الآن.²

◀ **التغذية الاسترجاعية بين الملف الأمني والسياسي:** أصبحت الحالة الأمنية في البلد بوجه عام صعبة ولا يمكن التنبؤ بعواقبها على نحو متزايد، ومما يزيد هذه الحالة تعقيداً انعدام القانون والنظام، وانتشار الجماعات المسلحة، والقدرات المحدودة لقطاعي الأمن والعدالة الليبيين، وتسييس القوات المسلحة الليبية وتجزؤها، والمنازعات القبلية التي لم تتم تسويتها، والمشهد السياسي المتمسم باستقطاب شديد.³

إن الوضع الأمني اليوم يعكس نفسه بقوة على المشهد العام، وهو يتغذى من الأزمة السياسية ويغذيها في نفس الوقت، فهناك قوى ترى أن قيام دولة ليبية خطر على مصالحها، فتستعمل الفصائل المسلحة لإضعاف سلطة الدولة، وهناك قوى أخرى ترى أن قيام الدولة يخدم مصالحها لكنها تتأرجح بين بناء قوات مسلحة تابعة للدولة وبين الاستعانة بفصائل مسلحة لتطبيق قراراتها، ويساهم كلّ هذا في تأجيج الصراع الداخلي، كما يساهم بدرجة كبيرة في فقدان الثقة في مؤسسات الدولة انطلاقاً من أن الحكومة لم تفلح في السيطرة على الوضع الأمني، هذا العجز الحكومي في ضمان الأمن وانتشار جماعات مسلحة اكتسبت شرعية وجودها بمشاركتها في الثورة على القذافي، وافتقاد القيادات السياسية المنتخبة الشرعية الكافية لبسط سلطة الدولة على كامل الإقليم، وتنامي دعوات مرتبطة بشرعيات مناطقية موروثية من الماضي، كلّ ذلك جعل من الممكن إقدام بعض القوى على رفض الاعتراف بسلطة الدولة بل والدعوة إلى الخروج عليها ولو بالقوة، وقد كان أبرزها تحرك اللواء خليفة

¹ داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني، العرب، نقلا عن: <http://www.alarab.co.uk/?id=35700> تاريخ التصفح: 2015/01/02. التوقيت: 13:10.

² معتز الخطيب وآخرون، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، ملفات، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، نوفمبر 2014.

³ تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مجلس الأمن للأمم المتحدة، 5 سبتمبر 2014، ص 21.

الفرع الثالث: خارطة الصراع في ليبيا بعد سقوط القذافي.

يسيطر على ليبيا أجزاء واسعة من الميليشيات العسكرية التي تشكلت كأذرع ثورية في مواجهة كتائب ومرتزة القذافي، وكان من الطبيعي بعد نجاح الثورة ومقتل القذافي أن تحل هذه الميليشيات أو يتم استيعابها في المكون الوطني الجديد للجيش الليبي، ولكن كثرة المؤامرات الداخلية والخارجية والانفلات الأمني الكبير، وعدم إيجاد الصيغة الملائمة لمرحلة ما بعد القذافي، فضلا عن الصراع الناشب بين القوى العلمانية المدعومة من الغرب، والقوى الإسلامية صاحبة اليد العليا في إنهاء حكم القذافي، كل هذه الأمور جعلت القوى الإسلامية متوجسة من مسألة إعادة هيكلة الجيش الليبي، وتصر على الاحتفاظ بأسلحتها وتشكيلاتها القتالية خوفا من تكرار نموذج السيسي المصري.²

وقد قدم الباحث جميل أحمد محمود، خريطة كاملة بعدد الميليشيات وأماكن تواجدها داخل الأراضي الليبية، بالإضافة إلى خارطة أطراف الصراع، مشيرًا إلى أن أكبر التحديات التي واجهت الدولة الليبية ولا تزال هي التحديات التي تولدت من رحم الثورة، وتمثلت في إشكالية العلاقة والتفاعل بين الأطراف المؤثرة التي شاركت في الثورة، وقد جمعتها أهداف الثورة، وفرقت بين بعضها وجهات نظر مختلفة. ووفقًا للباحث، فإن الميليشيات الليبية لها ولاءات شخصية لقياداتها، ويظهر ذلك جليا من خلال السياسات الخاصة التي تتبعها كل ميليشيا على حدة وبعيدة عن سياسات الميليشيات الأخرى، مشيرًا إلى أن المشهد أكثر تعقيدًا في غياب الجيش والشرطة بالمعنى المؤسسي، والانتشار الواسع وغير المنضبط للسلاح، والفصائل المسلحة غير المنظمة، مؤكدًا أن عملية الصراع تدور بين كتلتين رئاستين هما: "الميليشيات التكفيرية

¹ إغراءات السلاح: مخاطر قطع شعرة الديمقراطية في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن:

<http://elmarsad.org/ar/%D8%A5%D8%> تاريخ التصفح: 2014/04/25. التوقيت: 19:20.

² أحداث ليبيا ونظرية عش النمل، موقع مفكرة الإسلام، نقلا عن:

<http://islammemo.cc/Tahkikat/2014/05/17/199677.html> تاريخ التصفح: 2014/05/20. التوقيت: 08:00.

المتطرفة، والقوات الحكومية والقوى الموالية لحفتر من الجهة الأخرى¹."

1- الميليشيات المتطرفة بشقيها الجهادي والإخواني:

أ- **كتيبة شهداء 17 فبراير:** وهي من أهمها وأخطرها ومعروفة بانتمائها لجماعة الإخوان المسلمين الليبية، وتتخذ من أحد معسكرات الجيش الليبي مقراً لها في منطقة القوارش في المدينة، وتعتبر أكبر وأقوى الميليشيات المسلحة في شرق ليبيا، وتحصل الكتيبة على تمويلها من وزارة الدفاع الليبية سابقاً، وتمتلك مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة علاوة على منشآت تدريبية في أهم المواقع داخل المدينة، ونفذت العديد من المهام الأمنية ومهام إرساء النظام شرقي ليبيا وفي الكفرة وفي الجنوب، وجل أعضائها من أبناء المدينة.²

ب- **كتيبة الشهيد راف الله السحاتي:** سميت بذلك نسبة إلى شخص قتل أثناء قتاله قوات القذافي في 19 مارس 2011 في بنغازي، وبدأت الجماعة ككتيبة ضمن لواء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتصبح جماعة مستقلة بذاتها وينتشرون في شرق ليبيا وفي الكفرة، وشاركت في تأمين الانتخابات الوطنية وغيرها من عمليات وزارة الدفاع في شرق ليبيا في السابق.

ت- **كتيبة شهداء أبو سليم:** متواجدة في مدينة درنة الليبية، وهي جماعة جهادية سابقة من بين أوائل الجماعات التي ثارت ضد نظام القذافي في فبراير 2011، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى شهداء سجن أبو سليم، وهي تحت قيادة سالم دربي، الذي أعلن في الأيام الماضية تكوين الجيش الإسلامي وجيش تحكيم الدين، وهي مليشيات مرتبطة بتنظيم القاعدة، ومن أهم تفكيرها: أنها لن تخضع إلى سيطرة الدولة التي تصفها بالكافرة.

ث- **جماعة أنصار الشريعة:** نشأت أنصار الشريعة في بنغازي بهدف تحكيم الشريعة الإسلامية في الدولة الليبية، وهي جماعة ترفض العملية الديمقراطية والانتخابات ولا تعترف بالدولة، وتدعو إلى إقامة الخلافة، وترى أن كل من لا يحكم بالشريعة فهو كافر، وكان المسئول عنها في بنغازي محمد الزهاوي، وهو من السجناء

¹ كريم شعبان، ماذا يدور في ليبيا ؟.. الخريطة الكاملة للمليشيات "نشأتها وأماكن سيطرتها" وتأثيرها على دول الجوار، بوابة الفجر، نقلا عن: <http://www.elfagr.org/1626443> تاريخ الدخول: 2015/01/23. التوقيت: 21:00.

² المرجع نفسه.

السابقين الذي قيل عنهم أنه قتل ودفن في مصراتة، ومن الملاحظ أن الجماعة عادت إلى عدد من المدن والبلدات بعد انحصارها، وكانت مسئولة عن اغتيال الضباط والعسكريين ورجال القضاء والنشطاء السياسيين، ورجال القضاء والنيابة.

ج- **درع ليبيا:** والتي تعد من أكبر الجماعات المسلحة شرق ليبيا، وتحصل على الدعم المادي من وزارة الدفاع سابقاً، ومليشيات الدروع التابعة لجماعة الإخوان، وهي من الأذرع الرئيسية لمدينة مصراتة، وكانت تتمركز في شرق ووسط وغرب ليبيا، وتمتلك مئات الدبابات والصواريخ والأسلحة الحديثة، منها صواريخ سكود بعيدة المدى، والمضادة للطائرات والآليات العسكرية، والتي حصلت عليها من مخازن الجيش الليبي والتي كانت متواجدة في منطقة الجفرة، وبعضها حصلت عليه الجماعة من الخارج عبر الموانئ البحرية والبرية.

ح- **مليشيات مرتزقة:** تضم جزء من أصحاب السوابق الجنائية المستفيدين من العفو الذي أصدره المجلس الانتقالي وتضم مجموعة من الجنسيات الإفريقية المختلفة، حيث بدأت في خطف وابتزاز المواطنين ثم جندتهم جماعة الإخوان المسلمين وأنصار الشريعة لتنفيذ عمليات الخطف والقتل والتفجير، مقابل دفع الأموال لهم.

خ- **كتيبي القعقاع والصواعق:** وهما كتبتين مناهضتين لفجر ليبيا، وتابعتين لمقاتلين سابقين من بلدة الزنتان الغربية، التي انضمت إلى عمليات الكرامة من جهة، ومن جهة أخرى كتائب تميل إلى التكفيريين المتطرفين والكيانات السياسية الإسلامية الأخرى.

د- **كتيبة الفاروق:** أسسها أبو علي وهي أحد أبرز التشكيلات المنضوية تحت أنصار الشريعة، والتي تعد أحد أبرز الجماعات الداعمة لفجر ليبيا وهي المسؤولة عن قتل طبيب مصري، واختطاف 13 قبطياً مصرياً، حيث فرضت أفكارها على الأسواق والمحال التجارية والطرق.

وكل هذه الجماعات تتضوي تحت مظلة واحدة وتم تسميتها بفجر ليبيا وهي المسؤولة عن الصراع في المنطقة الغربية، وسيطرت على مدينة طرابلس ومطاراتها وموانئها وكذلك حاولت السيطرة على الهلال النفطي¹.

2- القوات الحكومية والموالية لحفتر:

¹ المرجع نفسه.

أ- **قوات الصاعقة:** يقودها العقيد ونيس بوخاماد، وهي قوات الجيش الشرعية والمتبقية من الجيش الليبي، وكتيبة 21، وكتيبة 204 دبابات التي يقودها العقيد البرغثي.

ب- **قوات الكرامة:** وهي قوات يترأسها العقيد خليفة حفتر، تكونت بعد أن مارست الميليشيات المسلحة المتطرفة عمليات اغتيال على مدار 3 سنوات، حيث قتل حوالي سبعمائة ضابط في عمليات اغتيال يومية، وتقوم فكرتها "المليشيات" في الأساس على إنكار الجيش الوطني، ويعتبرون أي جندي في المؤسسة هدفًا مشروعًا.¹

إن الصراع متواجد في مناطق سرت وطرابلس وأجداوية، ومناطق الجنوب حيث حقل الشرارة، كما أن القبيلة على مدار التاريخ الليبي تم استخدامها بشكل سياسي، وخير دليل على ذلك ما قام به القذافي مشيرًا إلى أن الجيش الليبي كان قائمًا على القبائل، وبالتالي أثر هذا الاستخدام على طريقة تكوين المجتمع، وقد قال الباحث جميل أحمد محمود: إن الصراع الذي يدور في ليبيا يكمن في ثلاث قوى أساسية:

"القبائل العربية، وقبائل التبو، وقبائل الطوارق"، حيث يسعى كل منهم للسيطرة على النفط وطرق التجارة، مشيرًا إلى أن فجر ليبيا عندما شعرت بسحب البساط من تحت قدميها أقدمت على العمليات الإرهابية، موضحًا أن الميليشيات القبلية لم تعد وحدة عضوية وأصبحت تتعرض لتأثيرات من التيار السلفي، فالمليشيات الجهادية مكونة في الأساس من عامل قبلي.²

كما أوضح الباحث، أن الصراعات القبلية تكمن في ثلاث مناطق مختلفة وهي: "الحدود المصرية الليبية، والليبية التشادية، والليبية الجزائرية"، مؤكدًا أن الصراع المتواجد في الحدود المصرية يكمن في ممرات التهريب بالمنطقة الثلاثية بين مصر وليبيا والسودان، مشيرًا إلى أن هذا المثلث يتم تهريب السلاح من خلاله إلى الداخل الليبي والمصري.

المطلب الثالث: البعد السياسي للأزمة الليبية.

تشهد ليبيا أزمة سياسية تعود جذورها بشكل رئيس إلى طبيعة قانون انتخابات المؤتمر الوطني العام رقم

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

04 لسنة 2012 والذي خلق حالة من الفوضى تُعفي القوى السياسية مجتمعة داخله من المسؤولية؛ فليس به حزب سياسي يشكّل أغلبية مريحة يستطيع من خلالها تشكيل حكومة قوية أو فرض قرارات حاسمة تتعلق بسياسات الأمن القومي والاقتصاد أو القدرة على إنهاء المرحلة الانتقالية، وتسليم السلطة لبرلمان منتخب وقوي، ثم إن واضعي قانون انتخابات المؤتمر الوطني تعاملوا بسلبية مع الأحزاب السياسية؛ فأعلوا من شأن المقاعد الفردية مقابل قوائم الأحزاب؛ مما أعاق ولفترة ليست بالقصيرة إمكان التفاهم بين 541 عضواً فردياً لا يعرف بعضهم البعض، وفي نهاية المطاف اضطر الـ 541 عضواً إلى تشكيل كتل سياسية داخل المؤتمر وصلت إلى 54 كتلة سياسية¹. وفيما يلي نعرض لأبرز مظاهر هذه الأزمة والتي غذت وكرست الانقسام السياسي وأعاقت الانتقال الديمقراطي وجمدته.

• أول انتخابات تشريعية بعد أربعة عقود من حكم القذافي: في يوليو/تموز 2012 أعطت أول انتخابات

تشريعية تشهدها ليبيا منذ خمسة عقود صورة أولية عن اتجاهات الرأي العام الليبي بعد الثورة على نظام العقيد معمر القذافي، فقد اختار الليبيون ثمانين من نواب المؤتمر الوطني العام المائتين حسب نظام القوائم الحزبية، في حين اختاروا أغلبية النواب -أي 120 نائبا- حسب النظام الفردي.

وعلى خلاف ما حصل في بلدان الربيع العربي الأخرى، جاءت نتيجة التصويت على القوائم الحزبية لصالح التيار الموصوف بالليبرالي بزعامة محمود جبريل-أول رئيس حكومة بعد الثورة- بواقع 39 مقعداً، وجاءت نتائج الجبهة الوطنية المنسوبة إلى الجبهة الوطنية للإنقاذ بزعامة محمد المقريف دون التوقعات، حيث لم تحصل إلا على ثلاثة مقاعد، بالمقابل حصل حزب العدالة والبناء المنبثق عن الإخوان المسلمين على 17 مقعداً، وحصل تياران إسلاميان آخران -هما الأمة الوسط بزعامة سامي الساعدي، والوطني الوسطي بزعامة علي الترهوني- على مقعدين لكل منهما. بدوره حصل حزب الاتحاد من أجل الوطن بزعامة عبد الله السويحلي المنتمي إلى مصراتة على مقعدين، في حين توزعت بقية المقاعد على عدة أحزاب صغيرة بمعدل مقعد لكل

¹ هشام الشلوي، المشهد السياسي والأمني الليبي: الدوائر المفخخة، تقارير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، 15 أبريل 2014،

• **طبيعة المرحلة الانتقالية:** تتسم بكونها عملية مركبة يتمثل الجزء الأول منها في إدارة البلاد من خلال المجلس الانتقالي "غير المنتخب والمؤقت" وتبدأ العملية الانتقالية منذ الإعلان الدستوري الأول أوت 2011، حيث تمّ انتخاب 200 عضوا ليمثلوا المؤتمر الوطني العام الذي سيدير العملية الانتقالية وله كامل الصلاحيات التشريعية ويقوم بتشكيل حكومة منتخبة تمّ انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور من 60 عضوا بالانتخاب المباشر ومن ثمّ تبدأ مرحلة كتابة الدستور وطرحه للنقاش والتعديل على المؤتمر الوطني العام، وبعد ذلك يطرح في استفتاء شعبي وفي حالة الموافقة على الدستور ينتهي دور الحكومة المؤقتة والمؤتمر الوطني العام ويتم إجراء الانتخابات وفقا لاستحقاقات الدستور الجديد لتنتهي العملية الانتقالية بشكل كامل في عام 2013.

• **خريطة القوى السياسية:** مازالت القوى السياسية الليبية في طور التكون والنمو، وإن كان قد ظهر بعد الثورة الكثير من الكيانات السياسية وتعد تلك الانتخابات اختبارا سريعا لها وحاسما على مدى قوتها، ويوجد بعض اللاعبين الرئيسيين في الساحة السياسية مثل: حزب العدالة والبيان "الإخوان المسلمين"، تحالف القوى الوطنية "محمود جبريل"، الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا "محمد مقرّف".²

• **المجتمع المدني:** عملت المنظمات والجمعيات خلال المرحلة الأولى التي انطلقت فيها شرارة الانتفاضة من مدينة "بنغازي" على تنظيم مبادرات إغاثية خيرية للاستجابة للحالة التي فرضتها الثورة وتقديم المساعدات والإغاثات الممكنة، وانسحبت هذه الحالة على مصراتة والزواوية والجبل الغربي "جبل نفوسة"، وعقب إعلان التحرير في 2011/10/23، بدأت المرحلة الثانية من العمل الجهوي وازدعت نصب عينها طبيعة المرحلة المتسارعة في التغيير نحو خارطة الطريق وقضايا التوعية بموضوعات المصلحة الوطنية والسلم الأهلي والحوار والمواطنة والديموقراطية والعدالة الإنتقالية وحقوق الإنسان والشفافية وقضايا المركزية واللامركزية والفيدرالية،

¹ المشهد الأمني والسياسي في ليبيا، الجزيرة. نت، نقلا عن:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10> تاريخ التصفح: 2014/12/10. التوقيت: 12:15.

² أحمد صلاح علي، خريطة القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة، نقلا عن:

<http://www.academia.edu/3276461/%D8%AE%D> تاريخ التصفح: 2014/12/25. التوقيت: 21:00.

ودعم دور المرأة في الحراك السياسي، وكذلك شؤون اللاجئين النازحين والمفقودين.¹

• **تحدي تفكيك الدولة:** يشير كيسنجر إلى أن المشكلة الأساسية التي تواجه العديد من البلدان العربية اليوم هي تفكك الدولة إلى وحدات قبلية وطائفية، ودخولها في صراع عنيف مع بعضها بعضاً، والتلاعب بها من خلال قوى خارجية متنافسة.

ويرى كيسنجر أن الثورات وتغيير النظم في العالم العربي لم يؤد إلى ظهور سلطة جديدة تحظى بالشرعية والقبول من غالبية المواطنين، وبالتالي أدت إلى زيادة الخلاف بين القوى المتناحرة ودخولها في صراعات مفتوحة على السلطة، وأدى ذلك إلى انجراف أجزاء من الدولة إلى الفوضى والتفكك أو حالة التمرد الدائم، وأصبحت الحكومة المركزية غير راغبة أو غير قادرة على إعادة تأسيس سلطتها على مناطق داخل حدودها، أو على كيانات من غير الدول مثل تنظيم القاعدة وداعش.

وفي ليبيا أدى سقوط معمر القذافي إلى سقوط آخر مظهر من مظاهر الحكومة المركزية، وإلى قيام القبائل والمناطق بتسليح أنفسهم لتأمين حكم ذاتي، وعلى الرغم من أن الحكومة المؤقتة في طرابلس قد حصلت على اعتراف دولي لكنها لا تستطيع ممارسة السلطة خارج حدود المدينة، وتكاثرت الجماعات المتطرفة، وأثرت على الاستقرار في الدول المجاورة.²

وهنا يشير كيسنجر إلى أنه عندما تفقد الدولة سيطرتها على نطاقها الجغرافي تتحول أراضيها إلى مناطق فراغ، وتصبح قاعدة للإرهاب، وإمدادات الأسلحة أو التحريض الطائفي ضد الجيران، وهنا يبدأ النظام الدولي أو الإقليمي أيضا في التفكك.

ويرى كيسنجر أن المناطق التي تعاني من الفراغ في سلطة الدولة تمتد الآن في جميع أنحاء العالم الإسلامي، مثل ليبيا، ومصر، واليمن، وغزة، ولبنان، وسوريا، والعراق، وأفغانستان، وباكستان، ونيجيريا، ومالي،

¹ وليد الصالحي، وخليل جبارة، دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا المجتمع المدني: الواقع والتحديات، ص 19. نقل عن: <http://www.foundationforfuture.org/en/Portals/0/Publications/> تاريخ التصفح: 2013/10/12. التوقيت: 14:09.

² محمد كمال، كيسنجر والنظام الدولي الجديد، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقل عن: <http://www.acrseg.org/21420> تاريخ التصفح: 2015/01/23. التوقيت: 13:00.

والسودان والصومال، كما أن الانقسام هو العنوان الرئيسي في ليبيا، فالغرب غرب، والشرق شرق، والجنوب جنوب، وهناك حكومتان، وبرلمانان، وجيشان، وبنكان مركزيان، وقوتان للشرطة، وإمارات مستقلة مثل إماراتي درنة ومصراتة، الأولى إسلامية، والثانية تجارية إسلامية ليبرالية، وأضف ما شئت من التسميات، فالمال هو مطلب الجميع.¹

ويمكن النظر للتوازنات قيد التشكل في ليبيا باعتبارها تجليا لحالة تعددية قوية تسود المجتمع الليبي، وهي تعددية قد تقضي إلى مجتمع قوي ودولة قوية، أو قد تؤدي لتفكك الدولة الليبية في النهاية، وتجليات هذه التعددية تتمثل فيما يلي:²

أ - **التعددية الجهوية:** إن تصور الدولة الموحدة البسيطة ليس التصور الأمثل بالنسبة لكل الليبيين، فهناك من يرى ضرورة أن يكون هناك وضع مستقل نسبيا لبعض ولايات ليبيا، مثل منطقة برقة ومنطقة فزان فهاتان الولايتان لديهما تصور مختلف حول كيان ليبيا، يقوم على شكل من أشكال الفيدرالية، ويرتبط جزئيا بخبرة تعامل هذه الأقاليم مع نظام العقيد الذي أعلى من الاهتمام بالمركز وقام بتهميش الأطراف وتجاهلهم نسبيا في خطط التنمية القومية.

ب - **التعددية ذات الجذور القبائلية:** يلفت المراقبون للوضع الجزائري أيضا لوجود عدة ميليشيات تختلف عن الميليشيات الجهوية في أنها ذات انتماء عشائري وقبائلي أصبحت تعتبر نفسها المحرر للسلطة والقوة المسلحة في منطقتها. وقد ساهمت السلطات الانتقالية الليبية في إضفاء قدر من الشرعية على وجود هذه الميليشيات، حيث أوكلت السلطات الانتقالية إلى قيادات هذه الميليشيات مهمة مراقبة الحدود والسجون والمنشآت بنظام العقيد؛ وهو ما أضفى على هذه الميليشيات قدرا من الشرعية ومنحها بعض الظن بإمكان الإفلات من الإستراتيجية، كما وزعت منحا مالية على المقاتلين الذين ورثوا ترسانة عسكرية كبيرة في نهاية عملية الإطاحة

¹ المرجع نفسه.

² وسام عبد المجيد، ضعف السلطة يؤسس لتفكك داخلي وتدخل أجنبي الإفلات الأمني لوجود ليبيا، مصر العربية، نقلا عن: <http://www.masralarabia.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/144891-> تاريخ التصفح:

2014/02/01. التوقيت: 21:30.

ج - التعددية ذات الأصول الأيديولوجية: ولا يخلو المشهد الليبي من حضورٍ لمساحة عريضة متعددة الأطياف من التيارات السياسية، التي شاركت في جهود الإطاحة بنظام العقيد، وهي العملية التي أمدتها بتراكمات السلاح، ويرى قطاع من هذه التيارات أن دور السلاح في الثورة لم ينته، وأنه يجب الانتظار إلى حين الانتهاء من بناء مؤسسات الدولة، ومثل هذا الطرح يثير مخاوف أن يعمل هؤلاء على إملاء إراداتهم السياسية فيما يتعلق ببناء الدولة نفسها؛ وإلا فإن السلاح سيحسم تباينات الرؤى، أو أن يقود تشبث هؤلاء برؤاهم إلى توقف بناء مؤسسات الدولة التي لن تحوز الشرعية من وجهة نظرهم ما لم تمتثل لتصوراتهم.

• إشكالية قانون العزل السياسي: قانون العزل السياسي -الذي سنّه المؤتمر الوطني الليبي العام (البرلمان) بشبه إجماع في الخامس من مايو/أيار 2013- يضبط المسؤوليات والوظائف التي يُمنع على من تولاها في عهد العقيد القذافي تقلد مناصب قيادية في مؤسسات الدولة الليبية الجديدة، لمدة عشر سنوات، وبموجب هذا القانون، فإن كل من تولى مسؤولية قيادية، سياسية كانت، أو إدارية، أو حزبية، أو أمنية، أو عسكرية، أو مخابراتية، أو إعلامية، أو أكاديمية، أو أهلية ضمن منظمات داعمة للنظام، في الفترة بين الأول من سبتمبر/أيلول 1969 -تاريخ الانقلاب الذي قاده القذافي- و 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011، ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة، وكذلك من الحياة السياسية الحزبية.¹

ولا شك في أن إقرار قانون العزل السياسي في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها ليبيا سيسبب إرباكا كبيرا في المشهد السياسي للبلاد هي الآن في غنى عنه نظرا لاستمرار تردّي الوضع الأمني، والانتشار المكثف للسلاح، والمليشيات المسلحة في العاصمة طرابلس ومعظم المدن الليبية، خاصة في غرب البلاد التي تعاني أيضا صراعات تتسم في أغلبها بالطابع القبلي المصحوب بالعنف في أغلب الأحيان، وثمة تداعيات

¹ قانون العزل السياسي في ليبيا، الجزيرة مواقع الكترونية، نقلا عن

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/5/6/> تاريخ التصفح: 2014/06/23. التوقيت:

متوقعة لقانون العزل السياسي على المشهد السياسي في ليبيا¹، سواء على المؤتمر الوطني العام، أو حتى الحكومة الحالية، أو حتى القوى السياسية الموجودة والمؤثرة الآن على الساحة السياسية، وكذلك بالنسبة للأطراف الدولية والإقليمية.²

¹ على مستوى المؤتمر الوطني العام، سيفقد المؤتمر أكثر من أربعين عضوا على الأقل من أعضائه مقاعدهم في المؤتمر، وهو الأمر الذي سببته عليه بلا شك تغيير خريطة التكتلات والتوازنات بين القوى السياسية داخل المؤتمر الوطني العام. فتحالف القوى الوطنية، أكبر الكتل الحزبية داخل المؤتمر الوطني، والذي لديه 39 مقعدا في المؤتمر، سيكون أول المتضررين من هذا القانون، رغم أنه قد حاول عرقلة صدوره أكثر من مرة. كما أن حزب الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، والذي لديه ثلاثة مقاعد، سيفقد مقعدين هو الآخر، حيث يشمل القانون محمد المقريف، زعيم الحزب، وإبراهيم صهد، عضو المؤتمر. بالإضافة إلى أن هناك مدنا أخرى، مثل مدينة بني وليد، كانت هيئة النزاهة والوطنية قد استبعدت ممثليها من المؤتمر ضمن الـ15 عضوا الذين استبعدتهم الهيئة، فضلا عن استقالة كل من علي زيدان، الذي يشغل منصب رئيس الوزراء، وحسن الأمين الذي استقال اعتراضا على الأوضاع المتردية التي تعيشها ليبيا، وانتشار وسطوة الميليشيات المسلحة في ليبيا. وستعزز القوى الإسلامية من وجودها داخل المؤتمر بعد إقرار العزل السياسي، خاصة حزب العدالة والبناء، والقوى الإسلامية الأخرى، والمستقلين، لأن النظام الانتخابي في ليبيا يسمح بأن يحل المرشح التالي في الدائرة محل العضو الذي يُستبعد من المؤتمر. /أما بالنسبة للحكومة، فهي الأخرى يطالب المؤيدون للعزل السياسي بإقالتها، رغم أن هناك أربعة وزراء على الأقل ستتم الإطاحة بهم بسبب هذا القانون، وهم وزير النفط عبد الباري العروسي، الذي كان يشغل منصبا كبيرا في إحدى شركات النفط الحكومية الكبيرة إبان حكم القذافي، وكذلك وزير الدفاع الحالي محمد البرغثي، الذي كان أحد ضباط سلاح الجو بالجيش الليبي، ووزير المالية الكيلاني عبدالقادر الجازي، الذي عمل أستاذا بجامعة حكومية في السابق، ووزير الداخلية عاشور شوايل، الذي سبق أن استبعدته الهيئة العليا لمعايير النزاهة والوطنية، قبل أن يعود لمنصبه بحكم قضائي، إضافة إلى رئيس الحكومة الذي ربما سيطاله العزل، رغم أنه كان دبلوماسيا بدرجة سكرتير ثالث في إحدى السفارات الليبية في الخارج، قبل أن ينشق عن نظام القذافي في فترة الثمانينيات، والذي قرر المبادرة بإجراء تعديل وزارى على حكومته من أجل أن يمتص الغضب المتنامي ضد حكومته في الشارع الليبي، والآن تطالب الميليشيات بضرورة إبعاده عن رئاسة الحكومة. /أما على مستوى الكيانات والقوى السياسية، فسيطرأ عليها تغيير في التوازنات الموجودة في الشارع من قانون العزل، حيث إن كتلة تحالف القوى الوطنية ستفقد رئيس التحالف محمود جبريل الذي عمل وزيرا للتخطيط إبان حكم القذافي، والتي ترى أن هذا القانون فصل خصيصا لإبعاده من الساحة السياسية، رغم أن التحالف حقق نجاحا كبيرا، وحصل على غالبية الأصوات في انتخابات المؤتمر الوطني التي جرت في يوليو الماضي. أيضا، سيفقد حزب الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا زعيمه محمد يوسف المقريف، الرئيس الحالي للمؤتمر الوطني العام، كما ستفقد العديد من الأحزاب السياسية الأخرى الكثير من كوادرها وقياداتها التي تطالها فئات العزل التي تضمنها القانون الجديد. بينما سيتعزز نفوذ الإسلاميين في الشارع السياسي الليبي، وستصبح الساحة ممهدة لهم أكثر من قبل، بعد أن تم إقصاء الخصوم المؤثرين منها. /وبالنسبة للجهاز البيروقراطي للدولة، فسيشهد هو الآخر تغييرا شاملا وجذريا بسبب العزل السياسي، خاصة أن القانون يمس صلب الجهاز الإداري للدولة، مما سيفقد البلاد الكثير من الكفاءات والخبرات الإدارية التي هي الآن في أمس الحاجة إليهم لتسيير الأمور الإدارية المختلفة. /وفيما يتعلق بالقوى الدولية والإقليمية، فإن إبعاد الرموز الوطنية التي انشقت على نظام القذافي، والتي تصفهم بالاعتدال، وكان لهم دور فعال ولا يمكن إنكاره في إقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتهم، والمشاركة في الإطاحة بنظام القذافي، سيفقد ليبيا الكثير، وربما يعيدها إلى المربع الأول الذي كانت عليه ليبيا خلال حكم القذافي، خاصة أن الكثير ممن لن يشملهم العزل السياسي تنتظر لهم القوى الدولية بعين الريبة والشك، وذلك مع الأخذ في الحسبان أن الوضع الأمني في ليبيا هو الآن في قبضة جهاديين سابقين، كانت الولايات المتحدة - على سبيل المثال - تتعقب الكثير منهم، وتضعهم على قوائم الإرهاب، كما أن المجتمع الدولي غير مقتنع بتوليهم نصاب الأمور في ليبيا الجديدة. للمزيد أنظر: كامل عبد الله، تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن:

• **ازدواجية السلطة:** عند استعراض صور تشابك المشهد السياسي في ليبيا ندرك مدى صعوبة التكهن

بالسيناريو الأرجح لتسوية الأزمة السياسية الحالية، حيث تتمثل أهم هذه الصور في ما يلي¹:

✓ يدور النزاع في مسرحين رئيسيين في الشرق والغرب، أخذاً في الاعتبار الاتصال بين هاتين الساحتين بما يوحي بأنها ساحة حرب واحدة بين مناصري التيارات المتشددة ومناوئهم، وكل طرف يحقق نجاحات أو يتمكن من كسب نقاط في جولة يبالغ في تقدير قوته الذاتية دون حسم الصراع لصالحه على أرض الواقع، و في الواقع يتشابه النزاع العسكري في الشرق والغرب من حيث الشكل لكنه يختلف موضوعياً، ففي الغرب تعتبر عملية فجر ليبيا وتبعاتها صراعاً مسلحاً على السلطة والنفوذ، أما في الشرق فإن عملية الكرامة تعد بمثابة صراع ايديولوجي بين بعض قوات الجيش والميليشيات المسلحة حتى وإن حاول البعض الربط بين الصراعين فأسباب اختلافهما أكبر وأكثر حدة.

✓ تحاول القوى الدولية والإقليمية المعنية بالشأن الليبي استغلال ذلك الوضع للدفع باتجاه تسوية سياسية بين الأطراف المتنازعة، لأنه دون تسوية شاملة تعالج الأسباب الرئيسية للصراع الدائر في ليبيا مع مراعاة العوامل القبلية والاقتصادية، فضلاً عن الأسباب الايديولوجية، ستتجه ليبيا إلى مزيد من التشرذم واستعادة الاستقرار سوف تستغرق سنوات.

✓ على ضوء قرار المحكمة العليا بعدم دستورية انتخاب المؤتمر الوطني لحكومة أحمد معيتيق ، بالتوازي مع حصد التيار الليبرالي الغالبية العظمى من المقاعد في الانتخابات البرلمانية في جوان الماضي، وكذلك حصول التيار الليبرالي على أغلبية مقاعد هيئة صياغة الدستور الجديد، شهد المشهد السياسي جولة جديدة من التعقيد بوجود برلمانين (أحدهما منتخب بطريقة شرعية وهو مجلس النواب، والآخر انتهت مدة ولايته وهو المؤتمر الوطني).

✓ مع تشكيل كل برلمان لحكومته أصبحت هناك رئاستان للأركان، و بات المشهد يتسم بوجود حكومتين إحداهما منتخبة تباشر أعمالها من مدينة البيضاء برئاسة عبد الله الثني، والأخرى في العاصمة طرابلس برئاسة

¹ محمد محمود، شؤون عربية، تحليل سياسي: ليبيا أمام فوضى ثنائية المشهد السياسي، المغرب، نقلا عن:

<http://www.lemaghreb.tn/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86> تاريخ التصفح: 2015/01/05. التوقيت: 22:00.

عمر الحاسي، وأسفر ذلك عن ازدواجية حادة: حكومة شرعية معترف بها، وحكومة غير معترف بها تسيطر على مقرات الوزارات بالعاصمة ولا يعترف بها أحد.

✓ وامتدت الثنائيات لتصل إلى المبعوثين الخاصين لليبيا فألى جانب مبعوثي المنظمات الدولية والإقليمية (مبعوث سكرتير عام الأمم المتحدة إلى ليبيا، مبعوث خاص للجامعة العربية، مبعوث خاص للاتحاد الأفريقي) يجد المتابع للشأن الليبي نفسه أمام ما لا يقل عن 10 مبعوثين خاصين للدول المعنية بشكل أو آخر بمتابعة مستجدات المشهد السياسي في ليبيا. وإذا كانت زيارة سكرتير عام الأمم المتحدة بان كي مون إلى طرابلس في 2014/10/11 بهدف البناء على الزخم الذي تولد عقب أول اجتماع لمبادرة مبعوثه «ليون» في غدامس بمواصلة الحوار بين الفرقاء السياسيين وإقناعهم بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة، فإنه من المفيد أن يعمل المبعوثون الخاصون تحت مظلة «ليون».

إن الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا يتعمق باتجاه عمودي عبر إصرار أطراف الصراع على مأسسته تشريعيا وتنفيديا وعسكريا، حيث أصبح هناك جناحان لـ "السلطة" يتنازعان شرعية تمثيل الشعب الليبي وثورته، ولكل جناح مؤسساته ومجال نفوذه وسيادته. وزادت عملية "كرامة ليبيا"، بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، من تجذير هذا الانقسام العمودي: أيديولوجيا وقبليا ومناطقيا، والحيلولة دون العبور الآمن بالبلاد نحو البناء الديمقراطي.¹

المطلب الرابع: البعد الاقتصادي للأزمة الليبية.

يأتي قطاع النفط في مقدمة القطاعات المتضررة بشكل كبير بسبب حالة الانفلات الأمني، حيث تعرضت صناعة النفط وهي عصب الاقتصاد الليبي، للاختناق بسبب إضرابات عمال وحراس منشآت النفط الليبية، حتى كاد هذا القطاع الحيوي الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد أن يتوقف تماما، فيما اعتبر أسوأ أزمة تواجه ليبيا منذ سقوط القذافي، وتندر الأزمة بتبعات كارثية على الاقتصاد القومي الليبي، خاصة مع إضرابات

¹ محمد الراجي، ندوة: الإنقسام السياسي والعسكري في ليبيا وسيناريوهات المستقبل، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، سبتمبر 2014، ص 2.

العمال بسبب الأجور وظروف العمل في حقول النفط، إضافة إلى إغلاق الميليشيات - التي استعانت بها الحكومة لحماية المنشآت النفطية- محطات التصدير الرئيسية في شرق البلاد.¹

يتراجع الاهتمام بالعامل الاقتصادي في تناول الأزمة الليبية الراهنة، وهي المهددة للوطن والمجتمع والدولة...، ففي علوم السياسة والاجتماع لا يمكن تناول أزمة سياسية بدون احتساب وتضمين العامل الاقتصادي... وفي الأزمة الليبية تبرز أسئلة تتطلب البحث للاقترب من فهم الأزمة وبالتالي محاولة حلها، ضمن الواقع الاقتصادي الليبي، وهذه الأسئلة يمكن تقسيمها إلى فرعين: داخلي محلي وخارجي دولي.

أولاً/ النقاط المحلية الداخلية، ومنها:

- الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي المعتمد على التوزيع والصرف من دخل النفط فقط.
- إشكالية البطالة وعدم وجود بدائل عمل شريف ومجزئ للشباب العاطل عن العمل.
- جهود البعض (أفراد أو جهات أو مناطق) للاستحواذ واحتكار نصيب أكبر من الثروة يتجاوز العدل وبدون عمل أو استحقاق.
- أفعال الخاسرين اقتصاديا (أفراد أو جهات أو مناطق) من بقايا منظومة سبتمبر نتيجة ثورة فبراير، لاستعادة وحماية امتيازاتهم المالية.
- محاولة الذين يعتقدون أنهم "خرجوا من المولد بدون حمص" أو "بشوية حمص" زعزعة الواقع لإعادة التقسيم الغنيمي.

ثانياً/ النقاط الدولية الإقليمية:

- محاولة أطراف إقليمية ودولية احتكار السيطرة على السوق الليبي كمنتج للنفط وكسوق مشاريع واستهلاك.
- محاولة أطراف إقليمية ودولية عرقلة عملية النمو والتنمية الاقتصادية في ليبيا لأنها تشكل منافس لها، قد يضر باستثماراتها ومصالحها الاقتصادية، لما تتوفر عليه ليبيا من إمكانيات بشرية واقتصادية وجغرافية ومناخية وحضارية.

¹ ليبيا..المليشيات المسلحة والإضرابات تعصف بمقدرات الدولة، نقلا عن:

- محاولة أطراف إقليمية ودولية جعل ليبيا مساحة امتصاص اجتماعي واقتصادي لاختناقات وصعوبات اقتصادية تعاني منها دول أخرى.¹

المطلب الخامس: البعد الاجتماعي للأزمة الليبية.

كان هذا اللاعب غائبًا تمامًا أو مغيبًا قبل الثورة، لكن مع الثورة بدأ الحديث عن الأمازيغ والتبو والطوارق، بل بدأ نوع من النزوع الجهوي والقبلي، بل إن الجهة أو الإقليم أصبحا جزءًا من الانتماء والهوية الليبية؛ فهناك من صار يتحدث عن هويته "البرقوية" مثلاً، وهو توصيف ليس قديمًا -كما تذكر الورقة- وإنما هو جزء من طبيعة الخارطة الاجتماعية الليبية الجديدة. والأمازيغ مكون موجود وبكثرة وهو في الجبل الغربي وفي غدامس، وكذلك الطوارق لهم حضور سياسي قوي في الجنوب، أما قبائل التبو فموجودون بقوة وقد شاركوا في الثورة في الجنوب وأصبحوا جزءًا من المشهد السياسي والاجتماعي بل أصبحوا ينسقون بعض مواقفهم مع الأمازيغ، وقد طرح هذا المكون بشكل خاص قضية الفيدرالية، والملاحظ أنه داخل هذا المكون العام يوجد ليبراليون وأمازيغ وإسلاميون،² ففي الجنوب الصراع القبلي يطغى على الحراك الحزبي، ومن الملاحظ أن التقاطع بالأساس بين مكونات ثلاثة: قبيلة أولاد سليمان لذا يبرزون بشكل قوي في المشهد السياسي في الجنوب، أما المكون الثاني فهم "التبو"، حيث كانت مشاركتهم قوية في الثورة ولديهم سلاح وقوة عديدة إلا أنهم على غير وفاق مع قبائل أولاد سليمان؛ حيث وقعت بينهم معارك راح ضحيتها المئات. ويطالب التبو بحقوق مدنية تتعلق بمنحهم الجنسية والرقم الوطني، أما المكون الثالث فهم القبائل التي أيدت النظام السابق وناصرته في مواجهة ثورة 17 فبراير، والتي تقف (على نقيض من قبيلة أولاد سليمان وتبحث لها عن نفوذ سياسي وحضور عسكري). وبالنسبة للمنطقة الوسطى والغربية، فإن مصراثة تتربع على عرش القوة والنفوذ من خلال امتلاكها ترسانة عسكرية كبيرة ومن خلال دورها في حماية الثورة، ويدلل على ذلك حسمها للتمرد الذي قاده بعض

¹ إبراهيم قراده، البعد الاقتصادي للأزمة الليبية، موقع ليبيا المستقبل، نقلًا عن:

<http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/54029> تاريخ التصفح: 2015/01/03. التوقيت: 08:33.

² سيدي أحمد ولد احمد سالم، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات..تحديات في طريق المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، نقلًا عن: <http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/2014220114816409847.htm> تاريخ التصفح: 2014/11/23. التوقيت: 14:00.

المحسوبين على النظام السابق في مدينة سبها في شهر يناير 2014، وكذلك موقفها من مزاعم بإمكان تدبير انقلاب عسكري أو استخدام بعض الكتائب القوة لإسقاط المؤتمر الوطني العام على أساس أنه مطلب شعبي، بالمقابل فإن مصراتة تحاط بما يشبه السوار من قبائل ومناطق تناصبها العداة أو ليست معها على وفاق، نذكر منها بني وليد وبعض سكان ترهونة وبعض من زليتن¹. وامتدت حالة عدم الوفاق لتشمل تاجوراء وسوق الجمعة وطرابلس وذلك على خلفية أحداث "غرغور".

ويظهر حراك المكون الأمازيغي في جبل نفوسة (نحو 751 كلم جنوب غرب طرابلس)؛ حيث ينشط المجلس الأعلى للأمازيغ ومؤتمر الأمازيغية كأهم تكتلين في الدفاع عن المطالب الأمازيغية مع تفاوت ملحوظ بينهما في سقف المطالب؛ حيث يطالب الأول بتريسي اللغة الأمازيغية لتكون اللغة الرسمية الثانية، فيما يكتفي الثاني بمطلب الدسترة بما يجعل دعم اللغة في مناطق الأمازيغ حقًا منصوصًا عليه في الدستور تلتزم به الحكومة.²

¹ السنوسي بسيكري، ليبيا مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا، تقارير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، 17 فبراير 2014 ص 4.

² المرجع نفسه، ص 4.

استنتاجات الفصل الثاني:

1- تتلاحم جملة من الأسباب الداخلية والخارجية في تفسير الأزمة الليبية، فبالنسبة للأسباب الداخلية مثل الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي لليبيا هدفا للقوى الكبرى للتعاطي مع الأزمة منذ انفجارها، أمّا فيما يخص السياقات السياسية فقد سجلت العديد من الملاحظات منها غرابة هيكله النظام الليبي وضعف المعارضة، إضافة إلى تغييب فعاليات المجتمع المدني، وضعف المشاركة السياسية وشكليتها من خلال اجتماعات المؤتمرات، وتجذّر النظام الايديولوجي وعمقه وهو الذي كان يعتبر محرك شرعية النظام الليبي السابق، هذا على الصعيد الداخلي، أمّا على الصعيد الخارجي، تميّزت السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي بالارتكاز على الدائرة الإفريقية، أمّا ما يخص الخلفيات الاجتماعية فلاحظنا تمكّن القبيلة من مفاعل النظام الاجتماعي الليبي، كما شكّل دور الشباب نقطة مفصلية في تحريك سيناريو الأزمة، في حين شكلت مختلف السياسات الاقتصادية المنتهجة وأثرها على مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية معطى تم الاستناد عليه لاستنتاج دور الخلفيات الاقتصادية في الأزمة الليبية، إضافة إلى تفكيك لغز الخلفيات الأمنية المسببة للأزمة الليبية.

2- اشتركت العديد من المدخلات والتطورات الإقليمية والدولية في توجيه مسار الأزمة الليبية.

3- تعددت أبعاد الأزمة الليبية وتداخلت فواعلها، ولكن تظل الأزمة السياسية والأمنية أعقد أزمتين تمر بهما

البلاد وتؤثران على توجيه مسار الأزمة، أمّا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فتغذيان الأزمة الأمنية والسياسية وتعمقان أثارها محليا وإقليميا ودوليا.

الفصل الثالث:

ردود الفعل حيال الأزمة الليبية وأثر تصاعدها على دول الجوار

المبحث الأول: ردود الفعل حيال تطورات الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: تأثيرات تدخل حلف الناتو في تصاعد الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: تصاعد الأزمة الليبية وآثارها على دول الجوار.

يُظهر الواقع التفاعلي الدولي أنّ المسائل والقضايا السياسية والأمنية لم تعد حكرًا على الدولة الداخلية، وأنّ ما يحدث داخل حدود الدولة يلقى ردود فعل إقليمية ودولية، خاصة لو تعلق الأمر بمسائل أمنية بالغة التعقيد، كما يُظهر أيضا هذا التفاعل أن حجم ووتيرة ردود الفعل تتوازي وحجم الإمكانيات وامتلاك وسائل التأثير، فالأقوى يتفاعل وفق ميزان المصالح، والأقل قوة يتفاعل وفق ميزان خطر التهديد الذي يجبره على التحرك لرد الخطر وفق ما يتوافق وإمكاناته وحجمه وقدرته على التأثير.

وعليه نحاول من خلال هذا الفصل رصد ردود الفعل الإقليمية والدولية حيال الأزمة الليبية، بعرض تطورات ردود الفعل خلال فترة الدراسة، ثمّ ندرس متغيّرا جوهريا وحاسما في هذه الأزمة وهو تدخل الحلف الأطلسي "الناطو" عبر عملية "فجر أوديسا" تحت مبرر "مسؤولية الحماية" ودراسة أثر هذا التدخل على مسار الأزمة الليبية، لنعرض في المحطة الأخيرة لهذا الفصل تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، كخطوة سابقة للتعلم في تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر الذي هو لب دراستنا، وذلك وفق التسلسل المنهجي التالي:

المبحث الأول: ردود الفعل حيال تطورات الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: تأثيرات تدخل حلف الناتو في تصاعد الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: تصاعد الأزمة الليبية وآثارها على دول الجوار.

المبحث الأول: ردود الفعل حيال تطورات الأزمة الليبية.

لم تشهد الأزمة في ليبيا مسارا واحدا بل عرفت محطات مختلفة كما تمت الإشارة إليها في الفصل السابق، وعليه سندرس ردود الفعل الدولية من الانتفاضة الليبية إلى غاية سقوط القذافي ثم تواتر المواقف الدولية مما يحدث على الساحة الليبية إلى غاية الوقت الراهن، وسنركز أكثر على المرحلة الأولى من الأزمة منذ بدايتها إلى غاية سقوط القذافي، وهذا لأن ليبيا عرفت في تلك المرحلة حسما من أغلب الدول والمنظمات على ضرورة التدخل العسكري بها تحت لواء حلف الناتو، وبعدها نرصد أهم ردود الفعل حيال ما عرفته الأزمة من تطورات عقب انتهاء عهد القذافي وفشل عملية الانتقال الديمقراطي.

تُظهر التجربة الدولية أن التوتر الدائم بين الاعتبارات الأخلاقية والاعتبارات الاستراتيجية، في السياسات الغربية تحديدا، يُحسم دائما لصالح الأخيرة. وبما أن المصالح هي العامل الحاسم في الحال والمآل؛ فإن التدخل الدولي يتميز بانتقائية شديدة (لماذا هنا وليس هناك؟). هذا جانب إشكالي في المواقف الدولية الراهنة من التدخل في ليبيا، أما الجانب الإشكالي الثاني فيمكن في الجدلية الدائمة بين مبدئين في القانون الدولي وهما: احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية من جهة، والتدخل الإنساني من جهة أخرى؛ حيث يقول الفريق المساند للتدخل بالمبدأ الثاني، بينما يقول الفريق المعارض له بالمبدأ الأول، ويبقى للمصالح القول الفصل في كل الحالات، وربما يصبح أبرز درس يُستخلص في العلاقات الدولية هو أن الدول لا تلجأ إلى القوة العسكرية إلا إذا كانت مصالحها على المحك.¹

المطلب الأول: المواقف الإقليمية حيال تطورات الأزمة الليبية.

عقب مواجهة القذافي للانتفاضة السلمية التي خرجت فيها الجماهير الليبية للتعبير عن احتياجاتها بالعنف والتصعيد، توالى ردود الفعل الإقليمية التي دعمت تارة القذافي وأخرى المجلس الانتقالي واعترفت به، وفي الأخير أجمعت تقريبا على الاعتراف بالمجلس الانتقالي الممثل الشرعي للسلطة الليبية، وعقب سقوط نظام

¹ عبد النور بن عنتر، المواقف الدولية من الثورة الليبية، نقلا عن:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/20117223266875954.htm> تاريخ الدخول: 2012/01/14. التوقيت: 13:40.

القذافي واحتدام الأزمة في البلد، تعارضت المواقف حول ردود الفعل حول تطور الأوضاع.

الفرع الأول: مواقف الاتحاد الإفريقي.

كشفت ثورات الربيع العربي في كل من مصر وتونس وليبيا عيوباً كثيرة في سياسات الاتحاد الإفريقي ككيان مؤسسي، تتلخص في سيطرة بعض قادة الدول الأعضاء على قرارات الاتحاد، والكيل بمكيالين فيما يتعلق بمصالح الاتحاد المباشرة مع الدول الأعضاء، ومصالح الدول الأعضاء مع سائر القوى العالمية بعيداً عن إطار الاتحاد الإفريقي. فعلى سبيل المثال، لم تتناول قمة الاتحاد الإفريقي السادسة عشر التي انعقدت في أعقاب ثورتي تونس ومصر فعاليات الثورتين، ولم تتطرق مناقشات القمة إلى تأثيرات الحدثين على الواقع السياسي في إفريقيا، ولم يكن الاهتمام بالثورتين مناسباً أو متوافقاً مع حجم التغيير في كل من تونس ومصر، ولكن الموقف من الثورة الليبية وحجم الاهتمام بها كان مختلفاً تماماً نظراً للثقل الذي تمثله ليبيا للاتحاد الإفريقي والخصوصية في العلاقة التي ربطت معمر القذافي بالاتحاد وبالعديد من القادة الأفارقة.

كان الموقف الإفريقي منذ بداية الأزمة رافضاً لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، حتى أنّ الاتحاد الإفريقي امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي، كما أنه لم يعلق عضوية اجتماعاته الرسمية كما فعلت الجامعة العربية.¹

واكتفى الاتحاد الإفريقي الذي لعب القذافي دوراً بارزاً في تأسيسه بإدانة ما وصفه بأسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين في ليبيا، معرباً عن استنكاره للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والأسلحة ضد المتظاهرين.² إلاّ أنّه وبعد تصعيد الأحداث في ليبيا إثر صدور القرار الأممي رقم 1973 وتدخل قوات حلف الناتو، اتخذ الاتحاد الإفريقي موقفاً رافضاً لتلك العمليات لاستهدافها المواطنين، كما شددّ الاتحاد الإفريقي على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وبنود قرار مجلس الأمن الدولي، حيث يرى أنّ قرار الأمم المتحدة 1973 المتعلق بالشأن الإنساني الذي يقضي بحماية المدنيين... قد انتهك عملياً في نصه وروحه من قبل حلف الناتو، زيادة

¹ أميرة محمد عبد الحليم، الموقف الإفريقي والانتماء الليبية، من الموقع الإلكتروني: <http://www.alamatonline.net.p.1>، تاريخ الدخول: 2011/04/06. التوقيت: 10:30.

² زياد عقل: الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية: البروتوكولات والمصالح، نقلاً عن: http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42 تاريخ الدخول: 2011/05/01. التوقيت: 14:40.

على إعاقته مساعي السلام التي باشرها الاتحاد الإفريقي ولقبول الدول الإفريقية لحل الأزمة الليبية سلمياً.

وقد حوت خارطة طريق الاتحاد الإفريقي تجاه الملف الليبي خمسة نقاط وهي: وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، مساعدات إنسانية، الحوار وضمن مرحلة انتقالية للتعاطي مع طموحات الشعب الليبي، إضافة إلى محاولات الوساطة من طرف الاتحاد الإفريقي 12/11 أبريل 2011 والتي قوبلت بالرفض من المعارضة الليبية التي أكدت على مغادرة القذافي¹

أصدر الاتحاد الإفريقي بياناً بشأن ليبيا أدان فيه أعمال العنف في البلاد بعد أسبوع من اندلاع الثورة، وبعد ما يقرب من شهر من بدء الأحداث (12 مارس 2011) اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد موقفاً برفض التدخل العسكري الدولي في ليبيا، وأعلن عن تشكيل لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للتشاور مع جميع الأطراف في ليبيا بشأن الأزمة. وعقد الاتحاد قمة طارئة في أديس أبابا في 25 مارس 2011 نتج عنها خارطة طريق لحل الأزمة سياسياً، ثم جاءت القمة السابعة عشر في غينيا الاستوائية في يوليو 2011 لتبحث سبل الوصول لحل للأزمة في ليبيا، وبالرغم من كل هذا الاهتمام والنشاط الرامي لحل الأزمة، لم تتضمن بيانات الاتحاد الإفريقي بشأن ليبيا واجتماعاته حول ما يجري بها من أحداث أية إدانة لمعمر القذافي وما يرتكبه من جرائم بحق شعبه وكان العالم أجمع شاهداً عليها. فعلى سبيل المثال، وضع البيان الصادر عن القمة الاستثنائية بأديس أبابا في 25 مارس 2011 خمسة خطوات في سياق خارطة الطريق لحل الأزمة شملت: حماية المدنيين و الأجنبية وخاصة الأفريقية، وبدء حوار سياسي بين الأطراف في ليبيا للتوصل لتوافق حول سبل إنهاء الأزمة ووقف الأعمال العدائية، وتوصيل المساعدات الإنسانية للسكان المضارين سواء كانوا ليبيين أو من العمالة الأجنبية وخاصة الأفريقية، وبدء حوار سياسي بين الأطراف في ليبيا للتوصل لتوافق حول سبل إنهاء الأزمة والبدء في مرحلة انتقالية شاملة، وتطبيق إصلاحات سياسية لتلبية متطلبات الشعب الليبي²

¹ **Rapport Africa Briefing**, Le role de l'union africaine dans les conflits en Libye et en cote d'ivoire. Bruxelles-16 mai 2011 :http://www.obsafrique.eu/wp-content/uploads/2011/06/ABLibye_Rapport_25.07.2011_FR.pdf.1 . 13/11/2012 . heure : 08 :10.

² أميرة محمد عبد الحليم، إفريقيا وثورات الربيع العربي، من الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=58>، تاريخ الدخول: 2011/05/05. التوقيت: 13:30.

وبالنظر لبند الحل السياسي الذي طرحه الاتحاد الأفريقي وتبناه ودافع عنه مراراً وتكراراً، نجد أنه شديد التحيز لمعمر القذافي وشديد الحرص على عدم إدانته؛ فالبند الأول من خارطة الطريق طالب بوقف الأعمال العدائية ولكنه لم يوجه مطالبته لجهة محددة، مما يعني أن الاتحاد الأفريقي ساوى في النهاية بين ما يفعله القذافي من عدوان وجرائم وما ينتهجه الثوار من نهج عسكري دفاعاً عن أنفسهم ورداً على التصعيد العنيف الذي بدأ به القذافي منذ اليوم الأول للثورة، بمعنى آخر، فقد ساوى الاتحاد بين القوة المنظمة التي تتحرك تحت لواء الدولة وبين تشكيلات الثوار الدفاعية (آنذاك) التي تبلورت كرد فعل لعنف الأجهزة الأمنية الليبية. ثم تطرقت الخارطة بعد ذلك لبدء حوار سياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، أي بين معمر القذافي والثوار دون النظر لموقف معمر القذافي غير المعترف بمشروعية مطالب الثوار، بل غير المعترف بكون الثوار مواطنون ليبيا يتمتعون بحقوق، فالقذافي ظل حتى نفسه الأخير ينظر للثورة على أنها مؤامرة على حكمه ومدبرة من قبل مجموعة من البلطجية والمدمنون و"الجرذان" على حد تعبيره. فإذا كان أحد الأطراف غير معترفاً بوجود الطرف الآخر، كيف يمكن إذن إقامة حوار سياسي في إطار السعي لحل الأزمة؟ وحتى البند الأخير من الخارطة والذي نص على تطبيق إصلاحات سياسية واسعة تلبي متطلبات الشعب الليبي جاء بعيداً عن القراءة الموضوعية للواقع السياسي والتقدير الدقيق للموقف في ليبيا. فكيف يمكن لرجل تجاوز مع التظاهرات التي نادى بالإصلاح والتغيير بقوة السلاح، وبتهديد الشعب بالانقسام والحرب الأهلية، وبالكذب والتضليل الإعلامي أن يؤتمن على تطبيق حزمة من الإصلاحات السياسية التي من شأنها الحد من سلطاته وتغيير ملامح نظامه السياسي؟ ولذلك نرى أن الحل السياسي المطروح من قبل الاتحاد الأفريقي كان محاولة لحفظ ماء الوجه، وربما أيضاً لإعطاء مهلة لحليفه القذافي يتخلص فيها من الضغوط الدولية والتوترات الداخلية.

والملفت للنظر أكثر من موقف الاتحاد الإفريقي الرسمي كان موقف الدول الإفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالأمم المتحدة من القرارين 1970 و 1973 بشأن ليبيا. فبعد أن رفض الاتحاد الأفريقي التدخل الأجنبي في ليبيا، جاءت كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا والغابون لتوافق على قرارات مجلس الأمن بشأن فرض عقوبات على ليبيا وإقامة منطقة حظر جوي لحماية المدنيين بل ليبيا. ففي حين امتنعت كل من الصين

وروسيا والبرازيل والهند وألمانيا عن التصويت على القرار 1973، وافقت عليه الدول الأفريقية الثلاث، علماً أنه في حال امتناعهم عن التصويت أو رفضهم له لم يكن القرار 1973 ليحظى بالتأييد الكافي داخل مجلس الأمن لتطبيقه.¹ هذا التباين بين موقف الاتحاد الأفريقي كمنظمة وموقف دوله الأعضاء كفاعلين مستقلين يكشف عيوباً في آلية اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأفريقي، ويعبر عن سوء تواصل بين قيادة الاتحاد وبين الدول الأعضاء. فتصويت الدول الثلاث بالموافقة على القرار 1973 أضعف من مصداقية الاتحاد الأفريقي كمنظمة، وأظهر أن الحل السياسي الذي طرحه الاتحاد لم يكن حفاظاً على مبادئه بقدر ما كان حفاظاً على مصالحه.

ولعل الدليل الأكبر على هذه الفرضية هو ما جاء في خارطة الطريق من تأكيدات على ضرورة حماية المدنيين وتوصيل المساعدات الإنسانية، فهي كلها نداءات تشير لاقتناع الاتحاد بتردي الأوضاع الإنسانية في ليبيا، فإذا ما وضعنا ذلك جنباً إلى جنب مع موقف الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن والتي وافقت على قرار التدخل العسكري، نجد أن الاتحاد الأفريقي لديه في بروتوكولاته ما يسمح له بالتدخل في شؤون الدول الأعضاء في حال تردي الحالة الإنسانية دون اللجوء للأمم المتحدة، فكان من الممكن أن يتدخل الاتحاد الأفريقي عسكرياً في ليبيا استناداً لما جاء في بيانه التأسيسي في الفقرة "هـ" من البند الرابع والتي تعطي للاتحاد الحق للتدخل في أي من الدول الأعضاء في حال موافقة الجمعية العمومية بالاتحاد على اعتبار ما يحدث في هذه الدولة ظرفاً استثنائياً مثل: جرائم الحرب وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

وهو الرأي الذي عبر عنه "جورام جامبو" نائب رئيس البرلمان الأفريقي عندما صرح أن الاتحاد الأفريقي كان من المفترض أن يرسل قوة عسكرية لليبيا مثلما فعل في دول أفريقية أخرى. ونستنتج من ذلك أن الاتحاد الأفريقي لم يبين موقفه من الثورة في ليبيا على ما جاء في بروتوكولاته ومواقفه، لأنها في الحقيقة تسمح له بأكثر مما قدم بكثير، بل الأقرب إلى المنطق أن الاتحاد الإفريقي بنى موقفه من الثورة الليبية وفقاً للإرادة السياسية لقادة الاتحاد الذين رأوا في القذافي حليفاً لا يمكن الاستغناء عنه²، ولم يستطيعوا فصل الأدوار التي لعبها القذافي في دعم المنظمة مادياً ومعنوياً ولوجستياً وأيديولوجياً، عما يمليه عليهم واجبهما وما نصت عليه

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

بروتوكولاتهم حيال الوضع في ليبيا، ف جاء موقف الاتحاد ليضع البرتوكولات والمبادئ في خدمة المصالح السياسية المباشرة من خلال اللجوء للبنود التي تخدم تلك المصالح دون غيرها.¹

وعلى أي حال فإنه يمكن فهم الموقف الإفريقي من الثورة الليبية على ضوء اعتبارات ثلاثة،² أبرزها أن دول الجوار الإفريقية مثل تشاد والنيجر غير مستعدة للتعامل مع موجات النازحين والعائدين الذين فروا من جحيم القذافي داخل ليبيا.

1. موقف الجزائر حيال الأزمة الليبية: أيدت الجزائر خطة الاتحاد الإفريقي حيث أكدت وزارة الخارجية الجزائرية "ضم صوتها إلى صوت الاتحاد الإفريقي للدعوة إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية وإطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة."³

وقد جاء تأييد الجزائر للمبادرة نتيجة للاتهامات التي وجهت للجزائر بخصوص إرسال مرتزقة جزائريين إلى ليبيا، إذ نفت وزارة الخارجية الجزائرية الادعاءات مؤكدة أن: "دوافع من يديرون ويروجون لهذه الأنباء العارية عن الصحة بغرض الإساءة لسمعة الجزائر تنم بوضوح عن سعيهم للدفع ببلادنا للوقوف مع طرف ضد طرف آخر في أزمة حرب الأشقاء التي تعصف بالشقيقة ليبيا"⁴ كما نوهت إلى أن "الحكومة نددت دائما بظاهرة الارتزاق في إفريقيا بسبب عواقبها الوخيمة على استقرار وأمن القارة، وقامت منذ مطلع عام 2011 بعمل منسق مهم على مستوى مؤسسات الاتحاد الإفريقي المختصة والمكلفة بمكافحة هذه الظاهرة."⁵ كما شددت على ضرورة وضع آلية للمراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار الذي لم يُشِر إليه قرار مجلس الأمن الدولي 1973.

¹ المرجع نفسه.

² حمدي عبد الرحمان، التنافس الدولي وأثره على الأزمة الليبية، الاقتصادية، العدد 6402، نقلا عن: http://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.htm تاريخ التصفح: 2013/07/14. 20:44.

³ جهود عربية إفريقية من أجل المساهمة في انهاء الصراع في ليبيا، من الموقع الإلكتروني: <http://www.d.jazair.com>، تاريخ الدخول: 2011-03-28. التوقيت: 14:00.

⁴ الجزائر تؤيد دعوة الاتحاد الإفريقي إلى حوار جامع مع ليبيا، من الموقع الإلكتروني: <http://www.panapress.com> ، تاريخ الدخول: 2011-04-13. التوقيت: 13:30.

⁵ المرجع نفسه.

وعقب سقوط القذافي، وفشل عملية الانتقال الديمقراطي نتيجة الظروف المعقدة التي تشهدها الساحة الليبية سياسياً وأمنياً، تصاعدت طلبات ضرورة حسم ما يجري في ليبيا عبر تدخل عسكري جديد حاسم وهو ما ترفضه الجزائر وترفض توريطها فيه، وهو ما عكسه موقفها الصارم حول ضرورة الحل السياسي للأزمة ودعت المجتمع الدولي لرعاية حوار ليبي شامل.

2. موقف موريتانيا من الأزمة الليبية: بينما عبرت موريتانيا عن موقفها من الأزمة الليبية برسالة أشادت

بالجهود المبذولة من طرف الاتحاد الإفريقي والتي تضمنت:¹

1. اعتزازها وتثمينها لموقف مجلس السلم والأمن الإفريقي من هذه الأزمة التي تواجهها ليبيا.
2. مناشدة الاتحاد الإفريقي بالتحرك السريع لوقف هذه الحرب التي خلفت عكس ما روّج لها من "حماية المدنيين" دماراً وهلعاً في ليبيا.

3. التنديد بالموقف الغربي الذي تقوده فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للضغط على بعض الدول للاعتراف بالمتمردين - المعارضة الليبية - الذين يقودون حرباً ضدّ بلدهم.

4. موقف مصر من الأزمة الليبية: أما مصر، فقد أكدت ومن خلال سفيرها -هاني خلاف- على: "أن

استقرار ليبيا ووحدتها وسلامة أراضيها أمر وثيق الصلة بالأمن القومي المصري وتعدّه خطأ أحمر لا تقبل المساس به."²

وبشكل عام، لم تتغير مواقف الاتحاد الإفريقي تجاه الأزمة الليبية منذ اندلاعها وحتى الآن، ولم يكن له دور يُذكر على المستوى العملي سواء في مرحلة ما قبل سقوط القذافي أو في المراحل المختلفة التي تلت سقوط القذافي وشهدت صراعات سياسية أو عسكرية بين الفاعلين المختلفين في الأزمة الليبية، ولكن مما لا شك فيه أن الاتحاد الإفريقي كان أكثر نشاطاً في المرحلة التي سبقت سقوط القذافي، وخاصة في بدايات الثورة وأثناء عمل المجتمع الدولي على تحديد شكل التدخل في ليبيا لوقف أعمال العنف والإبادة التي كان يمارسها معمر

¹ المبادرة الموريتانية لمواجهة العدوان على ليبيا، من الموقع الإلكتروني: <http://www.moheet.com>، تاريخ الدخول: 20-05-2011. التوقيت: 14:06.

² صحيفة الشرق الأوسط، العراق، العدد 11845، التاريخ: 04-05-2011.

الفرع الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية.

عقد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري للتباحث حول آخر المستجدات السياسية في ليبيا، وقد صدر قرار رقم " 7298 " بتاريخ 2 مارس 2011 م بشأن الأوضاع في ليبيا، يتناول القرار " التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات الشعبية السلمية في مدن ليبيا، والدعوة مجدداً لوقف إطلاق النار وأعمال العنف ضد المدنيين، ومطالبة السلطات الليبية برفع الحظر عن وسائل الإعلام ، وتسهيل مرور ومغادرة الأجانب ، والرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي ، ودعوة جميع الدول والمنظمات الدولية وكافة المؤسسات المعنية لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي، والتأكيد على تقديم الدعم الكامل لكل من تونس ومصر وكافة الدول العربية، وضرورة استمرارية التشاور لاتخاذ إجراءات كفيلة لوقف العنف، بما في ذلك الالتجاء لفرض حظر جوي والتنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي بهذا الشأن، وأخيراً النظر في مدى جدية والتزام ليبيا بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية طبقاً للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها"².

كما استمرت أعمال العنف وازداد القتل في صفوف المدنيين، واستمر القصف العشوائي للمدن، إلى أن بدأ الثوار باستخدام الأسلحة والمعدات الخفيفة، وقد صدر قرار الجامعة العربية يصف ما آلت إليه الأحداث والتغيرات في ليبيا من الخطورة الواضحة، ويأخذ في الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" مبعوثاً رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا، وأكد أيضاً على قرار " 7298 " بتاريخ 2 مارس 2011م، والبيان الصادر عن مجلس الجامعة رقم " 136 " بتاريخ 22 فبراير 2011 ، ويؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي والإنساني، وقد جاء في القرار رقم 7360 " الصادر بتاريخ 12 مارس 2011 ما يلي:³

¹ زياد عقل، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلا عن: <http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=178>، تاريخ التصفح: 20-06-2014، التوقيت: 13:24.

² قرار الجامعة العربية رقم 7298، 02 مارس 2011 نقلا عن: www.lasportal.org تاريخ التصفح: 2012/02/13. التوقيت: 13:40.

³ قرار جامعة الدول العربية رقم 7360، 12 مارس 2011، www.lasportal.org تاريخ التصفح: 2012/02/13. التوقيت: 13:41.

- طلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوراً، وإقامة منطقة آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية توفر الحماية لأبناء الشعب الليبي.

- التعاون والتواصل مع المجلس الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي.

ومن الملاحظ أنّ الإنقسام العربي الواضح أثر على أداءٍ وفعالية وقوة جامعة الدول العربية ومؤسساتها، فكشف عن حجم التناقضات والاختلافات التي تلازم أسس ومفاهيم الجامعة ومؤسساتها التي تراكمت عبر سنواتٍ طويلةٍ، فالجامعة العربية كمنظمةٍ إقليميةٍ لها علاقات مع كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية كهيئة الأمم المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي، و منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأمم الإفريقية، وهناك تعاونٌ استراتيجي عسكري مع الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى في العالم، مما دفعها للطلب من مجلس الأمن التدخل في ليبيا لعدم قدرتها على حسم الأمور والتدخل لفرض إرادتها بالقوة.

وحول موقف جامعة الدول العربية مما جرى في ليبيا، يقول د.أحمد يوسف أحمد: "بدأت القصة بقرار على مستوى المندوبين الدائمين يمنع مشاركة ليبيا في اجتماعات جامعة الدول العربية ومؤسساتها، ثم جاءت الخطوة التالية في اجتماع المجلس الوزاري في 2 مارس 2011 م، والذي ندد بجرائم السلطات الليبية، ودعا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف، ورفض على نحوٍ قاطعٍ كافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، لكن المجلس دعا في اجتماعه، يوم 12 مارس، إلى فرض حظر جوي على ليبيا بهدف حماية المدنيين، وطلب من مجلس الأمن فرض هذا الحظر، وهي خطوة لبّت جزئياً طلب الدول الغربية التي اشتترطت تأييداً عربياً لفرض هذا الحظر، وعندما انتقلت الكرة إلى ملعب مجلس الأمن أصدر قراراً في 17 مارس 2011 م يفرض حظراً للطيران في مناطق من ليبيا، ويخول الدول استخدام القوة الجوية لمنع تحركات الكتائب الموالية للقيادة الليبية براً وجواً، مع التعهد بعدم احتلال ليبيا أو إرسال قوات برية أجنبية إلى أراضيها.

ونظراً لذلك يعتبر موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية فعالاً إلا أنه يفتقر لقوة التنفيذ ولا يرتقي لمستوى التطلعات العربية الرسمية والشعبية، رغم أن أمينها العام عبر عن رغبته في ذلك حينما دعا إلى فرض

منطقة للحظر الجوي في ليبيا وأعرب عن أمله في أن يكون لجامعة الدول العربية دور في إقامته وتحديث عن تحرك إنساني لمساندة الشعب الليبي في نضاله ضد نظامٍ تزداد غطرسة.¹

منذ سقوط معمر القذافي لم يختلف موقف جامعة الدول العربية إزاء ليبيا، فكانت الجامعة دائماً مساندة لكل السلطات الانتقالية التي توالى على حكم ليبيا، وداعمة لكل الكيانات الشرعية للدولة الليبية، ورافضة لكل أشكال العنف وكل دعوات التقسيم، وبالرغم من هذا الموقف الداعم للثورة الليبية منذ أيامها الأولى، لم تتعد مواقف جامعة الدول العربية حيز البيانات والتصريحات الدبلوماسية، فلم يكن للجامعة دور يذكر على المستوى العملي، كما لم يكن لها تواجد في الصراع الداخلي بين الفصائل السياسية المختلفة في ليبيا، وبشكل عام فشلت جامعة الدول العربية على مدار السنوات الماضية في وضع القضية الليبية في المكانة التي تستحقها كقضية تهدد أمن الإقليم وتشكل خطراً على العالم العربي ككل، وتهدد سلامة آلاف المواطنين داخل ليبيا وفي الدول التي تجاورها.²

الفرع الثالث: الموقف التركي من الأزمة الليبية.

كشفت الأزمة الليبية عن طبيعة المواقف التركية المتناقضة، فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية، وقد بررت الحكومة التركية ذلك بأن ارتفاع أعمال العنف في ليبيا قد دفعها للدعوة لأن تكون المقاربة السلمية هي طريق إنهاء الأزمة الليبية فطرح ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية، وقد أدى رفض المعارضة الليبية أية تدخلات تركية في الشأن الليبي، والتنديد ب"الازدواجية التركية" التي تستهدف منع تسليح الثوار، أدى كل ذلك إلى تغيير المقاربة التركية حيال الوضع الليبي وإعادة النظر في طبيعة المحددات الاقتصادية والأمنية التي وقفت وراء الموقف التركي المتردد والمضطرب حيال الأزمة. وبصفة عامة أفضت التحولات التركية حيال الأزمة الليبية في تحسين العلاقات بين

¹ المرجع نفسه.

² زياد عقل، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره.

وأياً يكن من أمر فإن التردد والإضطراب وضعف المواقف واختلافها للدول الإفريقية والعربية خاصة على المستوى العملي إزاء القضية الليبية كان سيد الموقف إبان كل مراحل الأزمة، وهو الأمر الذي فتح الباب واسعاً حتى يكون للقوى الدولية العظمى الكلمة الفصل في حل طلاس الأزمة الليبية، وفرض موقفها الموحد ووجهة نظرها لحل هذه الأزمة.

المطلب الثاني: المواقف الدولية حيال الأزمة الليبية.

عموماً فإن المواقف الدولية إزاء الأزمة الليبية اتسمت بالتباين والتجاذب المرتبط أساساً بتضارب مصالح الدول الغربية وحدود مجالها الحيوي وسعيها نحو كسب رهان القوة والسيطرة على الحركات الكونية.

الفرع الأول: موقف مجلس الأمن الدولي.

جاءت مواقف مجلس الأمن من الثورات العربية لتعكس مواقف الأطراف الدولية الكبرى من هذه الثورات، ومن ثم تباينت مواقف أعضائه، كما سيأتي بيانه:²

1- توظيف الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مجلس الأمن لتحقيق مكاسب استراتيجية على صعيد النظام الدولي، خاصة من خلال إبراز تفوق القدرة العسكرية الأمريكية وإزاحة روسيا من أحد المواقع الهامة بالنسبة إليها، سواء بالنسبة لأسطولها في المتوسط أو بالنسبة إلى سوق السلاح، حيث كانت روسيا من أكبر موردي السلاح للجيش الليبي، وتفعيل مبدأ التدخل الخارجي لتوفير الحماية الدولية للمدنيين، فضلاً عن تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة من خلال عقود النفط والغاز وإعادة الإعمار وإعادة تسليح الجيش الليبي.

2- محاولة الولايات المتحدة وحلفائها توظيف مجلس الأمن لإضفاء القدر المطلوب من الشرعية الدولية على ما ستأخذ من إجراءات في مواجهة الثورات العربية، وهو ما تحقق بالنسبة إلى ليبيا ولم يتحقق بالنسبة لسورية.

¹ جهاد عودة، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغيير الدولي: بناء الإشكالية. نقلا عن:

www.gehadauda.com/wp-content/uploads/الثورات-العربية-والتغيير-الدولي.pdf

تاريخ التصفح: 2014_01-12. التوقيت: 23:00.

² أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

3- ما يلحظ أيضا هو ردة فعل روسيا في الاعتراض مثلا لمرتين متتاليتين لمنع صدور قرار بشأن سورية من المجلس، وتأكيد روسيا عدم الموافقة على صدور أي قرار من المجلس مستقبلا لا يأخذ بالرؤية الروسية لاعتبارات منها:

1. الولايات المتحدة وحلفاؤها ليسوا مطلقي اليدين في توظيف مجلس الأمن لتحقيق مصالحهما الاستراتيجية على حساب القوى الدولية الأخرى.

2. ضرورة مراعاة المصالح الاستراتيجية الروسية والصينية في ما يتخذ من قرارات في مجلس الأمن.

3. تأكيد رفض مبدأ التدّخل لحماية المدنيين كقاعدة من قواعد إدارة شؤون النظام الدولي. ومع ذلك، فإن في إمكان الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الاستمرار في توظيف المجلس كأداة لإحراج روسيا والصين على المستوى العربي.

4. تم توظيف مجلس الأمن كأداة لدعم الجهود الإقليمية ومساندتها.

وبعد سقوط القذافي، وعلى إثر تصعيد الأزمة بين الأطراف واتخاذها بعدا سياسيا وأمنيا أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2174، والذي نص على الوقف الفوري لإطلاق النار، والقيام بحوار سياسي يشمل جميع الأطراف، وملاحقة المتورطين في الجرائم الحربية أمام المحكمة الجنائية الدولية.¹

الفرع الثاني: مواقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة الليبية.

موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الثورات العربية عامة والتي تعتبر الحالة الليبية واحدة منها كان نتاجا لمجموعة من العوامل، أهمها ما يلي:²

1. الأزمة الاقتصادية والمالية البالغة الصعوبة، التي سمّيت أزمة منطقة اليورو وصلت إلى حد تهديد استمرار الاتحاد الأوروبي ذاته. فانصبّت جل جهود الاتحاد لإيجاد حل لهذه الأزمة، وهذا ما جعل الأحداث الخارجية تتراجع على جدول أعماله الخاصة إذ تتطلب تحمل أعباء مالية إضافية. وهنا برز الانقسام الأوروبي بشأن

¹ مهدي جلاسي، أزمة الشرعية والحرب الأهلية: هدم ما تبقى من ليبيا، نقلا عن:

<http://www.mena-post.com/2014/08/31/%D8%A3%> تاريخ زيارة التصفح: 2014/09/15. التوقيت: 09:45.

² أحمد يوسف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص-ص 56-57.

التدخل في ليبيا، في حين برز الاتفاق حول فرض العقوبات عليها، ذلك أنّ فرض العقوبات يمثل نوعاً من المشاركة ولكنه في الوقت ذاته لا يتطلب أية تكلفة.

2. علاقات القوة بين فرنسا وألمانيا بوصفهما القطبين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي، فألمانيا تعطي الأولوية لوسط أوروبا وشرقها باعتبارهما يمثلان الفضاء المباشر الذي يمكن الاعتماد عليه في تدعيم عناصر قوتها في إطار الاتحاد، في حين ترى فرنسا أنّ منطقة جنوب أوروبا والمتوسط هما النطاق الذي يمكن أن تعتمد عليه في تحقيق التوازن مع ألمانيا. ومن هنا، نجد هذه الحماسة الفرنسية للتدخل في ليبيا لإسقاط القذافي، والرفض الألماني للمشاركة في هذا التدخل، فليبيا تقع في نطاق ما يمكن أن نطلق عليه الفضاء الفرنسي، وهي بعيدة عن الفضاء الألماني المباشر.

3. الصراع على مستوى النظام الدولي في ما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والأعباء، فألمانيا لا ترغب في أن يتحمل الاتحاد الأوروبي خلال هذه المرحلة الحالية أية أعباء إضافية على صعيد إدارة الشؤون الدولية، ولا تريد بالتالي أن تتيح للولايات المتحدة فرصة للضغط في هذا المجال.

وفي ما يلي سنحاول أن نبرز موقف كلٍّ من فرنسا وألمانيا، إضافة لبريطانيا وإيطاليا من الأزمة الليبية التي وعلى الرغم من أنّ الأفق الليبي لم يكشف بعد عن ما ستؤول إليه الأمور في نهاية المطاف، فقد باتت هناك العديد من المؤشرات والوقائع التي نستطيع أن نستخلصها انطلاقاً من مجريات سيناريو العمليات العسكرية التي استهدفت البلاد بعد تبني مجلس الأمن للأمم المتحدة قراره رقم 1973.

ولعلّ الموقف الأوروبي من التطورات الليبية يعدّ أفضل دليل على محدودية المفهوم القاضي باتفاق الغرب المسبق على تطوير إستراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية بشكل عام. فعلى عكس ما توحي به الأمور أحياناً، بدأت التطورات الليبية وكأنّها مرآة معبرة عن حجم الفجوة القائمة بين العديد من الدول الغربية بشكل عام والأوروبية بشكل أخص، ولعلّ المسار الذي قاد كلا من فرنسا وألمانيا إلى محاولة التعامل "الأكثر ملاءمة" مع المعضلة الليبية يعدّ من أفضل المؤشرات على هذا الواقع، غير أنّ هذا المثال بحدّ ذاته ما هو إلا جزء من مسألة أكبر وأهمّ تعود اعتباراتها إلى مزيج من العناصر المتصلة بتمسك بعض القادة بنيل مرتبة هامة حيناً

وعدم توافق وجهات نظر بعض القادة السياسيين حيناً آخر.¹

الفرع الثالث: المواقف الغربية وتضارب المصالح.

أولاً: موقف فرنسا من الأزمة الليبية: فرنسا تعتبر ليبيا المدخل الرئيس لها بالعمق الأفريقي، مُحاولَةً استغلال إرث القذافي السابق بإفريقيا وما خلفته ليبيا بالقارة السمراء من استثمارات ضخمة، وهي البلد الذي كان محتلاً للجنوب الليبي ويعرف خبايا تلك المنطقة وكيفية استمالة القادة المحليين من تبو وعرب وطوارق إلى صفها وخلق فراغات بين هذه المكونات للاستفادة منها.²

منذ أن تولّى نيكولا ساركوزي الحكم عام 2007 بات من الصعب معرفة ما إذا كانت السياسة الفرنسية تحبذ مصلحة البلاد بحدّ ذاتها أم أنها أصبحت تعبّر عن هوى ووجهات نظر واعتبارات الرئيس الشخصية، فعلى عكس ما كان قائماً أثناء فترات الحكم الرئاسية التي سبقته، بدا ساركوزي وكأنه حولّ اعتباراته وقناعاته الشخصية إلى محور أساسي لسياسته الخارجية.

ومن الأدلة على ذلك أمثلة كثيرة منها تقلبات موقفه من الملف السوري أثناء السنة الأولى من حكمه، وقراره إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط دون أخذ وجهات نظر نظرائه الأوروبيين والشرق أوسطيين بعين الاعتبار، وكذلك تمسّكه بتطوير علاقات وطيدة ومثينة مع القائد الليبي معمر القذافي دون تحديد أي شروط مسبقة تجعل القذافي يحذو حذوها.³

ومن هذا الأساس فقد بدا الإصرار الفرنسي على اعتماد لهجة وموقف شديدين إزاء القائد الليبي متناقضاً والمجرى المنطقي المفترض للأمر. فساركوزي الذي كان قد دافع سابقاً عن الرئيس التونسي بن علي والمصري مبارك، ما هو يحبذ فجأة التدخل المباشر في الشؤون الليبية.

وقد يفسّر هذا التشدد بمثابة وضع أراد عبره الرئيس الفرنسي التعديل من موقفه السابق الموالي لبن علي

¹ براء ميكائيل، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة، نقلا عن:

http://www.fride.org/download/aljazeera_qatar_bm_14_5_11.pdf تاريخ التصفح: 2013/09/13.

² هشام الشلوي، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا، الجزيرة، نقلا عن: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/6/%D8%B3> تاريخ التصفح: 2012/12/13. التوقيت: 12:30.

³ المرجع نفسه.

ومبارك والذي انتقده الكثيرون من خصومه السياسيين بشدة، خصوصا بعد أن اتضح أن سقوط هذين الرئيسين أضعف من موقع حلفائهم السياسيين التقليديين، غير أن ثمة اعتبارات سياسية واستراتيجية بحثة تفسر أيضا خصوصية الموقف الفرنسي من ليبيا القذافي. وأبرز ما في القضية هو أن الرئيس الفرنسي أراد الانفراد في بادئ الأمر بضربة استباقية تتيح له البروز كقائد لبلد رائد في مجال مواكبة التغييرات الواقعة على الساحتين الشمال-إفريقية والشرق-أوسطية، خصوصا وأن فرنسا تعدّ من أكثر الدول الغربية المعنية بهذه التطورات: سواء لدواع تاريخية (دورها أثناء فترتي احتلال شمال إفريقيا والانتداب) أو سياسية وإستراتيجية (قربها الجغرافي من المنطقة وإصرار دبلوماسيتها منذ زمن بعيد على لعب دور فعال فيها). والأوروبيين والعرب وكلّ من كان له شأن في التطورات الليبية وراءها، وذلك من أجل إنجاز ما تحبّده.

وظهرت حينئذ فرنسا وكأنها البلد المتمسك بخلق حركة وحيوية تحاول عبرها جرّ نظرائها الغربيين والأوروبيين والعرب وكلّ من كان له شأن في التطورات الليبية وراءها، وذلك من أجل إنجاز ما تحبّده من مواقف لدعم الثوار الليبيين المناهضين للقذافي، وهكذا تبلور الموقف الفرنسي عبر دور مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي أتى بالقرارين 1970 و 1973 سامحا بتطوير إستراتيجية عسكرية كانت غايتها الرسمية الأساسية حماية المدنيين الليبيين من ضربات وأفعال القذافي، وقد حاولت فرنسا الظهور وكأنها قائدة العمليات هذه سواء عبر شنّها ضربات على الأراضي الليبية أم عبر اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا رسميا لشؤون الشعب الليبي، ولكن هذه الاعتبارات عامّة لم تمنع ساركوزي من التنبّه لواقع الأمور، فمع طبيعة التطورات التي ظهرت في ليبيا اضطرّت فرنسا إلى الحدّ من دورها لصالح حلف الناتو وهو وضع تحبّده الولايات المتحدة حرصا منها على التخفيف من دورها وأدائها الشخصيين دون السّماح لساركوزي بتسليط الأضواء عليه. أما الرئيس الفرنسي فقد بدا سريعا وكأنّه أحد أكبر الخاسرين جرّاء هذا الوضع إذ أنّ ضعف موقفه السياسي رافقته أزمة عبّرت عنها وجهات النظر المختلفة التي نبعت من قبل بعض نظرائه الأوروبيين وعلى رأسهم الجارة ألمانيا.¹

¹ المرجع نفسه.

ومع حاجة المجلس الوطني الانتقالي إلى التمويل، سعت فرنسا إلى توفير الأموال اللازمة من خلال دعوتها الدول الغربية إلى رفع قرارات تجميد الأرصدة الليبية، ودفعها للمجلس الوطني الانتقالي لتمويل نفقاته، وهو ما استجابت له بعض الدول وكانت فرنسا في المقدمة.¹

ثانياً: موقف ألمانيا من الأزمة الليبية.² طالما عرفت العلاقة الفرنسية الألمانية بأنها المحرك الأساسي والبنوي للحيوية الأوروبية بمجملها، وقد كان من أبرز العلامات على ذلك طبيعة العلاقات التي توطدت بين كل من فرانسوا ميتران وهلموت كول من جهة، وجاك شيرك وغيرهارد شرودر من جهة أخرى، فالمصالح المشتركة التي اتفق عليها البلدان وكذلك الود الكبير الذي جمع كلا من هؤلاء الزعماء السياسيين كان لهما دور كبير في دفع النموذج الفرنسي الألماني إلى قيادة الساحة الأوروبية، وإقناع أغلب دول الاتحاد الأوروبي بأن مصلحتهم تكمن كثير من عناصرها في صحة ومتانة هذا الثنائي.

غير أنّ ثمة تغيير جذري أتى وعدل من هذا الواقع المتفق عليه، وقد نتجت أكثر التعديلات انطلاقا من التعكير النسبي للأجواء الذي تلا استلام "نيكولا ساركوزي" الرئاسة الفرنسية، فكلّ من "ساركوزي" و "إنجيلا ميركل" يتميزان بشخصية قوية ويتمسك كل منهما بسياسات يصعب في الكثير من الأحيان التوفيق بينها. وقد عبّرت الفترة التمهيديّة لإقامة الاتحاد من أجل المتوسط عن مدى الشرخ القائم بين البلدين، إذ بدأ "ساركوزي" وكأنه يريد أن يتصرّف لوحده ويصوغ على هواه طبيعة العلاقات الأورومتوسطية، بينما اعتبرت "ميركل" أنّه ليس من حقّ فرنسا أن تقرّر بنفسها ودون استشارة أعضاء الاتحاد الأوروبي مسبقا تفاصيل قضية جوهريّة كهذه، غير أن مجرى الأمور سار بالنهاية لصالح الرئيس الفرنسي الذي استطاع أن يجمع بين أغلب دول الاتحاد الأوروبي، فدشن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط انطلاقا من باريس في شهر يوليو/ تموز 2008.

ومع بداية سنة 2011 وبروز المعضلة الليبية، رفضت ألمانيا في بداية الأمر الانجرار نحو الموقف الفرنسيّ المحبذ لتدخل عسكري في ليبيا من أجل حماية المدنيين وصدّ سياسة معمر القذافي الهادفة إلى ترسيخ موقعه السياسي الشخصي. ومن المهم هنا الإشارة إلى أنّ هذا لم يعن بناتا أنّ ألمانيا كانت تعتبر أنّ على

¹ أحمد يوسف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص48.

² براء ميكائيل، مرجع سبق ذكره.

المجتمع الدوليّ الوقوف مكتوف الأيدي أمام ما يجري في ليبيا، فعلى العكس من ذلك، كان الموقف الألماني واضحاً من القضية الليبية انطلاقاً من فكرة أنّ سياسة القذافي المتبعة إزاء معارضيه هي سياسة تعسفية لا مبرر لها وينبغي إيقافها عند حدّها.

غير أنّ ما أثار انزعاج الدبلوماسية الألمانية هو محاولة فرنسا جرّ غيرها من الدول الأوروبية وغير الأوروبية إلى استراتيجية من صنعها الشخصي، فعلى الرغم من ضرورة التدخل في شؤون ليبيا من أجل حماية المدنيين، انزعجت ألمانيا مما بدا وأتته مخطّط تحاول عبره فرنسا استغلال ظرف إنساني من أجل تمكين مكانتها السياسيّة والاستراتيجية والبروز كالمنفذ الأساسي لليبين، ومن ثمّ أتى قرار ألمانيا الامتناع عن التصويت لصالح القرار 1973 للأمم المتّحدة القاضي بضرورة حماية المدنيين الليبيين عبر كلّ الوسائل المشروعة، وتكون على هذا الأساس قد لجأت إلى استراتيجية ظهرت عبرها وكأنّها هي اللاعب الأساسي في العلاقات الدوليّة الذي أراد أن يلفت الانتباه إلى تحييد حلول أخرى دون أن يعني ذلك أنّه على استعداد لعرقلة قرارات نابعة عن اتفاق واسع بين العديد من ممثلي المجتمع الدوليّ.

وتكون إذن ألمانيا قد استطاعت هنا ضرب عصفورين بحجر، إذ أنها بدت من ناحية وكأنّها البلد المستقلّ في قراره والرافض للانصياع إلى مواقف ترتضيها الأغلبية، ومن جهة أخرى ثمة اعتبارات داخلية متعلّقة بعدم تحييد الرأي العام الألمانيّ اللجوء الآلي للحلول العسكريّة، وبحث إنجيلا ميركل عن شعبيّة إضافية.

ثالثاً: موقف بريطانيا من الأزمة الليبية:¹ لفهم مجمل الآليات والمعادلات المطروحة على الساحة الأوروبية إزاء القضية الليبية لا يكفي التنويه بموقفي فرنسا وألمانيا لوحدهما، فنّمّة مؤشرات أخرى تلقي الضوء على بعض الخصوصيّات المتواجدة على مستوى الاتحاد الأوروبي، من بينها الدور المنفرد الذي اعتادت على لعبه بريطانيا.

لقد بدا واضحاً منذ زمن بعيد أنّ للدبلوماسية البريطانيّة خصائصها المتناقضة نسبياً مع المصلحة الإستراتيجية الأوروبيّة، ولعلّ من أبرز الأدلة على هذا الوضع غزو العراق في عام 2003، حين قرّرت بريطانيا

¹ المرجع نفسه.

الانتساب لخطّة أسستها حينذاك إدارة الرّئيس الأميركي جورج دبليو بوش، وانصاعت لها أيضا في هذه الأثناء إسبانيا، فبرز مجددا مدى وحجم الفجوة القائمة بين دول الاتّحاد الأوروبي، ويبدو واضحا هنا أنّ عدم قدرة الأوروبيين على الاتّفاق حول رؤى إستراتيجية جماعيّة هو الدّي يتيح لكلّ منهم التصرّف على هواه فيما يخصّ الكثير من القضايا الدوليّة، غير أنّه ومن ناحية أخرى فقد بدا واضحا منذ زمن طويل أنّ بريطانيا لا تكنّ اهتماما بالغا لضرورة إيجاد وحدة صفّ أوروبية، فالقلب البريطاني لطالما مال لصالح القطب الأميركي المهيمن، ومن ثمّ قلتّ المناسبات التي تبينّ قدرة البريطانيين على تطوير رؤى ووجهات نظر تحبّد المصالح الأوروبية وتفضّلها على التوجهات الأميركية.

ومن هذا المنطلق لم يكن من العجيب أن تتصاع بريطانيا لخطّة تحبّد التّدخل العسكري في الشؤون الليبية، وإذ عبّر هذا الوضع عن مشروع وفكرة كانت فرنسا أول من شجّعها، فقد بدا للبعض أنّ العلاقة الفرنسيّة البريطانيّة باتت حينئذ أكثر ملائمة مع وجهات نظر اليميني نيكولا ساركوزي خصوصا بعد أن خلقتّ اليساريّ توني بلير حكومة بريطانية يمينية، ولكن يبقى هذا الافتراض أقلّ واقعيّة ومنطقيّة لمن يعي طبيعة المسار الدّي سلكته بريطانيا خلال الخمسين سنة الماضية، إذ ما زالت لندن مقتنعة بأنّ سلامة مصالحها وخياراتها الاستراتيجية تمرّ عبر خانة واشنطن فقط لا غير. وبعبارة أخرى، فبريطانيا لا تكنّ أهمية مبالغ فيها تجاه القرارات والأولويات الفرنسيّة سواء حكمها يساريّون أم يمينيون، ففي عام 2004 مباشرة بعد قرار القذافي الرّسمي الامتناع عن تطويره أي نوع من أسلحة الدمار الشامل الممنوعة، هرع توني بلير إلى طرابلس وكان من أول المؤكّدين على انفتاح أفق جديد للعلاقات الليبيّة الغربيّة إلى جانب بلدان كفرنسا وإيطاليا، غير أن التحرك الدبلوماسي البريطاني هذا كان من الصّعب عليه أن يتبلور لولا موافقة إدارة الرّئيس بوش عليه، فالولايات المتّحدة لم تكن راغبة آنذاك في استعجال الأمور والبعث الفوري بوفود رفيعة المستوى إلى طرابلس، غير أنها لم تمنع فكرة إعطاء ضمانات للنظام الليبي . ومن هذا المنطلق ظهر فتح المجال البريطاني الليبي وكأته ترجمة لتموضع جديد لواشنطن تجاه العقيد القذافي، إلا أن هذه الآليّة غير المثمرة بمجملها ما برحت أن تغيرت وتبلورت في وضع جديد ظهر في ربيع 2011 من خلال إلقاء بريطانيا القنابل على ليبيا بناء على إستراتيجية

أملتها الولايات المتحدة عليها باسم علاقتها الخاصة.

رابعاً: موقف إيطاليا من الأزمة الليبية:¹ في إيطاليا وضع يشبه بعض الشيء الحالة القائمة في فرنسا، إذ تتبلور الآلية الدبلوماسية للبلاد عبر قرارات يعبر معظمها عن اعتبارات وقناعات رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني الشخصية. ومن الأدلة على ذلك موقف إيطاليا الأول حينما صرح برلسكوني بأنه لا ينوي التصرف إزاء ليبيا أو التعليق على الوضع القائم بها حرصاً منه على عدم إحراج القذافي.

غير أنه ومع تفاقم الوضع في ليبيا فقد اضطرّ رئيس الوزراء الإيطالي إلى اتخاذ موقف من بلاد أقام علاقات وطيدة معها ولا يفصل بين إيطاليا وبينها إلا البحر الأبيض المتوسط، ويضاف إلى ذلك الصعوبة التي تواجه برلسكوني لو أنه حذّب اجتناب دعم الاستراتيجية المدعومة من قبل الأمم المتحدة في ظرف كهذا، ومع العلم بأنّ قرب إيطاليا الجغرافي من ليبيا يعطي لها أهمية فيما يخصّ إمكانية الاستفادة من قواعدها لتزويد الطائرات المستهدفة لليبيا وضمان مجال انطلاق قريب لها، ومن ثمّ فقد قرّر رئيس الوزراء الإيطالي اعتماد نوع من البراغماتية وفضل كسب الولايات المتحدة وحلفائها ولو كان ذلك على حساب طبيعة علاقاته بالقذافي فكان ما كان، غير أنه من المهمّ الإصرار مجدداً هنا على أن موقف إيطاليا برّرت حسابات البلاد تجاه الولايات المتحدة لا تمسّكها بموقف يعبر إلى حدّ ما عمّا يريده أغلب الأوروبيين، فبرلسكوني أيضاً قلماً عرف عنه أنه متمسك بإيجاد سبل تعزّز من دور الاتحاد الأوروبي ومكانته وقدرته على البروز كلاعب أساسي في العلاقات الدولية، بل على العكس من ذلك فقد امتثلت أغلب قراراته لما بدا له متوافقاً ومصالحةً بلاده سواء كان هذا انطلاقاً من اعتبارات دولية أم إقليمية أو حتى سياسية داخلية.

خامساً: الموقف الأمريكي من الأزمة الليبية:² وبالنسبة للموقف الأمريكي فإنه يقع أسير اتجاهات ثلاثة تسود المؤسسات والمصالح الأمريكية، أول هذه المواقف تعبر عنه الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى النفط الليبي حتى لو كان الثمن تقسيم ليبيا، وربما يمكن فهم ذلك من الإشارات المبكرة التي أعلنها رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "جيمس كلابر" التي أكد من خلالها تفوق قوات "القذافي" وإمكانية استمراره

¹ المرجع نفسه.

² حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره.

على رأس السلطة في الوقت نفسه الذي يمكن فيه تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم شبه مستقلة، أما الموقف الثاني فتعبر عنه وزارة الدفاع الأمريكية التي لا تريد أن تخوض حرباً لمصلحة الشركات النفطية، وقد عبر عن هذا الموقف رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مولن ووزير الدفاع "روبرت جيتس" في أثناء شهادتهما أمام الكونجرس الأمريكي. ويرتبط الموقف الأمريكي الثالث من الحرب في ليبيا بصقور الإدارة الأمريكية أمثال "سوزان رايس" و"هيلاري كلينتون"، إذ يؤكد ذلك الموقف الذي يميل إليه الرئيس أوباما إلى ضرورة رحيل القذافي، على الرغم من أن التفويض الدولي لا يشمل "تغيير النظام" في ليبيا.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة التي تركت قيادة التحالف لحلف الناتو، فضلت استراتيجية تنهض على عمل عسكري محدود، تهدف أساساً إلى إضعاف قوات القذافي وليس القضاء عليها. وعمدت منذ البداية إلى الموازنة بين مصالحها والاعتبارات الأخلاقية، الأمر الذي حدّ من تحركاتها لحسم الأوضاع على الأرض عسكرياً، لكن محدودية ما أنجزته مع التحالف الدولي جعل المواجهات طويلة الأمد، فظهرت انعكاسات سلبية على صورة التحالف المواجه للقذافي، كما أن الولايات المتحدة أحالت شرعية أي تحرك عسكري تجاه ليبيا إلى جامعة الدول العربية، التي أعادت بدورها المهمة إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وقدمت تفويضاً عربياً رسمياً بفرض منطقة حظر طيران فوق الأجواء الليبية، لكن المسألة لم تنته بعد رغم ذلك التفويض¹.

سادساً: المواقف الروسية حيال الأزمة الليبية:² المواقف الروسية إزاء الأزمة في ليبيا كانت ممانعة بدورها

حيال المتغيرات الجديدة، وأعلنت روسيا في أكثر من مناسبة أنها لن توافق على أي قرار دولي حول ليبيا؛ نظراً لخشيتها من أن أي تدخل عسكري في ليبيا سيدخلها في أتون الحرب الأهلية، وحاولت روسيا منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، إضافة إلى فرضه عقوبات على نظام القذافي، وامتنعت عن التصويت لصالح القرار، لكنها لم تستطع؛ نظراً للإجماع الدولي ولكونه جاء تحت

¹ عمر كوش، الإدارة الأمريكية ومراكز الدراسات .. الاختلاف حول الموقف في ليبيا، الاقتصادية، العدد 6395، نقلا عن:

http://www.aleqt.com/2011/04/15/article_526775.html تاريخ التصفح: 2013/06/22. 03:00.

² عمر كوش، تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي، الاقتصادية، العدد 6542. نقلا عن:

http://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.html تاريخ التصفح: 2013/06/22. 03:15.

مبدأ التدخل الإنساني وحماية المدنيين. ثم اضطرت لاحقاً لإعلان التزامها به، ولم تقطع علاقاتها مع القذافي مقابل انتقاد معارضيهما والتشكيك بقدراتها ونواياها، وقد تلقى الرئيس ميدفيديف انتقادات حادة من طرف رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين؛ لعدم استخدامه حق النقض (الفيتو) لمنع صدور القرار الدولي، حيث اعتبر بوتين القرار "معيباً وخاسراً" و"يُذكر بدعوات القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية ويجيز التدخل في شؤون دولة ذات سيادة"، بل واعتبر عمليات الناتو "حرباً صليبية بالفعل".

كما انتقدت القرار أوساطاً برلمانية وإعلامية روسية عديدة، الأمر الذي جعل ميدفيديف يطالب بتنفيذ "نص القرار وروحه، وليس حسب التفسير العشوائي الذي قدمته بعض الدول"، ثم اعتبر عمليات حلف الناتو "تدخلاً سافراً في شؤون ليبيا". وحاولت روسيا القيام بمبادرات ووساطات ما بين القذافي والمجلس الانتقالي الليبي لكنها لم تنجح، ولم تُلاقِ أي قبول من طرف الثوار، وبالتالي لم تتمكن الدبلوماسية الروسية من العودة إلى المسرح الليبي، واضطرت في نهاية الأمر إلى تغيير موقفها بعد دخول قوات ثورة 17 شباط (فبراير) العاصمة طرابلس، فاعترفت بالمجلس الليبي الانتقالي، وكالعادة جاء اعترافها بالتغيرات الجديدة متأخراً، وهو أمر لن يساعد روسيا على لعب دور مهم في المنطقة العربية.

سابعاً: الموقف الصيني حيال الأزمة الليبية:¹ لاحظ العديد من خبراء الشؤون الدولية والصينية، وجود العديد من التحولات والتغييرات الجديدة في توجهات السياسة الخارجية الصينية إزاء ملفات علاقات التعاون والصراع الإقليمي والدولي، وسعت بكين في بداية الأمر إلى الامتناع عن التصويت داخل مجلس الأمن الدولي إزاء مشروع القرار الدولي الذي أكد على حظر إدخال السلاح إلى ليبيا مهما كان الطرف المتلقي سواء كان الثوار أو نظام الزعيم القذافي، وأيضاً القرار الدولي 1973، الذي أكد على إقامة منطقة حظر الطيران في ليبيا، على أمل أن تحصل الصين على دعم واشنطن لتوجهات بكين الرامية إلى تهدئة الصراع الدائر بين دول جنوب شرق آسيا والصين حول الحدود البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، ولكن بدلاً عن ذلك سعت واشنطن لجهة الضغط على دول جنوب شرق آسيا من أجل تصعيد صراعاتهم مع بكين.

¹ تحولات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات المستقبلية، نقلا عن: <http://www.mostakbaliat.com/archives/12644> تاريخ التصفح: 22.06.2014 التوقيت: 14:00.

منذ انتهاء عملية "فجر أوديسا" في أغسطس 2011 بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2016 بوقف منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا، لم يتدخل المجتمع الدولي عسكرياً في ليبيا، وظلت التساؤلات معلقة إلى الآن حول ما إذا كان انسحاب المجتمع الدولي من المشهد الليبي قرار في مصلحة الشعب الليبي أم ضده، وفي الواقع لا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للمجتمع الدولي عن الوضع بالنسبة لدول الجوار، فالتهديد القادم من ليبيا قد تغير ليصبح مؤثراً على مصالح المجتمع الدولي بذات التأثير الذي أحدثه تغير هذا التهديد على دول الجوار والفاعلين الإقليميين.

وتظل مصالح المجتمع الدولي في ليبيا ثابتة، وإن تغيرت بعض الشيء مع تغير مفهوم الإرهاب خاصة على المستوى اللوجستي، ولكن يظل تدفق النفط الليبي والعمل على الحد من الهجرة غير الشرعية، ومحاربة الإرهاب، وبناء نظام سياسي في ليبيا يضمن للغرب مصالحه هي النقاط الأساسية التي تمثل مصالح المجتمع الدولي في ليبيا.

ويبقى التدخل الدولي في ليبيا مرهوناً بحجم التهديد لهذه المصالح، ولهذا كانت التطورات الأخيرة في ليبيا والتي بدأت بالسجال العسكري بين ميليشيات مصراته وميليشيات الزنتان في طرابلس بعد فشل التنسيق السياسي بين التيار الإسلامي والتيار الوطني المدعوم بعدد من القبائل بمثابة ناقوس خطر للمجتمع الدولي الذي بدأ يشعر بتعاظم التهديد لمصالحه، ولهذا جاءت التحركات الأخيرة التي تضمنت تعيين مبعوث للأمم المتحدة في ليبيا، وصدور قرارات جديدة من مجلس الأمن بشأن ليبيا، وأيضاً بدء التنسيق بين المجتمع الدولي والفاعلين الإقليميين.¹

¹ زياد عقل، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: تدخل حلف الناتو في ليبيا.

إن المتغيرات التي اعترت الساحة العالمية بعد أفول الحرب الباردة، وبروز تطورات وتهديدات جديدة للأمن العالمي خصوصا مع حرب العراق و انتهاءً بما يعرف " ثورات الربيع العربي " -الأزمة الليبية تحديدا- كلها مثلت تحديات استراتيجية وضعت حلف الناتو أمام ضرورة ماسة لإعادة هيكلة أطره التنظيمية والفكرية و بلورة استراتيجيته بما يتوافق مع التحولات السريعة الراهنة، تأميننا لمصالح دوله وتفعيلا لديناميكية الحلف.

المطلب الأول: السياسات الأمنية الحديثة لحلف الناتو وعلاقتها بالأزمة الليبية.

الفرع الأول: التوجهات الحديثة للسياسة الأمنية لحلف الناتو.

منذ نشأة حلف الناتو وإلى غاية الحرب الباردة، كان مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محددًا بنص المادة الخامسة من ميثاق الحلف، إذ تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجوماً على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس، وظلّ محددًا بأمرين:

1. الأول: إنّ التدخل ما قبل انتهاء الحرب الباردة ظلّ محددًا بمنطقة جغرافية معينة "أراضي الدول الأعضاء".

2. الثاني: هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه على أحد أعضاء الحلف.

إنّ التحديات الاستراتيجية التي يواجهها الحلف والتي عُدّت بمنزلة الأسباب والدوافع الرئيسة لعملية توسيعه، تتمثل في احتمال ظهور الصراع وعدم الاستقرار من محورين، هما:

1. المحور الشرقي: وتتمثل التحديات الأمنية فيه بوجود قوات روسية ضخمة، ومخزون كبير من أسلحة الدمار

الشامل، وتفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول؛ وقد تم تصور الحل بمواجهة هذا التهديد بإبرام اتفاقية الشراكة من أجل السلام، ثم توسيع الحلف باتجاه الشرق.

2. المحور الجنوبي: ويبدأ من شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للمتوسط، ويشمل منطقة الشرق الأوسط

وجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، إذ تشهد هذه المنطقة بؤر توتر، وكذلك مشاكل أمنية أخرى تهدد أمن القارة

الأوروبية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والأصولية، والهجرة غير الشرعية، وإعاقة تدفق الموارد

الحيوية، وقد كان تصور الحلف لمواجهة هذه التهديدات بعقد اتفاقية التعاون والحوار مع دول هذه المنطقة؛

وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها تتفرد بالسيطرة على توجهات الحلف وقراراته، وهذا البعد يسهم في إبراز عضو في برنامج التعاون والحوار هذا، وهو إسرائيل وتحدياتها للأمن القومي العربي، وفي إطار مواجهة هذه التهديدات، تبلورت استراتيجية الحلف الجديدة التي تقوم على أساس الاضطلاع بمهمة إدارة الأزمات ومنعها، من خلال إمكانية قيامه بالعمل خارج نطاق منطقتة التقليدية. هذه التوجهات الجديدة التي تم اعتمادها سيكون لها آثارها المباشرة على المنطقة العربية، التي باتت ترتبط أكثر بالمظلة الأمنية والعسكرية والسياسية للحلف، نظراً إلى ارتباط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بها، لذلك فإن المخاطر المحتملة لهذا التوجه الجديد تتمثل في إمكانية التحرك المستقبلي تجاه المنطقة عبر عدة مسالك تمّ تبنيها، وأهمها اتفاقيات التعاون والحوار، التي قد تؤدي إلى ربط الوطن العربي بتحالفات خارجية تدخل القوى العظمى كأطراف دخيلة في المنطقة العربية، ويكون لها آثار مباشرة على الأمن القومي العربي، بحيث تفرض عليه مزيداً من القيود، وتشل قدرته على الحركة وتقرّم دوره على الساحة الدولية.¹

انتهج الحلف استراتيجية جديدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب لمعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، إذ شهدت قمة الحلف في روما، عقب انتهاء الحرب الباردة، التوصية بصياغة استراتيجية جديدة للحلف، مفادها أنه يتعين على الحلف إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطة غير الأوروبية أهمية خاصة، انطلاقاً من أنّ تحقيق الأمن والاستقرار على الحدود الجنوبية لأوروبا يعدّ أمراً مهماً لأمن الناتو، وهو ما حدا بالحلف إلى استصدار مفهومين استراتيجيين، الأول عام 1999، والثاني عام 2010.

1. المفهوم الاستراتيجي الأول (1999): أضاف هذا المفهوم مهمة جديدة للحلف وهي إدارة الأزمات دون حصرها بمنطقة جغرافية معينة، وذلك وفق القرارات الأممية، ووفقاً لهذا المفهوم اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ السلم.

2. المفهوم الاستراتيجي الثاني (2010): أمام استمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضاء الحلف خارج أراضيه، جاء هذا المفهوم أكثر وضوحاً وتحديداً عن سابقه بشأن التدخل الأطلسي في الأزمات إذ تضمن

¹ محمد حسون، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2006، ص 234.

1. للحلف من المقومات السياسية والعسكرية ما يؤهله للتعامل مع الأزمات.

2. البيئة الأمنية لم تعد أراضي الناتو، لإمكانية انتشار الصراعات والاضطرابات التي تعيشها الدول الواقعة خارج حدود الناتو على أمن دول الناتو ذاتها، لذا لا بد من التدخل حيثما أمكنه وأينما اقتضت الحاجة للحيلولة دون اندلاع أزمات، أو إدارتها ثم إعادة الاستقرار للمنطقة بعد انتهائها لإعادة إعمار المنطقة مرة أخرى.

الفرع الثاني: طبيعة تواجد قوات الناتو في ليبيا.

جاء على لسان الأمين العام لحلف الناتو أن "الحلف لا يعتزم نشر قوات برية في ليبيا"، ولكن للحلف أشكال أخرى للوجود وفقا لاستراتيجية "الأمن الناعم"، ويتمثل ذلك في الحالة الليبية في "بناء المؤسسات الأمنية"، وذلك كما جاء في الرؤى الأكاديمية الصادرة عن الحلف إبان الأزمة الليبية، ومضمونها "أن رحيل نظام القذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة، حيث لا تزال بحاجة إلى الجهود الدولية لبنائها، إذ تفتقر لهياكل ومؤسسات الحكم التي تعد عناصر ضرورية للأمن والاستقرار". وواقع الأمر أن دور حلف الناتو في بناء المؤسسات الأمنية داخل الدول ليس أمرا مستحدثا، وإنما بدأها الحلف في دول شرق أوروبا التي قام بعمليات على أراضيها، ويعد إصلاح هذا القطاع خطوة أولى نحو سيادة نمط العلاقات المدنية - العسكرية داخل الدول التي تبدي قبولا للإصلاح الدفاعي، ولحلف الناتو تجربتان بارزتان بشأن إصلاح الجهاز الأمني في كل من العراق وأفغانستان، حيث أسهمت 23 دولة من أعضاء الناتو في بعثة تدريب قوات الأمن العراقية، والتي تضطلع بمهمة رفع درجة احترافية القوات المسلحة العراقية من خلال تدريب و تعليم تلك القوات، ودعم القيادة العراقية وهيكله القيادة من خلال تحسين مراكز العمليات.²

وفي ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا - حيث إن الكتائب الأمنية التابعة للرئيس الليبي هي أهم

أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة ويقود معظمها أبناء القذافي - فإن الفرصة تبدو مواتية للناتو لتكرار

¹ أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/> تاريخ التصفح: 2013/12/23. التوقيت: 12:40.

² المرجع نفسه.

تجرتي أفغانستان والعراق، وهو ما يتيح للحلف نفوذا هائلا فيها، وربما كان قرار إيفاد خبراء أمنيين من أعضاء الحلف الخطوة الأولى ضمن هذه الاستراتيجية التي أشار إليها صراحة الأمين العام للحلف، "أندريس فوج راسموسن"، بالقول: "إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعلن سياسة بعيدة المدى لدعم الإصلاح الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وبإمكان الناتو تقديم إسهامات فريدة في هذا المجال، حيث ستشكل المؤسسات الدفاعية والأمنية الحديثة الخاضعة بشكل كامل للمساءلة من جانب سلطات منتخبة ديمقراطيا، أولوية حيوية أمام ليبيا والكثير من الدول الأخرى بالمنطقة". وأضاف: "نرحب بليبيا الديمقراطية كشريك في الحوار المتوسطي". إلا أن ذلك لا يعني أنه لا نية لدى الحلف لنشر قوات برية في ليبيا، بل إن هناك ثلاثة مؤشرات مهمة في هذا الصدد، أول هذه المؤشرات تصريح وزير الخارجية الروسي بأن "اعتزام كل من فرنسا وبريطانيا استخدام مروحيات قتالية يعد بداية لتحول مهمة الناتو في ليبيا إلى عملية برية". ثانيها: ما أشار إليه قائد القوات البحرية الفرنسية، بيير فرانسوا فوريسيه، عن "نية قوات التحالف الانتشار في ليبيا بمجرد انتهاء القتال، وذلك من أجل تقديم المساعدات الإنسانية، إذ ستكون الوسائل العسكرية المستخدمة في المرحلة الأولى هي الأسرع والأسهل في التنفيذ". أما المؤشر الثالث، فهو إشارة صامويل لوكير، رئيس قيادة العمليات المشتركة في نابولي -وهي التي تدير الحملات العسكرية على ليبيا- إلى أنه: "ربما تكون هناك حاجة لقوة صغيرة بمجرد انهيار نظام القذافي للمساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية". والجدير بالذكر أن وزراء دفاع الحلف -خلال اجتماعهم في بروكسل 7 يونيو 2011- قد اتفقوا على ضرورة التخطيط لدور الحلف في ليبيا بعد انتهاء نظام القذافي.¹

المطلب الثاني: اعتبارات تدخل الناتو في الأزمة الليبية.

لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمتين سابقتين، فقد كان لتدخل الناتو في تلك الأزمة مرجعية إقليمية ودولية، وعوامل أخرى خاصة بالحلف، ولم يتدخل حلف الناتو كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011، أي بعد ما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة،

¹ المرجع نفسه.

حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكنائس الليبية على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقمي 1970 و 1973 بشأن الحالة الليبية (ومضمونها إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية)، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، وبرغم مرجعية الناتو للتدخل فإنها قد أثارت ثلاث إشكاليات: ¹

الإشكالية الأولى: مع أن مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي.

الإشكالية الثانية: لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول: "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها."

وربما تدارك مجلس الأمن الإشكاليات القانونية التي أثارها قراراته السابقة المماثلة، فكان جل تركيزه في الحالة الليبية على الإغلاء من قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز لقوة "بروتوكول مسؤولية الحماية" الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسؤولية "المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية". وبموجب ذلك البروتوكول، فقد تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي" وهو المبرر أخلاقيا و"التدخل القانوني"، وهي القضية التي أثرت خلال تدخل الناتو في كوسوفو عام 1999، إذ وصفت عمليات الناتو بأنها "غير قانونية ولكنها مشروعة"، حيث تمكن أعضاء

¹ المرجع نفسه.

الناو من إنقاذ شعب كوسوفو من التطهير العرقي، ولكن دون عقوبة قانونية يفرضها مجلس الأمن ضد "سلوبودان ميلوسيفيتش".¹

أما الإشكالية الثالثة: فهي أنه مع أهمية المرجعية الإقليمية التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر والإمارات والكويت في عمليات الناو في ليبيا، فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا بقوة، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة هذه الدول على نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا "توفمبر 2010"، كما كانت هناك تساؤلات حول سبب التدخل في ليبيا، وغض الطرف عن حالات أخرى ربما مماثلة أو أكثر سوءا (سوريا أو اليمن)، حيث قال أمين عام الحلف: "إن الحلف ليس لديه خططا للقيام بمهمة عسكرية في سوريا". وأضاف أن: "تحرك الناو ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى". ولاشك في أن السيطرة الأوروبية على المنطقة إبان أعوام القرنين التاسع عشر والعشرين، من شأنها تعزيز استمرارية مشاعر الشك والريبة في السياسات الغربية عموما تجاه المنطقة العربية، حتى وإن كانت بغطاء أممي مدعوما بتأييد عربي.

وفي ظل حالة الانقسام التي تسود الأمم المتحدة إزاء الأزمات التي تتطلب تدخلا على نحو عاجل، ربما يرى الناو أنه يمثل البديل العملي لهذه المنظمة، إذ يضم 55 دولة، منها 28 عضوا رئيسيا، و20 دولة ترتبط مع الحلف باتفاقات ثنائية (1+28)، و7 دول هي أعضاء الحوار المتوسطي، أي أن الحلف يضم أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة ويتيح ذلك للحلف التدخل عسكريا خارج نطاق الأمم المتحدة، وإن ظلت القرارات الأممية محددا لهذا التدخل إلى الحد الذي وصف فيه البعض ذلك بالقول: "إن مجلس الأمن ليس لديه قوة عسكرية، إلا أن الناو وأعضاؤه لديهما". كما أن طبيعة التدخل في الأزمة الليبية تبدو مغايرة لمهمة الناو الراهنة في أفغانستان، والتي كبدهت خسائر بشرية ومادية هائلة، ومن ثم ربما رأى صانعو القرار في الحلف أن الطلعات

¹ المرجع نفسه.

الجوية التي تضطلع بها قوات الأطلسي تبقى على جنوده في مأمن، ومن جهة أخرى رغب الحلف في تخفيف العبء عن الولايات المتحدة التي تتحمل العبء الأكبر حاليا في كل من العراق وأفغانستان.¹

المطلب الثالث: الرهانات التي تواجه مصالح دول الناتو.

هناك العديد من الرهانات التي ستتعرض جراء تدخل دول حلف الناتو عسكريا في ليبيا، أبرزها:

1. رهانات الدولة الفاشلة: تمثل الدول الفاشلة تحديا لحلف الناتو كما جاء على لسان أمينه العام بالقول: "هناك تحديات ومخاطر أمنية يواجهها الحلف، منها الدول الفاشلة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والقرصنة، وأمن الطاقة". وهي الرؤية التي عززتها بعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف، ومؤداها أن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها. ووفقا لهذه الرؤية، فإن اهتمام الناتو بمثل هذا النوع من الدول يتعين أن يكون سابقا ولاحقا للانهييار والفشل، فإذا كان الناتو قد بذل الكثير من موارده في مواجهة مخاطر فشل الدولة، فإنه كان بالأحرى أن يحول دون فشلها من خلال بناء مؤسسات الدولة وترسيخها، فإن لم يحالفه النجاح في ذلك، يتدخل بعد فشل الدولة -إذا لزم الأمر ذلك- من خلال خطط لهذا التدخل. وهو ما تجسده الحالة الليبية بوضوح، إذ لن يقتصر التدخل على الهدف المعلن، وهو حماية المدنيين، وإنما سوف يكون للحلف دور في بناء مؤسسات الدولة، وفقا لورقة عمل أصدرتها كلية الدفاع بحلف الناتو ومفادها "أنه حتى بعد إسقاط النظام الحالي وتسلم الثوار مقاليد الحكم، ستظل ليبيا بحاجة إلى الجهود الدولية لبناء الدولة التي عانت لعقود طويلة افتقارا لهياكل ومؤسسات الحكم." ومن ثم، فإن التحلي عن تلك الدولة وعدم تقديم الدعم اللازم لبناء عناصرها الأساسية من شأنه أن يفضي إلى حالة من الفوضى والاضطراب السياسي.²

2. الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية: ليست قضية الهجرة غير الشرعية بالأمر الجديد، إلا أن التحولات السياسية التي تشهدها دول الشمال الإفريقي أدت إلى تنامي مخاطرها، حيث نزح آلاف المهاجرين إلى إيطاليا التي قامت بدورها بمنح هؤلاء المهاجرين تأشيرة الدخول للدول الأوروبية الأخرى، مما دفع فرنسا للتهديد بإيقاف

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

العمل باتفاقية "سنجل". وتكمن مخاوف هذه الدول من هؤلاء المهاجرين في النقل التدريجي للأفكار والمعتقدات من دول الجنوب إلى نظيرتها في شمال المتوسط، في ظل تعارض القيم بين الجانبين، فضلا عن أن تدني المستوى التعليمي لهؤلاء المهاجرين يجعل لديهم قبولا بأي وظائف، وهو ما يمثل ضغوطا على فرص العمل في الدول المضيفة. وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال الأعوام العشرة الأخيرة بنحو 155 مليون شخص.¹ (ويعاني هؤلاء المهاجرون صعوبة الاندماج في المجتمعات الأوروبية، بالرغم من حصول أغليبيتهم على الجنسية التي تعني تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة، وبالتالي يظل هؤلاء المهاجرون في حالة من الإقصاء المجتمعي والمهني.²

1. تنامي نشاط تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي: ولذلك مؤثران، الأول: الشهادة التي أدلى بها الأدميرال جيمس ستارينديس قائد قوات حلف الناتو، أمام مجلس الشيوخ الأمريكي خلال شهر مارس 2011، وأكد خلالها وجود مؤشرات استخباراتية على احتمال وجود أو تأثير للقاعدة وحزب الله في المعارضة الليبية³. أما الثاني، فهو ما أشار إليه الرئيس التشادي إدريس ديبي من أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي يسهم بقدر كبير فيما يجري في ليبيا. وبغض النظر عن صحة ذلك من عدمه، وأخذا في الاعتبار تراجع دور التنظيم بعد مقتل زعيمه أسامة بن لادن، فإن ذلك لا ينفي حقيقة نشاط التنظيم في الدول المنهارة عموما.

2. تهديدات أمن الطاقة: بدأ الاهتمام المباشر بهذه القضية من جانب حلف الناتو في قمتي ريجا 2006 وبوخارست 2008، عندما تضمن البيان الختامي ما مؤداه أن المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية، مما يتطلب التعاون بين الناتو والمنظمات المعنية للحفاظ على ذلك المورد الحيوي. بل إن الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في مايو 2006: "إن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا

¹ المرجع نفسه.

² سلام الكواكبي، "الجاليت العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 141، عام 2011، ص11.

³ التصريح منشور في صحيفة الاتحاد الإماراتية، 2 التاريخ: أبريل 2011.

ما هددت إمدادات الطاقة¹، بما يعني أن الأزمة الليبية وما ترتب عنها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف وتأثير ذلك في أسعار النفط، قد عدت تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف، انطلاقا مما يمثله النفط الليبي من أهمية لهذه الدول، سواء على صعيد الاحتياطيات أو الإنتاج.

ونستنتج مما سبق أن تهديد تدفق النفط الليبي كان يعد أول اختبار للخطط التي سبق أن وضعها الحلف لحماية أمن الطاقة، وأن ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت 110 دولارات للبرميل إبان الأزمة، قد عُدَّ تهديدا مباشرا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي، مما استدعى تدخلا أطلسيا في تلك الأزمة.

المطلب الرابع: تأثيرات تدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية.

على الرغم من تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، فإنه لم تحسم المواجهات لأي من الجانبين، فكتائب القذافي تعتمد على أسلوب الكر والفر في مقابل بطء عمليات الأطلسي. وقد أكد الأمين العام للحلف أنه "لا يوجد حل عسكري للصراع في ليبيا، وإنما الحل الدائم سيكون حلا سياسيا يستجيب للتطلعات المشروعة للشعب الليبي".²

ونظرا لطبيعة الدولة الليبية حديثة النشأة والتي لا تظل أسيرة للولاءات القبلية، بالإضافة إلى وجود انقسام حاد في المعارضة الليبية بين التيارين الإسلامي والليبرالي دون تبلور جبهة معارضة موحدة، فإن ذلك ينذر بتجربة حرب أهلية طويلة المدى من شأنها تقسيم الدولة على أسس جغرافية، ولفكرة التقسيم ما يعززها تاريخيا، فقد جرى تقسيم ليبيا إلى كيانات ثلاثة عقب الحرب العالمية الثانية: القسم الأول تحت اسم ولاية برقة وكان تحت السيطرة البريطانية، أما الثاني فهو فزان وكان تحت السيطرة الفرنسية، بينما الثالث كان طرابلس وكان تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية التي أقامت فيها قاعدة هويلس العسكرية الشهيرة، إضافة إلى تحدي بناء الإجماع بين الليبراليين والإسلاميين والقبايل وعناصر باقية من النظام القديم.

من ناحية أخرى، ليس هناك إجماع داخل ليبيا على تدخل الناتو، وفي ظل الصورة السلبية للحلف السائدة

¹ أشرف محمد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 .. دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، (جامعة

القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، 2009، ص-ص.174-671.

² أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص 174.

في المنطقة العربية بسبب حالي العراق وأفغانستان، فضلا عن دعم أعضاء الحلف الأنظمة العربية قبل اندلاع الحركات الاحتجاجية الحالية، فإن أي دور للحلف في ليبيا بعد القذافي يظل محلا للشك والريبة، من حيث استغلال فكرة المساعدة الإنسانية لأهداف استعمارية، من ناحية أخرى، سوف يكون هناك تأثير سلبي لهذا التدخل العسكري في مبادرات الناتو تجاه المنطقة العربية، حيث بذل الناتو جهودا مضنية في إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بالانضمام لمبادرة اسطنبول عام 2004 (انضمت إليها أربع دول بينما ظلت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج المبادرة حتى الآن)، بناء على أن الحلف يعمل بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، إلا أن سير العمليات العسكرية في ليبيا قد أكد محدودية القدرات العسكرية للناتو بدون الولايات المتحدة.¹

إن اللااستقرار المتصاعد في الغرب الأفريقي لا يحتاج إلى أن نعود به للاستعمار الفرنسي حتى نرسم صورة دقيقة لمسبباته، فهناك حدث يوازيه بالأهمية نفسها قلب الموازين الإقليمية يتمثل في تدخل حلف شمال الأطلسي في الانتفاضة الليبية على حكم العقيد معمر القذافي، ففي تقرير صحفي نشر في 08 فبراير، توثق صحيفة «نيويورك تايمز» كيف أن السلاح المتدفق من مخازن النظام القذافي أعاد إحياء القتال في مالي بشكل غير مسبوق، فليبيا تحدها مباشرة جمهوريتي النيجر وتشاد وهي بدورها تحد دول: مالي وبوركينا فاسو وشمال السودان ونيجريا، وهي دول فاشلة لا تستطيع أن تضبط حدودها، والنتيجة المنطقية هنا تدفق لا محدود من مخازن أسلحة القذافي إلى دول هشة، بما ينبؤ بنتائج كارثية (لم يقتصر نقل السلاح على الغرب الإفريقي، حيث اعترضت السلطات اللبنانية سفينة محملة بالأسلحة كانت متجهة لسوريا، ما يعني أن التدخل كان من أسباب إطالة أمد الحرب الأهلية المدمرة فيها) أمام هذه العلاقات السببية بين التدخل الأجنبي واللااستقرار.²

وقد أكدّ الخبير الأمريكي المختص في الإرهاب السيد دافيد غارتشتاين-روس في مداخلة أمام غرفة

¹ أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، مرجع سبق ذكره.

² علي الصفار، عن كارثة التدخل الخارجي في ليبيا، الأخبار، العدد 2309 الأربعاء 4 جوان 2014، نقلا عن:

<http://www.al-akhbar.com/node/207794> تاريخ التصفح: 2014/12/23. التوقيت: 00:45.

النواب "الكونغرس": "أنّ تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي "Nato" كان "خطأً استراتيجياً" للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها رغم تحذيرات الجزائر، إذ خلفَ التدخل بلداً يقبع تحت وطأة اللااستقرار وحكومة غير قادرة على استيعاب الوضع، وأكد على أن مخلفات تدخل الناتو في المنطقة ليس على الجيران المباشرة تونس، الجزائر ... بل حتى على مالي، وسرّع الأحداث في سوريا حيث حرب مدنية مأساوية أكثر من 150.000 قتيل. كما خلص السيد غارتنشتاين-روس إلى القول أن تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا عززت الجماعات الجهادية في المنطقة و وضعت في نفس الوقت الولايات المتحدة "في موقف استراتيجي صعب".¹

إن تداعيات التدخل العسكري لحلف الناتو لفض الأزمة الليبية بمساعدة الثوار للقضاء على العقيد، قد دفع عجلة الصراع للانتقال إلى مرحلة أخرى من النزاع، فسقوط القذافي لا يعني البتة سقوط نظام متقل بالتجاذبات الطائفية و مؤسس على المعطى القبلي الحاد، بل إن طريقة تدخل الناتو و انصرافه عقب القضاء على القذافي تاركا الساحة الليبية رهينة الاقتتال الطائفي ومسرحا لفوضى السلاح و مفتوحة على كافة الجماعات الإرهابية، يدفع نحو التشكيك في طبيعة و أهداف هذا التدخل من خلال الاحتكام إلى نتائجه و النظر في عواقب هذا التدخل الذي وسع من فتوق الأزمة و جعلها تتمدد ضاربة بتهديدها نحو دول الجوار الليبي، وهذا ما يدفعنا لمعالجة هذه الإشكالية في المبحث الموالي.

¹ خبير يتطرق أمام الكونغرس الأمريكي إلى آثار الأزمة الليبية على الجزائر. وكالة الأنباء الجزائرية، نقلا عن: <http://www.aps.dz/ar/monde/3799-> تاريخ التصفح: 2014/06/15. التوقيت: 09:55.

المبحث الثالث: تصاعد الأزمة الليبية وآثارها على دول الجوار.

إن التغيرات في الأوضاع الداخلية لليبيا ألقت بتداعيات على الجوار الليبي، خاصة وأننا إزاء دولة كانت نشطة إقليمياً، فقد اشتبكت -سلباً وإيجاباً في مرحلة القذافي- مع الجوار العربي والإقليمي، وعليه سنحاول إبراز أهم هذه التداعيات على دول الجوار ولكن قبل ذلك نوضح ابتداء أهم أسباب امتداد الأزمة الليبية.

المطلب الأول: أسباب امتداد الأزمة الليبية.

يمكن أن نرجع أسباب تمدد الأزمة الليبية واتساع آثارها إلى جملة الأسباب التالية:

1. يعد شكل النظام السياسي السابق في عهد القذافي أحد أهم أسباب الصراع الحالي، فقد كان النظام نمطاً مختلفاً وغريباً عن باقي الدول، والذي كان دستور "الكتاب الأخضر" الذي أصدر في عام 1975، والذي مثل حاجزاً كبيراً بين الشعب وممارسة حقوقه السياسية، ومن ثم لم ينشأ لدى الشعب الليبي مفهوم الصراع السلمي على السلطة من خلال الانتخابات على سبيل المثال وغيرها من الآليات، وفي ظل وجود السلاح لم تلجأ تلك الفئات إلا إلى القوة للحصول على السلطة.¹

2. انتشار السلاح منذ 17 فبراير وعدم قدرة الدولة على السيطرة واستعادة ما تم نهبه من أسلحة، حيث لم تتجح محاولات الحكومة في استعادته من الكتائب المقاتلة، وذلك يعود لطبيعة المجتمع الليبي كمجتمع قبلي يرى في السلاح القوة والنفوذ.

3. غياب المصالحة الوطنية مع الأطراف المنتمية لنظام القذافي واتباع سياسة الإقصاء من قبل السلطة وذلك وفقاً لما سمي بقانون العزل السياسي والذي فاقم من تأزم الوضع السياسي ومن ثم الاجتماعي.

4. غياب الثقة بين مؤسسات النظام الحالي، حيث شهدت الفترة الماضية وقبيل الأزمة الحالية أزمة بين السلطة التنفيذية والتشريعية على استمرار "عبد الله الثني" رئيساً للوزراء من عدمه، وبعد انتخاب "أحمد معيتق" لرئاسة الوزراء تم الطعن في دستورية الانتخاب وهو ما جعل المحكمة الدستورية تفصل في الأمر، ويعد هذا

¹ محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، العدد 197 يوليو 2014، ص 131.

الموقف دليلاً على عدم وجود ثقة كافية بين السلطتين.

5. الأزمة الحقيقية في ليبيا هي أزمة غياب الدولة المؤسسية، وعدم تمكن نُخب ما بعد الثورة من التوصل إلى اتفاق حول الشكل النهائي للكيان السياسي الشرعي، وبالتالي يتغير المعنى المؤسسي لشرعية الدولة بشكل مستمر، وهو ما يترتب عليه الغياب المتواصل لمفهوم "هيئة الدولة"، ومن ثم تظل ليبيا في مرحلة "السيادة المتعددة multiple sovereignty" فتصبح الدولة غير قادرة على تطبيق القانون أو على اتخاذ وصناعة القرار السياسي بشكل كامل وغير منقوص. ويتربط على ذلك عدم تمكن الدولة في ليبيا من تنفيذ ما توصلت إليه وما أبرمته من اتفاقات مع دول أخرى¹.

المطلب الثاني: التهديدات الصلبة للأزمة الليبية على دول الجوار.

الفرع الأول: تهديد استقرار دول الجوار ومشكل أمن الحدود.

لم تخل دول جوار ليبيا من التوترات السياسية على مدار الأعوام الثلاث الماضية منذ بداية الأزمة، ولهذا كانت الأزمة الليبية ملفاً سياسياً وديبلوماسية ثقيلاً، ثم مع مرور الوقت وحدث تطورات سياسية داخل ليبيا وفي دول الجوار، أدى ذلك إلى أمانة² الملف الليبي، ومحصلة لذلك أصبح ينظر للبيبا على أنها تشكل مصدراً من مصادر التهديد الوجودي، وهو أمر سلبي حسب باري بوزان إذ يدل على عدم قدرة الإجراءات السياسية العادية على احتواء المسألة المأمنة، وعليه لابد من النظر لهذه العملية كاستثناء والحل عندها هو نزع الطابع

¹ زياد عقل، ليبيا بين التهديدات الإقليمية والخلل الداخلي، مرجع سبق ذكره.

² إن تصور الأمن ليس له مضمون محدد سلفاً إذ يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل بين ذاتاني intersubjective بين الأفراد وهو ما نظرت له مدرسة كونهنباغن حيث أقرت أن الأمن ليس مفهوماً ثابتاً بل بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وحسب باري بوزان Barry Buzen فإن إضفاء الطابع الأمني securitization يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء "المادي والمعنوي" لمرجعية أمنية ما وتهدف هذه العملية إلى شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية، الغاية منها تأمين الكيان محل التهديد من المخاطر المحدقة به. وبالنتيجة تتحول هذه القضايا المأمنة حسب باري بوزان و أوليفر Ole Waeber و ياب دي فيلده Jaap De Wilde في كتابهم المرجعي حول موضوع الأمانة إلى قضايا تقتضي معالجة خاصة أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها في إطار خاص غير الأطر السياسية الاعتيادية. للمزيد: عادل زقاغ، عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،

الأمني Desecuritization حيث الرقابة والتقيّد بالقوانين والضوابط الديمقراطية.¹

فلا شك في أن تهريب الأسلحة باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دول الجوار العربي والإفريقي، وبدأ يشكل شوكة في ظهر هذه الأنظمة، إذ تشير بعض التقديرات تهريب ما يقرب من 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف "آر بي جي" RPJ في مرحلة ما بعد الثورة. فالسلطات المصرية أقلت القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود من ليبيا، وهو ما يغذي ظاهرة الانفلات الأمني في مصر.

الأمر ذاته لا يختلف في النيجر أو الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تصل لأكثر من ألف كيلومتر، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها أمنيا، كما أن تجارة السلاح امتدت إلى الساحل والصحراء خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق، وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر، وموريتانيا والجزائر. بالإضافة إلى حركة العدل والمساواة التي تمّ تداول تقارير حول حصولها على سلاح من ليبيا عبر الحدود الجنوبية، علاوة على الحركات المناوئة لأنظمة النيجر وتشاد.²

وفي سياق متصل قدم الخبير غارنتشتاين - روس وهو عضو في مجموعة التفكير الأمريكية لمسائل الأمن عرضا مفصلا عن مختلف الجماعات الجهادية الناشطة في ليبيا، وحذر في هذا الصدد من استقرار هذه الجماعات في مخيمات التدريب في ليبيا والتوفر الكبير للأسلحة وإقامة معازل موجهة لتحويل ليبيا "إلى قواعد خلفية للهجمات الإرهابية المستقبلية". وذكر السيد غارنتشتاين-روس بأزمة الرهائن بالمركب الغازي لتيقتنورين (عين امناس) في يناير 2013 الذي استهدف موقعا قريبا جدا من الحدود الليبية مشيرا إلى أن ما يبعث أكثر على الانشغال "التدفق المتواصل" للأسلحة القادمة من ليبيا نحو تونس والتي عززت القدرات العسكرية لأنصار الشريعة في هذا البلد.³

وبعد أن أبرز العلاقة بين الجماعات الإرهابية الجزائرية والليبية والتونسية أكد هذا الخبير أن "الجزائر

¹ المرجع نفسه.

² خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، العدد 188 أبريل 2012-المجلد 47، ص 118.

³ خبير يتطرق أمام الكونغرس الأمريكي إلى آثار الأزمة الليبية على الجزائر. مرجع سبق ذكره.

منشغلة بآثار الوضع في ليبيا على أمنها"، و أضاف قائلاً: "رغم أن أزمة رهائن تيفنتورين وعلاقتها مع ليبيا كانت بمثابة تحذير فإن الحكومة الجزائرية أعربت منذ زمن طويل عن انشغالها بشأن الآثار التي يمكن أن يخلفها تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا على الجزائر". و بخصوص هذه النقطة قال الخبير لأعضاء الكونغرس أنه في بداية تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا "حذرت" الجزائر من أن منظمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ستستغل هذا التطور الجديد، ومن مخاطر وقوع الأسلحة و خاصة صواريخ أرض-أرض في أيادي جماعات إرهابية.¹

ومع تطور التهديد القادم من ليبيا في الفترة الأخيرة، بدأت دول الجوار تبحث إمكانية العمل الجماعي للتعامل مع الموقف في ليبيا، ولعل الباعث الرئيس لهذا التحرك كان تطور حرب الميليشيات في ليبيا، وعدم تمكن عدد من الفصائل السياسية الليبية فضلاً عن الكيان الشرعي للدولة، من التواجد في ظل النزاع العسكري القائم بين الميليشيات المتصارعة، وهو ما راح يهدد دول الجوار أكثر من ذي قبل، وظهرت بوادر هذا العمل الجماعي في الجزائر في ماي 2014 عندما بادرت الجزائر بعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا على هامش الاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز، ثم جاء الاجتماع الثاني في "غينيا" في نهاية شهر جوان من نفس السنة على هامش أعمال القمة الإفريقية.

وفي سياق التعامل مع الأوضاع غير المستقرة في ليبيا، والتي بدأت في تشكيل تهديدات إقليمية تتزامن مع سائر المشكلات السياسية والأمنية على الصعيد الإقليمي، عقدت دول جوار ليبيا الاجتماع الثالث لوزراء الخارجية في مدينة الحمامات في تونس حضره وزراء خارجية (أو ممثلين عنهم) كل من تونس، والجزائر، ومصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، وممثلين عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وكالعادة، جاءت الدعوة لهذا الاجتماع لمواجهة الخطر الإقليمي الناجم عن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، ووقف عمليات العنف التي تهدد وحدة التراب الليبي وسلامة المواطنين، وكعادة الدول المجاورة لليبيا في السنوات الثلاث

¹ المرجع نفسه.

الماضية، لم تختلف النتيجة النهائية¹ لهذا الاجتماع عن الاجتماعات المشابهة التي سبقته.²

دخلت ليبيا في وضعٍ من عدم الاستقرار تحكمه الميليشيات وسلطة السلاح، فكثرت الاعتداءات والاعتقالات على العسكريين والقضاة والأمنيين كما ساهم الصراع بتمزيق النسيج الاجتماعي و إضعاف البنى التحتية والمنشآت الإستراتيجية في ظل تشتت وانقسام القوى السياسية على الرغم من النجاح في تنظيم انتخابات 25 جوان 2014 التشريعية التي نجح فيها الليبراليين وساهمت في تأجيج الأوضاع مما زاد من صعوبة تكوين منظومة أمنية نظامية تسهر على تأمين السير العادي لمؤسسات الدولة وأمن البلاد والعباد، ومع ضعف المراقبة على الشريط الحدودي مع الجزائر وتونس ومصر كذلك مما زاد في ارتفاع وتيرة التهريب للأسلحة والمواد الأساسية مع حرية التنقل لدى المجموعات الإرهابية التي اتخذت من ليبيا قاعدة خلفية تنطلق منها العمليات والدعم اللوجستي لزعة الاستقرار في دول الجوار.³

وفي نفس السياق اجتمعت في الحلقة الرابعة في هذه السلسلة من التشاورات السياسية لدول جوار ليبيا،

وذلك بعقد الاجتماع الرابع بالقاهرة.⁴ وجاء هذا الاجتماع ببعض النتائج الواعدة كالمبادرة المصرية الجزائرية لحل

¹ جاء البيان الختامي للاجتماع حافلا بالديباجة السياسية المعتادة، كالتأكيد على ضرورة احترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الترابية، ووقف كافة العمليات العسكرية التي تقوم بها الميليشيات المختلفة، ودعوة كافة الأطراف السياسية في ليبيا إلى حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي. كما نص البيان الختامي للاجتماع على ضرورة مساهمة دول جوار ليبيا في الاجتماعات والمؤتمرات التي تتناول الشأن الليبي، ودعم كافة الجهود الهادفة إلى توفير أفضل الظروف لعقد مؤتمر الحوار الوطني الليبي ومساندة المبادرات العربية والأفريقية المتعلقة بهذا الشأن. وبالرغم من البلاغة التي تميزت بها الحلول المطروحة في البيان الختامي للاجتماع، إلا أنها لم تعدد كونها عبارات غير فعالة لا تُترجم إلى مواقف سياسية مؤثرة، أو لحلول فعلية للمشكلات التي عُقد من أجلها الاجتماع في المقام الأول، ففي محاولة للتغيير، اتفق وزراء الخارجية المجتمعون على وضع خطة عملية للمساهمة في حل الأزمة الليبية. حيث تقرر تشكيل فريق عمل برئاسة وزير الشؤون الخارجية التونسي، أحدهما أمني على مستوى الخبراء الأمنيين تتولى الجزائر تنسيق أعماله، والثاني سياسي على مستوى كبار الموظفين وتتولى مصر تنسيق أعماله. والهدف من تشكيل فريق العمل هذه المرة هو تمكين دول الجوار من التدخل بشكل فعلي، من خلال آليات الحوار، في الأزمة الليبية سعياً لإيجاد حل لها، أو سعياً للتعامل المباشر مع التهديدات الناجمة عن الأزمة السياسية في ليبيا. انظر: زياد عقل، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

³ الأبعاد الإقليمية للانتقال الديمقراطي في تونس، نقلا عن:

<http://www.csid-tunisia.org/index.php/%D8%A2%D8%AE%D8%B1-> تاريخ التصفح: 2014/12/14. التوقيت: 10:00.

⁴ وقد جاء اجتماع القاهرة الأخير لدول جوار ليبيا بحقيقة جديدة عن التحرك الإقليمي فيما يخص الأزمة الليبية، وهي حرص دول الجوار على التحرك الجمعي والاتفاق على وجود مصلحة مشتركة لهذه الدول في التعامل مع الأزمة في ليبيا. فبالرغم من تنوع التهديدات القادمة من ليبيا لدول الجوار، باتت هناك مصلحة مشتركة في مواجهة التهديد الأمني الذي تعدى العلاقة الحدودية والمصالح الأحادية. وحدث ذلك مع تحول مواجهة التهديد الأمني القادم من ليبيا إلى مصلحة إقليمية مشتركة تحتاج إلى التنسيق بين دول الجوار والفاعلين المختلفون في القضية الليبية،

الأزمة السياسية في ليبيا، ومخاطبة المجتمع الدولي للتنسيق بين التحركات الإقليمية والدولية من ناحية، وبين وحدة واستقلالية الأراضي الليبية ورفض التدخل الأجنبي فيها من ناحية أخرى.¹

كما أن البيئة الليبية تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي، واللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق الذين حاربوا إلى جانب القذافي إلى شمال مالي، أججت الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة مالي، وازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال، بظهور متغير آخر هو "حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا. كما أن النيجر مرشحة بفعل تداعيات الوضع الليبي لتفجر علاقة صراعية مع الطوارق.

ويمكن القول إن اختفاء القذافي الذي كان يغدق مساعداته على الطوارق ويتوسط لحل مشكلاتهم مع الحكومات، لعب دورا أساسيا في إعادة صراعهم مع الحكومات إلى الواجهة، مستغلين حالة ضعف السلطة والعجز الأمني في منطقة الساحل والصحراء، كما سيلعب اختفاء القذافي دورا مؤثرا في أزمة دارفور، خاصة مع علاقاته الوثيقة بحركة العدل والمساواة.²

وفيما يتعلق بمشكلة أمن الحدود فإنها تشكل ضلعاً أساسياً في التهديدات الأمنية لدول الجوار سواء تعلق الأمر بتهرب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، ومن ناحية أخرى هناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار، كالتنظيمات الإرهابية الجديدة في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار بيت المقدس في مصر، والتخوف العام من الربط الإقليمي بين هذه

سواء على المستوى الدولي أو في الداخل الليبي، وهو الشق الأهم في هذه المعادلة. فقد انتهى مؤتمر القاهرة إلى ضرورة الربط بين الداخل الليبي وبين التحركات الإقليمية التي يجب أن تكون بوابة عبور لأي تدخلات دولية فيما بعد. انظر: زياد عقل، الأزمة الليبية والتحريك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره

¹ المرجع نفسه.

² زياد عقل، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 119.

التنظيمات وتنظيم "داعش" في كل من سوريا والعراق، وهذا بالطبع إضافة للمتمردين من الطوارق في كل من مالي والنيجر.¹

الفرع الثاني: انتشار السلاح وتنامي قاعدة الساحل والصحراء.

إن المراقب والمتابع للوضع الليبي في زمن هيمنة الميليشيات، يرى أن خريطة توسع القوى المسلحة وانتشار الميليشيات على التراب الليبي جاء في سياق اهتراء الدولة وتفتت مؤسساتها على وقع السلاح والإرهاب² والتهريب، ومدى انحسار الأراضي التي تسيطر عليها القوات «النظامية» الليبية، ويظهر من خلال الخريطة أن ليبيا باتت مقسمة جغرافياً إلى أقاليم عدة ويبدو أن الحدود السابقة للأقاليم الثلاثة القديمة عادت للحياة مرة أخرى، حيث يتبين من الخريطة أن الجنوب بات مقسماً بين قوى «التبو» - وهي قبيلة ليبية تسيطر بالأساس على سبها وكانت متهمة بتأييد العقيد معمر القذافي خلال أحداث فيفري 2011- وبين قبائل الطوارق التي تهيمن على المنطقة الجنوبية الغربية من الجغرافيا الليبية³.

إن ليبيا في ظل الحكومة العاجزة التي لا تحكم حتى في العاصمة طرابلس، أصبحت برميل البارود الذي يهدد بالانفجار في أي وقت، لأن الميليشيات المسلحة ترفض الانصياع لمنطق الدولة، وتريد إعادة تقسيم السلطة بين الميليشيات المسلحة، الأمر الذي يجعل ليبيا مهددة بالتقسيم إلى دويلات طائفية، لا سيما أن بعض القبائل بدأت ترسم حدود هذه الدويلات.⁴

ففي ظل تفجر الحرب الأهلية في ليبيا، والتي ستكون لها تداعيات سلبية وخطيرة على دول الجوار: مصر وتونس والجزائر، لا سيما على حدود تلك الدول حيث يجد الإسلاميون المتشددون أرضية خصبة لتتقل

¹ زياد عقل، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره.

² يبدو أن ظاهرة الإرهاب هي اليوم ظاهرة دولية بل يمكن القول إنها صناعة من بين الصناعات الدولية بمعنى أن ثمة دولاً تنتفق على إنتاج ظاهرة الإرهاب تمويلاً وتدريباً وتسليحاً وتعتمد عليها في إدارة الصراعات الإقليمية، الأمر الذي يؤكد ضرورة تجاوز الفكرة القائلة بأن الإرهاب إنتاج محلي. ولذلك فإن ما يسمّى بالإرهاب في ليبيا هو على صلة وثيقة بالصراعات الإقليمية بدليل أن جلّ الأطراف السياسية التي تتحرك في الحياة السياسية لها امتدادات إقليمية. انظر: توفيق المدني، تداعيات الأزمة الليبية على

دول الجوار، جريدة المستقبل، العدد 5153، 17 أبريل 2014، ص 14

³ المرجع نفسه، ص 14.

⁴ المرجع نفسه، ص 14.

السلاح وربما تصدير الدمار والعنف والفوضى إلى هذه البلدان العربية، استفاقت هذه الأخيرة على كابوس ليبيا الفاشلة والمنهارة، التي ستتحول إلى «إمارة إسلامية»، باعتبارها الأنموذج التي تريد تنظيمات «القاعدة» و«الدولة الإسلامية العراق والشام» «داعش» وأخواتها من جماعة أنصار الشريعة تعميمه على كل دول المنطقة.¹

كما تعرف ليبيا مظاهر "الفوضى الناشئة" «emerging anarchic state» في المنطقة، ويشير مصطلح "الدولة التي تسودها الفوضى" إلى غياب سلطة مركزية فعالة "تمارس احتكار العنف" على أراضيها بالمعنى التقليدي الذي استعمله ماكس فيبر «Max wiber» وأن مفهوم عن الدولة باعتبارها محتكرا لممارسة العنف الشرعي سيساعدنا في فهم الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بوصفها دولة منهارة 2 بدلا من وصفها دولة فاشلة، حيث انتقلت ليبيا من دولة سائرة في طريق الفشل «falling» في ظل حكم القذافي إلى دولة فاشلة «failed state» مع اندلاع الانتفاضات، ثم وبسرعة إلى دولة منهارة مع التعقيدات المحلية والإقليمية التي تبعتها، والتي من أهمها زيادة انكشاف الأمن عبر حدود دول منطقة الساحل، الانكشاف أمام مظاهر العنف السياسي، تدهور الأجهزة الأمنية وأجهزة الخدمات العامة، الانكشاف أمام التدخل الخارجي، فقدان الدولة للشرعية، تهميش النخب، زيادة عدم التوازن في التنمية إضافة إلى الحركة المستنزفة مؤخرا والمتمثلة في الإعلان الذاتي عن انفصال منطقة حيوية اقتصاديا، كل هذا يصب لصالح المحاجة لافتراض أن ليبيا أصبحت دولة منهارة.³

فالأزمة الليبية أفرزت ازدواجية في السلطة وغيابا لمؤسسات الأمن وتوافرا للسلاح وتدخل دوليا، مما

يشكل مفردات خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة، كما حدث في العراق و

¹ المرجع نفسه. ص 14.

² بالنسبة لروبرت روتبرج Rotberg Robert، تمثل الدولة المنهارة نسخة متطرفة "متقدمة" من الدولة الفاشلة، وهي تعبير عن فراغ كامل للسلطة في إقليم جغرافي محدد. عند التعامل مع فشل/انهيار الدولة، فهناك بعدان أساسيان ينبغي أخذهما بعين الاعتبار، بعد داخلي يعكس عدم استقرار مجتمعي، عجزا مؤسساتيا، وبشكل خاص أزمة هوية ناشئة، والآخر بعد خارجي يعكس اتجاهها نحو الانتشار المكاني spacial diffusion للتهديدات الأمنية الناشئة من عدم الاستقرار الداخلي إلى دول مجاورة، فالترابط بين هذين البعدين هو ما يفسر حقيقة أن فشل الدولة بلا شك ظاهرة معقدة، وكلما تطور فشل الدولة أدى إلى انهيارها كلما تفاقمت هذه العدوى. انظر: محمد حمشي، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، مداخلة خلال يوم دراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط ومنطقة الساحل، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية CERI باريس والمعهد الدانماركي لدراسات الدولية DIIS كوبنهاغن)، 26 فيفري 2014. نقلا عن:

<http://www.academia.edu/6805807/%D8%A3%D8%AB%D8%B1> تاريخ التصفح: 2014/12/07. التوقيت: 20:21.

³ المرجع نفسه.

اليمن، كما أنه حاليا يسعى لإيجاد بيئة تكفل له "هدف البقاء"، بعدما تراجعت شعبيته إثر استطاعة بعض الثورات العربية تغيير أنظمتها بطرق سلمية لا عنيفة.

إن فرار عدد كبير من السلفيين الجهاديين من سجون ليبيا وتونس، فضلا عن تسرب أسلحة من ليبيا باتجاه النيجر ثم شمال مالي، يصب في تقوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، كما يعضد من علاقاته مع التنظيمات الأخرى المتقاربة معه فكريا، حتى إن تقريراً للأمم المتحدة حذر من وصول الأسلحة الليبية إلى جماعة بوكو حرام المتشددة في نيجيريا، وأشار التقرير إلى أن بعض السلطات تعتقد أن جماعة بوكو حرام المتشددة تقيم علاقات متنامية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كما أن ثمت ارتباطات بدأت تلوح بين حركة البوليساريو والقاعدة، ويجد البعض مؤشرات في محاولة استنقواء البوليساريو بالسلح القادم من ليبيا عبر "القاعدة"¹.

كما أن تصاعد المواجهة بين الحركات الجهادية في ليبيا يفاقم التوتر لدى جميع الحركات الجهادية في دول الساحل والصحراء تضامنا ودعمًا للحركات الإسلامية الراديكالية في ليبيا باعتبارها مصدر الإلهام والدعم لتلك الحركات ومنها حركة التوحيد والجهاد وأنصار الدين في مالي، وحركة تحرير دلتا النيجر، وجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا، هذه الجماعات المرتبطة والمتحالفة مع المنظومة الجهادية في ليبيا تستعد لتصعيد عملياتها ضد أطراف غربية أمريكية وفرنسية وبريطانية ردا على التدخل العسكري الأمريكي في العراق ومهاجمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، خصوصا بعد أن تشكل تنظيم مماثل في منطقة المغرب العربي يحمل إسم الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي (دامس)، ومن المتوقع طبقا للتقديرات الإقليمية أن تكون كل من مصر وتونس والجزائر أحد أهم ساحات الانطلاق الإرهابي لهذه الجماعات المتشددة.²

تواجه عدة بلدان في منطقة الساحل عمليات تمرد عنيفة انطلاقاً من ليبيا، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، دواعي رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جرّاء تنقل الأسلحة غير المشروعة، الأمر الذي

¹ خالد حنفي، مرجع سابق، ص ص 118، 119.

² أماني الطويل، الجوار الخطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا، موقع صحيفة الضفتان، نقلا عن:

<http://su-press.net/new1/modules/publisher/item.php?itemid=1382> تاريخ النصف: 2015/01/13. التوقيت: 05:25.

تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر

بات يشكّل أكبر تحدٍ لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتسهم عائدات هذه الأنشطة -يضيف التقرير- في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشتريين الراغبين، وفي شراء واقتناء كميات كبيرة من الأسلحة، منها بنادق هجومية، ومدافع رشاشة، ومقذوفات آر.بي.جي ومدافع آلية ثقيلة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخيرة وقنابل يدوية، ومتفجرات من طراز سمكس.

وبحسب تقرير مكمل نشرته لجنة العقوبات على ليبيا فإنه توجد أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية أثناء وبعد الثورة، ولاسيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلاً عن المتفجرات، وفي هذه الحالة فإن توريد هذه الأسلحة قد أوجج النشاط الإرهابي في المنطقة والإجرام المسلح والنزاعات المحلية وخاصة في شمال مالي¹.

خريطة رقم (05): خريطة توضح انتشار التهديدات الأمنية لدول الجور الليبي.



المصدر: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Images/2014/10/21/2016734_8.jpg

¹ عبيد إمجين، مرجع سابق.

الفرع الثالث: فوضى الميليشيات المسلحة و التجاذبات الإقليمية الليبية.

تعتبر فوضى الميليشيات النقطة المركزية في الأزمة الليبية، هذه النقطة التي تتسع الدائرة حولها وتتمدد تبعاً لمصالح القوى الأكثر اهتماماً بما يجري على الساحة هناك، ونعني بها الميليشيات المسلحة... ف"الاحتراب" بين الليبيين لم يحدث فجأة، ولم تنطلق شرارته مع انفجار معركة مطار طرابلس شهر أوت المنصرم، بين ميليشيات "فجر ليبيا" ونظيراتها القادمة من الزنتان، على أهميتها؛ كما لم يكن السبب فيه اقتحام اللواء خليفة حفتر المشهد الليبي، لتدخل البلاد في دوامة التجاذبات الدولية والتدخلات الإقليمية، لقد سبقت كل ذلك خلافات وصراعات عززها عجز الدولة وتغول الميليشيات عليها ومصادرة دورها، إذ من بين الدول العربية التي شهدت ثورات على أنظمة الحكم فيها وإسقاط رؤسائها، انفردت ليبيا بظاهرة الميليشيات المسلحة، وهي الظاهرة التي ساهمت في ذلك التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي طوال السنوات اللاحقة بعد سقوط القذافي ونظام حكمه... ويعزو البعض نشوء هذه الظاهرة إلى عدد من الأسباب، منها: ¹ لجوء القذافي إلى القوة المسلحة لقمع المنتفضين ضده؛ هذا بالإضافة إلى قيام حلف الناتو بإمدادهم بالمال والسلاح لحسم "المعركة" ضده، وإذا كان ذلك يُشير إلى بعض أسباب نشأة الميليشيات المسلحة على الأرض الليبية، فإن استمرارها وتغولها بهذا الشكل الذي نراه الآن يعود إلى أسباب أخرى، أهمها: أن السلطات الانتقالية الضعيفة في ليبيا بعد سقوط القذافي كانت قد اعتمدت على الميليشيات لتعزيز شرعيتها، وهو ما تبدى بوضوح في تعاقدها معها للمساعدة في حفظ الأمن. وهنا لنا أن نتذكر كيف تشكلت ميليشيات "درع ليبيا" تحت إشراف وزارة الدفاع، وكيف تشكلت ميليشيات "اللجنة الأمنية العليا" تحت إشراف وزارة الداخلية، بل إن ما يُثير الدهشة والتأمل هنا، أن الميليشيات أصبحت في وقت لاحق بديلاً عن الجيش في تنفيذ المهمات الأمنية التي تحتاج إليها الحكومة، وفي مُقدمتها تأمين الحماية لمنشآت الدولة نفسها.

ورغم أن الهدف كان خطوة مرحلية إلى حين بناء الجيش والشرطة، إلا أن الميليشيات ظلت أقوى من

¹ حسين معلوم، ليبيا.. دولة الميليشيات"، مركز الخليج للدراسات، ملحق الأسبوع السياسي، نقلا عن: <http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/6505e4e1-f409-40a2-be7e-035eb3cb766a> تاريخ التصفح: 2014/12/12. التوقيت: 10:40.

أجهزة الدولة، لأنها أصبحت تُشكل - مع امتداد الصراع الداخلي - أذرعاً مسلحة لفئات قبلية أو جهوية أو سياسية مؤثرة، والأغرب أن كل مجموعة من تلك الميليشيات التي كُثرت عددها، يندرج تحتها فصائل وتنظيمات بعضها ذو طابع قبلي، وبعضها منسوب لمدينة أو جهة ما؛ كما أن بعضها أصبح يُكوّن أذرعاً عسكرية لحركة معينة أو تشكيلة سياسية محددة داخل ليبيا.

ومع بروز الميليشيات والمجموعات المسلحة في المشهد الليبي، ووقوفها خلف عددٍ من القرارات السياسية، وتمكنها من السيطرة على بعض الموارد الاقتصادية لهذا البلد العربي النفطي المهم، بدأت الأزمة الليبية تتجه نحو الاحتراب الداخلي، بعد أن اتخذ كل فريق - سياسي أو قبلي أو جهوي - المجموعات المسلحة ظهوراً له.

وبدلاً من أن تُقدم القوى السياسية الحلول الناجعة لذلك التدهور الأمني والعسكري، الذي تعيشه البلاد؛ فقد ساهمت - على العكس من ذلك - في ازدياد حالة التوتر والاحتقان السياسي عبر الخلافات المستمرة، والتجاذبات حول المصالح من مختلف التوجهات، وهذا ما يدل عليه ويؤكدده المشهد الليبي الراهن؛ الذي يبدو مُلتبساً إلى حد كبير، نتيجة كثرة الكتائب والميليشيات المُسلحة بالشكل الذي أدى إلى تحول الفراغ السياسي الذي تعيشه البلاد إلى صراع مُسلح... وهو الصراع الذي يُعبر عن الإشكال الليبي الذي هو - في حقيقته - إشكال سياسي بامتياز.

ولنا أن نتصور والحال هذه مدى ما يمثله الوضع المتردي على الساحة الليبية من تهديد حقيقي، ليس لبنية الدولة الليبية سياسياً واجتماعياً وعسكرياً؛ ولكن - وهذا هو الأهم - مدى ما يمثله ذلك من عامل خطورة على الوضع العام بالنسبة للدول المجاورة لليبيا؛ خاصة إذا لاحظنا الحدود الليبية الطويلة نسبياً مع هذه الدول، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى التمدد القبلي عبر الحدود بين ليبيا وجيرانها: مصر في الشرق، وتونس والجزائر في الغرب، وتشاد والنيجر ومالي في الجنوب.¹

يمكن القول أن الأوضاع الداخلية في ليبيا أثرت في التحالفات التي كانت قائمة قبل الثورة، فبالنسبة

¹ المرجع نفسه.

للدائرة الإفريقية شهدت العلاقات مع دولها توترا على خلفية تأثر الدول الإفريقية بالمجلس الانتقالي الليبي، خاصة مع وجود شبكة مصالح واسعة للقذافي في القارة، سواء استثمارات، أو دعم نفطي، أو حتى دعم مباشر لرؤساء أفارقة، فضلا عن علاقة القذافي "الوثيقة" مع حركات التمرد في دارفور، وتشاد¹، والنيجر.²

المطلب الثالث: التهديدات الناعمة للأزمة الليبية على دول الجوار.

إن هناك العديد من التهديدات - غير الأمنية أو العسكرية- التي أفرزتها الأزمة الليبية، وهي عبارة عن نتائج لازمة تصحب كل اضطراب يعترى النظم السياسية ويهدد كيان الدول والمجتمعات.

الفرع الأول: تهديدات الأمن الإنساني.

أولاً: مخاطر الهجرة غير الشرعية: تشهد ليبيا هجرة غير شرعية إلى داخلها خاصة من طرف الأفارقة نتيجة هشاشة أمن حدودها، كما تصدر الهجرة غير الشرعية إلى دول الجوار وإلى الغرب بشكل عام، وهو ما جعل عدة دول تدق ناقوس الخطر من هذه الظاهرة التي تتداعى سلبا على أوضاعها الاقتصادية وحتى الإنسانية.

إن تداعيات الانهيار الأمني في ليبيا لم تعد تقتصر على دول الجوار فحسب، ولكنها امتدت أيضاً إلى دول الجنوب الأوروبي، من خلال انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي وجدت في شواطئ ليبيا غير المنضبطة أمنياً فرصة سانحة للتمدد، خاصة أن عدد سفن المراقبة على السواحل الليبية التي تمتد إلى أكثر من 1200 ميل يصل إلى 8 سفن فقط، وهو ما فرض أعباء إضافية على دول شمال المتوسط بسبب زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين. وقد حذر الاتحاد الأوروبي من أن عام 2014 شهد ارتفاعاً كبيراً في عدد المهاجرين

¹ العلاقات التشادية الليبية في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية الجديدة في ليبيا ستخضع بدورها للكثير من عوامل التغيير المرتبطة بها، وستظل تلك المتغيرات مرتبط بالفرس بالنسبة لنظام إدريس ديبلي في انتهاج سياسة جديدة ومغايرة لما كانت متبعة خلال عهد القذافي البائد، وفي كل هذا وذاك، فإنها قطعاً تفرض جملة من التطورات والقضايا الملحة بين البلدين والتي يتطلب الوقوف عندها، ومن ضمنها ملفات حساسة للغاية، ملف الحدود الشائك دائماً بين الدولتين، والممثل في قضية القبائل المشتركة، وملف الحرب التشادية الليبية-لأن ديبلي واحد من أطراف النزاع- وملف المال الليبي المهرب إلى تشاد، إضافة إلى قضية المرتزقة المقبوض عليهم مؤخراً في معارك طرابلس الأخيرة ومحاسبة المتورطين في تجنيدهم من الجانب التشادي لمزيد من الاطلاع: محمد علي كلابي، قراءة في مستقبل العلاقات التشادية الليبية بعد القذافي، نقلا عن:

<http://www.tchadenligne.com/article-82747785.html>

² خالد حنفي، مرجع سابق، ص 119.

غير الشرعيين إلى دوله الأعضاء، وكان الاتحاد قد أطلق نظام "يوروسور"، في أواخر عام 2013، بهدف مراقبة تدفق المهاجرين من جنوب المتوسط، وبالتحديد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.¹

وقد وصل الأمر إلى درجة مطالبة إيطاليا منظمة الأمم المتحدة في بداية يوليو 2014، بالتعاون مع أوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية من ليبيا، من خلال اتفاقات دولية لتحسين مستويات المعيشة ورفع كفاءة مراقبة الحدود الليبية. وفي هذا السياق، أشارت وزيرة الدفاع الإيطالية روبرتا بينوتي، إلى أن الحكومة خصصت مبلغ 130 مليون دولار لدعم مراكز الاستقبال المؤقت لمواجهة حالات الطوارئ، وتطوير برامج لمساعدة المهاجرين غير الشرعيين. كما أشار تقرير بعثة الأمم المتحدة لدعم في ليبيا² ومنذ بدء أعمال العنف الأخيرة تدفق الليبيون والمهاجرون بصورة مطردة لعبور الحدود بين ليبيا وتونس من خلال نقطتي العبور البريتين الرئيسيتين في رأس اجدير ودهيبة. ومنذ 28 جوان 2014 زاد عدد المهاجرين من 4000 شخص إلى حوالي 16.000 في اليوم الواحد على مدى عدة أيام.

ثانيا: اللاجئين النازحون من ليبيا: منذ بدأت الأزمة الليبية واللاجئون يتوافدون من ليبيا إلى دول الجوار هربا من تدهور الأوضاع الأمنية في هذا البلد، وتضاربت الأرقام في مختلف التقارير التي قدمت أرقاما حول عدد اللاجئين والنازحين من ليبيا والمتواجدين على أراضيها الذين هربوا من مدنهم نتيجة أعمال العنف، كما ذكرت تقارير أخرى عن عودة بعض اللاجئين إلى ليبيا ليغادروا مجددا نتيجة أعمال العنف الأخيرة، ويبقى مشهد الليبيين اللاجئين في دول الجوار يستدعي ضرورة الاهتمام بهذه المسألة التي فرضت حضورها على الساحة الإقليمية، لاحتواء هذه الظاهرة كي لا تخرج عن نطاق تحكم الدول المضيفة وتُستغل هذه الأخيرة كنقاط عبور إلى دول أوروبية في صورة هجرة غير شرعية.

وقد أعربت المفوضية الأوروبية عن قلقها إزاء وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الموجودين في

¹ تهديدات جدية: التداعيات الإقليمية المحتملة للأزمة الليبية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، نقلا عن:

<http://www.rcssmideast.org/Article/2769/%D8> تاريخ التصفح: 2014/12/13. التوقيت: 14:30.

² أسسها مجلس الأمن في سبتمبر 2011 وتم تجديده ولايتها مؤخرا بقرار 2144 في 13 مارس 2014. انظر: تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، نظرة عامة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا، (الأمم المتحدة، حقوق الإنسان: مكتب المفوض السامي)، 4 سبتمبر 2014، ص 7.

طرابلس وليست لديهم الوسائل اللازمة لمغادرة المناطق المتأثرة بالقتال، ولطالما كان المهاجرون ضعفاء في ليبيا وقد ازدادوا ضعفا لا سيما في السياق الحالي. كما فرضت بعض الدول المجاورة بشكل متقطع قيوداً على المهاجرين الذين يسعون إلى عبور الحدود، وهو ما أثر على وضعية هؤلاء الذين كانوا يعيشون بدون مأوى ملائم ومرافق صحية مناسبة وغذاء كافي و أمن، كما أفادوا بوجود تهديدات من حرس الحدود الليبية¹.

الفرع الثاني: التداعيات السياسية للأزمة الليبية على دول الجوار.

لقد أفرزت الأزمة الليبية تداعيات سياسية تمثلت في تشنج العلاقة بينها وبين محيطها الجوّاري، وهو ما دفع هذه الدول لضرورة إيجاد الآليات الكفيلة للحد من تعاضم هذا الشرخ في العلاقة على المستوى السياسي.

أولاً: أزمة العلاقات البينية بين ليبيا وجوارها: تشهد العلاقات البينية بين ليبيا ودول جوارها، توتراً تارة وهدوءاً تارة أخرى، وذلك نتيجة التداعيات الأمنية التي أُلقت بنقلها على معظم "أمن دول الجوار الليبي" والتي سارعت بدورها إلى ضرورة احتواء الوضع بغلق سفاراتها وإجلاء سكانها تارة، أو بالمطالبة بتدخل عسكري عاجل لاحتواء تداعيات الأزمة الليبية قبل تصعيدها أكثر فأكثر، كما سارعت دول أخرى إلى غلق حدودها مع ليبيا، في حين دعمت معظم دول الجوار موقف عدم التدخل وضرورة الحل السياسي في ليبيا.

وهو ما أهّل الأزمة الليبية لتصدرُ جلّ النقاشات السياسية في دول الجوار على طاولة المناقشات السياسية، كما دفع مختلف دول الجوار لضرورة اللقاء والتشاور حول تداعيات الأزمة عليها وآلية التعامل معها، لكبح تصاعدها وانتشارها لدول الجوار، كما عرفت دول المنطقة زيارات مكوكية لسانةٍ عرب وغربيين لتباحث الملف الليبي.

ثانياً: آلية دول الجوار للتعامل الأزمة الليبية: وفي مواجهة هذه التهديدات كان هناك تحرك مصري مبكر من جانب القوات المسلحة ممثلة في وزير دفاعها آنذاك عبد الفتاح السيسي في وقت حكم الرئيس السابق محمد مرسي وذلك لمنع تدريب عناصر قتالية مصرية على الأراضي الليبية تحسباً أن تكون نواة لجيش مصري مواز، وفي مايو 2013 وعلى هامش قمة دول عدم الانحياز توافقت كل من "الجزائر ومصر" على تدشين آلية لدول

¹ المرجع نفسه، ص 7.

جوار ليبيا للتفاعل الإقليمي مع الأوضاع الليبية بهدف نهائي وهو عدم انهيار الدولة الليبية، وقد عقدت هذه الآلية ثلاثة اجتماعات أخرى أحدها على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في يونيو 2014 بغينيا والثاني في مدينة الحمامات التونسية حيث اتفق وزراء الخارجية المجتمعون على وضع خطة عملية للمساهمة في حل الأزمة الليبية، وتقرر تشكيل فريق عمل برئاسة وزير الشؤون الخارجية التونسي، أحدهما أمني على أن تتولى الجزائر تنسيق أعماله، والثاني سياسي وتتولى مصر تنسيق أعماله، وذلك لتوفير آليات التفاعل اللازمة مع الأزمة الليبية سعياً لتخفيض مستوى التهديدات الليبية لدول الجوار الإقليمي ومحاولة بلورة ملامح عملية سياسية ليبية يتم دعمها إقليمياً تجنب دولة ليبيا ذاتها مخاطر الانهيار الكامل.

أما الاجتماع الثالث لآلية دول الجوار الإقليمي فقد كان في 25 أغسطس 2014، بالقاهرة حيث تبلورت المبادرة المصرية / الجزائرية لحل الأزمة السياسية في ليبيا، ومخاطبة المجتمع الدولي للتنسيق بين التحركات الإقليمية والدولية، كما أكد هذا الاجتماع مبدأ وحدة واستقلالية الأراضي الليبية ورفض التدخل الأجنبي فيها، حيث دعا إلى «الوقف الفوري لكل العمليات المسلحة من أجل دعم العملية السياسية، وتعزيز الحوار مع الأطراف السياسية التي تنبذ العنف وصولاً لتحقيق الوفاق الوطني والمصالحة ووضع دستور جديد للبلاد». وكذلك على «الدور الأساسي والمحوري لآلية دول جوار ليبيا وخصوصيتها فيما يتعلق بتطورات الوضع في ليبيا وضرورة إشراكها في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة لإيجاد تسوية توافقية للأزمة الليبية». ودعت إلى «تنازل جميع الميليشيات والعناصر المسلحة وفق نهج متدرج المراحل ومتزامن من حيث التوقيت عن السلاح والخيار العسكري في إطار اتفاق سياسي بين كل الفرقاء التي تنبذ العنف ووفق آلية مستقلة تعمل برعاية إقليمية من دول الجوار ومساندة دولية». كما تعهدت دول الجوار بـ«تقديم المساعدة للحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار وفق برنامج متكامل، ووقف كل الأنشطة غير المشروعة للتهريب بكافة أنواعه»¹.

¹ أماني الطويل، مرجع سابق.

الفرع الثالث: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية.

يتضح جليا لملاحظ الملف الليبي أنّ ما يحدث على الأرض لم ينعكس فقط على استقرار دول الجوار سياسيا وأمنيا بل أيضا يعرض اقتصاديات دول الجوار للإرهاق بسبب تداعيات مسألة اللاجئين، والتهريب عبر الحدود نتيجة الوضع الخطير الذي تسبب فيه الوضع الأمني في ليبيا وانعدام الضوابط المحددة لحركة تدفق السلع،¹ كما عرفت العلاقات الاقتصادية البينية بين ليبيا ودول جوارها تراجعا بسبب الضغط الأمني الداخلي في ليبيا وأزمتها السياسية الخانقة، وذلك نتيجة توقف بعض البنوك الليبية وهو ما خلق مصاعب أمام عمليات تمويل التبادل التجاري والتحويل المالي²، هذا إضافة إلى اضطراب العمالة الأجنبية العاملة في ليبيا للعودة إلى بلدانها، ما يرفع من نسب البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي في معظم دول الجوار الإفريقي، كما ترهق الأزمة الليبية ميزانية الدفاع لدول الجوار في صرفها لميزانية إضافية لتأمين حدودها مع ليبيا.

إضافة إلى تداعيات الأزمة الليبية على الملف النفطي الدولي الذي عرفه نهاية عام 2014، كون ليبيا تحوي مصادر نفط أصبحت الآن تحت يد ميليشيات تتاجر بها بطريقة غير شرعية، وهو ما يعمق أزمة النفط الحالية، ويؤدي إلى ضرورة إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع والضغط السياسية.

ومع هذا التراجع المخيف في أسعار الذهب الأسود، ارتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج لحدود مليوني برميل يوميا، للحفاظ على تماسك الأسعار، وهنا يرى الخبراء أن الأمر يعود إلى دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش" في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات.³

وفي ضوء كل المتغيرات التي تحيط بسوق النفط العالمية، أصبح توقع اتجاه أسعار النفط العالمية ليس

¹ سفيان رجب، ورقة اقتصادية: ليبيا... الأزمة، نقلا عن:

<http://www.assabah.com.tn/article/97266/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9->

تاريخ التصفح: 2015/02/10. التوقيت: 23:13.

² عادل النقطي، تداعيات الأزمة في ليبيا تزيد من مصاعب الاقتصاد التونسي، نقلا عن:

<http://aawsat.com/home/article/170706> تاريخ التصفح: 2014/12/13، التوقيت: 09:45.

³ عامر العمران، انخفاض أسعار النفط.. الأسباب والعواقب، نقلا عن:

<http://rawabetcenter.com/archives/901> تاريخ التصفح: 2014/12/13. التوقيت: 23:00

بالأمر اليسير، لتأثرها بعوامل من الصعوبة توقعها، ومنها ما يتصل بالصراعات الدولية والمشاكل الداخلية في بعض الدول النفطية مثل ليبيا ونيجيريا والعراق، وعليه سنبقى الأسعار المستقبلية للنفط رهينة قدرة العالم على تلبية نمو الطلب العالمي عليه¹.

استنتاجات الفصل الثالث:

1. تناولنا في هذا الفصل ردود الفعل الإقليمية والدولية حيال تطورات الأزمة الليبية منذ انفجارها، وذلك قصد رصد حجم تأثير هذه المواقف على مسار وتصعيد الأزمة الليبية، ووقفنا على حقيقة أنّ "المصالح" هي محرك لردود الفعل دولياً، أما إقليمياً "فالتهديد الواقع والمحتمل" هو المحرك لردود الفعل.

2. تباين ردود الفعل الدولية خاصة التي باركت التدخل للمساهمة في إسقاط القذافي عبر القرار الأممي 1973، وعارضت التدخل العسكري مع استمرار الأزمة وأخذها طابعاً سياسياً وأمنياً وهو ما تؤكد في قرارها 2147 لسنة 2014، منادية بضرورة الحل السياسي للأزمة.

3. تزايد اهتمام دول الجوار الليبي بالمسألة الليبية، لكبر حجم التداعيات التي أُلقت بها ليبيا على دول الجوار، و كلّ المؤشرات الحالية على الأرض في ليبيا تنبؤ لتداعيات أخطر على دول الجوار خاصة في ظل وصول تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي للبيبا، وارتكازه عليها كنقطة انطلاق لتوسيع خلافته لباقي دول المغرب العربي وشمال إفريقيا، خاصة لموائمة الواقع الليبي وتوافره على كلّ المتغيرات المشجعة والحاضنة للفكر الجهادي، وهو ما يبرز حجم خطر هذا التنظيم في ليبيا.

4. هناك تعارض واضح بين دول تطالب بالتدخل العسكري القسري، لحسم الأزمة الليبية قبل تمددها وتصاعدها أكثر، ودول أخرى تطالب بضرورة عدم التدخل العسكري لنتائجه الكارثية وتتادي وتطالب بضرورة الحسم السياسي للأزمة داخلياً برعاية دولية أو إقليمية دون تدخل مباشر، وهو ما قد يعمّق الأزمة في الداخل الليبي، والتي في حال عدم احتواءها ستُصدّر بأشكال دراماتيكية على جل دول الجوار.

5. تبين لنا من خلال الفصل الأول علاقة الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، ووقفنا على حقيقة أنّ تهديد الأمن

¹ المرجع نفسه.

الداخلي لم يعد يؤثر على الداخل فقط، بل له تداعيات إقليمية وحتى دولية، وهو ما وقفنا عليه في هذا الفصل، فالأزمة الليبية لم تصدر مخلفاتها لدول الجوار فقط بل حتى كان لها بعد دولي خاصة في قضية الهجرة غير الشرعية، وكونها أحد أسباب ارتفاع سعر النفط الدولي.

6. في محاولتنا لرصد التهديدات التي أنتجتها الأزمة الليبية على دول الجوار، قسمناها إلى تهديدات صلبة ذات طابع عسكري وتهديدات لينية، وتبيّن لنا من خلال ذلك الترابط الشديد بين هذين النوعين من التهديد فأولهما يغذي الثاني ويحدث بينهما تغذية رجعية، وهو ما يؤكد لنا أنّ الأمن على الأرض متعدد الأبعاد.

الفصل الرابع:

الأمن في الجزائر في ظل الأزمة الليبية

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: سيناريوهات الأزمة الليبية.

منذ اندلاع الأزمة الليبية في فبراير 2011 ظلت تداعياتها تنتج آثارا مدمرة على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول «المنهارة» أو «الفاشلة» في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وإصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجيين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع¹. وكما أشرنا في الفصل السابق فقد كان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الثورة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح النظام وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة بتجارة المخدرات بتكثيف نشاطاتها، إضافة إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وسأحاول من خلال هذا الفصل التركيز على تداعيات الأزمة الليبية -بعد أن تعرفنا على طبيعتها في المحطة السابقة- على الأمن في الجزائر، هذا البلد المجاور لليبيا جغرافيا إذ يتشاركان شريطا حدوديا يناهز 982 كلم، فبحث مسألة "الأمن الوطني في الجزائر" لا تخرج عن إطار تطور وتعدد أبعاد الأمن في السياق الدولي، إذ لم يبق مجال مفهوم الأمن هو الدولة فحسب، بفعل ما لحق الحدود من مرونة جعلت منها خطوطا مائعة بعد أن كانت قبل الحرب الباردة خطوطا مانعة، فالأمن الوطني وعلى الرغم من احتفاظه بالإقليم الوطني كمجال له، "إذ يتحدد الأمن الوطني بالإقليم السيادي للدولة... أي إقليمها الذي يمتد إليها وعليه مجال سيادتها"²، إلا أنه لم يعد يتحدد بمحددات طبيعية وطنية بحتة بل تعادها إلى أخرى غير وطنية.

كما أشار إليه "والتر ليبمان" «Walter Lippman» بقوله: "الأمن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة

¹ أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، الأهرام اليومي، نقلا عن: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/353903.aspx> تاريخ التصفح: 2015/01/12. التوقيت: 15:05.

² Paul Robinson, **Dictionary of international security**, (United State of America: policy press), 2008, p 189.

سير مصالحها بنجاح، ووفقا لما تراه موافقا لمصلحتها في أي مكان من العالم.¹

ومن خلال هذا الفصل سأسعى إلى إبراز مختلف التداعيات التي خلفتها الأزمة الليبية على الجزائر خصوصا، باعتبار الجزائر دولة مجاورة لليبيا وتقاسمها حدودا جغرافية مكشوفة، إضافة إلى أهمية أمن الجزائر باعتبارها دولة محورية في شمال إفريقيا، وهو ما سنعرض له بتبني مزيج من مرتكزات المقاربتين الواقعية والنقدية في تناولهما لمسألة الأمن وتهديداته المحتملة، أي الانعكاسات على الأمن ببعده العسكري والسياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، وذلك لأننا سبق وأشرنا في الفصل الأول من الدراسة إلى تطور حركية الدراسات الأمنية في تناولها لمسألة الأمن في العلاقة التأثيرية بين الأزمة والأمن، وخلصنا لحقيقة أنّ الأمن لم يعد يتفاعل مع الضغوط الداخلية فحسب بل ضرورة متابعة وتقفي كلّ مصادر التهديد الداخلي والخارجي، فلما نضع في الحسبان أن أمن جارة حدودية على المحك، هذا يدعو لضرورة حصر هذه التهديدات كما تناولناه في الفصل الثالث من هذه الدراسة، ومحاولة تتبع تلك التهديدات في حالة الجزائر، كما ندرس ردود فعل الجزائر حيال الأزمة الليبية باعتبار الملف الليبي فرض نفسه لثقله ولخطورة تبعاته الأمنية، على أجندة صانع القرار السياسي الجزائري، ثمّ نعرض للآليات التي تبنتها الجزائر للتعامل مع خطر هذه الأزمة المتصاعدة، وفي الأخير نحاول رسم خارطة مستقبلية نستشرف من خلالها السيناريوهات المحتملة للأزمة الليبية. كلّ هذا سنتناولها وفق هندسة منهجية قوامها ثلاث مباحث:

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: سيناريوهات الأزمة الليبية.

¹ Ibid, p38.

المبحث الأول: الأزمة الليبية والأمن في الجزائر الانعكاسات والتحديات.

أفرزت الأزمة الليبية جملة من التهديدات التي صدرتها لدول جوارها وهو ما تناولناه بحثاً واستقصاء في المحطة السابقة، الأمر الذي حفّز لدى الباحثة ضرورة رصد مختلف هذه التداعيات على بلدها الجزائر، وعليه سأحاول التركيز على فصل الانعكاسات الصلبة التي صدرتها الأزمة الليبية للجزائر على الانعكاسات اللينة لرسم صورة أوضح وأدق لطبيعة التهديدات التي تواجه الجزائر.

المطلب الأول: الانعكاسات الصلبة للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتاً أمنياً كبيراً بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، أضف إلى ذلك دخول عديد الدول على خط التنافس والتدخل لإدارة الملف الليبي كل وفق مصلحته الإستراتيجية في هذا البلد، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة، ونتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر، إضافة إلى خطر تغذية منابع الإرهاب وتحالفه مع الجريمة المنظمة.

الفرع الأول: تأثير الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية.

تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وجنوباً مالي وتشاد وشرقاً تونس وليبيا وغرباً المغرب والصحراء الغربية تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، تشكل الصحراء عمقها الإفريقي وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء وتمتد حدودها على طول 6343 كلم، فهي تقسم 1376 كلم من الحدود مع "جمهورية مالي"، و 956 كلم مع "جمهورية النيجر"، و 463 كلم مع "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، و 1559 كلم مع "المملكة المغربية" و 42 كلم مع "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية" و 982 كلم مع ليبيا.²

¹ Algeria country of origin information(coi) report. (Home, office UK Border Agence),14 March 2011,p10.

² جغرافيا الجزائر، نقلا عن: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7% %D9%8A%D8>

تاريخ التصفح: 2012/12/23. التوقيت: 23:13.

خريطة رقم (06): خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا.



المصدر: <http://www.radiotunisienne.tn/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2>

تاريخ التصفح: 2014/12/08. التوقيت: 12:30.

تأسيسا على ما سبق يتضح جليا شساعة حدود الجزائر، وهو ما يعرض أمنها للإختراق من عدة منافذ برية، كما نلاحظ أنّ ليبيا تقاسم الجزائر 982 كلم من الحدود المكشوفة، وبفعل الأحداث المتصاعدة في دول جوارها منذ 2010، هذه الحدود مرشحة لتشهد تهديدا كبيرا، يوازيه إنفاق عسكري جزائري يتقل على الخزينة العامة للدولة. ومنه تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغاربي- الساحلي، وهي متنوعة ومتعددة، وذات مسارات غامضة إذ تطلب تأمين الحدود اتفاقا بين طرفين لضمان تنسيق المهام والأعباء الأمنية، وبسبب غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية¹ الجزائرية - الليبية أو لنوسع الرقعة على سبيل تبيان حجم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في ظل استمرار تصاعد الأزمة الليبية فنقول الساحلية، فإن السياسة الجزائرية تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة أولوية قصوى، حيث تمر تونس بمرحلة انكشاف أمني بسبب طبيعة الفترة الانتقالية، خاصة أنّ جيشها

¹ توفيق هامل، الجزائر : تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن:

تاريخ التصفح: 2015/07/12. التوقيت: 16:30. <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/05/2015531105449587939.htm>

محدود الموارد والإمكانات وتنقصه الخبرة في التعامل مع الجماعات المسلحة، أما جنوباً فتأمين الحدود مع مالي مرهون بإيجاد تسوية لأزمة حركة الأزواد، حتى لا تتحول إلى ملاذ ومعقل للجماعات المسلحة. أما فيما يخص ليبيا وأمام تصاعد الأزمة بها فإنها على وشك أن تتحول إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات، فهي تعاني من غياب الدولة وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة، وظهور نموذج الحرب بالنيابة، وهذه كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود أكثر من أي زمن مضى.¹

وهو ما يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود المتاخمة للجارتين تونس وليبيا حيث تحدثت صحيفة "الوطن" عن انتشار كبير لوحدات الجيش الجزائري على الحدود الشرقية مع تونس وليبيا، بسبب "الاضطرابات المتكررة في الجهة الأخرى من الحدود". وذكرت الصحيفة أن "20 ألف جندي ينتشرون على طول الحدود الشرقية (تونس) والجنوبية الشرقية (ليبيا)². و تذكر دراسة "البيار رازوكس" pierre Razoux بعنوان "تأملات في الأزمة الليبية" الصادرة عن معهد البحوث الاستراتيجية للمدرسة العسكرية أن أكثر من خمسة آلاف حماة حدود للدرك الوطني الجزائري متواجدون على طول الحدود الجزائرية الليبية،³ ويقومون ليل نهار بعمليات تمشيط مدعومين بالقوات الجوية".

وضاعفت الجزائر من نشر قواتها على الحدود مع ليبيا منذ الهجوم على المجمع الغازي في "تيقنتورين" في يناير 2013، والذي أسفر عن مقتل جزائري واحد و37 أجنبياً. وكان الوزير الأول الجزائري "عبد المالك سلال" أعلن أن الإسلاميين المسلحين الذين نفذوا الهجوم دخلوا الجزائر من ليبيا، وبالإضافة إلى الميليشيات السلفية، تسيطر بعض قبائل الطوارق الليبية على أجزاء من الحدود بين البلدين، وسبق أن طالب أعيان طوارق الجزائر من الجيش السماح لهم بالمساعدة في تأمين الحدود حتى لا يتكرر هجوم تيقنتورين، وتعتبر هذه الحادثة

¹ المرجع نفسه.

² الجزائر توقف التنسيق الأمني مع ليبيا لمراقبة الحدود صحف جزائرية تؤكد أن كتائب متشددة تسيطر على مناطق فاصلة بين البلدين، نقلا عن <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/10/23/%D8%A7%D9%84> تاريخ التصفح: 2014/11/23 التوقيت: 13:25.

³ Pierre Razoux, *Réflexions sur la crise libyenne*, études de l'IRISM, N27, 2013, p41.

أبلغ مثال على سهولة اختراق الحدود الجزائرية.

ومع ارتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، خوفا من تسلل "مجموعات إرهابية"، وللمحد من عمليات تهريب السلاح، وكلفت قوات الجيش لتشديد الرقابة على المناطق الحدودية.¹

ناهيك عن إحباط الجزائر لعدد العمليات التي استهدفت المساس بأمنها منذ انفجار الأزمة في ليبيا ثم مالي، عبر مناطق مختلفة من الوطن وهو ما يعرض أمن البلد لخطر حقيقي. فحصول العمليات الأمنية للجيش بين سنتي 2013 و2014 تظهر أن الجزائر تواجه خطرا أمنيا مرتبطا أساسا بمحاولات القاعدة والجماعات المتحالفة معها في منطقة الساحل لتوصيل السلاح الليبي إلى الجنوب الجزائري.

الفرع الثاني: تصاعد المد الإرهابي عبر خطر تمدد تنظيم الدولة الإسلامية العراق والشام.

من المعروف أن الإرهاب يعتبر حاليا واحدا من أكثر التهديدات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين،² يعتبر الإرهاب الدولي من الظواهر الإجرامية التي تجاوزت أثارها حدود الدولة الواحدة، فاكتمب بذلك طابعا عالميا يهدد أمن وسلامة البشر، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومصالح الشعوب الحيوية، وذلك بهدف إحداث تغييرات في الأوضاع الدولية.³ ومع بروز ما يسمى بـ «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» «داعش»، هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق. وفي مثل هذه الظروف، هناك توقعات بأن يتخلى الجيش الجزائري عن عقيدته [العسكرية] بـ "عدم التدخل" في القضايا الخارجية، ووفقاً لمختلف الصحف الجزائرية، ذكرت مصادر أمنية رفيعة المستوى أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات

¹ مسؤول ليبي : ترتيبات أمنية تؤجل فتح الحدود مع الجزائر، موقع صحيفة رأي اليوم، نقلا عن: <http://www.raialyoum.com/?p=297296> تاريخ التصفح: 06 أوت 2015. التوقيت: 9:30.

² Zeini Moulaye, la problématique de la criminalité transnationale et le controle démocratique du secteur de sécurité, (Mali, Bamako :Fridrich Ebert Stiftung), Février 2014, p08.

³ لونيبي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم الحقوق)، 2012. ص 16.

السلفية الجهادية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس. وقد قال عقيد جزائري متقاعد مؤخراً: "إن أي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء إذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من وراء حدود بلاده". وتابع قائلاً: "إن سقوط ليبيا بيد " التكفيريين " ومن بعدها تونس سيعني تحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة؛ وإذا لم تسارع الجزائر لإنقاذ تونس وليبيا عند الضرورة، فإن ذلك سيكون كارثياً بالنسبة لأمنها القومي".

﴿ موقع الجزائر في إطار هذا التمدد: ¹ تسعنا المعطيات المتوافرة بالقول أن إستهداف الدولة الإسلامية

للجزائر يحتل أولوية بالنسبة للتنظيم، والأمثلة على ذلك عديدة:

- الجزائر كانت أول ساحة تفتحها المجموعات الجهادية السلفية العائدة من أفغانستان في تستعينات القرن الماضي من قبل المقاتلين أو ما سمي بالأفغان العرب.
- وجود المشتركات التي تربط بين الدولة الإسلامية وعدة حركات جهادية مقاتلة في الجزائر، فدول المغرب بايعت التنظيم مثل: الملتزمون والمرابطون وحركة التوحيد والجهاد وأنصار الشريعة في ليبيا وتونس و جند الخلافة هذا إضافة إلى حركات جهادية في مالي وفي تونس عقبة بن نافع و أنصار الدين و بوكو حرام.
- من يطالع معطيات كثيرة تنشر من الحين لآخر عن عدد الجزائريين الذين قاتلوا و يقاتلون في العراق و سوريا يلحظ أن عددهم يتراوح ما بين 1500 إلى 2000 مقاتل هؤلاء عادوا إلى ليبيا و إلى دول الجوار مثل مالي و غيرهم، يضاف إلى هذا العدد وجود ما بين 10 إلى 12 ألف ليبي و تونسي و مغربي قاتلوا في سوريا و العراق و اليمن و هم ينتشرون في ليبيا و في الصحراء و في شمال تونس.

و حين يثار السؤال لماذا أوقف تنظيم الدولة الإسلامية هجماته داخل الجزائر في الآونة الأخيرة، يعزو

الخبير في الشؤون الأمنية العقيد المتقاعد أحمد سلطان التراجع إلى أسباب ومبررات واقعية: ²

الأول: أن الجزائر لا يمكن قياسها و مقارنتها من حيث قدراتها العسكرية و الإقتصادية بتونس أو ليبيا أو النيجر

¹ رشيد خشناشة ، تداعيات سياسية وعسكرية للصراع الدائر في ليبيا على كل من تونس والجزائر، نقلا عن:

<http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8> تاريخ التصفح:

2015/01/14. التوقيت: 23:13.

² المرجع نفسه.

الثاني: التنظيم و بسبب تمدده على مساحات شاسعة في شمال و غرب إفريقيا لم يعد قادرا على حشد قدرات قتالية كبيرة كتلك التي يستخدمها في العراق وسوريا، و من هنا فالتنظيم يتحدث عن أن الجزائر التي أعلنها ولاية تحتاج إلى إمكانيات ضخمة لخوض معركة حاسمة، و ليس مناقشات أو إشتباكات تدور بين كر و فر و بين حين و آخر.

الفرع الثالث: خطر توريث الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا.

وضعت التطورات الإقليمية والدولية الجيش الوطني الشعبي والقيادة السياسية للجزائر أمام مسؤولية تاريخية مع تزايد نفوذ الجماعات الجهادية في ليبيا، و ظهور "الدولة الإسلامية في العراق والشام والمؤشرات القوية لتمدها إلى أجزاء في ليبيا"، وكذا التهديد الذي تتعرض له تونس، ورغم عقيدة الجيش الوطني الشعبي التي تصرّ على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى بأي طريقة من الطرق، إلا أن الأوضاع في ليبيا قد تدفع الجزائر إلى كسر هذه القاعدة والتدخل لمنع وقوع أي خطر على أراضيها.

وضمن هذا السباق وضع الخبراء العسكريون الجزائريون في قسم التخطيط الاستراتيجي، خططا للتدخل في ليبيا تم إعدادها مباشرة أثناء عملية تقننورين في عين أميناس لتتفيدها عند اقتضاء الضرورة، وضمن الخطط تنفيذ سلسلة من الغارات الجوية المركزة بطائرات سوخوي 30 الروسية الحديثة وعدد من القاذفات بعيدة المدى من الخط الثاني ضد أهداف تابعة لجماعات سلفية جهادية في ليبيا متهمّة بدعم الجماعات الإرهابية في شمال مالي. وتنفذ هذه الغارات الجوية على مراحل لتدمير الخطوط الخلفية وقاعدة التدريب والإسناد للجماعات الإرهابية في ليبيا، وقد تشارك فيها 100 طائرة، تنطلق من القاعدة الجوية أم البواقي بالشرق الجزائري، وهو ما تدرت عليه طائرات جزائرية عام 2013، من أجل تنفيذه عند اقتضاء الضرورة في شمال مالي أو في بعض المناطق الليبية، أما السيناريو الثاني فهو تنفيذ عمليات إغارة بقوات خاصة محمولة جوا في مواقع ضد جماعات إرهابية في ليبيا، ويصل تعداد هذه القوات الجاهزة للتدخل 3 آلاف عسكري منهم قوات نخبة النخبة اللواء 104 للمناورات العملياتية، وتنفذ مثل هذه العملية في حالة توفر معلومة على قدر كبير من الأهمية حول تهديد جدي

للأمن الوطني أو محاولة تكرار سيناريو تيقتورين انطلاقاً من الأراضي الليبية.¹

وعلى الرغم من أن وكالة أنباء الأناضول قد أشارت إلى أن مسؤولين ليبياين زاروا الجزائر في نهاية جوان لطلب قيام تدخل عسكري للمساعدة في فرض النظام في طرابلس، إلا أن وزير خارجية الجزائر "رمضان العمامرة"، نفى أن يكون هناك أي نية للتدخل، وفي تصريح له عقب انتهاء الدورة السادسة من أعمال "اللجنة الاستراتيجية الجزائرية - المالية"، أعلن أن الجزائر تدعم حواراً وطنياً شاملاً في ليبيا، وليس حلاً عسكرياً. فمن المؤكد أن التدخل العسكري في حال حدوثه ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري، ونظراً للصعوبات التي تواجهه مراقبة الحدود الجزائرية، هناك احتمال قوي بأن تقوم الميليشيات الليبية بعمليات انتقامية عبر الحدود. وبعد كل هذا، فأمام الجزائر عدد من الخيارات، فلديها خبرة واسعة في مكافحة الإرهاب، ونظراً إلى علاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع أطراف النزاع في ليبيا، فبإمكانها أن تلعب دوراً دبلوماسياً مهماً أيضاً. كما تتمتع الحكومة الجزائرية بعلاقة جيدة مع الأحزاب الإسلامية الجزائرية التي هي ذراع تيار «الإخوان المسلمين»؛ ويمكن لهذه الأحزاب أن تشكل حلقة وصل بين الحكومة الجزائرية وإسلامي ليبيا، وبالتالي، فمن خلال مواجهة التهديد الإسلامي في ليبيا، من الضروري أن لا يكون التدخل العسكري الخيار الوحيد، فبإمكان الحكومة الجزائرية الاستفادة من علاقاتها الدبلوماسية للتوسط بين أطراف النزاع في ليبيا في محاولة للتوصل إلى حل يحبط إمكانية سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» على البلاد ويزيل الخطر عن منطقة الساحل بكاملها.

المطلب الثاني: الانعكاسات اللينة للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

لم يقتصر التهديد المتصاعد للأزمة الليبية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الأمنية الجزائرية فحسب، كون الأمن لم يعد محصوراً في تأمين الحدود فقط بل إن كل مناحي الحياة في المجتمع تتأثر لما يكون هناك تهديد يمس استقرار البلد. وهو ما سأحاول تشخيصه في هذه المحطة من خلال الربط بين التهديدات المصدرة من ليبيا

¹ محمد بن أحمد، الرئيس بوتفليقة والفريق توفيق وقايد صالح يعتقدون أنه "فخ" منصوب لبلادنا، إمكانية التدخل عسكرياً في ليبيا مطروحة، نقلاً عن: <http://www.elkhabar.com/press/article/57818/%D8%A5%D9%85%D9>

تاريخ التصفح: 2014/10/09. التوقيت: 12:00.

وما وازاها من انعكاسات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

وقبل ذلك لا بد من أن أنه إلى أن ما سيتم عرضه ليس انعكاسا حصريا للأزمة الليبية بل استجابة لكل موجات الحراك العربي الذي عرف تواترا سريعا على عدة دول عربية منذ نهاية 2010، إلا أننا سنركز هنا على الحالة الليبية بحكم ضرورات الدراسة.

الفرع الأول: الراهن السياسي الجزائري في ظل الأزمة الليبية.

تداول الحديث في الأوساط الأكاديمية والإعلامية عن الاستثناء الجزائري حيث لم تلتحق الجزائر بموجات الحراك العربي ولم يحصل فيها انتفاضات على غرار ما جرى بجاراتها الإقليمية، لكن المنتبع للواقع الجزائري يبصر أن الجزائر في حقيقة الأمر لم تكن استثناء، ما حدث هو أن الجزائر واجهت موجات الحراك العربي المتصاعد بإجراءات إصلاحية على جميع المستويات قصد تجنب وصول الصدمة إليها، خاصة أن جارتين حدوديتين شرقيتين لها -تونس، ليبيا- تعايشان حالة من الفوضى والأمن في ظل إعادة البناء- تنذر بإمكانية تصدير تبعاتها إلى الجزائر دون إغفال الخطر الجنوبي عبر أزمو مالي.

تأسيسا على ما سبق سننطلق في دراستنا لهذا العنصر من تشخيص الراهن السياسي للجزائر في ظل الأزمة الليبية لتفحص الآثار غير المباشرة للأزمة الليبية وخطر تصاعدها على الجزائر.

أولا. موجة الإصلاحات المبكرة.

تأثرت الجزائر بالاضطرابات الاجتماعية التي وقعت في المغرب العربي والشرق الأوسط، وخصوصا تونس وليبيا المجاورة، حيث تتشارك والبلدين في الثقافة والعادات، على الرغم من قدرة هذه الاضطرابات على إسقاط أنظمة استبدادية امتد حكمها لعقود في المنطقة، لكن الجزائر سلكت مسلكا مخالفا، فاختارت استخدام دخل نفطها وغازها لتلبية المطالب الاجتماعية الفورية، ووعدت بالإصلاح السياسي.¹ فعشيت الاضطرابات الاجتماعية عام 2011 في العالم العربي، كانت الجزائر تتمتع بعودة الاستقرار والأمن نسبيا، وبعض الازدهار الاقتصادي، نتيجة زيادات عائدات النفط والغاز، ومع ذلك، في عمق هذا الاستقرار والازدهار السطحين كان

¹ عز الدين العياشي، الجزائر: الاستثناء المتعدّد إدراكه في ربيع الثورات، في: الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، مرجع سابق، ص ص 158، 159.

هناك - ولا يزال - شعور بالضييق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وزيادة التضخم، وعدم استجابة الحكومة لمطالب الناس الملحة، وركود عملية التحرر السياسي، وشیخوخة قيادة البلاد العليا، وهو ما جعل من هذا البلد أفضل المرشحين للثورة نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة في البلاد، إضافة إلى الشلل الحكومي وهو ما غذاه مرض الرئيس، وهو ما أدى إلى انطلاق أعمال الشغب بدءاً من 03 جانفي 2011 في العاصمة ومدن رئيسة أخرى في البلاد في أعقاب شائعات بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية (السميد والسكر وزيت الطبخ) كانت على وشك الارتفاع بسبب اللوائح الجديدة التي كانت تهدف إلى كبح جماح السوق غير الرسمية، وكانت أعمال الشغب عفوية وليس لها أي شعارات سياسية، ولا تعتبر هذه الحالة سابقة في تاريخ البلاد، ففي السنوات الأخيرة أصبح الشغب حدثاً عادياً، فكلما فشلت السلطات المحلية أو الدولة في الاستجابة إلى إحدى القضايا الملحة، ينزل الناس إلى الشارع، ويستهدفون المباني الحكومية، ويعرقلون حركة المرور على الطرق الرئيسية، وينظمون اعتصامات، ويدخلون في إضراب عن الطعام.¹ وانتهت اضطرابات مطلع جانفي بمجرد أن أعلنت الحكومة أنها لن تتسامح مع أي ارتفاع للأسعار، وقطعت هذه التدابير الفتيل قبل وصول شرارة أعمال الشغب، لكنها لم تحل المشاكل الأساسية، حيث دعي ثلاثمائة من الشباب يوم 19 جانفي 2011 إلى جلسة البرلمان، وسمح لهم بحرية التعبير عن مطالبهم.² ثم انطلقت حركة احتجاج سياسي في العاصمة في 12 فبراير 2011، وتواصلت أشكال أخرى من الاحتجاجات وأعمال الشغب المحلية حول قضايا محدودة بين عامي 2011، 2012، ونزولاً عند الضغط الاجتماعي بأمر النظام بجملة من الإصلاحات³ خوفاً من انتقال عدوى الاضطرابات الشعبية في المنطقة،

¹ المرجع نفسه، ص 183.

² من المدّش أنّ قضية الأسعار كانت العنصر الأخير في قائمتهم، على الرغم من أنّ الكثير من الناس ينفقون بين 40 و55 في المئة من دخلهم على الغذاء، بدلا من ذلك كانت شكاويهم الرئيسية تتعلق بفرص العمل والسكن والتهميش في النظم السياسية والاقتصادية، والازدياد "الحقيرة" التي ينتهجها البيروقراطيون وأعداء أمن الدولة تجاههم. انظر: المرجع نفسه، ص 183.

³ على الصعيد الاقتصادي، أعلنت جولة جديدة من الاستثمارات العامة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. ففي ربيع 2011، أعلن أنه سيتم صب 280 مليون دولار أمريكي في الاقتصاد في محاولة لخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الصناعية والخدمية، ودعمت هذه الأموال برامج القروض الصغيرة، وتمويل ترخيصات الشباب والأشغال العامة التي تولد وظائف، وزيادة رواتب العاملين في القطاع العام، أما على الجبهة السياسية، أعلن الرئيس بوتفليقة في 15 أبريل 2011 خطة لسلسلة من الإصلاحات التي من شأنها أن تؤثر، من بين أمور أخرى، في الدستور نفسه، والنظام الانتخابي والتوازن بين الجنسين في المؤسسات السياسية، ووسائل الإعلام، فأنشأ في ماي لجنة وطنية للتشاور

وتزايدت ضغوطات بعض أحزاب المعارضة بالدعوة إلى مسيرات، وقد استطاع النظام احتواءها عن طريق إجراءات أمنية وقائية، كما خدمت جملة من الأسباب النظام وأفشلت قدرة المعارضة السياسية على شن وإدامة مظاهرات شعبية ضد الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية¹، مع ذلك، تواصلت أشكال أخرى من الاحتجاجات وأعمال الشعب المحلية حول قضايا محدودة في أنحاء البلاد بين عامي 2012، 2011.² وعموما فإن جملة الإصلاحية الوقائية المتبعة من طرف النظام الجزائري تأثرت بالأحداث الواقعة في إقليمه والتي تشكل الحالة الليبية أهمها، لا تمثل أي انفراج حقيقي، وليس من المرجح أن تتغير الطبيعة الأساسية للنظام السياسي بل لا تعدو أن تكون ردة فعل هدفها وقائي أكثر منه إصلاحي.

ثانيا: مناخ الانتخابات الرسمية في الجزائر.

1. الانتخابات التشريعية 2012: في ماي 2012، أجريت الانتخابات البرلمانية في الجزائر في مناخ اجتماعي واقتصادي متوتر للغاية، يزيد منه الشعور بالضيق السياسي، وقاطع الانتخابات الأغلبية العظمى من الناخبين المؤهلين حيث بلغت نسبة المشاركة الرسمية 43,14، ولم تُسعد نتائج الانتخابات التي سبقتها بعض الإصلاحات وإضفاء الصفة القانونية على 21 حزبا جديدا معظم المتنافسين، في حين أنّ المجتمع كان غير مبال، وكان عدم وجود الاهتمام الشعبي بالانتخابات البرلمانية الأسوأ منذ التحرر السياسي الذي بدأ في عام 1989، حيث قدم النظام هذه الانتخابات على شكل استفتاء على الأمن والاستقرار في البلاد في ضوء ما يجري في ليبيا، ومنطقة الساحل "وبخاصة الأزمة في مالي".³

حول الإصلاحات السياسية « CNCRP » التي بعد استشارة الأفراد والمنظمات الرئيسية، تقدم توصيات إصلاحية للرئيس والبرلمان، وسلمت توصياتها في جوان 2011 ومن بين جلة التوصيات، تم المصادقة على 21 حزبا جديدا جلب نظام الحصص الجديد الذي يدعم وجود المرأة في القوائم الانتخابية والبرلمان 145 من عضوات البرلمان، وهو ما يمثل 31 في المئة من 462 من نواب المجلس الشعبي الوطني أما بالنسبة للإصلاح الدستوري رفضت الحكومة دعوة المعارضة إلى تشكيل جمعية تأسيسية من شأنها صياغة النص الإصلاحي . انظر: المرجع نفسه، ص ص 183، 184.

¹ يعود السبب الأول، إلى أنّ صدمة العشرية السوداء من التسعينات لاتزال حية في ذاكرة الناس، أما السبب الثاني هو اعتقاد الناس أن قوات الأمن الجزائرية لن تتردد، في استخدام العنف للسيطرة على أي حركة شعبية تهدد الاستقرار، في حين أنّ السبب الثالث يكمن في أنّ المؤسسات الأكثر نفوذا في الجزائر هي خدمات الأمن العسكري المعروفة باسم DRS، وأخيرا السبب الرابع، هو عدم قدرة المعارضة على تشكيل تحالف واسع ومستديم بإمكانه تحريض حركة احتجاجية جماهيرية للاحتجاج أو الثورة ضد النظام الحاكم. انظر المرجع نفسه: 174، 176.

² المرجع نفسه، ص ص 174، 176.

³ المرجع نفسه، ص ص 180، 181.

فاجأت انتخابات عام 2012 أكثر من شخص، وساهمت بتعميق الشعور بالضيق السياسي، حيث شكّلت دليلاً واضحاً على نية النظام في تجنّب ما يُنظر إليها على أنها مطبّات ما يحصل في الجوار الإقليمي، وصدّمت أحزاب التحالف الإسلامي التي كانت تأمل في فوز ممثّل لفوز الإسلاميين المحقّق في المنطقة عندما نشرت النتائج، واتهمت الحكومة بالتزوير وسارعت لإنشاء الجبهة السياسية لصيانة الديمقراطية (FPSD) ودعت أحزابها لمقاطعة نتائج البرلمان الذي كانت نتائجه مثيرة للجدل، وطالبت بتشكيل حكومة انتقالية، وإنشاء هيئة وطنية خاصة لوضع دستور جديد.¹

ولم تملك أحزاب الجبهة السياسية الجزائرية السنة عشر دوائر كبيرة ولا أي ثقل سياسي لهذا باء مشروعها بالفشل، كما أن نتائج الانتخابات التشريعية المنعقدة في 10 ماي 2012 تستدعي الملاحظات التالية:²

✓ ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت، البالغة رسمياً 56.76% وهي ظاهرة تظهر ضعف انخراط السكان في العملية الانتخابية الجارية.

✓ انتصار الحزبين، جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية المقاعد.

✓ أظهرت هزيمة ثلاثة أحزاب إسلامية منضوية في تحالف الجزائر الخضراء، والتي تعرّضت بحصولها على 49 صوتاً لفشل ذريع.

✓ بروز النساء داخل المجلس الجديد بحصولهن على 146 مقعداً، مستفيدات من أحكام قانون أقر في نوفمبر 2011 -أحد القوانين الأساسية المدرجة في البرنامج المعلن للإصلاحات- حول أحكام تمثيلهن في مختلف الانتخابات المحلية والوطنية.

✓ التشكيك في نزاهة الانتخابات التشريعية من قبل عديد الفعاليات.

2. الانتخابات الرئاسية 2014: توالى التهديدات الإقليمية الصادرة من دول الجوار على الجزائر، خاصة من

¹ المرجع نفسه، ص 181.

² ناجي سفير، تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيّرات الجارية في العالم العربي، في: الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، ترجمة: حسين عمر، الطبعة الأولى، 2013 ص ص 381، 383.

الجارة الحدودية ليبيا التي كانت تعرف بحلول عام 2014 أزمة مستمرة ترتسم معالمها في صراع بين الميليشيات وتواصل العنف في البلاد، وكان رئيس الدولة عبد العزيز بوتفليقة يعاني من أزمة صحية، جعلت الكثير يتنبؤون بعدم ترشحه للاستحقاق الذي عقد في أبريل 2014، خاصة أنه لم يعلن ترشحه قبل مواعدها بفارق زمني طويل، وعشية بداية الحملة الانتخابية أعلن الرئيس ترشحه لعهدة رابعة.

من يوم أن أعلنت رئاسة الجمهورية عن ترشح "بوتفليقة" للرئاسة كمرشح حر في الاستحقاق الانتخابي المهم بدت معالم مشهد يتكرر بتضافر جمعيات جماهيرية ومنظمات ونقابات ووكلاء حزبيين خاضوا حرباً شرسة إعلامية وسياسية لنقل فكرة التوقعات بترشح الرئيس إلى فكرة الواقع الذي سيتم إقراره ميدانياً وإحصائياً بمنطق دستوري، إذ بدا محيط الرئاسة مرتاحاً لتجاوب الوكلاء الحزبيين خصوصاً أن ما يُعرف بأحزاب الحملة الانتخابية حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحزب تاج المنشق الإسلامي عن حماس وحزب الحركة الشعبية وغيرها من المنظمات التي تسمى بالجماهيرية في الجزائر وفي زمن قياسي استطاع محيط الرئيس أن يجمع ما يتجاوز 2 ملايين توقيع، وهو رقم بعيد إحصائياً عن جميع منافسي الرئيس المترشح، ولا شك أن هذا الرقم المذهل هو من شكل خارطة الانتخابات الرئاسية بالهندسة الانتخابية اللاحقة ليوم إعلان النتائج يوم 18 أبريل وكان بالقطع صدمة للمترشحين الآخرين في سباق الرئاسة¹.

وبلغت نسبة المشاركة ما يعادل 51,70 بالمائة وهو ما اعتُبر في نظر المحللين انقساماً كبيراً وتصدعاً في السلوك الانتخابي السياسي الجزائري وتذمراً من رتبة العمل السياسي الحزبي وقتامة أيضاً في المشهد السياسي الذي لا يمكن إنكاره. فاز فيها المترشح "عبد العزيز بوتفليقة"، الذي قاد حملته وكلاء عنه، بنسبة تجاوزت 80 بالمائة، ضد خصوم فشلوا في استنساخ تجربة "كفاية" المصرية أو "حركة 20 فبراير" المغربية رغم تواجد حركات أطلقت على نفسها: رفض، وبركات، هذه الأخيرة قامت بمظاهرات كثيرة لكنها قليلة الانتشار ومحدودة التأثير سياسياً واجتماعياً وهذا ما حد من فاعليتها، بالرغم من ارتفاع نسبة المقاطعة والامتناع ونسبة

¹ بوحنية قوي، الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد، تقارير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، ص 3.

الأوراق الملغاة والأوراق البيضاء في لعبة سميت بالمنافس الكبير للرئيس أطلق عليه أيضا "الحزب الصامت" إذ تجاوز عدده 10 ملايين صوت من وعاء انتخابي وصل إلى 21 مليون صوت.¹

لا شك أنّ السلوك الامتاعي أضحى ظاهرة تميز الحياة الانتخابية السياسية الجزائرية لفقدانها شهية الانتخاب في ظل خيبة أمل من الساسة ومن انعدام البرامج الحزبية الحقيقية، أضف إلى أنّ هناك تعاطفا شعبيا وقبولا واسعا للثورتين التونسية والمصرية نظرا لطابعها السلمي، وهناك رفض شعبي واسع للتدخل العسكري للنااتو في ليبيا وللنداءات من أطراف إقليمية إلى التدخل العسكري في سورية أو عسكرة الأزمة السورية، وهو ما شحده الإعلام الرسمي حتى أصبح جزء من الرأي العام الشعبي، يرى في بعض جوانب الربيع العربي مؤامرة غربية هدفها إضعاف الدول العربية والسيطرة عليها، وذلك لأسباب تتعلق بالتطورات في ليبيا المجاورة خصوصا وأنّ الحرب في ليبيا خلفت وراءها أزمات حقيقية من حيث انتشار السلاح وتفشي الجريمة المنظمة، وسقوط شمال مالي بيد جماعات مسلحة وتهديدات أخرى شكلت هواجس حقيقية للمواطن الجزائري والنظام الجزائري على حد سواء.²

ويبقى المشهد الأمني يلقي بظلاله على الركح السياسي الجزائري الذي تعرف دوائره الجيوسياسية محيطاً ملتهباً؛ فالجزائر التي تتعدى حدودها 6000 كلم مع الجوار تجد نفسها تدفع ضريبة جميع التهديدات الصلبة والليننة كتجارة السلاح والجريمة المنظمة والمتأتية من أنظمة هشة سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ولعل أهم حدث بعد تشكيل الحكومة الجديدة هو التفجير الإرهابي لمدينة تمنراست في أقصى الجنوب والذي راح ضحيته أكثر من 10 إرهابيين في "ان أميناس"، منطقة ليست بعيدة عن منطقة الساحل وعن إدارة العمليات المشتركة؛ ولذلك فإنّ تماسك المؤسسة الأمنية يبقى الرهان القوي لدى مؤسسة الرئاسة والجيش وذلك بالتأكيد على أنّ صناعة القرار تتم بشكل توافقي بعيداً عن لغة المحاكاة السياسية، وهو الرهان الذي سيسعى الرئيس للتحكم بملفاته لضمان

¹ المرجع نفسه، ص 3، 4.

² بوحنية قوي، (الجزائر، المغرب، موريتانيا) في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟، المجلة الإفريقية للعلوم

السياسية، نقلا عن: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id

تاريخ التصفح: 2014/12/23. التوقيت: 23:00.

ويبقى المشهد السياسي الذي تعايشه الجزائر متأثراً بحجم كبير بما يجري في حدودها خاصة الليبية والمالية، فبالإضافة إلى احتواء البيئة السياسية الجزائرية على عدة معالم قصور السلوك السياسي الديمقراطي، والتي قد نجملها في:

- معارضة جامعة تستعمل الشارع للتعبير عن مطالبها بدل المؤسسات.
- ضعف الصلة بين مؤسسات المجتمع المدني وتقصيرها في لعب الدور المنوط بها لنقل المشاغل للسلطة.
- التلاعب بالدستور عبر تعديلات متواترة لا تمس إلا الأمور التي تجدر مصالح السلطة.
- غياب تقاليد ديموقراطية حقيقية على المشهد السياسي.
- غياب مشاركة سياسية فعّالة تجدد سيرورة النظام.

كلّ هذا وإضافة إلى البيئة الحرجة التي يشهدها جوارها الجغرافي مع تصاعد الأزمة الليبية، وتواصل الأزمة في مالي، يثقل على الواقع السياسي للجزائر وينذر بإمكانية استغلال تلك البذور الداخلية والسياسات الإقليمية والدولية لانفجار الوضع في الجزائر.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية منذ 2011.

منذ اندلاع الأزمة في ليبيا عرفت العلاقات الجزائرية الليبية مداً وجزراً، حيث دأبت الجزائر حكومةً على التعامل مع الطرف الرسمي المعترف به وهو ما أدى إلى عدم ربط علاقات جيدة مع المجلس الوطني الانتقالي الذي لم يستحوذ بالكامل على السلطة إلا بعد رحيل القذافي.

كان الموقف الجزائري حازماً، حيث رفضت أي تدخل من الحلف الأطلسي، استناداً إلى مبدئها في عدم التدخل في شؤون الدول وعدم الإخلال بسيادتها، إضافة لحرصها أن لا تكون هناك قاعدة عسكرية للحلفاء، وكانت نظرة الجزائر للمجلس الوطني الانتقالي نظرة شك وريبة، لتوفر معلومات لدى الحكومة الجزائرية مفادها

¹ بوحنية قوي، الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد، مرجع سابق، ص 6.

وجود عدد من الإسلاميين الليبيين الذين قاتلوا مع الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر وتم تسليمهم إلى العقيد القذافي يشاركون في الحرب إلى جانب المجلس الوطني الانتقالي ضد كتائب القذافي أضف إلى تخوف الجزائر من انتقال السلاح الليبي إلى أراضيها وعودة الإرهاب إليها.¹

اتخذت الجزائر موقف المتفرج على ما كان يحدث في ليبيا، بينما كان عليها أن تكون اللاعب الرئيس والوحيد في كل ما وقع، إذ كان عليها تجنيد كل الدول الإفريقية وإقناع المجموعة الدولية لعدم التدخل العسكري في ليبيا وأن تلعب بذلك دورا مدعومة بالدول الإفريقية لرحيل القذافي.²

وهو ما دفع الكثيرين إلى الإجماع على عدم تعامل الجزائر بحكمة مع الأزمة الليبية منذ البداية، بجنوحها إلى الصمت أمام اتهامات المجلس الوطني الانتقالي لها بدعم نظام القذافي، ثم تأخرت بالرد بالنفي، وما زاد الطين بلة استضافة الجزائر لعائلة القذافي ورفض تسليمها بعد سقوطه، مع ذلك ظهرت إشارات متبادلة للتطبيع، فعلى المستوى الرمزي تم رفع علم ليبيا الجديد فوق مبنى السفارة الليبية بالجزائر في 2011/07/23 رغم عدم اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي، أما على مستوى التصريحات الرسمية، فرغم التزام الصمت فإن مصدرا من الخارجية الجزائرية، أكد أن الجزائر "لم تدعم لا سياسيا ولا عسكريا ولا بأي شكل آخر نظام القذافي"، مضيفا أنه: "ليس لها تحفظات بخصوص المجلس الوطني الانتقالي".³

وحتى بعد الإطاحة بالقذافي لم تبادر الجزائر إلى مد الجسور مع المسلحين وتبديد مخاوف السياسيين باتخاذ خطوات سياسية وإنسانية تستطيع من خلالها تصحيح موقعها من المعادلة الليبية من خلال إعادة صياغة موقفها وتجديد صورتها وتسويق نواياها في المساعدة على بناء المؤسسات واستعادة الحياة الدستورية والمدنية،

¹ محمد المداني، زمن الربيع العربي: العلاقات الجزائرية-الليبية نموذجا، نقلا عن:

<http://www.forum-algerie.com/1575-1604-1605-1606--1576-1610/60180-160.html>

تاريخ التصفح: 2012/12/13. التوقيت: 14:00.

² أحمد عظيمي، المجلس الانتقالي سيدفع ضريبة الانتصار للناثو وعلاقته مع الجزائر ستكون متوترة، جريدة صوت الأحرار،

2011/08/23، نقلا عن موقع: <http://adimiahmed.over-blog.com/article-82555199.html>

تاريخ التصفح: 2012/12/04. التوقيت: 13:30.

³ بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص ص 5، 6.

بل انتظرت طويلا حتى أدركت أن أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من الداخل الليبي.¹ حينها أطلقت مبادراتها للحوار بين جميع الفصائل السياسية والعسكرية لإيجاد أرضية مشتركة تكون مدخلا لحوار يفضي إلى اتفاق ينهي الصراع المسلح حتى لا تتوسع دائرته ويخرج عن السيطرة فيفجر الشمال الإفريقي ويهدد استقرار المتوسط برمته، خاصة بعد استشعار خطورة الموقفين المصري والفرنسي المؤيدين للتدخل العسكري وتأثيره على توسيع نطاق الصراع المسلح أكثر في ليبيا، في ظل غياب ركائز الدولة وانعدام مؤسساتها خاصة بعد قصف مصر والإمارات لمواقع قوات "فجر ليبيا" دعما لقوات عملية الكرامة.²

مبدئيا وبعد الترقب عن قرب واستجلاء الواقع السياسي للجزائر في ظل الأزمة الليبية، يظهر لنا وبشكل جلي أنّ الجزائر تعيش أزمة سياسية عليها إدارتها بحكمة في ظل الظروف الإقليمية الحرجة التي تعيشها المنطقة، وإلا سيتم استغلال بوادر هذه الأزمة للعصف بأمن البلاد من قبل مترقبين لهفوة يتم توظيفها لاختراق أمن البلد.

المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الجزائر.

لا تتفك التبعات الاقتصادية والاجتماعية ترافق تزايد التهديدات الأمنية، فالمعادلة بسيطة ومفادها: أن لا أمن دون إمكانيات اقتصادية توفر فرص تنمية حقيقية وبناء اجتماعي متماسك ينعم بالسلم الاجتماعي، وعليه فتهديد الأمن يعني بالضرورة المساس بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وفي حالة الجزائر فإن عدم القدرة على الاعتماد على البلدان المجاورة قد يفسر حجم الإنفاق العسكري الواسع الذي تخصصه الجزائر، ونظراً لحدودها الطويلة مع دول الجوار - والتي تمتد ألف كيلومتر مع ليبيا، على سبيل المثال - تتطلب الجزائر قدرات مالية وبشرية كبيرة لتأمين حدودها.

مما سبق نخلص إلى أن الأزمة الليبية ألفت بظلالها على الموازنة العسكرية، إذ أعلن عن خطة لتطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، وفي هذا السياق، تم رفع ميزانية وزارة الدفاع

¹ زواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية، موقع الجزيرة نت، نقلا عن:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4> تاريخ التصفح: 2014/12/14. التوقيت: 13:45.

² المرجع نفسه.

وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي لعام 2012، أي بزيادة 6 مليارات دولار عن الموازنة السنوية المبدئية التي قررها قانون المالية لعام 2011. وتحتل الجزائر طبعا للأرقام، المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربيا، بعد السعودية، في الإنفاق العسكري، بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وتضمّن قانون المالية التكميلي الذي صادق عليه البرلمان الجزائري سنة 2012، ترفيع موازنة الدفاع إلى أكثر من 631 مليار دينار، وهو ما يعادل 9 مليار دولار، وموازنة وزارة الداخلية إلى أكثر من 425 مليار دينار، أي 6 مليار دولار¹، لترتفع ميزانية الدفاع إلى حوالي 10,04 مليار دولار سنة 2013 وما يقارب 12 مليار دولار سنة 2014 أي ما يعادل 7% من الدخل الوطني الخام²، وهذا يفسّر بشكل جلي أنّ استمرار تصاعد الأزمة الليبية وعدم احتواءها سيبقى يستنزف أكثر من الميزانية المخصصة للدفاع وهو ما ينقص من مقدرات الميزانية في قطاعات أخرى على غرار التنمية والصحة والتعليم... خاصة أمام تراجع أسعار النفط منذ نهاية سنة 2014 والتراجع مرشح للاستمرار والانحدار أكثر إلى أسعار قد تدق ناقوس خطر أزمة اقتصادية حقيقية في الجزائر.

كذلك لا يفوتنا التنويه إلى التداعيات السلبية التي تعرضت لها الجزائر نتيجة أزمة الرهائن في تقننورين على الجانب الاقتصادي، حيث تقدم الإحصائيات ما يزيد عن 44 مليون دولار، وفي المجال الأمني ضرورة إعادة تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث وسائل المراقبة والرصد وهو مطلب الشركات الأجنبية للعودة للعمل في الجزائر، أما في المجال السياحي فقد تراجعت نسبة السياحة إلى الصحراء الجزائرية خاصة من طرف السياح الأجانب خوفا من الاختطاف والقتل³.

¹ عثمانى لحياني، الجزائر ترفع ميزانية الدفاع إلى 9,7 مليار دولار في 2012 الدفاع والداخلية تتفوقان على التريبة للمرة الأولى منذ عقود، جزايروس، نقلا عن:

<http://www.djazairress.com/elkhabar/266167> تاريخ التصفح: 2012/09/24. التوقيت: 23:05.

² Mehdi Taje, la déstabilisation de l'Algérie: scénario catastrophe pour la Tunisie, depuis le site: <http://www.leaders.com.tn/article/17521-la-déstabilisation-de-l-algerie-scenario-catastrophe-pour-la-tunisie>
Date de révision : 30/08/2015 . heure : 14 :08.

³ عمراني كربوسة، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (الجزائر، قالمة: جامعة 08 ماي 1945)، يومي 24-25 نوفمبر 2013، ص 06.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تأتي قضية اللاجئين التي أصبحت مؤخرا نتيجة الأزمات المختلفة التي تعرفها كل من ليبيا، سوريا، مالي وغيرها، فهربا من الانفلات الأمني والفوضى يلجأ العديد من المواطنين للفرار من أوطانهم نحو دول الجوار للنجاة بحياتهم، وبحكم أننا نتناول في دراستنا هذه الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن في الجزائر فلا بد أن نسلط الضوء على هذه القضية ونكشف انعكاساتها على الجزائر. تختلف الأرقام بشأن العدد الحقيقي للاجئين الليبيين في الجزائر، باعتبار أن العدد مستمر في التزايد رغم الحدود المغلقة برياً، ففي الوقت الذي تحدث فيه الهلال الأحمر الجزائري عن وجود أكثر من 50 ألف لاجيء دخلوا الجزائر هرباً من الأوضاع في ليبيا، ذكر مصدر مسؤول من وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر لبوابة إفريقيا الإخبارية أن عددهم يقارب الـ 30 ألف لاجيء وبالضبط 29030 لاجيء، أغلبهم دخلوا عبر المعابر الحدودية المشتركة ويستقرون بشكل أوسع بالمدن الجنوبية الشرقية للوطن وبالضبط بمدن إيليزي، وادي سوف، ورقلة والجهة الجنوبية لمدينة تبسة، وهناك أعداد حسب المصدر اختارت التوجه نحو الشمال بحثاً عن العمل والاستقرار، وأكد المصدر أنّ الجزائر حريصة على خلق جو حياة لائق بحيث تم إنشاء 3 مراكز لإيواء العائلات الليبية، مركزان بمدينتي إيليزي ومركز آخر جنوب مدينة وادي سوف، وهي مراكز تحتوي على خيام ويتم دعمها بالمؤونة بشكل منتظم.¹

كما أقرت الحكومة تقديم مساعدات للمدن الحدودية بليبيا على غرار " غات وغدامس وأوباري"،² وهو ما يتكفل به الهلال الأحمر الجزائري بنقل المساعدات الإنسانية إلى تلك المدن هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجمع التبرعات من السكان المحليين في ولاية إيليزي.³

وحسب تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة "راند" للأبحاث

¹ رياض معزوزي، الليبيون الاجزؤون في الجزائر... قصة أخرى للضياح، نقلا عن:

<http://www.afrigatenews.net/content/%D8%A7%> تاريخ التصفح: 2015/09/13. التوقيت: 15:29.

² ب. طواهرية، توسيع قائمة دخول "اللاجئين" الليبيين إلى الجزائر، بوابة الشروق، نقلا:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/224111.html> تاريخ التصفح: 2015/02/13. التوقيت: 10:05.

³ ضياء الدين زيارى، خطة إنسانية استباقية على الحدود الشرقية لإغاثة اللاجئين الليبيين، قناة الوطن الجزائرية، نقلا عن:

<http://www.elwatanmedia.com/ar/?p=3115> تاريخ التصفح: 2015/02/14. التوقيت: 10:30.

الأمنية والإستراتيجية الأمريكية المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، فإنّ الجزائر مرشحة خلال سنتي 2015/2016 إلى التحول إلى الواجهة الأولى للنازحين الفارين واللاجئين، مع احتمالات تنامي هذا التدفق ليصل إلى 3,5 مليون، ناهيك عن المهاجرين غير الشرعيين الذين بلغ عددهم إلى عشرة آلاف سنويا، وقد أسس التقرير مقارنته على مجموعة من المؤشرات منها التدهور الأمني في ليبيا وانعدام الفرص الاقتصادية بمصر والوضع الخطير بدول غرب إفريقيا والساحل وحالة الفوضى التي تعيشها سوريا، وتعتبر هذه العوامل مسببات ترشح الجزائر لأن تصبح وجهة الهجرات وحركة النزوح الأولى في منطقتي الشرق الأدنى وشمال وغرب إفريقيا ومنطقة الساحل وإفريقيا، وحسب ذات التقرير فإنّ هذه القضية تفرز أخطارا تتجاوز تسرب الأسلحة والمخدرات، لتمتدّ إلى الأمراض المعدية التي ينقلها أزيد من 10 آلاف مهاجر غير شرعي سنويا للجزائريين.¹

ولا يخفى أثر هذه القضية على الجانب الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، خاصة وأنّ الجزائر كما سبق وذكر التقرير لا تستقبل لاجئين من ليبيا فحسب، بل هي ملاذ كلّ الفارين من ويلات الحروب واللااستقرار في أوطانهم، فلا شك ستمس هذه القضية بالمقدرات الاقتصادية للجزائر وستؤثر على السياسات الاقتصادية المنتهجة في عدة قطاعات.

ولو عرجنا إلى الجانب الاجتماعي نجد أيضا قضية الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر وتحولت إلى ظاهرة منذ سنة 2011 استجابة للحراك العربي الذي عرف عنفوانه في تلك الفترة، ولم تعد مجرد أحداث عابرة تفرضها عوامل معينة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وهذا الأمر يهدد الأمن والسلم الاجتماعي في كلّ مرة ويضاعف المخاوف من احتمال انتشار الفوضى مما قد يهدد الاستقرار المحقق ويهدد أركان السلم، وقد زادت من خطورة هذه الظاهرة الأحداث المتفرقة والدامية التي عرفتها ولايات في الجنوب الجزائري على غرار ورقلة وغرداية وكانت لها ارتدادات في عدة ولايات شمالية، وأمام التراجع الذي يعرفه سعر

¹ الجزائر في خطر... ملايين اللاجئين والفارين على الحدود، المهم، نقلا عن:

<http://www.elmouhim.net/?p=1103807> تاريخ الدخول: 2014/10/29، التوقيت: 23:09.

النفط والذي سيؤثر لا محالة على الموازنة المالية للدولة فسياسة شراء السلم الاجتماعي يؤرقها كل ما ذكر أنفا.¹ فقد عرفت ولايات الجنوب لوحدها سنة 2014 " 1365 " حالة احتجاج وأغلبها سجلت على مستوى ولايات غرداية وورقلة والأغواط، حيث سجل في ولاية ورقلة وحدها 375 حالة احتجاج تتعلق بالشغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وكلّ هذا راجع إلى أنّ الجنوب الجزائري يعيش اختلالات بنيوية واقتصادية مقارنة مع مدن الشمال مع أنّه يعتبر خزان ثروة البلد النفطية، ومازاد الطين بلة هو قرار الحكومة باستغلال الغاز الصخري لمواجهة الأزمة بدلا عن النفط التقليدي الذي يعرف تقلبا في أسعاره بلغت مستويات حرجة - وهذا فيه ضرب شبه كلي للاقتصاد الجزائري القائم بشكل كلي على عائدات المحروقات - وهو ما انتفضت ضده ساكنة عين صالح في الأول بدعوى أنّ للمشروع أضرارا بيئية وتهديدا للفرشة المائية، وهو ما لقي تضامنا غير مسبوق من عدة ولايات شمال وجنوب البلاد.²

تأسيسا على ما سبق يتجلى وبوضوح الخطر الذي يعرفه الجنوب والذي من السهل توظيفه لزعزعة استقرار البلاد عبر تحريك ملف الطوارق لإشغال ملفّ توتر حقيقي جنوب البلاد قد يصل إلى شماله في سياق مطالبة إثنيات أخرى بضرورة مساندة الطوارق لحصد الغنائم، وهو ما يمكن استغلال غياب الحكومة فيه إذ تتعاطى في الوقت الحالي مع الملفات الخارجية غافلة عن الملفات الداخلية المحلية، ووفق هذه الموجة المتصاعدة لا مفر من وضع خطط استراتيجية تنموية مستدامة وعادلة عبر كل ربوع الوطن، وترتقي بهذه المناطق لمستقبل أفضل وهو ما يصعب التكهن به في ظل بروز أزمة اقتصادية حقيقية سيعاني منها البلد. فالنظام الذي يتجاهل قوى التغيير والتقدم أو يتجاهل امال الجماهير لا يمكن أن يحقق الأمن وبالعكس

فإنّ تحقيق العدالة الاجتماعية هي أحسن ضمان من التهديدات الداخلية والخارجية.³

¹ ق. مصطفى، محاولات للاستثمار في الاحتجاجات وباريس تخطف ودّ الجزائر، يومية صوت الأحرار، نقلا عن: <http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/21862.html> تاريخ التصفح: 2014/12/30. التوقيت: 08:30.

² أزيد من 1360 احتجاج بولايات الجنوب الجزائري في 2014، نقلا عن: <http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-07-15-25-52/item/16910-1360-2014> تاريخ التصفح: 2015/01/13. التوقيت: 23:45.

³ عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، في: أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، (مركز الدراسات العربي - الأوروبي)، ط 1، 9-11/01/1996، ص 8.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.

أمام تصاعد الخطر الليبي القابل للتصدير للداخل الجزائري وما قبله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها، توالى ردود الفعل الجزائرية حيال الأزمة الليبية موازاة مع التطور الحاصل في ليبيا، وأمام تصاعد حدة الأزمة بهذا البلد زاد حجم التداعيات التي عرفت الجزائر ومازالت تعرفها مع استمرار الأزمة الليبية.

بناء على ذلك وضعت الجزائر مقاربة خاصة للتعامل مع الأزمة الليبية قصد حصر أخطارها لتجاوز التهديدات الأمنية المرتقبة من الأزمة الليبية على أمن واستقرار الجزائر وهو ما سندرسه في هذه المحطة.

المطلب الأول: محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية.

إن الموقف الجزائري إزاء الأزمة الليبية محكوم بمجموعة من المعطيات الموضوعية و التاريخية والأمنية، وكذا بطبيعة البلد محل الأزمة (ليبيا) وعلاقاته مع الجزائر والقواسم المشتركة بين البلدين، ويضبط السلوك الرسمي للدول إزاء الأزمات الدولية عقيدتها الأمنية التي هي المنهج الذي يرسم معالم الموقف السياسي لأي دولة، ولفهم محددات الموقف الجزائري لابد من معرفة معالم العقيدة الأمنية الجزائرية.

الفرع الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.

1- مفهوم العقيدة الأمنية: يشير مفهوم العقيدة الأمنية لأية دولة على أنها: "مجموع الآراء والمعتقدات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة"، و تتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وبالتالي فإن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر و التحديات التي تواجهها، وعليه فإن الإختلاف في العقائد الأمنية هو الذي يحدد الإختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه (أي الأمن)، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة

وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى¹. وبناء عليه نلاحظ أن العقيدة الأمنية تركز على مبادئ وخلفيات فكرية وتاريخية ومعطيات جيوسياسية تتحدد من خلالها المواقف السياسية والأمنية للدول إزاء حالات الأزمات المتباينة.

2- محددات العقيدة الأمنية الجزائرية.

أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية مع تسعينيات القرن الماضي بعدا براغماتيا جديدا، لكن هذا الأخير لم ينف بعض المحددات خاصة التي اكتسبتها الجزائر إبان الحرب التحريرية². تتمثل أهم محددات العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي:³

1. المحدد التاريخي: يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضالها ضد كافة الامبراطوريات والدول التي احتلتها، فما من بلاد دخلت الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصرا مؤثرا في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أو الخارجي على حد سواء.

2. المحدد الإيديولوجي: وهو مرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدرا ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية، حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963-1976-1989، وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، ولقد رسمت الاشتراكية

¹ صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 05، (الجزائر، جامعة محمد خضطر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2010، ص 290.

² Yahy.H.Zoubir , " Les Etats Unis et L'Algérie : Antagonisme, Pragmatisme et Coopération ", Dans : L'Algérie face aux crises, Maghreb-Machrek , (France, Paris : Fondation Méditerranéenne d'étude stratégique), N°.200, Eté 2009, p72.

³ بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية - الجزء الأول- المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، نقلا عن: http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123:-securite- تاريخ التصفح: 2013/03/01. التوقيت: 13:25.

العقيدة الأمنية للجزائر قرابة 3 عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 و التغييرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.

3. المحدد الجغرافي: تعد الجغرافيا عاملا محددًا لهذا الأمن، فالجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد: البعد المغاربي - البعد المتوسطي - البعد الإفريقي، هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.

الفرع الثاني: محددات الموقف الجزائري حيال الأزمة الليبية.

أولا: ملامح الموقف الجزائري من الأزمة الليبية قبل سقوط القذافي: يؤكد البروفيسور "بن عنتر عبد النور" أننا يمكن أن نفسر الموقف الجزائري بأسباب من أربع فئات، تكمن الأولى في تخوف النظام من نسخ التجربة الليبية على الداخل الجزائري حيث تتحول انتفاضة سلمية على النظام إلى صراع مسلح في حالة صدده، وهو ما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا، أما الفئة الثانية فتكمن في مخاوف الجزائر الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الأزمة الليبية من تهريب للأسلحة، وتوسع رقعة الإرهاب وتحول ليبيا إلى أحد معاقله، إضافة إلى شبح الهجرة غير الشرعية عبر وصول لاجئين ليبيين إلى الأراضي الجزائرية وما قد تتحمله الجزائر من تبعات اقتصادية واجتماعية كنتيجة لهذه الظاهرة، في حين تتمحور الفئة الثالثة حول التخوف من تداعيات التدخل الأجنبي في ليبيا على الجزائر، أما الفئة الرابعة فتكمن في المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة.¹

وتجمع كل القوى السياسية والآراء المراقبة للمواقف التي طرحتها الجزائر بشأن الأزمة الليبية، على أن

هناك إخفاقا كبيرا للسلطات الجزائرية على صعيد قراءة ومعالجة معطيات الأزمة الليبية وتقدير التوقعات

¹ بن عنتر عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا، تقارير، شبكة الجزيرة، ص4. نقلا عن: <http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/4algeria%20and%20libya.pdf>

المستقبلية، وكان واضحا أن المواقف التي أعلنت عنها الجزائر منذ بدء الأزمة في ليبيا في 17 فيفري 2011، كانت تفتقر إلى الدقة وتجنح إلى معالجة أمنية لتطورات الوضع في ليبيا، وركزت في الغالب على مسألة منع تهريب ووصول السلاح إلى قاعدة المغرب الإسلامي، وأهملت جوانب سياسية وإستراتيجية مستقبلية سيكون لها بالغ الأثر على الجزائر إقليميا.

فمنذ بداية انتفاضة الثوار على نظام القذافي نهاية فيفري 2011، كان الموقف الجزائري غامضا، ومغلفا بالاستمساك بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكانت الجزائر وسوريا الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان عارضتا في 19-03-2011، قرار مجلس جامعة الدول العربية القاضي باقتراح فرض حظر جوي على ليبيا لمنع القذافي من استعمال الطائرات ضد المدنيين. ورفضت الجزائر تدخل قوات الناتو وقصفها للمنشآت المدنية والعسكرية في ليبيا، كما رفضت الدخول في أي اتصالات مع الثوار ومع الهيئة السياسية الممثلة لهم- المجلس الوطني الانتقالي- مثل عديد من الدول، ولو على سبيل الاقتراب من أطراف الأزمة الليبية.

وخارج كل هذه الحسابات، لم تقدم الجزائر برغم ثقلها السياسي في المنطقة، أي مبادرة سياسية في اتجاه المساهمة في حل الأزمة الليبية، بل على العكس نجحت أطراف أجنبية وليبية، سواء تلك المدفوعة بقدرة دافع، أو تلك التي تتحدث عن معطيات واقعية، في استدراج الجزائر إلى فخ "رد الفعل"، والوقوف عند خط الدفاع السياسي عن موقفها منذ بدأت الاتهامات تكال للجزائر، مرة بتوريد مرتزقة إلى ليبيا وإرسالهم للقتال لصالح القذافي ضد الثوار، ومرة بتمرير شحنات أسلحة لصالح كتائب القذافي، ومرة ثالثة ببيع وتهريب الوقود والمواد الغذائية إلى القذافي، ومن بين ردود الفعل سلسلة من البيانات التي تكذب قصة المرتزقة.¹

هنا نجد أنه ومن خلال ندوات مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية أن الأستاذ "عبد الوهاب بن خليف"، قد أشار إلى أن اتهام المجلس الانتقالي الليبي أخذ أبعادا واسعة ووصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليتبين فيما بعد أنها مجرد ادعاءات لا تستند إلى أية أدلة وهو ما أعلنه قائد قوات الأفريكوم في زيارته إلى الجزائر،

¹ عثمان لحياني، مواقف الجزائر من الأزمة الليبية منذ فيفري الماضي "انشغال أمني وتردد سياسي مغلف بمبدأ عدم التدخل. متحصل عليه من: <http://www.elkhabar.com/ar/politique/262955.html> تمّ تصفح الموقع بتاريخ: 24-06-2012.

وأيدته في ذلك وزير خارجية فرنسا وذكر الأستاذ بن خليف بالموقف الرسمي الجزائري الراض للتدخل العسكري في ليبيا والداعي إلى حل الأزمة بالطرق السلمية، وهو الموقف الذي تبنته في إطار الاتحاد الإفريقي.

كما انشغلت الجزائر بشكل خاص بالتحذير من تسلل عناصر من القاعدة من وإلى الجزائر، عبر الحدود مع ليبيا، ومنع القاعدة من وضع يدها على كميات من الأسلحة المنتشرة في ليبيا، ودفعت بأعداد إضافية من الجيش وحرس الحدود إلى الحدود مع ليبيا.

وفي هذه الظروف تخلت الجزائر تماما عن أي فعل سياسي، إزاء صراع مسلح يجري على مقربة من حدودها، وحاولت الانخراط في الجهد الإنساني، وفتحت حدودها وأقامت مخيمات لاستقبال النازحين، وقامت بالمساعدة في ترحيلهم، لكنها بدت للعالم أنها غير متحمسة لذلك، ولهذا لم يرد اسم الجزائر على لائحة الدولة التي قدمت لها الأمم المتحدة وهيئة إغاثة اللاجئين الشكر لدعمها للجهود الإغاثية.

ثانيا: تطورات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: تتجلى تطورات الموقف الجزائري حيال الأزمة الليبية وإرهاصات التحول في الموقف من خلال النواحي التالية:

1- من ناحية أولى، اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية واقتصادية وأمنية،... الخ)، بعيدا عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات.¹

2- من ناحية ثانية، يؤكد المسؤولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يفضى إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك، وقد حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الأزمة في

¹ أميرة عبد الحليم ، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، نقلا عن:

<http://www.ahram.org.eg/News/51425/80/NewsPrint/353903.aspx> تاريخ التصفح: 2015/01/17. التوقيت: 20:00.

مالي إلا أن فرنسا لم تترك للجزائر مجالاً لفرض رؤيتها في ظل إصرارها على استعراض قوتها العسكرية في إطار إستراتيجيتها الجديدة للعودة إلى إفريقيا في عهد الرئيس "فرونسوا هولاند"، إلا أن الفشل كان حليف الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا ولم تفض الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلا إلى انتشار عناصر هذه الجماعات في الدول المجاورة لمالي، مع استمرار بعضها في ظل الدعم الذي باتت تحصل عليه من مثيلاتها في الدول الإفريقية الأخرى، وتكون مثلث الإرهاب الجديد الواقع بين 4 دول هي تونس، وليبيا، والنيجر والجزائر¹.

3- ومن ناحية ثالثة، وعلى المستوى الداخلي، حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال 2014، و ورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا على مجموعة من الطائرات، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في سبتمبر 2014 على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، كما قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا، وخاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في عين اميناس الذي اضطلعت به الجماعات الإرهابية في يناير 2013.²

المطلب الثاني: مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.

يمكن أن نجمل أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية التي تعد أرضية صياغة

مبادرة الجزائر للتعامل مع الأزمة الليبية في النقاط التالية:

1- تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، ويُعدّ سياسي أقل أهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية.

2- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية إخضاع جميع الأطراف إلى أنصاف حلول مؤقتة، وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الإماراتي السعودي، وذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة بليبيا قد تدخلها قوات برية.¹

3- تتطلق الرؤية الجزائرية من أنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز للشرعية والمشروعية بشكل كامل، والآخر يفتقدها، وجاءت دعوات الجزائر للمشاركين في الحوار على هذا الأساس، المنطلق من أن الجميع جزء في الأزمة وجزء من الحل، بعكس الاشتراطات التي وضعتها وقدمتها دول أخرى على رأسها الولايات المتحدة، والبعثة الأممية الخاصة، إذ أن سقفا العام يعتقد أن مجلس النواب المنعقد بطبرق وحكومة عبد الله الثني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي استنادا إلى انتخابات 25 جوان 2014، واعتبار أنّ المؤتمر العام وحكومة الانقاذ الوطنية برئاسة "عمر الحاسي" منقوصتي الشرعية أو منعدمة تماما.

4- ترى الجزائر بحسب مراقبين أن هذه الاشتراطات المتشددة تفضي إلى عرقلة الحوار والتوصل إلى حل سياسي، حيث أن مجلس النواب بطبرق اعتبر قوات ما يعرف بفجر ليبيا بطرابلس، ومجلس شورى ثوار بنغازي منظمين إرهابيين، وهو ما يحول دون إمكانية التفاهم بين طرفين أحدهم يكفر الآخر سياسيا.²

5- ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار. وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة أحمد ميزاب، في حوار أجراه في شهر ديسمبر 2013 مع جريدة «الوسط» الليبية عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من

¹ هشام الشلوي، الجزائر وفرص حل الأزمة الليبية، نقلا عن:

<http://www.noonpost.net/content/3848> تاريخ التصفح: 2014/12/24، التوقيت: 13:25.

² المرجع نفسه.

ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر في إطارها ببعض «الدول الصديقة» لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية.

6- وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد أحمد ميزاب أنها تقوم على «جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعى نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات»¹.

وتسعى الجزائر من خلالها بمبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام للسلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.²
- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.
- إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئيا لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية وإن عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب لتفادي تفجر الأوضاع اجتماعيا (غرداية نموذجا).
- تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب

¹ أميرة عبد الحليم، مرجع سابق.

² زرواق نصير، مرجع سابق.

في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصة المتوترة منها مثل: ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه وانتشاره على مساحة أكبر دولة إفريقية مما يكلف ميزانية ضخمة.¹

المطلب الثالث: تحديات المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

إن الجزائر في سعيها لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري تواجه العديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالٍ بما يحدث في ليبيا أو هو مكبل بالضغوط الغربية، كما دعت مؤخرا خمس دول من منطقة الساحل (تشاد ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو) في اجتماع عقد في موريتانيا، الأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكرياً في ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة، وفي الوقت الذي تفتقد فيه الدول المجاورة للجزائر للقدرات الأمنية والعسكرية، سواء في مالي أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الإنفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده الجزائر.

هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري، وهي احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها لإثارة الفوضى وشغل قوات الأمن بتهدة الأوضاع في هذه المدن، مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكرياً في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدي إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية.

كما زادت التكهنات حول إمكانية تدخل الجيش الجزائري وكذلك الجيش المصري لاستعادة الاستقرار في ليبيا، إلا أن المسؤولين الجزائريين أصروا على إنكار هذه الاحتمالات ورفضها لأنها لا تصب في مصلحة الدولة الجزائرية ولا حتى الدولة الليبية، واعتبر البعض أن المحاولات الخارجية للزج بالجيش الجزائري أو «توريث

¹ المرجع نفسه.

الجزائر» في الحرب في ليبيا ما هي إلا محاولات لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر، فالقوى الغربية هدفها استغلال النفط الليبي واحتياطي الصرف الجزائري الذي تجاوز في مجموعه 300 مليار دولار.¹

إن هذه التحديات العصبية المحدقة بالجزائر حكومة و شعبا جراء طول أمد الأزمة الليبية، واستعصائها عن الحل السلمي التوافقي، ستلقي بالعديد من التبعات والآثار السلبية على الساحة الأمنية والاجتماعية والإقتصادية في الجزائر، فكلما طالّت الأزمة كلما بقي الهاجس الأمني مطروحا والتبعات المالية و الإقتصادية متفاقمة جراء التكاليف الضخمة على العتاد العسكري وميزانية الجيش والأمن، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى المساهمة في جلسات الحوار الليبي التي يرعاها مندوب الأمم المتحدة "برنارد ليون"، بتوفير الظروف الملائمة للوصول إلى توافق بين الفرقاء الليبيين في أقرب الآجال وحل الأزمة الليبية بالسبل السياسية السلمية، والسعي إلى إيجاد البديل الشرعي السياسي الممثل للشعب الليبي داخل ليبيا قصد تنسيق كافة الجهود بين الجزائر والحكومة الليبية الشرعية لحلحلة كل المسائل الأمنية وضبط حركة المرور بين البلدين ووضع أرضية اتفاق تقضي بالتعاون المشترك في القطاعات الحساسة وفتح جسور التواصل بين البلدين اقتصاديا و سياسيا.

¹ أميرة عبد الحليم، مرجع سابق.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية.

إن محاولات استشراف المستقبل في أي بلد من البلدان يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإمكانات تطوره، وثانياً علاقة هذا البلد بدول جواره وبالإقليم الذي يعيش فيه ويتفاعل مع قضاياها سلباً أو إيجاباً، وأخيراً علاقته بالعالم الواسع والعصر ومتطلباته وأدواته.¹

ومع الأحداث المتصاعدة بشكل سريع في ليبيا يصعب تحديد سيناريو بعينه كوضع مؤكد الحدوث على الأقل في المستقبل القريب، وهو الأمر الذي يدفعها إلى اقتراح جملة من السيناريوهات المحتملة الوقوع في الزمن القريب في ليبيا دون أن نجزم بيقين حدوث سيناريو دون الآخر، نظراً -وكما سلف ذكره- أنّ الأزمة الليبية عرفت منذ ظهورها تواتراً سريعاً للأحداث ومواقف مختلفة إقليمية ودولية منها وهو ما يصعب التكهن بسيناريو دون غيره.

مما سبق سأحاول في هذه المحطة حصر الاحتمالات في ثلاثة سيناريوهات يقترب الأول منها إلى احتمالية تواصل التصعيد لحد انفجار حرب أهلية في ليبيا، أما الثاني فيتمحور حول احتمالية التدخل العسكري مع ذكر مخاطر هذا الحل، في حين ينصب الثالث حول التسوية السلمية للملف الليبي وما يحمله هذا الحل من آفاق جديدة لإعادة بناء ليبيا بأقل الأضرار.

المطلب الأول: تصعيد الأزمة الليبية وتحولها لحرب أهلية شاملة.

مع توتر الأوضاع الأمنية والسياسية، يمكن أن يستمر العنف في طريقه نحو سيطرة كتائب فجر ليبيا على أجزاء من الدولة الليبية، وذلك بحكم الطبيعة القبلية الحادة، والتشدد من قبل الجماعات الجهادية، بالإضافة إلى اختلال الجيش الليبي واعتماده على أحد قادته المنشقين عنه. ومع التصعيد من الصعب توقع ما ستسفر عنه المعارك، إذا ما كانت ستسترجع قوات اللواء "حفتر" مدينة بني غازي وطرابلس أم ستظل المدينتان رهينة

¹ دراسة: المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق الجزء الثاني(الأخير)، اعداد: مركز المزمرة للدراسات والبحوث، نقلا عن: <http://almezmaah.com/ar/news-view-4145.html> تاريخ التصفح: 2015/02/13. التوقيت: 13:45.

الصراع الدائم، وهذا السيناريو هو مُنبئٌ بحرب أهلية لن تؤدي إلى نظام سياسي متوازن ومستقر، خاصة في ظل تقارير تشير إلى سيطرة جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مدينة درنة الليبية¹.

وهناك مجموعة من المعطيات تعزز هذا الطرح إذا لم يتم إيجاد تسوية عاجلة خاصة في ظل انتشار السلاح وتعدد المجموعات المسلحة وتزايدها، التي تقدر بحوالي 1700 مجموعة تنتوع في طبيعتها وأجنداتها ما بين ميليشيات ثورية، وأخرى قبلية وبقايا النظام السابق، وميليشيات إسلامية ومجموعات متشددة لها روابط مع تنظيمات خارجية، ورغم هذا الاختلاف إلا أن الأزمة السياسية الأخيرة جعلتها تتخربط بكل ثقلها في الصراع، إضافة إلى تسليح القبائل وخطر قيام حرب قبلية كما كان الأمر في الصومال.

كما يحتمل سيناريو تدويل الأزمة الليبية بمعنى تورط أطراف خارجية في الصراع الدائر في ليبيا، إذا ما صدقت بعض الأخبار والاتهامات التي وجهت لبعض الدول، خاصة الإمارات ومصر من جهة، وقطر والسودان من جهة أخرى، وهو ما قد يجعل ليبيا ساحة لتصريف الخلافات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ومؤيدي الإسلام السياسي ومعارضيه في المنطقة العربية بشكل عام.²

إن هذا السيناريو يعتبر من أسوأ مآلات الأزمة الليبية وأكثرها خسارة، إذ سيؤدي إلى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية وتآكل مقدراتها وتحاقد أبنائها، وتكالب كل الأطراف ذوي المصالح المتباينة للظفر بصفقات مريحة للسلاح وإغراق ليبيا في فوضى عارمة مستديمة شبيهة بالحالة الصومالية، أو جعلها معقلا للجماعات الإرهابية ومسرحا دمويا للعنقيات الإثنية والطائفية، خصوصا مع تحول أداء بعض الدول العربية وتحيزهم مع أحد أطراف النزاع في ليبيا وقيام بعضهم بالتمويل بالسلاح والطائرات والمال بدل التوسط لإيجاد الحلول السلمية والضغط على الفرقاء للتفاوض وحل المشاكل سياسيا، وهذه الخطوة بلا شك من شأنها أن توجب جذوة الصراع في ليبيا وترجح كفة طرف دون آخر بالقوة العسكرية بدل الطرح السلمي، مما يورث الأحقاد بين

¹ إسلام أحمد حسن، الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل، شؤون سياسية الشرق الأوسط، نقلا عن:

<http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=104> تاريخ التصفح: 2014/12/05، التوقيت: 20:00.

² إيمان حسن، الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السلمية، يومية القدس العربي، نقلا عن:

<http://www.alquds.co.uk/?p=225448> تاريخ التصفح: 2014/12/13، التوقيت: 23:09.

فئات الشعب الليبي ولا يقضي على أسباب النزاع من جذوره.

المطلب الثاني: التدخل العسكري لحسم الأزمة الليبية.

وقد طُرح هذا السيناريو في العديد من وسائل الإعلام وعلى لسان الساسة ورجال الدولة في ليبيا وفي دول الإتحاد الأوربي على وجه التحديد، وهو أمر لا يمكن استبعاده، وتحديدًا بعد ما أثير عن تدخل مصري لم يُؤكد بعد، حول تورطها في تدخل عسكري على الحدود مع ليبيا، وبالرغم من وجود رؤية لدى البعض بأن هذا السيناريو قد يكون صعب التحقيق إلا أن هناك دوافع قد تدفع دول الغرب والجوار إلى المشاركة في تدخل عسكري، أما الغرب فمصالحه في ليبيا تتصب حول النفط الذي لا تضمن حتى الآن إمكانية وصوله إليها في ظل ظروف متوترة تعيشها البلاد، وهو ما سيضر بمصالحها وذلك لتوتر العلاقات بينها وبين روسيا بعد الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، وهو الأمر الذي يحجم التعاون الأوربي الروسي.

أما دول الجوار، فمن مصلحتها القضاء على بؤر الجماعات الإسلامية في ليبيا وتحديدًا في مصر، وقد يكون حادث "الفرافرة" الذي قُتل فيه ما يقرب من 20 مجندًا، وتهريب الأسلحة، دليلًا على تراخي الحدود المصرية الليبية وهو ما يستدعي التدخل والتخلص منهم قبل افتعال أي هجوم آخر، وعلى الرغم من ذلك تذهب بعض الآراء أن الداخل المصري كفيل بإنهاك قواتها المسلحة، وعدم قدرتها على الحرب في جبهتين، بالإضافة إلى الضرر المتوقع من التدخل العسكري من تركيز عمليات هذه الجماعات على مصر بدافع الانتقام¹، أضف إلى إمكانية إخضاع ليبيا إلى مقتضيات الفصل السابع من الميثاق الأممي مجددًا، حيث يعطي لحلف الناتو الحق في استعمال القوة لضرب المجموعات الإرهابية في ليبيا، وهو ما لا تجمع حوله كل الفعاليات الليبية عكس ما كان عليه الأمر إبان نظام القذافي، فأى تدخل عسكري في ظل حالة الانقسام والاستقطاب الداخلي سينظر إليها على أنها انحياز لأحد الأطراف دون الآخر، ناهيك عن الجدل الذي ستنثيره حول أي المجموعات ستستهدف، أ تلك المدرجة في اللائحة الدولية للإرهاب "كأنصار الشريعة"، أم أن الأمر سيشمل كل الميليشيات الإسلامية في ليبيا، دون إهمال للغطاء الاجتماعي لهذه المجموعات إذ يحضر البعد القبلي في ليبيا بقوة، وأي

¹ المرجع نفسه.

استهداف لأبناء قبيلة معينة تنتفض له كل القبيلة.

وهو ما يقود إلى اعتبار أي تدخل أممي بأهداف غير واضحة في الحالة الليبية تكرارا للتجربة الصومالية التي كانت نتيجتها اعتبار المنظمة طرفا في النزاع، مما اضطرها في الأخير إلى إعلان فشلها وانسحابها من البلد دون حل للأزمة.¹

غير أنّ خيار التدخل العسكري مستبعد في الوقت الراهن نظرا لعدم توافر العوامل اللازمة له، فضلا على أنه يتطلب غطاء دوليا غير متوفر وتنسيقا إقليميا يبدو غائبا²، وهو ما يجعل الخيار العسكري للحل مستبعدا ولكن ليس مغيبا وهو ما يستدعي ضرورة تنسيق الجهود الليبية لحماية البلد من عسكرة جديدة للنظام ستحذو بليبيا نحو سيناريو الصوملة، فلا الأزمة ستختفي حينها ولا الأمن سيستتب بل على العكس تماما سيشتد العنف أكثر ويضمحل الأمن وتتعرّض الفوضى وتتصاعد التهديدات المصدرة للخارج الليبي.

المطلب الثالث: التسوية السلمية للأزمة الليبية.

يقصد بالتسوية السلمية إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بعيدا عن العنف والتدخل العسكري القسري، الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا ويدفع بها نحو بناء دولة مؤسسات، وهو ما تركز عليه جل المبادرات الدبلوماسية في سعيها لبعث حوار وطني ليبي شامل بعيدا عن لغة السلاح.

وإن كان يبدو هذا السيناريو هو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك وما قد تؤدي إليه من حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التخفيف من حدته، ويكون أساس التسوية استكمال المرحلة الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والإتفاق على الملفات الآتية:

◀ المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف.

◀ التأكيد على الديمقراطية والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدي

¹ إيمان حسن، مرجع سابق.

◀ جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى،

وبالرغم من صعوبة هذا الحل إلا أنه يظل سيناريو محتمل.¹

◀ دعم المصالحة الوطنية في ليبيا ففي ظل تصاعد أعمال العنف ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية

والدولية الأحزاب السياسية والأطراف المتصارعة في ليبيا وطالبتها بضبط النفس وحل الأزمة عبر الحوار، فقد

أبدت بعض الدول قلقها من أعمال العنف المتصاعدة وحثت كل الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية،

وأكدت أن الاستقرار لن يتحقق إلا بمصالحة وطنية حقيقية بين كل أطراف الأزمة، وهذه الآلية لن تتحقق إلا

عبر:

1- أن يعطى جميع الليبيين حق المشاركة في بناء الدولة بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو

اجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لكافة الليبيين.

2- الخروج بتصور للجنة الحقيقة والإنصاف التي تحاكم المجرمين وليس بمفهوم العقاب الجماعي لأنصار

النظام السابق والابتعاد عن سياسة الإنتقام، واللجوء إلى القانون والمحكمة العادلة بشأن أية انتهاكات سابقة.

3- إعداد مرتكزات عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك، وأن لا

تكون المصالحة مجرد آلية فوقية بل تكون إضافة إلى ذلك عمودية من أعلى إلى أسفل، وتكون سياسية وشعبية

ودينية وثقافية.

4- اعتماد إجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالح الوطنية من خلال تقديم حلول

الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانه دستوريا وقانونيا وسياسيا.

5- الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.

6- الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية

للنظام الجديد في ليبيا.

¹ إسلام محمد حسن، مرجع سابق.

7- ضرورة إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية

والاستقرار الأمني والمجتمعي، بتجريد الميليشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن

ليبيا.¹

تتجلى صعوبة "سيناريو التسوية السلمية" في ضرورة إشراك كل الفعاليات الليبية كالأعيان ومجالس

الحكام ومجالس الشورى وفعاليات المجتمع المدني في عمليات الوساطة، كما تم في اتفاق بنغازي، كما أن

الحوار يجب أن يشمل نقطتين تتمثل الأولى في توزيع الثروة والسلطة، لأن هذا البعد حاضر بقوة في الصراع

وإن كان محجوبا بقضايا الشرعية الثورية والشرعية الانتخابية والرؤى الليبرالية والرؤى الإسلامية للدولة، وهو

حاضر أيضا في دعوات الحكم الذاتي وإحياء الفيدرالية التي تطالب بها العديد من المناطق، أما القضية الثانية

فتتمحور حول نزع السلاح والطريقة المتبعة لتحقيق ذلك والجهة المخولة بها.²

ورغم كل ما ذكر سابقا سيبقى الحل السلمي أحسن مبادرة لححلة الأزمة الليبية بعيدا عن الحل

العسكري الذي لن يساهم إلا في تمديد الأزمة وتصعيدها وانتشارها إلى دول الجوار ويبرر لضرورة التدخل

الأجنبي لحم الأزمة عسكريا وتحول المنطقة إلى مستنقع أزمت سيغرق الجوار الإقليمي وحتى الدولي عامة

بتهديدات أمنية جادة تتورط بها العديد من الدول، وهو الأمر الذي يجعل جلّ الخبراء الاستراتيجيين يحذرون

وبشدة من ورطة تدخل عسكري جديد في ليبيا.

ويعرف هذا السيناريو تطبيقات واقعية من خلال جولات الحوار التي بدأت بين الأطراف الليبية، على

غرار حوار غدامس 1 "سبتمبر 2014"، وعقدت الجولة الأولى من الحوار برعاية الأمم المتحدة من خلال

مبعوثها الأممي "برناردينو ليون" في 29 سبتمبر 2014 بمدينة غدامس الليبية على حدود الجزائر³، ثم توالى

¹ محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، مجلة شؤون عربية نقلا

عن: <http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed%20shiekh.pdf>، ص ص 77، 81.

² إيمان حسين، مرجع سابق.

³ زياد عقل، دور الأزمة الليبية وفاق التسوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، نقلا عن :

<http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=227> تاريخ التصفح: 2015/07/20 التوقيت: 19:30.

بعدها جولات أخرى¹ لم تحطها الدراسة بالتحليل لخروجها عن الحيز الزمني المقرر لهذه الدراسة.

مما سبق تؤكد الباحثة أنّ أسلم سبيل لتسوية الأزمة الليبية هو عن طريق تسوية الملف سلميا لتجنب تهديدات جديدة تلوح في الأفق في حالة تورط البلد في حرب أهلية جديدة أو حتى في حالة تدخل عسكري أجنبي بذرائع إنسانية للحفاظ على مكاسب ومصالح دولهم، وهو ما لن يتحقق إلا عن طريق تسليم زمام حل الملف الليبي لليبيين أنفسهم بعيدا عن التدخلات الأجنبية بإشراك مختلف الفعاليات الليبية دون إقصاءات مبرمجة، وعن طريق الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مصالحة وطنية سارت بالبلد للأمام والأمان.

كما ننوه إلى أهمية الدور الجزائري الذي تسعى من خلاله لتوفير مناخ الحوار السياسي الجاد مع

ضرورة عدم التدخل في الشأن الداخلي واحترام سيادة الدولة الليبية، وتحذر من خطورة التدخل العسكري في

¹ حوار جنيف عقدت جلساته بين 14 و15 جنفي 2015، أدرجت فيه الأمم المتحدة أكبر عدد ممكن من الأطراف المتنازعة ووسعت دائرة الحوار بحث شملت قيادات مدنية واجتماعية للمساعدة في التوصل لاتفاق توافقي حول اوضع في ليبيا، ولم يأتي الحوار بأي نتيجة في ظل غياب ممثلي المؤتمر الوطني، كما كان المكتب الإعلامي لمليشيات فجر ليبيا بعلن عن عدم قبوله بجولة حوار جنيف وعدم قبول نتائجها مهما كانت، وانتهت جولة حوار جنيف إلى نفس ما انتهت له جولة حوار غدامس 1 عقد جولة جديدة مع التنسيق مع الأطراف المتنازعة بشكل أكبر داخل ليبيا هذه المرة، ومن ثم جاءت حلقة جديدة من حلقات الحوار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة من خلال جولة حوار غدامس 2 عقدت في 14 فبراير 2015 وكانت الأسوء مقارنة بالجولتين السابقتين حيث أدت الاختلافات السياسية والانشقاقات بين الأطراف، والتطورات العسكرية على الأرض إلى عدم الاتفاق على أرضية مشتركة للتفاوض حيث اختلفت الشروط المسبقة للتفاوض وتعددت المطالب وتضاربت وفي ظل هذا الوضع دعت الأمم المتحدة إلى التحضي لجولة جديدة من حلقات الحوار السياسي، فكان حوار الرباط في المغرب 5 و6 مارس 2015 جاءت بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بقوة في ليبيا وتنفيذ لعملية ذبح الأقباط المصريين على ساحل سرت الليبية، وهي العملية التي شهدت تدخلا مصريا علنيا على إثر الحادثة للمرة الأولى منذ اندلاع شرارة الأزمة في فبراير 2011 بضربها لمعقل "داعش". وقد فرض هذا التطور واقعا جديدا داخل المشهد السياسي والعسكري، فمن ناحية أصبح هناك تهديد أمني جديد يهدد طرفي الحوار على السواء يتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية، ومن ناحية أخرى ظهر مبدأ التدخل الأجنبي بوضوح بعد التدخل المصري السريع إثر حادثة ذبح الأقباط، كما ظهر الدعم العلني وغير المشكوك فيه من مصر يقدراتها العسكرية والأمنية والاستخباراتية للجيش الوطني الليبي، ولحكومة عبد الله الثني ومن ثم لمجلس نواب طبرق. كما جاءت هذه الجولة بأجندة واضحة لنقاط الحوار التي سوف يكون لها الأولوية في النقاش وصرح وقتها أطراف الحوار أنه سيتم التطرق إلى التوافق حول عملية وقف إطلاق النار بين طرفي الحوار، ثم التوافق على شخصية لقيادة حكومة الوحدة الوطنية التي تسعى الأمم المتحدة إلى إقامتها، ومحاولة التوصل إلى وزراء من الممكن ان يمثلوا مختلف الأطراف في هذه الحكومة، رغم كل هذا لم ينته حوار الرباط إلى أي قرارات، ولم يتم الاتفاق حول أي من النقاط المطروحة في أجندته، مثلما لم تسفر الجولات السابقة على نتائج ايجابية، لم تُسفر جولة الرباط على نتائج تذكر، وتوجهت بعض الأحزاب السياسية إلى الجزائر لعقد جلسة حوار هنا، ثم أعلنت الأمم المتحدة على جولة جديدة من جولات الحوار في مدينة الصخيرات المغربية عقدَ هذا الحوار في 15 أبريل 2015 لم يتوصل من خلاله المتحاورون. انظر: المرجع نفسه. وتوالت جولات الحوار وتباينت نتائجها بين تعهد بالتسوية وتوقيع بالحروف الأولى على مسودة الاتفاق المقترحة من طرف الأمم المتحدة والتمسك بخيار الحل السياسي للملف الليبي دون تفعيل ذلك في الواقع.

المنطقة الذي لن يعصف بالأمن في ليبيا فقط، بل سينجر عن هذا التدخل سلسلة من النكبات الأمنية ستشهدها جل دول الجوار ولن تسلم الدول المتوسطية من آثار ما ستصدره الأزمة الليبية من تهديدات تتبلور أهمها في موجة الهجرة السرية غير المسبوقة التي ستطلق من السواحل الليبية نحو السواحل الجنوب الأوروبية وما ستحمله معها من تبعات إقتصادية مضمّنة لتلك الدول، ناهيك عن التبعات الأمنية وحتى السياسية دون إغفال الإجتماعية أيضا.

ويظل المستقبل في ليبيا مرهوناً بعدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة، والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذلك موقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي، خاصة في ظل تزايد التوقعات بالتدخل في حال استمرت الدولة في فقد سيطرتها على مصادر إنتاج النفط، وتصاعد احتمالات توقف صادراته، فتلك خطوط حمراء غربية، مضافاً إليها درجات الاستقرار في دول الجوار مثل مصر وتونس وتشاد والجزائر، والدعم الذي يمكن أن تلقاه خارطة طريق المستقبل من شركاء الإقليم في العالم العربي.¹

¹ دراسة: المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق الجزء الثاني (الأخير)، مرجع سبق ذكره.

استنتاجات الفصل الرابع:

- 1- تعددت صور الانعكاسات التي شكلتها الأزمة الليبية على الجزائر، فتجاوزت الانعكاسات الأمنية التقليدية الصلبة، بل ألفت حتى بظلالها على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهو ما تبين لنا في الفصل الأخير من دراسنا.
- 2- اختلف الموقف الجزائري من الأزمة الليبية، ولحد الآن لا يعكس التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية، حجم التداعيات التي خلفها ولا يزال يخلفها تصاعد الأزمة الليبية.
- 3- إن الإدراكات الأمنية للجزائر إزاء الأزمة الأخيرة في ليبيا لا يعطي الانطباع بأنها تصرفت كما لو أنّ فشل الدولة "أو انهيارها لاحقا" في جوارها القريب جدا قد يشكل تهديدا أمنيا لحدودها الجنوبية.
- 4- بتعاظم خطر ليبيا أمام استمرار النزاع في مالي والخطر الإرهابي الذي تشهده تونس، تتزايد هشاشة أمن الحدود الجزائرية وهو ما يرهق كاهل ميزانية الدولة برفعها لميزانية الدفاع.
- 5- الحوار الشامل واجتماع الفرقاء الليبيين حول طاولة التفاوض، مسعى تدافع عليه الجزائر كآلية لاحتواء انعكاسات الأزمة الليبية وإبعاد خطر التدخل العسكري في منطقة مجاورة لها، خوفا من تداعيات ذلك عليها.
- 6- لا يزال من الصعب رسم خارطة مستقبلية لمستقبل الأحداث على الأرض الليبية، ويبقى رهان التدخل العسكري يلوح في الأفق في ظل تواصل تصاعد الأحداث.
- 7- تعيش ليبيا حالة أشبه بمتاهة تعقدت فيها كل المعطيات الداخلية وتشابكت مع تدخلات أجنبية وهو ما يصعب حلحلة الأزمة فيها، ويتنبأ بتصاعد إلقاء ظلالها على دول جوارها.
- 8- دون تسوية سياسية للملف الليبي ستعيش جل دول الجوار وحتى الدول شمال المتوسطية خطرا كبيرا لامتداد تداعيات الأزمة الليبية إليها وهو ما سيؤثر على أمنها العسكري والسياسي والإقتصادي والاجتماعي والإنساني وحتى البيئي.
- 9- تشهد الجزائر مستقبلا أمنيا مظلما بسبب اشتعال كلّ حدودها ومراهنة جل الدول الغربية على دور الجزائر في حسم الأزمات المشتعلة في جوارها الإقليمي وهو ما يكلف الجزائر استراتيجيا وعسكريا واقتصاديا.

10- أمام تصاعد الأزمة الليبية وتداعياتها المحتملة على الجزائر فإنّ العقيدة الأمنية في هذا البلد مرجحة لإعادة الصياغة بما يناسب التطورات الحاصلة في المحيط الإقليمي، وإلاّ فستعرض الجزائر لأخطار وخيمة تجنيها من الالتزام بمبادئ عقيدة أمنية حان الأوان لتحيينها قصد التعاطي الجاد والواعي مع التهديدات الأمنية الراهنة.

11- إن هناك بوادر أزمة اقتصادية محققة تظهر في الأفق الجزائري نتيجة تهاوي أسعار النفط منذ نهاية 2014 والانحدار في سعر المحروقات التي تشكل أكثر من 97 % من صادرات الجزائر وأهم مورد من مواردها ومحصل ثروتها، مرشح للانحدار أكثر في ظل بوادر أزمة اقتصادية عالمية جديدة، وهو ما يحتم على الجزائر ضرورة حسم ملفاتها الأمنية كي لا تُجعل منفذ الاختراق لتهديد الأمن الجزائري.

خاتمة الدراسة

أولاً: اختبار الفرضيات.

ثانياً: نتائج الدراسة.

ثالثاً: توصيات الدراسة.

خاتمة الدراسة.

في ختام هذه الدراسة وبعد التطرق لكافة محاورها ومضامينها البحثية، خلصت الباحثة إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالحالة الليبية والعبر والفوائد التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز الأولويات الأمنية في الجزائر وبناء الخطط والاستراتيجيات اللازمة والمناسبة لطبيعة التحديات المحدقة والخصوصيات الملازمة للظرف الزمني و المكاني للأزمة الليبية، وكذا الإحاطة بأهم البدائل والرؤى الاستشرافية المتعلقة بمصير الأزمة الليبية والسعي نحو توجيهها في المسار الإيجابي وتفاذي أسوأ الإحتمالات، وقبل التعرض لأهم النتائج سنقوم باختبار وفحص فرضيات الدراسة التي طرحت في المقدمة وكانت عبارة عن إجابات أولية حول إشكالية الدراسة، والوقوف على مدى صحتها من عدمه بعد استكمال كافة محاور البحث.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة.

قبل البدء في اختبار فرضيات الدراسة نود تحديد نقطتين أساسيتين هما:

- 1- بإمكاننا الجزم أنّ على الجزائر تكثيف تحركاتها لاحتواء الأزمة الليبية، قبل أن تتفاجأ بتزايد حجم التهديدات وخروجها على السيطرة، خاصة في إمكانية التدخل العسكري الذي سيرهق المؤسسة الأمنية.
- 2- حجم التحركات الجزائرية حيال الأزمة الليبية لا يعكس حقيقة حجم التداعيات التي خلفتها، والتداعيات المرشحة لتخلفها أكثر فأكثر في حالة استمرار الأزمة الليبية.

اختبار الفرضية الأولى:

" شكلت ليبيا مصدراً لتهديد صلب، ومهدق بأمن الجزائر ومؤثر على مكانتها الإقليمية والدولية، لهذا زاد الاهتمام بها وتصدرت الأولوية في أجندتها الأمنية ضمن الشواغل الاستراتيجية للأمن الإقليمي الجزائري."

لقد تبين لنا من خلال استجلاء الموقف الجزائري إزاء الأزمة الليبية و تطوراتها أن الأزمة الليبية شكلت مصدراً لتهديد صلب، ووجودي ومهدق بأمن الجزائر يؤثر على مكانتها الإقليمية والدولية، إلا أنّ هذا لم يجعلها تحتل صدارة اهتمامات الأجندة الأمنية الجزائرية، مقارنة بنظيرتها في الأزمة المالية، فلوحظ أن هناك تباطؤ وحذر في التعاطي مع الملف الليبي خصوصاً في البدايات الأولى للأزمة وهو ما لم نستشفه من موقف

الحكومة الجزائرية مع القضية المالية، مما يدفعنا إلى نفي الفرضية الأولى.

اختبار الفرضية الثانية:

" إنَّ زيادة تصاعد الأزمة الليبية وتعقيدها هو ما زاد من تداعياتها على البيئة الأمنية لدول الجوار و الجزائر على وجه التحديد."

بعد استقصاء تداعيات الأزمة الليبية وامتداداتها على دول الجوار خاصة الجزائر، وما أفرزته من تهديدات مست جميع جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية وخصوصا العامل الأمني، وإرهاق خزينة الدولة بمزيد من الاعتمادات المالية لصالح وزارة الدفاع لسد الثغرة الأمنية على الحدود الجنوبية الشرقية، وأيضا نشوب بعض بؤر الصدام والإحتجاج على غرار ما حصل في غرداية كحاكاة للنموذج الليبي، هي كلها معطيات تجعلنا نتجه إلى إثبات ما جاء في الفرضية الثانية.

اختبار الفرضية الثالثة:

" أثرت الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر وهذا ما يفسر سعي الجزائر للتعامل معها في إطار مقارنة جزائرية لحل الأزمة الليبية والإصرار على ضرورة التسوية السياسية لها."

تماشيا مع تطورات الأزمة الليبية فإن الموقف الجزائري تحول باتجاه تفعيل قنوات الحوار والتقارب السياسي بين الفرقاء الليبيين، وهذا سعيًا للحل السلمي للأزمة وتفاديا للإنزلاقات الخطيرة التي قد تتحرف إليها الأزمة كالحرب الأهلية أو التدخل الأجنبي، خصوصا بعد تدخل بعض الأطراف العربية عسكريا إلى جانب فصيل ليبي معين، و هذا ما يوجب جذوة الصراع ويذكي النفاثل الطائفي.

وإزاء كل هذا، فالجزائر تبنت مقارنة حوار شامل كحل سياسي في ليبيا، خوفا من تزايد تداعياتها عليها، وسعيًا لحصر هذه التداعيات ومنع امتدادها، وهذا ما يدفعنا لإثبات الفرضية الثالثة.

اختبار الفرضية الرابعة:

" كلما تصاعدت الأزمة الليبية كلما صَغَبَ التعامل معها وزادت صعوبة التكهن بمستقبلاتها."

من خلال تتبع المسار التطوري لتداعيات الأزمة الليبية ودخول العديد من الأطراف على خط الأزمة وصولاً إلى بروز بؤر إرهابية وإعلان ولاية تابعة لدولة الخلافة المزعومة في العراق و الشام التي يقودها التنظيم الإرهابي المتطرف " داعش"، وتنفيذه للعديد من عمليات الإعدام المصورة على الطريقة الداعشية في الأراضي الليبية - كحادثة قتل المسيحيين المصريين - كل هذه الإراصات تبين أن الأزمة الليبية آخذة في تصاعد حاد ومنعرج خطير، ينبؤ بصعوبة تكهن نهاياتها وهو ما يصعب آليات التعامل معها، إذا لم تكثف الجهود نحو تحجيم وحصر أسباب التوتر و التصعيد تمهيدا للقضاء عليها و التأسيس لبناء دولة ذات مبادئ ديمقراطية، وهذا ما يدفع باتجاه إثبات ما جاء في مضمون الفرضية الرابعة والأخيرة.

ثانياً: نتائج الدراسة. نقسم النتائج إلى مستويين هما:

أ- على المستوى النظري: نستنتج مايلي:

- 1- يتضح لنا بعد دراستنا لهذا الموضوع، أن هناك ترابطاً شديداً بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي ومنه نؤكد على أن أمن دولة ما أو بالأحرى "الأمن القومي" لا ينتهي عند حدودها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة توافر الأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي وحتى الدولي.
- 2- الأمن لم يعد يرادف حماية الدولة بالقدرات العسكرية وحسب، فقد تبيّننا من خلال الحالة الليبية أنّ غياب العدالة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتكافئة، وخطط التنمية المستدامة الواعدة والأهم غياب دولة المؤسسات، سهّل إشعال فتيل الأزمة في ليبيا.
- 3- التهديدات الأمنية ليست وليدة البيئة الداخلية فحسب، فمن خلال الدراسة تبين لنا أنّ البعد الخارجي مهم في تغذية بواعث الأزمة وتمديدها عبر التدخلات الخارجية، التي تُعبّر عن تنافس مصالح الدول المتدخلة ولو على حساب مصلحة أمن واستقرار البلد محل الأزمة.
- 4- الحالة الليبية شاهد على أنّ الدور الخارجي عادة ما يكون سلبياً وبطيل أمد غياب الأمن و بوسّع الهوة بين الفرقاء في الداخل، فما رأيناه في الحالة الليبية أنّ الأزمة تحولت إلى سجال على الأرض بين مختلف القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالح كلّ طرف متدخل.

5- خطر الأزمة الليبية يتعدى حدود جوارها الإقليمي بل بلغت آثارها إلى دول شمال المتوسط عبر

موجات الهجرة غير الشرعية وآثارها على تلك الدول.

6- استمرار الأزمة الليبية يُلجئ عديد الدول المتأثرة بها إلى إيلاء الجهد الأكبر للمسائل الخارجية في

سياستها أكثر من المسائل الداخلية، وهو ما قد يُستغل لبعثرة السلم وهز الاستقرار الداخلي.

7- الأمن الإقليمي لجل دول جوار ليبيا مهدد ليس بتصاعد الأزمة والانفلات الأمني والفشل الدولاتي الذي

تعيشه ليبيا فحسب بل بتضارب ردود فعل مختلف القوى الإقليمية والدولية بين فريق مؤيد للحل السياسي وآخر

مخرض على التدخل العسكري لحسم الأزمة التي تعرف عامها الرابع، ويرجح في ظل غياب مؤشرات الحل

لامتدادها وتعمدها أكثر ما لم تعرف تسوية سريعة.

8- بعد تفحص موضوع دراستنا تبين أن الحفاظ على الأمن لم يعد مسؤولية الدولة لوحدها، فمع تصاعد

التحديات عبر الدولاتية، وتوسع مفهوم الأمن وتداخل أبعاده ومستوياته أصبح الأمن القومي للدولة هشا وقابلا

للاختراق برا وجوا وبحرا بالتهديدات الصلبة والناعمة- وحتى قواعد البيانات عبر الشبكة قابلة للقرصنة وهوما

يعرف بالتهديدات السايبرية وللتوظيف ضد مصالح الدول واستقرارها، وهذه الأخطار ستتفاقم ما لم يكن الأمن

الإقليمي مستقرا ومتماسكا، بل أبعد من ذلك ضرورة الاندماج في مبادرات الحفاظ على الأمن العالمي فنحن

نعيش في عصرنا هذا عهد عولمة المخاطر والتهديدات باختلاف مصادرها التماثلية وغير التماثلية، فالأمن

حاليا يحتم ضرورة التعامل والتعاون والتنسيق الدولي لدرء التهديدات والحفاظ على الاستقرار.

9- تبرز جليا أهمية الدراسات الأمنية في تداخل التهديدات الأمنية وتوسع انتشارها، فمختلف التجارب

تُظهر أن التهديدات الأمنية عبرت الحدود الإقليمية المجاورة وارتقت إلى العالمية، وهو ما يفسره تداخل المصالح

وتوسعها.

10- الأزمة تعرف أبعادا مختلفة وأخطرها الأزمة الأمنية وهي حالة عادة ما تصل إليها الدولة في حال

غياب مؤسسات قادرة على حفظ الأمن واحتكار سلطة الضبط.

ب- أما على المستوى العملي فنخلص إلى الآتي:

- 1- تُظهر الدراسة أنّ التداعيات المصدرة للأزمة الليبية تجاوزت التهديدات الصلبة إلى التهديدات اللينة وهذا ما يُؤكد خطرها وخطر تصاعدها على دول الجوار عامة والجزائر خاصة.
- 2- أمن الجزائر يعرف تحديات حقيقية في ظل شريط حدودي مشتعل من كلّ الجهات وهو ما يُحتمّ عليها تفعيل ترسانتها الدبلوماسية والقانونية لحلحلة الأزمة الليبية قصد حصر مخاطرها وتطوير آثارها.
- 3- شبح التدخل العسكري الجزائري في ليبيا هو مؤامرة تسعى لإغراق الجزائر في المستنقع الليبي فيما يعرف بالحرب بالوكالة، وهو ما يجب أن تتوخاه الجزائر وتوقاه.
- 4- طول أمد الأزمة الليبية لا يؤرق ليبيا فقط بل يشكل هاجس كل دول الجوار ويخطط أوراق عديد الدول وبصرف النظر عن عديد القضايا المهمة على غرار الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا التنمية المحلية.
- 5- التداعيات التي عرفت الجزائر في ظل الأزمة الليبية لا تعتبر حصرا على الحالة الليبية فقط بل على كلّ الحركات التي عرفها العالم العربي منذ 2011، وكذا الأزمة في شمال مالي.
- 6- الجهود الجزائرية للمساعدة في حل الأزمة الليبية ليست راجعة لخوفها من تداعيات الأزمة عليها فقط بل لموقفها الصارم من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولتاريخها في حل الأزمات الإفريقية كونها دولة محورية في إفريقيا.
- 7- تصاعد الأزمة الليبية يؤهلها للتحويل إلى حاضنة استراتيجية لشتى التهديدات التي لا تُشكل خطرا على الجزائر فقط، بل على المنطقة ككل ولأن الجزائر أول دولة في إفريقيا من حيث القدرات العسكرية ونتيجة للاستقرار الذي لا تزال تعائشه لحد الآن يجعلها تتكلف أكثر من كل دول المنطقة أعباء ضرورة إعادة الأمن والاستقرار لليبيا.

ثالثا: توصيات الدراسة.

نحاول في مختتم هذه الدراسة و بعد الوقوف على مختلف محطاتها واستلهاهم أهم الفوائد و العبر من أحداث الأزمة الليبية وآثارها، أن نقدم بعض التوصيات إتماما للفائدة واستكمالا لنتائج البحث.

1. ضرورة التعامل مع الأزمة الليبية في إطار مبادرات إقليمية تتبنى مقاربة الأمن والتنمية الشاملة، كي لا تتكبد الجزائر وحدها عبء تأمين المنطقة المغاربية والساحلية، خاصة وأنّ الوضع الاقتصادي يعرف بوادر أزمة في القطاع النفطي تظهر في الأفق.
2. على الجزائر أن تراجع عقيدتها الأمنية ليس بتغيير أو التراجع عن مبادئ تتبناها منذ الاستقلال، بل بتطوير وتحسين الآليات والمحددات التي تصوغ عقيدتها الأمنية لإكسابها هامش المناورة مع تعدد وتوسع التهديدات الأمنية الراهنة.
3. ضرورة تفعيل اتحاد المغرب العربي المجدد منذ عشرات السنوات لتعزيز أمن دول المنطقة وخلق فرص اقتصادية جديدة وتبادل خبرات تنمية وأساليب تعليمية ترتقي بالمستويات الاجتماعية للدول المغاربية الخمس، ومن ثمّ خلق مبادرات إقليمية لاحتواء الأخطار الأمنية المحتملة.
4. ضرورة تطبيع العلاقات مع المغرب وإيجاد تسوية لقضية الصحراء الغربية لتجاوز الخلافات وتنسيق الجهود لتأمين المنطقة من الأخطار المحدقة به.
5. ضرورة تنويع الموارد الاقتصادية للجزائر، فاعتمادها على الربيع النفطي يعرّض اقتصادها للهشاشة وينسحب التأثير للجانب الاجتماعي فتتكاثر أسباب اللاستقرار الداخلي، وأمام ثقل حصيلة المسائل الخارجية المطروحة أمام صانع القرار الجزائري فأمن البلد مُعرض لخطر محتمل.
6. الحرص على حلحلة الأزمة الليبية عبر التسوية السلمية والابتعاد ما أمكن عن فخ التدخل العسكري الذي سيكلف الخزينة كثيرا ويغرق الجزائر في المستقبل الليبي ويعمّق الأزمة الليبية.
7. ضرورة متابعة الملف الليبي حتى في حال الوصول لاتفاق سياسي قصد التنسيق والتعاون وتكثيف الجهود لإعادة بناء الدولة الليبية وبعث التحول الديمقراطي في هذا البلد.

ملخص الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطورات الأزمة الليبية بين عامي 2011/2014 ورصد أهم ردود الفعل الدولية حيالها، إضافة إلى الوقوف على أهم التداعيات التي أنتجتها وصدرتها إلى دول جوارها وأثرت بها على الأمن الإقليمي وحتى الدولي، فالأمن القومي للدولة أصبح منكشفا مع تصاعد وتيرة التهديدات العابرة للأوطان، فلم تعد حدود الإقليم مانعة وعازلة، إذ أظهرت عديد التجارب الدولية هشاشة الحدود أمام تصاعد التهديد الداخلي وحتى الخارجي خاصة في ظل تعدد أبعاد التهديدات الصلبة متمثلة في البعد العسكري والناغم الذي أنتج تحديات جديدة أثرت على الأمن المجتمعي وأخلطت أجندة صانع القرار، ومست مختلف الجوانب: "السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية والبيئية"، وفي سياق كل هذا توسع مفهوم الأمن وتعددت أبعاده ومستوياته وظهرت سياقات نظرية جديدة توطر ما حصل من تحولات وهو ما حاولت مقارنته في موضوعي هذا من خلال تتبع تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية. التهديدات العابرة للأوطان، هشاشة الحدود، التهديدات الصلبة، التهديدات الناعمة، التحديات الجديدة، الانكشاف الأمني، الأمن المجتمعي.

Abstract :

This study aims to follow the development of libyan crisis between 2011/2014 and monitoring the most important international reactions about it, in addition to focus on the most important impact that produced and exported to the neighboring countries and influenced the international security. National security of state break through specially with the rising of cross-border threats a lot of international experiments show the fragility of borders especially with the rising of external threat and it's dimensions represented in soft (social) and hard power (military) wich produced new challenges and Wich have affected the community also the agenda of the decision-maker, and affected.

Various aspects: political, economic, social and even humanitarian and environmental. It is what we are trying to approach in our study by tracking the impact of the Libyan crisis on Algerian security.

Key words: Libyan crisis, cross border threats, the fragility of national security, hard threats, soft threats, new challenges.

قائمة المراجع

قائمة المراجع¹

أولاً: المراجع باللغة العربية.

أ- القواميس والموسوعات:

- 1- آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، الفيروز ، القاموس المحيط. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1426-2005.
- 2- الرازي محمد بن أبو بكر، مختار الصحاح. بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1427-2006.
- 3- الشويخات، أحمد ، الموسوعة الإلكترونية العربية العالمية، مادة: ليبيا، (السعودية: د.د.ن)، 1992.
- 4- قطش، الهادي ، عبد الزحمان أحمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم طبيعياً- بشرياً-اقتصادياً-سياسياً، (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع)، 2011.

ب- الكتب العربية:

- 5- أبو عيانه، فتحي، الجغرافيا السياسية، جمهورية مصر العربية، (الإسكندرية: داره المعرفة الجامعية) ط1، 1998.
- 6- الأحمر، المولدي ، الحدود الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة والفرد والمجموعة والبناء الزعماني للظاهرة السياسية، (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ط1، 2009.
- 7- بن هلهول الرويلي، علي ، الأزمات تعريفها- أبعادها- أسبابها، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2011.
- 8- بوطالب، محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، (قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 2012.
- 9- الجوجو، عبد الله حسن ، الأنظمة السياسية المقارنة، (الجامعة المفتوحة)، ط1، 1996.
- 10- حاروش، نور الدين و حروش، ربيعة، علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة. عمان (الأردن)، دار الأيام للنشر و التوزيع، ط 1، 2015.
- 11- حتي، ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، (لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي)، ب.ط، 1985.
- 12- حمدان، جمال، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية، (مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.س.ن).
- 13- الخزرجي، ثامر كامل محمد، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (الأردن، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع)، ط1، 2009.
- 14- الخضيرى، محسن أحمد ، إدارة الأزمات، (مصر، القاهرة: مجموعة النيل العربية.)، ب.ط، 2003.
- 15- دانيال، كولار ، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر ، (لبنان، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر)، ط1، 1980.
- 16- داورتي جيمس، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي. ط1، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع)، 1985 .
- 17- زايد، حمد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات. قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، سلسلة عالم المعرفة، أبريل 2006.

¹ تم ترتيب قائمة المراجع ألفبائياً.

- 18- سفير، ناجي وآخرون، الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، ترجمة: حسين عمر، الطبعة الأولى، 2013.
- 19- السيد حسين، عدنان، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.2، 1996).
- 20- السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي، (مصر، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع)، ط.1، 2002.
- 21- السيد، عثمان فاروق، التفاوض وإدارة الأزمات، (دار الأمين للنشر والتوزيع) ط1، 2004.
- 22- الشعلان، فهد أحمد، إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات، (السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ب.ط، 2002.
- 23- الشهراني، علي سعد، إدارة عمليات الأزمات الأمنية، (السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ط.1، 2005.
- 24- صبرا، حسن، نهاية جماهيرية الربيع، (لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون)، ط 3، 2012.
- 25- الصواني، يوسف محمد و لاريمونت، ريكاردو (محرران)، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة (لبنان، بيروت: منتدى المعارف)، 2013.
- 26- عاطف علي، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والجيوبوليتيكا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.1، (د.س.ن).
- 27- عبد الغني حسن هلال، محمد، مهارات إدارة الأزمة، (مصر، القاهرة: مركز تطوير الاداء والتنمية)، ط1، 1995.
- 28- عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل، إدارة الصراعات والأزمات الدولية- نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة -، (ب،س،ط).
- 29- قادري، عبد العزيز، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ب.ط، 2003.
- 30- قطش، الهادي، أحمد إدريس، عبد الرّحمان، أطلس الجزائر والعالم طبيعيا - بشريا - اقتصاديا - سياسيا، (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع)، 2011.
- 31- قطيش، نواف، الأمن الوطني - الأزمات -، (الأردن، عمان: دار الراية)، ط1، 2011.
- 32- كامل، عمر عبد الله وآخرون، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، (مركز الدراسات العربي- الأوروبي)، ط1، 9-11/01/1996.
- 33- كشك، أشرف محمد، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 .. دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، 2009.
- 34- مارل، مرسيل، سيوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسين نافعة، (مصر، القاهرة: دار المستقبل العربي)، ب.ط، 1986.
- 35- المنصف ونّاس، الشخصية الليبية ثالث القبيلة والغلبة والغلبة، (ب، ب، ن: الدار المتوسطة للنشر)، ط.1، 2014.
- 36- مهنا، محمد نصر و ناجي، معروف خلدون، تسوية المنازعات الدولية دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الاوسط، (مصر، القاهرة: مكتبة غريب)، (ب،س،ن).
- 37- ميرزا، علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، (لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) ط2012، 1.

38- نهار، غازي صالح، الأمن القومي العربي دراسة في مصادر التهديد الداخلي، (الأردن، عمان: دار مجدلاوي)، ب.ط، 1993.

39- هلال، محمد عبد الغني، مهارات إدارة الأزمات، (مصر، القاهرة: مركز تطوير الاداء والتنمية.)، ط.4، 2004.

40- يوسف أحمد، أحمد وآخرون، حالة الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، (لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2012.

ث - المجالات و الملتقيات و المؤتمرات:

أ - المجالات:

41- أبو عائشة خليفة، سالم، المستوى المعيشي في ليبيا وأثره في النمو السكاني في الفترة 1970-2006، مجلة الجامعة المغاربية، العدد الخامس، (اتحاد المغرب العربي: الجامعة المغاربية)، 2008.

42- الأعظمي، وليد محمد سعيد، الأزمة الدولية، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، العدد الثالث، 2002 .

43- بدوي، منير محمود، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية (جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل)، العدد الثالث، يوليو 1997.

44- حسون، محمد، "الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2006.

45- حنفي، خالد، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع، العدد 188، المجلد 47، أبريل 2012.

46- الخطيب، معتز وآخرون، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، ملفات، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، نوفمبر 2014.

47- الداودي، محمد السنوسي، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 197، يوليو 2014.

48- زكي، فاضل، الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة)، عدد خاص، 1984.

49- زياني، صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، العدد 05، 2010.

50- الصواني، يوسف محمد، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة أمنية جديدة"، مجلة المستقبل العربي، القاهرة: مركز الدراسات للوحدة العربية، العدد 416، 2014.

51- الكواكبي، سلام، "الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 141، عام 2011.

52- وايتنغ، مايكل، "معمر القذافي.. الأخ قائد الثورة قاهر الجماهير حب حتى الموت"، المجلة العربية، العدد رقم 1562، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، أبريل 2011.

53- اليازجي، صبحي رشيد، إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم -دراسة موضوعية-، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، 2011.

ب- الملتقيات و المؤتمرات:

54- حمدوش، رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية)، 2008.

55- الراجي، محمد، ندوة: الإنقسام السياسي والعسكري في ليبيا وسيناريوهات المستقبل، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، سبتمبر 2014.

56- العزاوي، نجم، "أثر التخطيط الإستراتيجي على إدارة الأزمة"، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي السابع بعنوان " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات الفرص الآفاق. من 3-5 نوفمبر 2009، الأردن، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية.

57- غربي، محمد ، الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية، الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية)، 2008.

58- كربوسة، عمران، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (الجزائر، قلمة: جامعة 08 ماي 1945)، يومي 24-25 نوفمبر 2013.

59- محمد أميمه، فتحي، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة تحليلية ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا، مؤتمر فيلاديلفيا الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية-العوامل-التمثلات، 8، 6 نوفمبر 2012.

60- منصر، جمال ، تحولات في مفهوم الأمن...من الوطني إلى الإنساني، الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط واقع وافاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية)، 2008.

ج- الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- أطروحات الدكتوراه:

61- لخضاري، منصور، "استراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل درجة "دكتوراه العلوم" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم التنظيمات الإدارية. 2012-2013.

62- لونيبي، علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة "دكتوراه العلوم" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة في القانون (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم الحقوق)، 2012.

ب- رسائل الماجستير:

63- إسليم، وسام صبحي مصباح ، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة، مذكرة ماجستير ،(الجامعة الإسلامية-غزة:- كلية التجارة قسم إدارة الأعمال)، 2007.

64- بن متعب بن كردم، عبد الله، اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات -دراسة تطبيقية على اللجان الأمنية الدائمة في المملكة

تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر

العربية السعودية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا: قسم العلوم الإدارية)، 2005.

65- بهولي، لبنى، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2010.

66- دمدم، رضا ، تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الدولية على النزاع الدولي -الباكستاني-، مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2001.

67- عبد القادر محمد، إبراهيم، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999،2013) "دراسة حالة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الاداب والعلوم: قسم العلوم السياسية)، 2013.

68- قوجلي، سيد أحمد، الحوارات المنظرية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الاستراتيجية والمستقبلات"، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2011.

69- موساوي، لخضر، "الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009-2010).

ح- التقارير والوثائق والجرائد:

70- اميجن، عبید، تقرير حول انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2014.

71- بيسكري، السنوسي ، ليبيا مسار انتقالي مضطرب سياسيا وأمنيا، تقارير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، 17 فبراير 2014.

72- بوحنية، قوي، الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبونفليقة وتحديات المشهد، تقارير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، 2014.

73- التصريح منشور في صحيفة الاتحاد الإماراتية، التاريخ: 2 أبريل 2011.

74- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مجلس الأمن المتحدة، 5 سبتمبر 2014.

75- تقرير الشرق الأوسط 107 حول، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا، مجموعة الأزمات الدولية، 06 جوان 2011.

76- تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط . فهم الصراع في ليبيا ، 6 يونيو 2011.

77- تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، نظرة عامة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا، (الأمم المتحدة، حقوق الإنسان: مكتب المفوض السامي)، 4 سبتمبر 2014.

78- تقرير حول ليبيا والفيدرالية سياقات الماضي وتأملات المستقبل، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، أبريل 2012.

79- جريدة الرأي، الأردن العدد 8471، تاريخ: 1993/10/25.

80- جريدة الرأي، الأردن، العدد 7813، تاريخ: 1991/12/24.

81- الخطيب، معتز وآخرون، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، ملفات، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، نوفمبر 2014.

82- شامي، رالف وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2012.

83- الشلوي، هشام، المشهد السياسي والأمني الليبي: الدوائر المفخخة، تقارير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات)، 15 أبريل 2014.

84- صحيفة الشرق الأوسط، العراق، العدد 11845، التاريخ: 04-05-2011

85- المدني، توفيق، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة المستقبل، العدد 5153، 17 أبريل 2014.

هـ - مواقع الانترنت:

أ - المواقع العربية:

86- بدوي، منير محمود، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، نقلًا عن:

<http://alma3raka.net/spip.php?article102&lang=ar> تاريخ التصفح: 2014/06/26. الساعة: 07:28.

87- ولد المنى، محمد، وجهات نظر إدارة الأزمات الأمنية، نقلًا عن: <http://www.alittihad.ae/wajahatdetails.php?id=54967>

تاريخ التصفح: 2012/10/25. الساعة: 11:00.

88- عوكل، هشام، إدارة الأزمات بالوسائل الإعلامية، نقلًا عن: http://www.elyahyaoui.org/gestion_crise_par_medias.htm

تاريخ التصفح: 2014/12/23. الساعة: 02:33.

89- الهدلة، رعد صالح، بحوث ودراسات: الأزمة الدولية.. مفهومها، أسبابها، إدارتها وأدواتها. نقلًا عن:

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=45665>

تاريخ التصفح: 2014/10/10. 14:00.

90- أبو عامود، محمد سعد، المفهوم العام للأمن، نقلًا عن: <http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/2-4>

[2011/634373626429794945.pdf](http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/April/2-4) تاريخ التصفح: 2012/11/12. التوقيت: 14:35.

91- عبد الله يونس، محمد، قراءات سياسية: التدخلات الحميدة: تحولات انماط تأمين حدود الجوار في الإقليم، مجموعة الخدمات

البحثية، نقلًا عن: <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=584>

تاريخ التصفح: 2014/12/13. التوقيت: 11:15.

92- الشاطري، مشعان، مفهوم الأزمة .. خصائصها ومراحل نشوئها. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. نقلًا عن:

<http://www.hrdiscussion.com/hr32773.html> تاريخ التصفح: 2014/07/13. التوقيت: 22:13.

93- نظير، مروة، إدارة أزمات السياسة الخارجية: مدخل نظري تحليلي، الحوار المتمدن-العدد: 3219. 2010/12/18. نقلًا

عن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238704> تاريخ التصفح: 2014-10-14. التوقيت: 07:43.

94- وشاح، ريم، نظرية الصراع الدولي والصراع العربي الإسرائيلي-نظريات في العلاقات الدولية، موقع د.كمال الأسطل، نقلًا

عن: <http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=121> تاريخ التصفح: 2012/07/13. التوقيت: 20:00.

95- مزيان، نجيم، أزمات التنمية السياسية، نقلًا عن: <http://nador.nadorcity.com/a11385.html> تاريخ التصفح:

2012/07/13. التوقيت: 21:15.

- 110- تقرير الجزيرة حول: المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، نقلا عن: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%> تاريخ التصفح: 2012/12/23. التوقيت: 23:09.
- 111- تقرير إخباري: المجلس الوطني الإنتقالي الليبي يحظى بدعم اوسع نطاقا، نقلا عن: <http://arabic.people.com.cn/31662/7598158.html> تاريخ التصفح: 2012/12/13. التوقيت 23:50.
- 112- يازجي، مجدي، ليبيا.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكثائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة. موقع العربية، نقلا عن : <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10/%> تاريخ التصفح: 2013/11/23. التوقيت: 23:13.
- 113- الصراعات السياسية والانفلات الأمني يجعلان ليبيا رهينة الميليشيات، العرب، نقلا عن: <http://alarab.co.uk/?id=19164> تاريخ التصفح: 2014/05/10. التوقيت: 11:13.
- 114- بريون، فوزية، مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين، موقع ليبيا المستقبل، نقلا عن: <http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756> تاريخ التصفح: 2014/06/11. التوقيت: 23:28.
- 115- حريشان، عبد القادر ، دالح، مصطفى، انفلات أمني وغياب للمؤسسات وارتجال في تسيير الأزمة- مستقبل ليبيا.. بين مطرقة السلاح وسندان القبائل، <http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/273191.html> تاريخ التصفح 2013/01/13. التوقيت: 10:19.
- 116- داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني، العرب، نقلا عن: <http://www.alarab.co.uk/?id=35700> تاريخ التصفح: 2015/01/02. التوقيت: 13:10.
- 117- إغراءات السلاح: مخاطر قطع شعرة الديمقراطية في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن: <http://elmarsad.org/ar/%D8%A5%D8%> تاريخ التصفح 2014/04/25. التوقيت: 19:20.
- 118- أحداث ليبيا ونظرية عش النمل، موقع مفكرة الإسلام، نقلا عن: <http://islammemo.cc/Tahkikat/2014/05/17/199677.html> تاريخ التصفح: 2014/05/20. التوقيت: 08:00.
- 119- شعبان، كريم، ماذا يدور في ليبيا ؟ .. الخريطة الكاملة للميليشيات "تثأتها وأماكن سيطرتها" وتأثيرها على دول الجوار، بوابة الفجر، نقلا عن: <http://www.elfagr.org/1626443> تاريخ الدخول: 2015/01/23. التوقيت: 21:00.
- 120- المشهد الأمني والسياسي في ليبيا، الجزيرة. نت، نقلا عن: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10> تاريخ التصفح: 2014/12/10. التوقيت: 12:15.
- 121- صلاح علي، أحمد ، خريطة القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة، نقلا عن: <http://www.academia.edu/3276461/%D8%AE%D> تاريخ التصفح: 2014/12/25. التوقيت: 21:00.
- 122- الصالحي، وليد ، و جبارة، خليل ، دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا المجتمع المدني: الواقع والتحديات، ص 19. نقلا عن: <http://www.foundationforfuture.org/en/Portals/0/Publications/> تاريخ التصفح: 2013/10/12. التوقيت: 14:09.
- 123- كمال، محمد، كيسانجر والنظام الدولي الجديد، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن: <http://www.acrseg.org/21420> تاريخ التصفح: 2015/01/23. التوقيت: 13:00.

- 124- عبد المجيد، وسام ، ضعف السلطة يؤسس لتفكك داخلي وتدخل أجنبي الانفلات الأمني تهديد لوجود ليبيا، مصر العربية، نقلا عن: <http://www.masralarabia.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/144891-> تاريخ التصفح: 2014/02/01. التوقيت: 21:30.
- 125- قانون العزل السياسي في ليبيا، الجزيرة مواقع الكترونية، نقلا عن: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/5/6/> تاريخ التصفح: 2014/06/23. التوقيت: 12:14.
- 126- عبد الله، كامل ، تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن: <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3102.aspx> تاريخ التصفح: 2013/12/14. التوقيت: 16:00.
- 127- محمود، محمد ، شؤون عربية، تحليل سياسي: ليبيا أمام فوضى ثنائية المشهد السياسي، المغرب، نقلا عن: <http://www.lemaghreb.tn/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86> تاريخ التصفح: 2015/01/05. التوقيت: 22:00.
- 128- ليبيا.. المليشيات المسلحة والإضرابات تعصف بمقدرات الدولة، نقلا عن: <http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=19948> تاريخ التصفح: 2014/12/23. التوقيت: 00:13.
- 129- قراده، إبراهيم ، البعد الاقتصادي للأزمة الليبية، موقع ليبيا المستقبل، نقلا عن: <http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/54029> تاريخ التصفح: 2015/01/03. التوقيت: 08:33.
- 130- ولد احمد سالم، سيدي أحمد ، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن: <http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/2014220114816409847.htm> تاريخ التصفح: 2014/11/23. التوقيت: 14:00.
- 131- محمد عبد الحليم، أميرة ، الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية، من الموقع الإلكتروني: <http://www.alamatonline.net.p.1>، تاريخ الدخول: 2011/04/06. التوقيت: 10:30.
- 132- عقل، زياد: الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية: البروتوكولات والمصالح، نقلا عن: http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42 تاريخ الدخول: 2011/05/01. التوقيت: 14:40.
- 133- محمد عبد الحليم، أميرة ، إفريقيا وثورات الربيع العربي، من الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=58>، تاريخ الدخول: 2011/05/05. التوقيت: 13:30.
- 134- حمدي، عبد الرحمن، التنافس الدولي وأثره على الأزمة الليبية، الاقتصادية، العدد 6402، نقلا عن: http://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.htm تاريخ التصفح: 2013/07/14. التوقيت: 20:44.
- 135- جهود عربية إفريقية من أجل المساهمة في إنهاء الصراع في ليبيا، نقلا عن: <http://www.d.jazairess.com>، تاريخ الدخول: 2011-03-28. التوقيت: 14:00.
- 136- الجزائر تؤيد دعوة الاتحاد الإفريقي إلى حوار جامع مع ليبيا، نقلا عن: <http://www.panapress.com> ، تاريخ الدخول: 2011-04-13. التوقيت: 13:30.
- 137- المبادرة الموريتانية لمواجهة العدوان على ليبيا، نقلا عن: <http://www.moheet.com>، تاريخ الدخول: 2011-05-20. التوقيت: 14:06.
- 138- عقل، زياد، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نقلا عن: <http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=178>، تاريخ التصفح: 2014-06-20، التوقيت: 13:24.

- 139- قرار الجامعة العربية رقم 7298، 02 مارس 2011 نقلا عن: www.lasportal.org تاريخ التصفح: 2012/02/13. التوقيت: 13:40.
- 140- قرار جامعة الدول العربية رقم 7360، 12 مارس 2011 www.lasportal.org تاريخ التصفح: 2012/02/13. التوقيت: 13:41.
- 141- عودة، جهاد، الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغيير الدولي: بناء الإشكالية. نقلا عن: pdf الدولي والتغيير-العربية-الثورات. www.gehadauda.com/wp-content/uploads/ تاريخ التصفح: 2014_01-12. التوقيت: 23:00.
- 142- جلاسي، مهدي ، أزمة الشرعية والحرب الأهلية: هدم ما تبقى من ليبيا، نقلا عن: <http://www.mena-post.com/2014/08/31/%D8%A3%> تاريخ زيارة التصفح: 2014/09/15. التوقيت: 09:45.
- 143- ميكائيل، براء ، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة، نقلا عن: http://www.fride.org/download/_aljazeera_qatar_bm_14_5_11.pdf تاريخ التصفح: 2013/09/13.
- 144- الشلوي، هشام ، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه ليبيا، الجزيرة، نقلا عن <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/6/%D8%B3> تاريخ التصفح: 2012/12/13. التوقيت: 12:30.
- 145- كوش، عمر ، الإدارة الأمريكية ومراكز الدراسات .. الاختلاف حول الموقف في ليبيا، الاقتصادية، العدد 6395، نقلا عن: http://www.aleqt.com/2011/04/15/article_526775.html تاريخ التصفح: 2013/06/22. التوقيت 03:00.
- 146- كوش، عمر، تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي، الاقتصادية، العدد 6542. نقلا عن: http://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.html تاريخ التصفح: 2013/06/22. التوقيت 03:15.
- 147- تحولات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات المستقبلية، نقلا عن: <http://www.mostakbaliat.com/archives/12644> تاريخ التصفح: 2014.06.22 الساعة: 14:00.
- 148- كشك، أشرف محمد ، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، مجلة السياسة الدولية، نقلا عن: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/> تاريخ التصفح: 2013/12/23. التوقيت: 12:40.
- 149- الصفار، علي، عن كارثة التدخل الخارجي في ليبيا، الأخبار، العدد 2309 الأربعاء 4 جوان 2014، نقلا عن: <http://www.al-akhbar.com/node/207794> تاريخ التصفح: 2014/12/23. التوقيت: 00:45.
- 150- خبير يتطرق أمام الكونغرس الأمريكي إلى أثار الأزمة الليبية على الجزائر. وكالة الأنباء الجزائرية، نقلا عن: <http://www.aps.dz/ar/monde/3799-> تاريخ التصفح: 2014/06/15. التوقيت: 09:55.
- 151- زقاغ، عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، نقلا عن: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id تاريخ التصفح: 2014-04-23. التوقيت: 13:07.
- 152- الأبعاد الإقليمية للانتقال الديمقراطي في تونس، نقلا عن: <http://www.csid-tunisia.org/index.php/%D8%A2%D8%AE%D8%B1-> تاريخ التصفح: 2014/12/14. التوقيت: 10:00.
- 153- حمشي، محمد ، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل نحو نزاع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، مداخلة خلال يوم دراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط ومنطقة الساحل، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية CERI باريس والمعهد الدانماركي لدراسات الدولية DIIS كوبنهاغن)، 26 فيفري 2014. نقلا عن: <http://www.academia.edu/6805807/%D8%A3%D8%AB%D8%B1> تاريخ التصفح: 2014/12/07. التوقيت: 20:21.

- 154- الطويل، أماني ، الجوار الخطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا، موقع صحيفة الضفتان، نقلا عن: <http://su-press.net/new1/modules/publisher/item.php?itemid=1382> تاريخ التصفح: 2015/01/13. التوقيت: 05:25.
- 155- معلوم، حسين ، ليبيا..دولة الميليشيات"، مركز الخليج للدراسات، ملحق الأسبوع السياسي، نقلا عن: <http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/6505e4e1-f409-40a2-be7e-035eb3cb766a> تاريخ التصفح: 2014/12/12. التوقيت: 10:40.
- 156- كلباني، محمد علي ، قراءة في مستقبل العلاقات التشادية الليبية بعد القذافي، نقلا عن: <http://www.tchadenligne.com/article-82747785.html> تاريخ التصفح: 2015/03/30. التوقيت: 23:04.
- 157- تهديدات جدية: التداعيات الإقليمية المحتملة للأزمة الليبية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، نقلا عن: <http://www.rcssmideast.org/Article/2769/%D8> تاريخ التصفح: 2014/12/13. التوقيت: 14:30.
- 158- عادل النقطي، تداعيات الأزمة في ليبيا تزيد من مصاعب الاقتصاد التونسي، نقلا عن: <http://aawsat.com/home/article/170706> تاريخ التصفح: 2014/12/13، التوقيت: 09:45.
- 159- العمران، عامر ، انخفاض أسعار النفط...الأسباب والعواقب، نقلا عن: <http://rawabetcenter.com/archives/901> تاريخ التصفح: 2014/12/13. التوقيت: 23:00.
- 160- محمد عبد الحليم، أميرة، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، الأهرام اليومي، نقلا عن: <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/353903.aspx> تاريخ التصفح: 2015/01/12. التوقيت: 15:05.
- 161- هامل، توفيق، الجزائر : تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن: <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/05/2015531105449587939.htm> تاريخ التصفح: 2015/07/12. التوقيت: 16:30.
- 162- الجزائر توقف التنسيق الأمني مع ليبيا لمراقبة الحدود صحف جزائرية تؤكد أن كتائب متشددة تسيطر على مناطق فاصلة بين البلدين، نقلا عن <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/10/23/%D8%A7%D9%84> تاريخ التصفح: 2014/11/23. التوقيت: 13:25.
- 163- مسؤول ليبي : ترتيبات أمنية تؤول فتح الحدود مع الجزائر، موقع صحيفة رأي اليوم، نقلا عن: <http://www.raialyoum.com/?p=297296> تاريخ التصفح: 06 أوت 2015. التوقيت: 9:30.
- 164- حشاشنة، رشيد ، تداعيات سياسية وعسكرية للصراع الدائر في ليبيا على كل من تونس والجزائر، نقلا عن: <http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8> تاريخ التصفح: 2015/01/14. التوقيت: 23:13.
- 165- بن أحمد، محمد، الرئيس بوتفليقة والفريق توفيق وقايد صالح يعتقدون أنه "فخ" منصوب لبلادنا، إمكانية التدخل عسكريا في ليبيا مطروحة، نقلا عن: <http://www.elkhabar.com/press/article/57818/%D8%A5%D9%85%D9> تاريخ التصفح: 2014/10/09. التوقيت: 12:00.
- 166- بوحنية، قوي، (الجزائر، المغرب، موريتانيا) في ظل الربيع العربي: إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، نقلا عن: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=176:- تاريخ التصفح: 2014/12/23. التوقيت: 23:00.

- 181- دراسة: المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق الجزء الثاني(الأخير)، اعداد: مركز المزمأة للدراسات والبحوث، نقلا عن: <http://almezmaah.com/ar/news-view-4145.html> تاريخ التصفح: 2015/02/13. التوقيت: 13:45.
- 182- أحمد حسن، إسلام، الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل، شؤون سياسية الشرق الأوسط، نقلا عن: <http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=104> تاريخ التصفح: 2014/12/05. التوقيت: 20:00.
- 183- حسن، إيمان، الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السلمية، **يومية القدس العربي**، نقلا عن: <http://www.alquds.co.uk/?p=225448> تاريخ التصفح: 2014/12/13. التوقيت: 23:09.
- 184- الشيخ محمد عبد الحفيظ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، **مجلة شؤون عربية** نقلا عن: <http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed%20shiekh.pdf>.
- 185- عقل، زياد، دور الأزمة الليبية وفاق التسوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، نقلا عن: <http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=227> تاريخ التصفح: 2015/07/20. التوقيت: 19:30.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

A- Books :

- 186- Algeria country of origin information(coi) report. Home, office UK Borger Agence,14 March 2011.
- 187- B. Myerson, Roger, **Game theory: Analysis of Conflict**, (Cambridg Mass.: Harvard University Press),1991.
- 188- Battistela, Dario ,**théorie des relations internationales**,(France, paris :les presses de sciences po) , 2^{ème} édition, 2006.
- 189- Bensaàd, Ali, la Libye révolutionnaire, **politique africaine** , N° 125, mars 2012.
- 190- Burton, Jhon , **Conflict : resolution and prevention**,(new York : Martin's Press), 1990.
- 191- **Compte- rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens, Libye : un avenir incertain**, (paris :centre international de recherches et d'études sur le terrorisme), mai 2011.
- 192- E.Boulding , Kenneth, **conflict and defense**,(New York, harper & rotorch book edition) , 1963.
- 193- Fleury, Jean, **Crise Libyenne :La nouvelle donne géopolitique**, (France, Pais :Jean Picollec, 2012).
- 194- Gurr, Ted, Psychological factors in civil violence, **world politics**, NO.02, jan,1966.
- 195- Holsti, K . J., **International political a fram work of analysis**, (prentice hall, N. J. Third edition), 1977.
- 196- Kriesberg, Louis, Northrup, Terrell A., J. Thorson, stuart, **Intractable Conflicts and their transformations**,(new York: Syracuse university press), 1989.
- 197- Lederach, John Paul _**Building peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies**. (Washington ,D. C.: United States Institute of Peace Press), 1997.

198- Lederach, John Paul, **Preparing for Peace: Conflict Transformation Across Cultures.** (Newyork: Syracuse University Press),1995.

199- **Libya Working Group : MENA Programme**, Libya: Challenges after liberation,(London: Chatham house), novembre 2011.

B- Magazines and Newspapers :

200- Miall, Hugh, Ramsbotham, Oliver, Woodhouse, Tom, **Contemporary conflict resolution,** (Cambridge: Politypress), 1999.

201- Moulaye, Zeini, **la problématique de la criminalité transnationale et le controle démocratique du secteur de sécurité,**(Mali, Bamako :Fridrich Ebert Stiftung), Février 2014.

202- Notin , Jean-christophore, **la vérité sur notre guerre en libye,** (France : Fayard), 2012.

203- Ofri, Arie, Crisis and opportunity for casting **A journal of world affairs.** Vol,26. NO.4. Winter,1983.

204- POLITICAL TRANSFORMATION OF LIBYA UNDER QADHAFI", **AFRIKA FOCUS,** Vol.4, Nr.3-4.

205- Razoux, Pierre, **Réflexions sur la crise libyenne,** études de l'IRISM, N27, 2013.

206- Robinson, Paul, **Dictionary of international security,**(United State of America: policy press), 2008.

207- Stone, Marianne, security according to Buzan : A comprehensive security analysis, **security discussion series 1,** spring 09,2009.

208- Thaison, Jacques Nguyen, «La Libye : Quelle Issues ? », **Géostratégiques,**N°32, 3e TRIMESTRE 2011.

209- Zoubir, Yahy.H. , " Les Etats Unis et L'Algérie : Antagonisme, Pragmatisme et Coopération " Dans : L'Algérie face aux crises, **Maghreb-Machrek ,** N°.200, Paris,(Eté 2009).

C- Electronic Resources :

210- Gritten, David, **key figures in Libya's rebel council ,**At: <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12698562> Accessed: 15/05/2011 heure: 12:06.

http://www.obsafrique.eu/wp-content/uploads/2011/06/ABLibye-Rapport_25.07.2011_FR.pdf2012/11/13..

211- **Rapport Africa Briefing**, Le role de l'union africaine dans les conflits en Libye et en cote d'ivoire. Bruxelles-16 mai 2011.

212- Taje, Mehdi, **la déstabilisation de l'algérie :scénario catastrophe pour la tunisie,** depuis le site :<http://www.leaders.com.tn/article/17521-la-destabilisation-de-l-algerie-scenario-catastrophe-pour-la-tunisie> Date de révision : 30/08/2015 . heure : 14 :08.

فهارس الدراسة

فهرس الخرائط والجداول و الأشكال.

1- الخرائط:

الصفحة	العنوان	الرقم
77	خريطة توضح حدود دولة ليبيا وأهم مدنها.	01
78	خريطة توضح أقاليم ليبيا الثلاث.	02
82	خريطة تبيّن تموقع حقول الغاز والبتروول في ليبيا.	03
98	خريطة تظهر أهم القبائل الليبية.	04
197	خريطة توضح انتشار التهديدات الأمنية لدول الجور الليبي.	05
211	خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا.	06

2- الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
104	خط الفقر والسكان تحت خط الفقر في ليبيا.	01
104	مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا.	02

3- الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
33	مخطط توضيحي لخصائص الأزمة.	01
34	مخطط توضيحي لخصائص الأزمة الأمنية.	02
35	مخطط توضيحي لأسباب الأزمات.	03
38	مخطط توضيحي لتصنيف الأزمات.	04
43	مخطط توضيحي لأبعاد الأزمة.	05

فهرس المحتويات.

الصفحة	العنوان
03	الشكر و العرفان
04	الإهداء
05	مقدمة الدراسة
18	الفصل الأول: الأزمة تأصيل نظري ومفاهيمي.
19	تمهيد
20	المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية حول الأزمة.
20	المطلب الأول: مفهوم الأزمة.
20	الفرع الأول: إشكالية المقاربة المعرفية للأزمة.
21	الفرع الثاني: تعريف الأزمة.
26	الفرع الثالث: تعريفات الأزمة الدولية حسب المدارس النظرية.
29	المطلب الثاني: الأزمة والمفاهيم المتشابهة.
32	المطلب الثالث: خصائص الأزمة وأسباب نشوئها.
33	الفرع الأول: خصائص الأزمة
35	الفرع الثاني: أسباب نشوء الأزمة.
36	المطلب الرابع: مراحل وتصنيف وأبعاد الأزمة.
36	الفرع الأول: مراحل الأزمة.
37	الفرع الثاني: تصنيف الأزمات.
39	الفرع الثالث: أبعاد الأزمة
43	المطلب الخامس: العلاقة التآثرية بين الأزمة والأمن.
50	المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للأزمة.
51	المطلب الأول: المداخل التقليدية لتفسير الأزمة.
51	الفرع الأول: المدخل الجيوبوليتيكي لتفسير الأزمة.
52	الفرع الثاني: المدخل السياسي لتفسير الأزمة.
56	الفرع الثالث: المدخل الاقتصادي لتفسير الأزمة.
56	المطلب الثاني: المداخل الحديثة المفسرة للأزمة.
56	الفرع الأول: المدخل النفسي.
58	الفرع الثاني: المدخل الاجتماعي.
60	الفرع الثالث: مدخل الهوية.
61	المبحث الثالث: آليات التعامل مع الأزمة.
61	المطلب الأول: الإطار المنهجي للتعامل مع الأزمة.
62	الفرع الأول: أساليب التعامل مع الأزمة.
65	الفرع الثاني: الأسس العلمية في التعامل مع الأزمة.

67	المطلب الثاني: دور القوة العسكرية والمعلوماتية في إدارة الأزمات الدولية.
68	الفرع الأول: دور القوة العسكرية في إدارة الأزمة الدولية.
69	الفرع الثاني: دور القوة المعلوماتية في إدارة الأزمة.
70	المطلب الثالث: الوسائل الدولية لإدارة الأزمات.
73	استنتاجات الفصل الأول.
75	الفصل الثاني: خلفيات الأزمة الليبية و أبعادها.
76	التمهيد
77	المبحث الأول: الخلفيات الداخلية للأزمة الليبية.
77	المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لليبيا.
77	الفرع الأول: جغرافية ليبيا.
83	الفرع الثاني: البيئة السياسية لليبيا.
94	المطلب الثاني: الخلفيات الاجتماعية للأزمة الليبية.
95	الفرع الأول: التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.
99	الفرع الثاني: التوظيف السياسي للمعطى القبلي في ثورة 17 فبراير.
102	الفرع الثالث: دور الشباب في الأزمة الليبية.
105	المطلب الثالث: الخلفيات الاقتصادية للأزمة الليبية.
106	الفرع الأول: واقع الإقتصاد الليبي وأهم الأنشطة الاقتصادية.
108	الفرع الثاني: تداعيات فشل السياسات الاقتصادية العامة.
110	الفرع الثالث: إشكالية الأمن الطاقوي ودوره في توجيه الأزمة الليبية.
112	المطلب الرابع: الخلفيات الأمنية للأزمة الليبية.
112	الفرع الأول: هشاشة تركيبة الجيش الليبي.
113	الفرع الثاني: دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الأمني.
114	الفرع الثالث: تهديدات الأمن الإنساني في ليبيا.
116	المبحث الثاني: السياقات الخارجية للأزمة الليبية.
116	المطلب الأول: أثر التحولات الإقليمية على الأزمة الليبية.
117	المطلب الثاني: أثر السياقات الدولية على الأزمة الليبية.
119	المطلب الثالث: مخرجات النظام الدولي الجديد.
126	المبحث الثالث: أبعاد الأزمة الليبية.
126	المطلب الأول: توصيف الأزمة الليبية.
126	الفرع الأول: تصاعد عنف النظام وبروز الانتفاضة الشعبية.
127	الفرع الثاني: خطوة مأسسة الانتفاضة.
130	الفرع الثالث: نهاية نظام القذافي وتقل تركته.
131	المطلب الثاني: البعد الأمني للأزمة الليبية.
131	الفرع الأول: تحول الإنتفاضة إلى نزاع مسلح.
133	الفرع الثاني: مظاهر الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط القذافي.
137	الفرع الثالث: خارطة الصراع في ليبيا بعد سقوط القذافي.

140	المطلب الثالث: البعد السياسي للأزمة الليبية.
148	المطلب الرابع: البعد الاقتصادي للأزمة الليبية.
150	المطلب الخامس: البعد الاجتماعي للأزمة الليبية.
152	استنتاجات الفصل الثاني.
153	الفصل الثالث: ردود الفعل حيال الأزمة الليبية و أثر تصاعدها على دول الجوار.
154	التمهيد.
155	المبحث الأول: ردود الفعل حيال تطورات الأزمة الليبية.
155	المطلب الأول: المواقف الإقليمية حيال تطورات الأزمة الليبية.
156	الفرع الأول: مواقف الاتحاد الإفريقي.
162	الفرع الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية.
164	الفرع الثالث: الموقف التركي من الأزمة الليبية.
165	المطلب الثاني: المواقف الدولية حيال الأزمة الليبية.
165	الفرع الأول: موقف مجلس الأمن الدولي.
166	الفرع الثاني: مواقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة الليبية.
168	الفرع الثالث: المواقف الغربية وتضارب المصالح.
177	المبحث الثاني: تدخل حلف الناتو في ليبيا.
177	المطلب الأول: السياسات الأمنية الحديثة لحلف الناتو وعلاقتها بالأزمة الليبية.
177	الفرع الأول: التوجهات الحديثة للسياسة الأمنية لحلف الناتو.
179	الفرع الثاني: طبيعة تواجد قوات الناتو في ليبيا.
180	المطلب الثاني: اعتبارات تدخل الناتو في الأزمة الليبية.
183	المطلب الثالث: الرهانات التي تواجه مصالح دول الناتو.
185	المطلب الرابع: تأثيرات تدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية.
188	المبحث الثالث: تصاعد الأزمة الليبية وآثارها على دول الجوار.
188	المطلب الأول: أسباب امتداد الأزمة الليبية.
189	المطلب الثاني: التهديدات الصلبة للأزمة الليبية على دول الجوار.
189	الفرع الأول: تهديد استقرار دول الجوار ومشكل أمن الحدود.
194	الفرع الثاني: انتشار السلاح وتنامي قاعدة الساحل والصحراء.
198	الفرع الثالث: فوضى الميليشيات المسلحة و التجاذبات الإقليمية الليبية.
200	المطلب الثالث: التهديدات الناعمة للأزمة الليبية على دول الجوار.
200	الفرع الأول: تهديدات الأمن الإنساني.
202	الفرع الثاني: التداعيات السياسية للأزمة الليبية على دول الجوار.
204	الفرع الثالث: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية.
205	استنتاجات الفصل الثالث.
207	الفصل الرابع: الأمن في الجزائر في ظل الأزمة الليبية.
208	التمهيد.
210	المبحث الأول: الأزمة الليبية والأمن في الجزائر انعكاسات وتحديات.

تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر

210	المطلب الأول: الانعكاسات الصلبة للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.
210	الفرع الأول: تأثير الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية.
213	الفرع الثاني: تصاعد المد الإرهابي عبر خطر تمدد تنظيم الدولة الإسلامية العراق والشام.
215	الفرع الثالث: خطر توريث الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا.
216	المطلب الثاني: الانعكاسات اللينة للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.
217	الفرع الأول: الراهن السياسي الجزائري في ظل الأزمة الليبية.
223	الفرع الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية الليبية منذ 2011.
225	المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الجزائر.
230	المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.
230	المطلب الأول: محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية.
230	الفرع الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.
232	الفرع الثاني: محددات الموقف الجزائري حيال الأزمة الليبية.
235	المطلب الثاني: مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.
238	المطلب الثالث: تحديات المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية.
240	المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية.
240	المطلب الأول: تصعيد الأزمة الليبية وتحولها لحرب أهلية شاملة.
242	المطلب الثاني: التدخل العسكري لحسم الأزمة الليبية.
243	المطلب الثالث: التسوية السلمية للأزمة الليبية.
248	استنتاجات الفصل الرابع.
250	خاتمة الدراسة.
251	أولا: اختبار فرضيات الدراسة.
253	ثانيا: نتائج الدراسة
256	ثالثا: توصيات الدراسة.
258	ملخص الدراسة.
259	قائمة المراجع.
274	الفهارس